



181  
SIA



تقرير المباحث في احكام اراث  
الوارث للشيخ العالم ابي عبد الرحمن محمد  
بن عبد الله بن احمد باسودان  
، غفر الله له ونفعنا به  
آمين  
م

طبع بالمطبعة الفيضية  
الكائنة بجيد راباد الذكر المحمية  
عام ١٣٢٨ هجرية

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الباقي وما سواه فان . والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
المبعوث بدين الحق الى الانس والجان وعلى اله واصحابه واولاده  
وتابعيهم باحسان . وبعد . فهذه فوائده في علم الفرائض  
قيدها وهي نافعة لمريدها وبالله التوفيق -

باب .. علم الفرائض هو فقه المواريث وعلم الحساب الموصل  
الى معرفة ما يخص كل ذي حق من التركة . والتركة ما خلف للميت  
من مال او حق . ويتعلق بتركة الميت خمسة حقوق مرتبة  
اولها . الحق المتعلق بعين التركة كالزكاة والجناية والرهن  
وثانيها . مؤن التجهيز بالمعروف . وثالثها . الديون المرسلة  
في الذمة . رابعها . الوصايا بالثلث فماد وبه لاجنبي . خامسها  
الارث وهو لغة البقاء وانتقال الشيء من قوم الى قوم اخرين  
واصطلاحاً حق قابل للتجزي يثبت لمستحق بعد موت من  
له ذلك لقراءة بينهما ونحوها . وللارث اركان وشروط  
واسباب وموانع . فاركانه ثلاثة وارث وموروث وحق  
موروث . وشروطه ثلاثة تحقق حياة الوارث وتحقيق

موت المورث والعلم بجهة الارث. واسباب ثلاثة وهي كاح  
 وولاء ونسب. قال الكاح عقد الزوجية الصحيح وان لم يحصل  
 وطء ولا خلوة. والولاء عضوية سببها نعمة المعتق على رقيقه  
 والنسب هو القرابة وهي الابوة والبنوة والادلاء باحدهما  
 وموانعه ثلاثة. قتل ورق واختلاف دين فلا يرث القاتل  
 من مقتوله ولو بحق. والقاتل من له دخل في القتل ولو بوجه  
 والرق عجز حكلي يقوم بالانسان بسبب الكفر. ولا يرث المسلم  
 الكافر ولا عكس. والوارثون من الرجال اي الذكور  
 بطريقة البسط خمسة عشر. الابن. وابن الابن وان سفل  
 والاب. والمجد وان علا. والاخ الشقيق. والاخ للاب. والاخ  
 للام. وابن الاخ الشقيق. وابن الاخ للاب. والعم الشقيق  
 والعم للاب. وابن العم الشقيق. وابن العم للاب. والزوج  
 والمعتق. والوارثات من النساء بطريقة البسط عشر  
 البنت. وبنت الابن وان سفل. والام. والمجدة من جهة  
 الام. والمجدة من جهة الاب. والاخت الشقيقة. والاخت  
 للاب. والاخت للام. والزوجة. والمعتقة. ولو فقدوا اي  
 الورثة كلهم فاصل المذهب انه لا يرث ذوو الارحام  
 ولا يرث على ذوي الفروض. بل المال كله لبيت المال وان  
 لم ينتظم بان جاز متولييه او لم يكن اهل والمختار المفتق به عند  
 المتأخرين بل وكثير من المتقدمين انه اذا لم ينتظم امر بيت

المال القول بالرد على اهل الفروض غير الزوجين ما فضل  
من فروضهم بنسبة فروضهم. وسياقي الكلام عليهم فيما  
بعد. فان لم يكونوا اي د ووا الفروض صرف الى د ووالا ارحام  
وسياقي الكلام عليهم ايضا -

**بَاب** . الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة. النصف  
ونصفه. ونصف نصفه. والثلاثان. ونصفها. ونصف  
نصفها. واخصر عبارة ان تقول الربع والثلاث وضعف كل  
ونصفه. والفرض نصيب مقدر شرعا لوارث خاص لا يزيد  
الا بالرد ولا ينقص الا بالعول. فالنصف فرض خمسة. الزوج  
وبنت الصلب. وبنت الابن. والاخت الشقيقة. والاخت  
للأب. فالزوج يستحقه بشرط عدي وهوان لا يكون  
للزوجة فرع وارث. وبنت الصلب تستحقه بشرطين. وهما  
ان لا يكون لها معصب ولا مماثل. وبنت الابن تستحقه بثلاثة  
شروط وهي ان لا يكون ولد صلب ولا معصب ولا مماثل  
والاخت الشقيقة تستحقه بأربعة شروط. ان لا يكون ولد  
صلب ولا ولد ابن ولا معصب ولا مماثل. والاخت للأب تستحقه  
بخمسة شروط. ان لا يكون ولد صلب ولا ولد ابن ولا احد  
من الأشقاء ولا معصب ولا مماثل. والربع فرض اثنين الزوج  
والزوجة فالزوج يستحقه بشرط وجودي وهوان يكون  
للزوجة فرع وارث. والربع للزوجة أو الزوجات اذا لم يكن

للزوج فرع وارث . والثمن فرض الزوجة والزوجات بشرط  
 ان يكون للزوج فرع وارث . والثلاثان فرض اربعة بنتي  
 صلب فاكتر . وبنتي ابن فاكتر . واختين شقيقتين فاكتر  
 واختين لاب فاكتر . فبنتا الصلب يستحقانه بشرط ان لا  
 يكون لهما معصب . وبنتا الابن يستحقانه بشرطين عدم  
 اولاد الصلب وان لا يكون لهما معصب . والشقيقتان يستحقان  
 بثلاثة شروط ان لا يكون ولد صلب . ولا ولد ابن . ولا معصب  
 والاختان للاب فصاعدا اربعة شروط . ان لا يكون ولد  
 صلب . ولا ولد ابن . ولا احد من الاشقاء . ولا معصب . والثلاث  
 فرض اثنتين . الام والاختوة للام . فالام تستحقه بشرطين عدم  
 وهما ان لا يكون لليت فرع وارث . ولا اثنان فاكتر من الاخوة  
 والاخوات . وفرض الاثنتين فاكتر من الاخوة والاخوات للام  
 بشرط ان لا يحجبوا . والسدس فرض سبعة . الأب . والمجد  
 والام . والمجدة . وبنت الابن مع بنت الصلب . والاخت للاب  
 مع الشقيقة والاخ للام . فالاب والمجد يستحقان السدس  
 اذا كان لليت فرع وارث . والام تستحقه اذا كان الميت  
 فرع وارث او عدد من الاخوة او الاخوات والمجدة تستحقه  
 اذا لم تحجب . وبنت الابن فاكتر تستحقه مع وجود بنت الصلب  
 والاخت للاب فاكتر تستحقه مع وجود الشقيقة تكمل  
 الثلثين . والاخ للام يستحقه اذا لم يحجب -



**باب في العصة.** العصة ثلاثة اقسام عاصب بنفسه  
وعاصب بغيره. وعاصب مع غيره. فالعاصب بنفسه جميع الذكور  
الا الزوج والاخ للام. والعاصب بغيره البنات مع البنين  
والاخوات بالاخوة والعاصب مع غيره الاخوات مع البنات  
وجهاات العصوبة يسع البنوة ثم الابوة ثم الجدودة والاخوة  
ثم بنوة الاخوة ثم العمومة ثم بنوة العمومة ثم الولاء فالجهة  
المقدمة تحجب من بعدها فاذا استوت قدم الاقوى والى  
ذلك اشار المجعري رحمه الله بقوله فبالجهة التقديم ثم  
يقربه وبعدها التقديم بالقوة اجعل والعصة من ليس له  
نصيب مقدر من المجمع على تواريخهم حالة تعصيبهم والمك  
في ارث العاصب انه ياخذ جميع المال اذا لم يكن صاحب فرض  
والا فياخذ ما فضل بعد اصحاب الفروض ويسقط اذا استغرقت  
الفروض التركة الا في المسئلة المشتركة وهي زوج وام واخوة  
لام واخ شقيق للزوج النصف وللأم السدس وللأخوة للام  
الثلث فيشار كهم الاخ الشقيق اما اذا كان لاب فيسقط  
**باب في المحجب** وهو لغة المنع وشرعا منع من قام به سبب  
الارث من الارث بالكلية او من اوفر حظيه وهو قسمان  
حجب حرمان وحجب نقصان والمراد هنا الاول فالاب والابن  
والزوج لا يحجبهم احد وابن الابن لمحجبه الابن وابن ابن  
اقرب منه والمجد لمحجبه الاب او جد اقرب منه والاخ الشقيق

يحجبه ثلاثة الاب والابن وابن الابن. والاخ للاب يحجبه أربعة  
 وهم من قبله والاخ للام يحجبه ستة الاب والمجد والابن  
 والبنت وابن الابن وبنت الابن وابن الاخ الشقيق يحجبه  
 ستة الاب والمجد والابن وابن الابن والاخ الشقيق والاخ للاب  
 وابن الاخ للاب يحجبه سبعة هؤلاء الستة وابن الاخ الشقيق  
 والعم الشقيق يحجبه ثمانية وهم من قبله والعم للاب يحجبه  
 تسعة وهم من قبله. وابن العم الشقيق يحجبه عشرة وهم من  
 قبله وابن العم للاب يحجبه أحد عشر وهم من قبله. والمعتق  
 يحجبه عصابة النسب والام والبنت والزوجه لا يحجب  
 وبنت الابن تحجبها الابن او بنتان اذا المعتصب والجد للام  
 تحجبها الام والجد للاب يحجبها الاب والام والجد للقرن  
 من كل جهة تحجب البعدى منها والقرن من جهة الام تحجب البعدى  
 من جهة الاب ولا عكس والاخت من اي الجهات كانت كالأخ  
 والشقيقة والاخت للاب لا تحجبها فرض مستغرة بل لها  
 فرضها والاخوات المخلص للاب تحجبهن شقيقة مع بنتا  
 بنت ابن واختان شقيقتان والمعتقة كالمعتق يحجبها عصابة  
 النسب **باب في المجد والاخوة اذا اجتمع جد واخوة او اخوات**  
 لا يوين اولاب فان لم يكن معهود وفرض فله حالاً المقاسمة  
 او ثلث جميع المال والمقاسمة خير له **فخمس صور وهي جد**  
**وأخت جد وأخ جد وأختان جد وأخ وأخت جد وثلاث**

اخوات وتستوي المقاسمة وثلاث المال في ثلاث صور وهي جد  
 واخوان جد واخ واختان جد واربع اخوات وان كان معهم  
 د وفرض فله ثلاث حالات فيأخذ الاكثر من سدس جميع  
 المال او ثلث الباقي او المقاسمة فالسدس خير له في زوجية  
 وبنتين وجد واخ وثلث الباقي خير له في جدة وجد وخمسة  
 اخوة والمقاسمة خير له في جدة وجد واخ وقد لا يبقى شيء  
 بعد الفرص كبنتين وزوج وام وجد فيفرض للجد  
 السدس وتعال وقد يبقى دون السدس كبنتين وزوج وجد  
 فيفرض له وتعال وقد يبقى سدس كبنتين وام وجد فيفرض  
 به المجد وتسقط الاخوة ولو كان مع المجد اخوة اشقاء  
 واخوة لاب فالمحكم في المجد ما سبق ويعد الاشقاء عليه الاخوة  
 لاب في التسمية فاذ اخذ حقه فان كان في الاشقاء ذكر  
 فالباقي لهم وتسقط الاخوة للاب كما في جد واخ شقيق واخ  
 لاب وان لم يكن فيهم ذكر فتأخذ الشقيقة الى النصف والباقي  
 للاخوة للاب كما في عشرية زيد وهي جد وشقيقة واخ لاب  
 هي من خمسة وتصح من عشرة للجد اربعة وللشقيقة النصف  
 خمسة يفضل واحد للاخ من الاب ومثلها عشرية زيد  
 وهي جد وشقيقة واختان من الاب هي من خمسة وتصح من  
 عشرين وتأخذ الشقيقتان فصاعدا الى الثلاثين كجد  
 وشقيقتين واخ لاب هي من ستة ولا شيء للاخ للاب لا يفضل

عن الثلثين شيء والمجد مع الأخوات كاخ فلا يفرض لهن معه الا  
في الاكد رية وهي زوج وام وجد واخت لا بوين او لآب  
فلترزوج النصف وللأم الثلث وللمجد السدس وللأخت النصف  
فتحول المسئلة بنصيبها من ستة الى تسعة وقصم من سبعة  
وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة وللمجد والأخت اثنا عشر  
له الثلثان ثمانية ولها الثلث اربعة -

بأب في الأثر بالولاء من لا عصبية له بنسب وله معتق  
فله ماله او الفاضل بعد الفروض سواء كان المعتق رجلا  
او امرأة فان لم يوجد فالملل لعصبته المتعصبين بانفسهم  
وترتيبهم هنا كترتيبهم في النسب الا ان اطفال المعتق وابنه  
يقدمان على جده فان لم يكن له عصبية فلمعتق المعتق  
عصبته كذلك ولا ترث امرأة بولاء الامعتقها او منقيا اليه بنسب اولاد  
باب في الحساب واصول المسائل اذا كانت الورثة عصبات  
قسم المال بينهم بالسوية سواء تحضوا ذكورا او تحضوا نساء  
كثلاث نسوة اعتقن قنا بالسوية وان اجتمع الصنفان  
من النسب قد ركل ذكر كانشين وعد درؤس المقسوم عليهم  
اصل المسئلة كابن وبنت هي من ثلاثة وان كان في الورثة صاحب  
فرض او اكثر مماثلين فالمسئلة من خرج ذلك الكسر وهو  
اقل عدد يصح منه كينت وعم هي من اثنين فاصول المسائل  
سبعة الاثنان خرج النصف وللثلاثة خرج الثلث والثلثين

اخوات وتستوي المقاسمة وثلاث المال في ثلاث صور وهي جد  
 واخوان جد واخ واختان جد واربع اخوات وان كان معهم  
 لا وفرض فله ثلاث حالات فيأخذ الاكثر من سدس جميع  
 المال او ثلث الباقي او المقاسمة فالسدس خبر له في زوجية  
 وبنتين وجد واخ وثلث الباقي غير له في جدة وجد وخمسة  
 اخوة والمقاسمة خبر له في جدة وجد واخ وقد لا يبيى شيء  
 بعد الفروض كبنتين وبن ورج وامر وجد فيفرض للجد  
 السدس وتعال وقد يبقى دون السدس كبنتين وبن ورج وجد  
 فيفرض له وتعال وقد يبقى سدس كبنتين وامر وجد فيفرض  
 به المجد وتسقط الاخوة ولو كان مع المجد اخوة اشقاء  
 واخوة لاب فالمحكم في المجد ما سبق وبعد الاشقاء عليه الاخوة  
 لاب في القسمة والاختلاف فان كان في الاشقاء ذكر  
 فالباقي لهم وتسقط الاخوة للاب كما في جد واخ شقيق واخ  
 لاب وان لم يكن فيهم ذكر فتأخذ الشقيقة الى النصف والباقي  
 للاخوة للاب كما في عشرية بنين وهي جد وشقيقة واخ لاب  
 هي من خمسة وتصح من عشرة المجد اربعة وللشقيقة النصف  
 خمسة يفضل واحد للاخ من الاب ومثلها عشرية بنين  
 وهي جد وشقيقة واختان من الاب هي من خمسة وتصح من  
 عشرين وتأخذ الشقيقتان فصاعدا الى الثلاثين كجد  
 وشقيقتين واخ لاب هو من ستة ولا شيء للزوجة ولا لافضل

عن الثلثين شيء والمجد مع الاخوات كاخ فلا يفرض لهن معه الا  
في الاكدرية وهي زوج وام وجد واخت لابي بن اولاد  
فلزوج النصف وللأم الثلث وللمجد السدس وللأخت النصف  
فتعول المسئلة بنصيبها من ستة الى تسعة وتضع من سبعة  
وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة وللمجد والأخت اثنا عشر  
له الثلثان ثمانية ولها الثلث اربعة -

**باب** في الإرث بالولاء من لا عصبه له بنسب ولم يعق  
فله ماله او الفاضل بعد الفروض سواء كان المعتق رجلا  
او امرأة فان لم يوجد فالمل لعصبته المتعصبين بانفسهم  
وترتيبهم هناك ترتيبهم في النسب الا ان اخا للمعتق وابنه  
يقدمان على سجدته فان لم يكن له عصبه فللمعتق المعتق  
عصبته كذلك ولا ترث امرأة بولاء الامعتقها او منقيا اليه بنسب اولاد  
**باب** في الحساب واصول المسائل اذا كانت الورثة عصبات  
قسم المال بينهم بالسوية سواء تحضوا ذكورا او تحضوا نساء  
كثلاث نسوة اعتقن قنا بالسوية وان اجتمع الصنفان  
من النسب قدر كل ذكر كاثنتين وعد درؤس المقسوم عليهم  
اصل المسئلة كابن وبنت هي من ثلاثة وان كان في الورثة صاحب  
فرض او اكثر مقانئين فالمسئلة من مخرج ذلك الكسر وهو  
اقل عدد يصح منه كينت وعم هي من اثنين فاصول المسائل  
سبعة الاثنان مخرج النصف والثلاثة مخرج الثلث والثلثان

والاربعة مخرج الربيع والستة مخرج السدس والثمانية مخرج  
 الثمن والاثني عشر مخرج السدس والربع او الثلث والربع واربعة  
 وعشرون مخرج الثمن والسدس وزاد المتأخرون أصليين  
 آخرين فمسائل المجد والاخوة وهما ثمانية عشر وستة وثلاثون  
 والذي يعول من الاصول ثلاثة الستة تعول السبعة كزوج  
 واختين لغيرهم والوثنية كهم وام والى تسعة كهم واخ لام  
 والى عشرة كهم واخ اخر لام والاثنا عشر تعول الى ثلاثة عشر  
 كزوجة وام واختين لغيرهم والى خمسة عشر كهم واخ لام والى  
 سبعة عشر كهم واخ اخر لام والاربعة والعشرون تعول الى  
 سبعة وعشرين ككنتين وابوين وزوجة -

باب في التماثل والتداخل والتوافق والتباين فاما التماثل  
 فانه يكون عدداً واحداً للمتماثلين مثل عدد الاخر فيكتفي باحدهما  
 والتداخل بان يغني الاكثر بالاقل مرتين فاكثراً بثلاثة مع ستة  
 او تسعة فيكتفي بالاكبر والتوافق بان يزيد اكثر من واحد اذا  
 حط من الاكثر بقدر الاقل ثم يغني بحط اخر كاربعة وستة لان  
 الاربع لا تغني الستة بل يبقى منها اثنان فاذا احطت الاربع  
 بالاثنتين افتتها والتباين بان يبقى واحد من الاكثر عند حطه  
 بالاقل وهذه النسب الاربع تاتي في مخارج الفروض وهي  
 تاصيل المسائل وفي تصحيحها فالتماثل في التاصيل ان يكون  
 في فرضين متماثلين المخرج كنصف ونصف في مسألة زوج وشقيقة

فهي من اثنين وكذا لك ثلث وثلثان كشقيقتين واختين لأم  
والبتد اخل اذا كان في المسئلة فرضان ممتنعاً المخرج ومخرج  
أكبرهما مثل اقلهما مرتين او أكثر كسدس وثلث في مسألة أم  
واخ لأم وعم فأصل المسئلة أكبرهما وهو الستة والتوافق ان  
يتوافق المخرجان في جزء من الاجزاء كسدس وثلث في مسألة أم  
وزوجة وابن فهما متوافقان بالنصف لان الستة نصفها ثلاثة  
فتضرب في الثمانية فيكون اصل المسئلة اربعة وعشرون ومثلها  
ربيع وسدس كن زوجة وجدة وعم فأصلها اثني عشر للتوافق  
ايضا والتباين ان لا يتوافق المخرجان في جزء من الاجزاء كثلث  
وربع في مسألة بن زوجة وام وعم فأصلها من اثني عشر  
بضرب احد المخرجين في الآخر كثلاثة في اربعة وعكسه  
باب في تصحيح المسائل اذا عرفت اصل المسئلة وانقسمت  
سها مها على الورثة بلا كسر كن زوج وثلاثة بنين فدالك واضح  
غنى عن العمل وان انكسرت السهام على صنف قوبلت سهامه  
بعده فاما ان يتباينا او يتوافقا فان يباين السهام والرئيس  
ضرب عددها في اصل المسئلة بعولها ان عالت ومنه تصح كن زوجة  
واخوين لها ثلاثة اضرب اثنين عددها في اصل المسئلة  
تبلغ ثمانية ومنها تصح كن زوج وخمس اخوات لهن اربعة لا  
تصح تضرب عدد هن خمسة في سبعة تبلغ خمسة وثلاثين  
ومنها تصح وان توافقا تضرب وفق عدد الصنف في المسئلة



يعولها ان عالت فما بلغ صحت منه كام واربعة اعام لهم سها  
يونقان عدد دم بالنصف فتضرب اثنين في ثلاثة تبلغ ستة  
ومنها تصح وكر وج وابوين وست بنات اصلها اثني عشر وتعو  
الخمس عشرة للبنات ثمانية توافق عدد دهن بالنصف فتضرب  
نصفهن ثلاثة في خمسة عشر تبلغ خمسة واربعين ومنها تصح  
وان كان الانكسار على صنفين او ثلاثة او اربعة ولا يزيد  
على ذلك فتتظر بنظرين الاول ان تتظر بين كل فريق وسهامه  
بالتوافق والتباين فتحفظ الوفاق في الموافقة وتحفظ الكل في  
المباينة ثم تتظر بين المحفوظين او المحفوظات بالنسب الاربع  
وهي القائل والتداخل والتوافق والتباين فان تماثل عدد  
الرؤس ضرب احدهما في اصل المسالة يعولها ان عالت وان  
تداخل ضرب اكثرهما في اصل المسالة يعولها ان كان عول  
وان توافقا ضرب وفق احدهما في الآخر ثم الحاصل في اصل المسالة  
وان تباينا ضرب احدهما في جميع الآخر ثم الحاصل في اصل المسالة  
فما بلغ صحت منه ويسمى المضروب في المسالة جزء السهم ولذلك  
اعتلة ذكرها. قال العلامة سبط المارديني في ذكر  
الانكسار على فريقين فالمحفوظان المتماثلان كام وخمس اخق  
لام وخمس اعام او خمسة عشر عما وكام وعشرة اخوة لام  
وخمس عشرة عشر عما جزء سهمها خمسة في الصور الثلاث وتضمن  
ثلاثين والمتناسبان اي المتداخلان كام واربعة اخوة

لام واربعة اعمام او اثني عشر عما جزء سهم كل منها اربعة  
 ويصيان من اربعة وعشرين والمتوافقان كام وخمسة عشر  
 وعشرة اعمام او ثلاثين عما و كام وثلاثين اخالام وعشرة اعمام  
 او ثلاثين عما جزء سهم كل صورة منها ثلاثون وتصح من مائة  
 وثمانين والمتباينات كام وثلاثة اخوة لام وعين اوسنة  
 اعمام و كام وستة اخوة لام وعين اوسنة اعمام جزء سهم  
 كل منها ستة فاقسم في كل صورة ما صحت منه المسألة على  
 الورقة بان تضرب جزء سهم المسألة في نصيب كل فريق من  
 اصل المسألة وتقسم الحاصل على عدد رؤس ذلك الفريق  
 يحصل نصيب كل وارث من جملة التصحيح وان وقع الاكسار  
 على ثلاث فرق او على اربع فرق فانظر بين كل فريق وسهامه  
 واحفظ عدد رؤس كل الفريق المبين ووفق رؤس الفريق  
 الموافق ثم انظر بين المحفوظات فان كانت كلها مماثلة فاحدها  
 جزء السهم وان كانت متداخلة فاكثرها جزء السهم وان  
 كانت متباينة فاضرب بعضها في بعض والحاصل جزء  
 السهم وان كانت كلها متوافقة او مختلفة فانظر في  
 محفوظين منها وخذ احدهما ان تماثلا او اكبرهما انتاسبا  
 او الحاصل من ضرب احدهما في وفق الاخر ان توافقا وفي  
 جميعه ان تباينا ثم انظر بين ما اخذته وبين محفوظ ثالث  
 وخذ احدهما ان تماثلا او اكبرهما ان تداخلا او الحاصل من

صرب احدهما في وفق الآخر توافقا او في كله على ما سبق  
فالماخوذ ثانيا هو جزء سهم المسألة ان كانت المحفوظات  
ثلاثة فان كانت اربعة فانظر بين ما اخذته ثانيا وبين  
المحفوظ الرابع وخذ احدهما او اكثرهما او مضروب احدهما  
في وفق الآخر او في كله فهو جزء سهم المسألة فاضربه في  
اصل المسألة كما تقدم فلو خلف خمس جدات وخمس اخوات  
لام وخمس اعمام فجزء سهمها خمسة للمماثل وتصح من ثلاثين  
وان خلف خمس اخوات لام وعشر جدات وعشر بنعمما  
فجزء سهمها عشرين للتداخل وتصح مائة وعشرين او  
خلف عشر جدات وخمس عشر اخا لام وخمس وعشرين  
عمما فجزء سهمها مائة وخمسون للتوافق بين الرؤوس الخمس  
وتصح من تسعمائة ولو خلف جدتين وثلاثة اخوة لام  
وخمس اعمام او جدتين وستة اخوة لام وخمس عشر عمما  
فجزء سهم كل من الصورتين ثلاثون لتباين المحفوظات  
وتصح من مائة وثمانين ولو خلف اربع زوجات وثمان  
جدات وستة عشر اخا لام واربعة اعمام فاصلها اثني عشر  
ووقع الانكسار فيها على اربع فرق وجزء سهمها اربعة  
لتماثل المحفوظات وتصح من ثمانية واربعين ولو خلف  
زوجتين وست جدات وعشرة اخوة وسبعة اعمام كان  
جزء سهمها مائتين وعشرة لتباين المحفوظات وصحت من

الفين وخمسمائة وعشرين ولو خلف أربع زوجات وخمس  
جدات وسبع بنات وجد فاصلها أربعة وعشرون  
وتقول المسبعة وعشرين وجزء سهمها مائة وأربعون  
وتصبح من ثلاثة آلاف وسبع مائة وثمانين -

ب

باب في المناسبات . اذا مات شخص عن ورثة ثم مات  
احد هم قبل القسمة فان لم يرث الثاني غير الباقيين وكان  
ارثهم منه كما ارثهم من الاول جعل الثاني كان لم يكن كاخوة  
واخوات لغير ام او بنين وبنات مات بعضهم عن الباقيين  
فان لم يخص ارثه في الباقيين او انحصار ارثه فيهم واختلف  
قدر الاستحقاق من الاول والثاني فصحح مسألة الاول وجعل

د

لثاني مسألة ثم ان انقسم نصيب الثاني من مسألة الاول  
على مسائلته فذاك واضح كزوج وابوين مات الزوج عن ابن  
وبنت مسألة الاول من ستة ومسألة الثاني ثلاثة ونصيبه  
من الاول منقسم على مسائلته وكزوج واختين لاب ماتت  
احدهما عن الاخرى وبنت فالاولى بعولها من سبعة والثانية  
من اثنتين ونصيب الميثة اثنان تنقسم على مسائلتها واما اذا  
لم ينقسم نصيب الميت الثاني على مسائلته فاما ان يكون بينهما  
موافقة او مباينة فان كانت موافقة ضرب وفق مسائلته  
في مسألة الاول كزوج وابوين مات الزوج عن ستة بنين  
فمسائلته توافق سهامه من الاول بالثلث فوفق الستة اثنان

تضرب في مسألة الأول ستة فتصح المسالتان من اثني عشر  
وان كانت مباينة ضربت المسألة الثانية في المسألة الأولى كزوج  
وابوين مات الزوج عن زوجة وثلاثة اعمام تبين نصيبه  
فتضرب المسألة الثانية في المسألة الأولى ثم من له شيء من الأولى  
اخذه مضر وباقي ما ضرب فيها وهو جميع المسألة الثانية في  
المباينة ووفقها في الموافقة ومن له شيء من الثانية اخذه  
مضر وباقي نصيب الثاني من الأولى ان تبينا او في فقر ان كان  
بين المسألة ونصيبه توافق كزوجة وثلاثة بنين وبنات  
ماتت البنت عن ام وثلاثة اخوة هم الباقون من ورثة الأول  
فالمسألة الأولى من ثمانية والمسألة الثانية من ثمانية عشر  
ونصيب الميثة من الأولى سهم يباين مسالتها فتضرب الثانية  
في الأولى تبلغ مائة واربعة واربعين وما صححنا منه يصير  
كمسألة أولى فاذ امات ثالث عمل في مسألتهم ما عمل في مسألة الثاني  
باب ميراث الخنثى المشكل والمفقود والحمل فالخنثى  
ادعي له آلة رجل والمراد له ثقبه لا تشبه واحدة منهما فالخنثى  
ما دام مشكلا لا يكون اباً ولا أما ولا جداً ولا جدة ولا زواجا  
ولا زوجة وهو منحصر في اربع جهات البنوة والاخوة والعمومة  
والولاء والحكم في ارثه ان لم يختلف بد كورة وانوثة كولد الامر  
والعق فواضح وان اختلف فيحمل بالتيقن في حقه وحق غيره  
ويوقف المشكوك فيه حتى يتبين كابن خنثى مع ابن واضح

فالأقل نصيب الأنتى للخنثى وللواضع كون الخنثى ذكراً فيعطي  
 الخنثى الثلث والواضع النصف ويوقف السدس . فاستدرة  
 قال الشنشوري للخنثى خمسة احوال احدها يرث بتقدير الذكورة  
 والأنتى على السواء كابوين وبنت وولد ابن خنثى ثانيها  
 بتقدير الذكورة أكثر كبنت وولد ابن خنثى ثالثها عكسه كزوج  
 وام وولد اب خنثى رابعها يرث بتقدير الذكورة فقط كولد  
 اخ خنثى خامسها عكسه كزوج وشقيقه وولد اب خنثى والله  
 اعلم انتهى والحساب في المسألة ان تصحح مسألة بتقدير ذكورة  
 فقط ومسألة بتقدير أنثى فقط ثم تنظر بين المسالتين بالنسبة  
 الأربع وتحصل أقل عدد ينقسم على كل من المسالتين بالتقديرين  
 ثم انظر أقل النصيبين لكل منهما فافهمه ويوقف المشكوك فيه  
 البيان أو الصلح وأما حكم المفقود اذا كان من جملة الورثة سواء  
 كان ذكراً أو أنثى فمن يرث بكل تقدير واتحد ارثه يعطاه ومن  
 يختلف ارثه يعطى الأقل ومن لا يرث في أحد التقديرين أي  
 تقدير حياة المفقود وموته لا يعطى شيئاً ويوقف المال الباقي  
 حتى يظهر الحال بموته أو حياته ويحكم القاضي بموته اجتهاداً  
 وكيفية حساب المفقود ان تعمل لكل من حالتيه مسألة أي  
 مسألة للحياة ومسألة للموت وتحصل أقل عدد ينقسم على كل من  
 المسالتين فما بلغ فانه تصحح فاقسمه على كل تقدير يظهر الأقل  
 فيعطاه كل وارث ويوقف المشكوك فيه واذا كان الموقوف

بين الحاضر بين لاحق المفقود فيه جاز الاصطلاح عليه بينهم  
 مسألة زوج حاضر واختان لآب حاضر ثان، واختان لآب ممتدة  
 فبتقدير موت الاخ تكون المسألة من سبعة بالحوال وببينة  
 حياته اصلها من اثنين وتصح من ثمانية والمسالتان متباينتان  
 ومسطحها ستة وخمسون فالأرض في حق الزوج مائة والأرض  
 اربعة وعشرون ثلاثة في ثمانية والأرض في حق الاختين حياة  
 فكل واحدة منها سبعة من ضرب واحد في سبعة فمجموع ما  
 اخذوه ثمانية وثلاثون ويوقف ثمانية عشر بين الزوج والاختين  
 والاخ المفقود فان ظهر ميتا لم يثبت له من جميع الموقوف  
 للاختين وان ظهر حيا كان الزوج مائة اربعة والاخ اربعة  
 عشر هذا حكمه اذا كان وارثا فان كان مورثا فثالثا  
 ان يوقف ماله الى ثبوت موته ببيينة او يتركه الى اقل من ذلك  
 اجتهاد عند مضي مدة لا يعيش مثله اليها وان كان  
 اذا كان يرث او نجب ولو ببعض التقدير فيموت  
 الموجدون بلا ضرر من وجوده وعدمه وذلك في  
 واثباته وانفراجه وتعدده ويوقف الموقوف  
 للحمل كله حياة مستقرة او جيتا او ان يتركه  
 ببعض التقدير لا يعطى شيئا من الموقوف  
 ومن جتلف نصيبه وهو مقدرا على الموقوف  
 مقدرا فلا يعطى شيئا واذا اوقع الحمل في الموقوف

من الورثة وكأنه لم يكن . مسألة خلف امته حاملا واخا شقيقا  
 فلا يعطى الاخ شيئا مادام الحمل وبعد الوضع لا يخفى الحكم وانما  
 خلف ابنا وزوجة حاملا فتعطى الزوجة الثمن ولا يعطى الابن  
 شيئا حتى تضع واذا خلف من زوجة حاملا وابوين فالأضر في  
 حق الزوج والأبوين ان يكون الحمل عددا من الاناث فتعطى  
 الزوجة ثمنها عايلا والاب سدس عايلا والام سدس عايلا  
 فهي من اربعة وعشرين وتعول لسبعة وعشرين فيدفع  
 للزوجة ثلاثة من سبعة وعشرين وللأم اربعة منها وللأب  
 كذلك ويوقف ستة عشر واما حكم ما اذا مات متوارثان  
 بخرق او هدم او نحوهما كحريق او في غربة او معا او جهل  
 اسبتهما فلا يتوارثان ومال كل منهما لباقي ورثته -  
 يائس في الرد وهو ضد العول والرد من زيادة في انصاء  
 الورثة ونقصان في السهام فاذا لم يكن احد من الزوجين  
 وكان من يرد عليه شخصا واحدا كام مثلا فلها المال فرضا  
 وردا او كان صنفا واحدا كالجداات فاصل المسألة عددهم  
 كالعصبة او كان صنفين فاكثر جمعت فرضهم من أصل  
 المسألة لتلك الفروض فالجتمع منها اصل مسألة الرد واسقط  
 الباقي وجميع مسايل الرد التي ليس فيها احد الزوجين من  
 ستة مثال ام واخ لام اصلها من ستة للام ثلث سهان وللأخ  
 سبعة من سهم فالجتمع ثلاثة والباقي ثلاثة فاسقطها تجميع



مسألة الرد من ثلاثة وان كان في الورثة احد الزوجين فخذ  
له فرضه من مخرج الزوجية وهو واحد من اثنين او اربعة  
او ثمانية واقسم الباقي على مسألة اهل الرد فان كان شخصاً  
واحد او صنف واحد فاصل مسألة الرد مخرج فرض الزوجية  
وان كان اكثر من صنف فاعرض على مسألته الباقي من مخرج فرض  
الزوجية فان انقسم فخرج فرض الزوجية اصل مسألة الرد  
مثال الزوج وام وولداها مسألة الزوجية من اربعة نكاحات  
سهم والباقي ثلاثة منقسمة على مسألة الرد للامسهم وولداها  
سهمان وان لم ينقسم على مسألة الرد ضربت مسألة الرد في  
مسألة الزوجية فما بلغ صحته منه قال الشنشوري فاصول  
مسائل الرد سواء كان فيها احد الزوجين ام لا ثمانية  
اصول اثنان كجدة واخ لام وكزوج وام وثلاثة كام وولديها  
واربعة كبنت وام وكزوجة وام وولديها وخمسة كام  
وشقيقة وثمانية كزوجة وبنت وستة عشر كزوجة  
وشقيقة واخت لاب واثنان وثلاثون كزوجة وبنت  
وبنت ابن واربعون كزوجة وبنت وبنت ابن و...  
باب في حكم ذوي الارحام وهم كل قريب غير من  
تقدم من الجمع على توريتهم وهم احد عشر صنفاً وترجع  
بالاختصار الى اربعة اصناف الاول من ينقي المييت وهم  
اولاد البنات واولاد بنات الابن الثاني من ينقي اليهم المييت

وهم الاجداد والمجدات الساقطون وان علوا الثالث من ينتمي  
 الى ابوي الميت وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوة ومن  
 يدلي بهم وان نزلوا الرابع من ينتمي الى اجداد الميت وجداء  
 وهم العمومة للام والعمات مطلقا والمخولة مطلقا وان  
 تباعدوا واولادهم وان نزلوا ولا خلاف عند من ورث  
 دوي الارحام ان من انفرد من هؤلاء الاصناف حاز جميع  
 المال واما يظهر الاختلاف عند الاجتماع وفي ذلك مذاهب  
 والاصح منها عند ائمتنا مذهب اهل التنزيل والمحصل انه  
 ينزل كل منهم منزلة من يدلي به وهو اول وارث  
 بالفرض او التعصيب ما يلي دوي الارحام الا الاخوة والثالث  
 فمنزلة الام والالا عمات للام والعمات فمنزلة الاب فحينئذ  
 فمن سبق قدم مطلقا واخذ المال فان استووا في السابق  
 الى الوارث قدر كان الميت خلف من يدلون به وقسم المال  
 او الباقي بعد فرض الزوجية بينهم قال الرئائي وبعد هذا  
 التنزيل لنا انظار ثلاثة فننظر اولها في دوي الارحام هل  
 سبق بعضهم الى الوارث او لا ثم ننظر بين الورثة بمراتب  
 العجب بتقدير حياتهم ثم ننظر بين دوي الارحام بذلك  
 ايضا وتوضيحه انه ان سبق بعض دوي الارحام الى الوارث  
 خص بالمال ان كان شخصا واحدا فان كان هذا البعض متعددا  
 قسم المال بينهم على حسب ما ياخذونه من تركة الوارث لو كان

هو الميت عمومية وفرضا وجبا فيجب الخال الشقيق الخال الاب قال في  
الروض وشرحه لانها عنوان لام المدلى بها والاح الشقيق فيجب الميم  
الاب ويجب ابوالام الخال لانها ينزلان منزلة الام وهما الها اب واخ ولا ين  
يجب الاخ وادى فان يوتون بالعصوية اقتسموا نصيبه للميت  
حظ الانثيين او بالفرض فتسوه على حسب فرضه منه ويستثنى  
من ذلك مسالتان كما سيأتي فالأقرب للوارث يسبقه الا بعد سواء اتحد  
صنفهما او اختلف انتهى. وقال في الفصول وشرحا للسبب وبسبب  
التنزيل على ما ذكرنا فتظهر في الورثة المدلى بهم لو قد اجتمعوا ان كانوا  
يوتون عليهم ورث المدلون بهم كما مثلنا وكما اختلف اباءا واولاد  
بنى اخوات متفرقات ثلاثة خلف اما وثلاث اخوات متفرقات فلهن الثلث  
الشقيقة النصف من دخل واحد من الباقيين السدس وقسم من سبعة  
وان يجب بعضهم ببعض جري الحكم كذلك في ذوي الارحام المدلى بهم  
بالورثة فمن ادنى جوارث ورث ومن ادنى محجوب يجب فلو خلف بنت  
بنت وابن اخ لام فكانت مات عن بنت واخ لام فالمال كله لبنت البنت  
فرضا ويرد اكاسها ولا شيء لابن الاخ من الام لان اباه محجوب بامها ومن  
خلف ابن بنت واولاد اخوات متفرقات كان لابن البنت النصف والاولاد  
الشقيقة الباقي بقسمه ونه بحسب ميراثهم من امهم ولا شيء لاولاد البنت  
لام لسقوط امهم بالبنت ولا شيء لاولاد الاخوات لاب ابنته السفلى  
امهم بالشقيقة مع البنت فاذا علمت ان من انفرد بوارث انفرد بنصيبه  
فله والا قسم النصيب بين المدلين به على حسب ميراثهم منه لو كان  
ذلك الوارث هو الميت ويستثنى من ذلك مسالتان الاولى ان  
اولاد ولد الام ينزلون منزلة ولد الام يوتون نصيبه بالسوية  
هـ قال في التوقد ريان ولد الام سوية بنته وخلف اولاد ذكورا

وانا نأ يقسم ميراثهم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين . والثانية ان  
الامه والاختات من الامير لهن منزلة الامه ويوثن نصيبها  
بينهم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين مع انه لو ماتت الام وخلفتهم  
كادى اموالها واخوانها لام ولا تفضل بينهم ...

اديب في تسمية التركات وهي الثمرة المصودة بالذات . اعلم ان  
نسب الميراث من التركة الى التركة كنسبة سهامهم من المسئلة  
اليها لان المسئلة ميراث التركة فالمسئلة مقام المال الموروث وسهام  
كل وارث من المسئلة مقام حصته من الموروث فمسئلة الميراث  
وهي ام وزوج واخت شقيقة اولاب اصلها ستة وتعمل بمثل  
انها في ثمانية لكل من الزوج والاخت ثلاثة وللام سهران لو تركت  
الزوجة امينة ستين دينارا وارثت فسميتها على الورثة فنسبة حظ  
الزوج والاخت والام من الستين اليها كنسبة سهامه اليها  
التي هي الميراث فانه فانسب سهام كل وارث الى المسئلة وخذ من  
التركة وهي الستون بتلك النسبة فالزوج ثلثه والام ثلثه ونصيبه من التركة  
فسيها الام في الباطل ربع الثمانية فلها ربع التركة خمسة عشر  
دينارا وسهام الزوج ثلاثة اثمانها فله ثلاثة اثمان الستين  
دينارا اثنان وعشرون دينارا ونصف دينارا وللأخت مثله  
اثنان وعشرون دينارا ونصف دينارا . قال العلامة سبط  
السيدي في شرحه على الرعية ان التركة اذا كانت من الامور  
المعاد وذات المتساويات قدرها بقيمة كالميراث والدنانير فيها  
طرق . فبما ان تصرف سهام كل وارث من المسئلة في التركة وتقسيم  
الحاصل على المسئلة يحصل نصيبه من التركة فلو مات عن زوجة وبم  
وخم وترك مائة دينار فالمستز من اثنان عشر للزوجة ثمانية وارث

والعم خمسة فاضرب الزوجة ثلاثتها في المائة واقسم المحاصل وهو  
 ثلاثمائة على المسألة يخرج لها خمسة وعشرون ديناراً واضرب الاعم  
 اربعتها في المائة واقسم المحاصل اربعاً على المسألة يخرج لها ثلاثمائة  
 وثلاثون ديناراً وثلاث دينار واضرب للعم خمسة في المائة واقسم  
 المحاصل وهو خمسمائة على المسألة يخرج له واحد واربعون ديناراً  
 وثلثان ومنها ان تقسم التركة على المسألة وتضرب الخارج في سهام  
 كل وارث يحصل نصيبه ففي المثال المذكور اقسام المائة على المسألة  
 وهي اثنا عشر يخرج ثمانية وثلث اضربها في ثلاثة الزوجة واربعة  
 الاعم وخمسة العم يحصل لكل ما ذكرناه . ومنها ان تنسب سهام  
 كل وارث من المسألة اليها وتأخذ من التركة بتلك الذب <sup>في التركة</sup>  
 حصته فنسبت ثلاثة الزوجة الى المسألة اربعها فخذ لها اربع  
 المائة وهو خمسة وعشرون ونسبة اربعة الاعم الى المسألة ثلث  
 فلها ثلث المائة وهو ثلاثة وثلاثون وثلث ونسبة خمسة للعم اربع  
 وسدس فخذ اربع المائة خمسة وعشرون وسدسها ستة عشر  
 وثلثين وهذا الوجه يعمل به في التركة المعدودة وغيرها سواء كانت  
 اجزاء متصلة او متفصلة متساوية القيمة او مختلفتها انتهى .. هـ

مايسر الله املاه وارجو ان الله القبول ومن اهل

العلم اصلاح الخطا وابداله بالصواب والله

ولي المؤمنين والمحمد لله رب العالمين

وصل الله على سيدنا محمد

واله وصحبه

آلهم

تم وبالحق نعم انشاء الله رب العالمين هـ

هذا كتاب

﴿فتوحات الباعث بشرح تقرير المباحث﴾

في احكام ارث الوارث للامامة الفاضل والجمعة الكامل

زينة البلاد الحضرمية وفرد يارهاه وصفوة السلالة

الطوية ومطى منارهاه مولانا السيد الجليل ابي بكر بن

عبد الرحمن بن محمد بن الشيخ شهاب الدين

الملوي الحسيني الشافعي كان الله له

وابقاءه ذخيرة للانام على تطاول

السنين والاعوام

آمين

﴿الطبعة الاولى﴾

الطبعة الاولى

بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائن بمحروسة

حيدر اباد الذي كن عمرها الله الى اقصى الزمن

سنة (١٣١٧) هجرية



❦ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ❦

الحمد لله الذي شرع لعباده فرائض الدين والاحكام \* وجعل الملاء ورثة  
لانيائه الكرام عليهم السلام \* ويسر لهم اسباب التوصل الى ما قدر لهم  
من الفروض في كتابه \* وصرف عنهم الموانع القاطعة عن المساهمة بانصابتهم  
في شرف العلم وثوابه \* وزحزح عنهم حجاب النقص والحرمان الناتج عن  
التعصبات الذميمة \* وازلهم من حسن طوابع الجدود ما ارشدهم به الى  
المواخاة بقلوب سليمة \* ولم يكدر صفو اشتراكهم في نسب تصحيح  
الاصول الراسخة \* وجعل انوار علومهم ياتل من ظلمات الجهالة ناسفة \*  
والصلاة والسلام على الموضح من المشكلات ما فقد يانه \* والمفرق في  
بحار المأخاة من محله على التكذيب برسالته اشرة وطغيانه \* سيدنا ومولانا  
ابي القاسم الحيار من الحيار \* وصفوة الصفوة من بني مضر بن نزار \*  
وعلى الهاطين الطاهرين \* واصحابه والتابعين اجمعين ❦ اما بعد ❦ فان مما جل

من العلوم مقداره \* وخلافه قوة الفضل بصرح النص مناره \* علم القرائن  
الذي هو جوهر الفقه كما قيل ونصف العلم بواجب الدليل \* وكيف لا وقد نزلت  
العناية الربانية بالكلام القديم بأن احكامه وتقسيمه \* وحرص سيد الاولين  
والاخرين فيما روى عنه على تعلمه وتعليمه \* فيأله من فضل الكتاب والسنة  
دليله \* وناهيك بهما من بيئة شهيداهما الله ورسوله \* ولهذا تسابقت جياهم العلماء  
في مضمار تحقيق مصادره وموارد \* وبارت اقلام اولي التاليف في تقييد  
اوابده وشوارده \* فمن موجز اقتصر على ضبط مهمات الفن وعيون مسأله \*  
ومن باسط اطلق عنان اليراع في تحرير مقاصده ووسائله \* وان من اتقن  
مختصرات هذا العلم ترتيبا ووضعا واعظمها للبتيدين افادة ونسأ \* كتاب  
تقرير المباحث \* في احكام ارث الوارث \* لشيخنا خاتمة المحققين في جميع العلوم  
والبرزخ في مبادئ التدقيق في المنطوق والمفهوم \* ذي التصانيف الفاتحة  
اقفال مال النفائس من المعاني \* والتقارير الكاشفة نقاب الحفاء عن اوجه مخدرات  
المعاني \* الشيخ العلامة ابي عبد الرحمن محمد بن عبد الله بن احمد باسودان \*  
الكندي نسبا والحضرمي بلدا والشافعي مذهبا \* والعلوى طريقة ومشربا  
\* جعل الله روضة من رياض الجنة مضجعه ومهاد \* واثابه على حسن صنيعه  
الحسنى وزياده \* وقد اطلع على جماعة من افاربه الانجاب \* ان اشرح بما يفتح  
الله به مسائل ذلك الكتاب \* ظنا منهم ان السراب ماء \* وان المشيم غشاء \*  
فاخبرتهم ان سارى ظنهم قد استقمر \* وان خباب السحاب لا يستطر  
فلم ينف عنى شرح حالى لديهم \* وعاد اعتذارى في القضية اغراء  
فاستخرت في هذا الامر من له الخيرة في جميع الامور \* وتجاوزت على اسعافهم



جريا على قاعدة الميسور لا يسقط بالميسور \* وخدمت ذلك المتن بشرح موضح  
 لما اشتمل عليه من القوائد \* يتم لما تمناه المؤلف رحمه الله فيه من المقاصد \* سلكت  
 فيه طريقا وسطا بين طرفي البسط والاختصار \* وتعرضت فيه لذكر مهم  
 الخلاف بين الائمة الاربعة الابرار \* ممطيا غارب الثبوت في النقل من معتمدات  
 الكتب \* متحررا بحسب الامكان وضمن الحناء مواضع النقب \* فبقاء بعون الله  
 وتيسيره كتابا يقرى ويؤتى الناظر \* وينشرح بمطالعة صحائفه الخاطر \* وليس  
 لي من ذلك الا الجمع والترتيب \* وادراج المسائل تحت تراجم البواب \*  
 وسيمتد فتوحات الباعث بشرح تقرير المباحث \* مبتهلا الى الله عز وجل ان  
 يعمم به نفع الطالب \* وان يجعله خالصا لوجهه الكريم من الشوائب \* وهذا  
 اول ما فتح به الوهاب \* من شرح ذلك الكتاب قال المؤلف رحمه الله تعالى  
 ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الكلام على البسملة شائع ذائع ولكن لا بد من التبرك بنزول الكلام عليها  
 فنقول اولا ابدا المؤلف كتابه بالبسملة نطقا بدلالة قرينة المقام وان من  
 كتب شيئا تلفظ به غالباً وكتابة بدليل المشاهدة اقتداء بالكتاب العزيز في  
 ابتدائه بها في الترتيب التوقيفي لا في الانزال كما هو مقرر كسائر الكتب المنزلة  
 بدليل قوله صلى الله عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب وهي  
 باللفظ العربي على هذا الترتيب من خصوصيات هذه الامة وعملا بنحو كل  
 امر ذي بال لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتداء جزم واقطع  
 روايات \* فقوله في الحديث ذي بال اي حال يتم به شرعا بان لا يكون  
 من سفاسف الامور ولا محرما ولا مكروها لذاتها وقوله فيه فهو ابتداء كل

الثلاثة من باب التشبيه البليغ وهو ما حذف فيه اداة التشبيه ووجه الشبه  
للبالغة \* ووجه الشبه في الكل مطلق النقص لان الابر مقطوع الذنب  
والاجذم من ذهب انامله من الجذام والاقطع مقطوع اليد ولا معارضة  
لهذا الخبر بقوله صلى الله عليه وسلم كل امرئ بال لا يبدأ فيه بالحمد لله إلخ لان خبر  
البسمة محمول على الابتداء الحقيقي وخبر الحمدلة محمول على الابتداء الاضافي  
ولان شرط التعارض تساوي الحديثين وليس كذلك هنا لان حديث  
البسمة اصح وبقي لدفع التعارض اوجه مذكورة في مواضعها ثم ان الباء  
من البسمة ان جعلت زائدة فلا تحتاج الى متعلق كما هو ظاهر وان جعلت  
اصلية فهي متعلقة بمحذوف وهو اما اسم او فعل وكل منها اما خاص او عام  
فهذه اربعة اقسام وكل واحد من الاربعة اما مقدم او موخر فهي ثمانية والاولى  
تقديره فعلا لان الاصل في العمل للانفال وخالص لان كل شارع في شئ  
يضم في نفسه ما جعل التسمية مبدأ له وموخرأ لافادة المحصر ولتقديم الاسم  
الكرام فيكون بسم الله الرحمن الرحيم اؤلف \* وكونها للصاحبة على وجه التبرك  
اولى منها للاستعانة لدخول الاستعانة على الآلة وجعل اسم الله تعالى  
آلة مقصودا لغيره اساسة ادب \* والاسم ما دل على المسمى لاما قابل  
الفعل والحرف في اصطلاح النحاة والكلمة والاداة في اصطلاح اهل المعقول  
وهو مشتق من السمو بمعنى الملوا ومن السمة وهي العلامة وهو عند المحققين  
غير المسمى الا ان اريد به المدلول فهو عينه ولفظ الجلالة علم شخصي على  
الذات فقط المعين بكونه واجب الوجود المستحق لجميع الكالات وهو الاسم  
الاعظم عند الجمهور وازافة الاسم اليه يائنة ان اريد به اللفظ وحقيقة على

معنى اللام ان اراد به الذات الاقدس والرحمن والرحيم صفتان مشتقان  
 من رحم التمدى بنيتا للمبالغة والرحمن ابلغ لاغلبية زيادة البناء على زيادة  
 المعنى والرحمة عطف وميل قلبى يقتضى التفضل والاحسان والمراد هنا  
 غايته وهو الاحسان لاستحالة الرحمة بالمعنى الوضعى فى حقه تعالى فالرحمن  
 والرحيم بمعنى المحسن او مراد الاحسان لكن الرحمن بمعنى المحسن بمجاز مثل  
 النعم والرحيم بمعنى المحسن بدقائقها والجمع بينها للاشعار بأنه ينبغي ان يطلب  
 منه تعالى دقائق النعم كما يطلب منه جلالها وتعالى البسمة الاحكام الخمسة  
 فالوجوب كالبسمة فى الصلاة عند الشافعية والندب كالبسمة فى الوضوء  
 والاكل \* والاباحة كالبسمة للقيام والقعود كما مثله بعضهم \* والكرهية  
 كالبسمة للمكروه لانه كاكل البصل والنظر الى فرج الحليمة \* والحرم كالبسمة  
 للحرم لانه كشرب الخمر ونحوه الحمد لله الباقي وما سواه فان الحمد لله  
 على ما ذهب اليه المحققون هو الثناء باللسان على الجميل من نعمة او غيرها  
 فالثناء جنس شامل لمطلق الوصف بالجميل وقولهم باللسان تنصيص على  
 مورد الحمد وتوطئة للفرق بينه وبين الحمد الاصطلاحي الآتى تعريفه ودفع  
 لاحتمال اطلاق الثناء على غير فعل اللسان مجازا وقولهم على الجميل مرجع  
 للثناء به لاعلى جميل صادر من الممجد كدماج الشعراء للفسقة على شرب  
 الخمر وقتل النفس مثلالانه وان كان ثناء باللسان بقصد المعنى لكن لاعلى  
 الفعل الممجد فيهم وقولهم من نعمة او غيرها نصريح بمتعلق الحمد والا فالتمريض  
 انما هو لا فائدة تصور ماهية الحمد لا بيان عمومها ولا حاجة هنا الى تقييد الثناء  
 بالجميل احترازاً من كون الثناء يستعمل في الخير والشر لانه لا يستعمل في الشر

لله  
 وما  
 كان

الاشكال كما هو واضح ولا حاجة ايضا الى التقييد بكونه على جهة التعظيم احتراماً  
 من الاسنهاء لانه ليس ثناء حقيقة اذا المتبرقصد المعنى لا مجرد التلفظ ولا حاجة  
 ايضا الى تقييد الجليل بالاختبارى لانه ليس بشرط في الحمد ايضا كما يدل  
 عليه قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاماً محموداً والحديث المأثور روايته  
 مقاماً محموداً الذى وعدته ولا يسوغ صرف معنى الحمد في الآية والحديث  
 عن الظاهر بجعله حداً يمتاز بآمن باب وصف الشيء بوصف صاحبه كالكتاب  
 الكريم والاسلوب الحكيم لان كلامه تعالى وكلام رسوله اصل في الاستناد  
 واخرى بالتسك بهما من غيرهما والمثال المصنوع وهو قولهم مدحت اللؤلؤة  
 على صفاتها ولا يقال حمدتها لاعتبار له بازاء كلام الله وكلام رسوله فهو والمدح  
 مترادفان كما قاله الزمخشري ومع هذا فالتقييد بالاختيارى يوجب اشكالا  
 في حمد ان لذاته وصفات ذاته لانها ليست باختياره عندهم والا لازم حدوثها  
 لما عرف في موضعه ويحوج ايضا الى تاويل في الحمد على المالكات النفسية  
 كالتباعدة والحلم ونحوها واصطلاحاً فاعل يبنى عن تعظيم النعم بسبب الانعام  
 سواء كان ذكر باللسان او اعتقاد او محبة بالجان او عملاً وخدمة بالاركان  
 ويرادفه الشكر اللغوي اما الشكر الاصطلاحي فهو صرف العبد لجميع ما انعم الله  
 به عليه فيما خاق لاجله وظاهر ان النسبة بين الحمد والنعمة بين كل من الحمد  
 الاصطلاحي والشكر اللغوي من الله ومو الخصوص الوجهى فصداق الطرفين  
 متحدة في التناء باللسان في مقابلة نعمته وتعارفهما في تحقق في صدق الحمد اللغوي  
 وحده على التناء بالعلم والتباعدة ونحوها وفي صدق الحمد الاصطلاحي والشكر  
 اللغوي وحدهما على التناء بالجان والحده في مقابلة الاحسان ما النسبة بينهما

وبين الشكر الاصطلاحي فهما اعم منه مطلقا لصدقهما على جميع افرادهما ولا عكس  
اما النسبة بينهما وبين الحمد اللغوي فالجائزة لعدم صدق كل من الثمرين على فرد  
من افراد الاخر وماتنا فت عليه الفقهاء وتناقلوه من ان الشكر الا صلاحي  
اخص من الحمد اللغوي مطلقا غلط منشاؤه. تحقق الحمد اللغوي بتحقيق الشكر  
الاصطلاحي ولا عكس غير ان هذا التحقق انما هو تحقق الجزء. لتحقيق الكل  
وهو غير معتبر في النسب لا تحقق الكلي. بتحقيق الجزئي المتبرها والله اعلم  
واللام في الحمد للبس او للاستغراق وعلى كلا التقديرين تكون جميع  
الحامد مخصصة به تعالى ويمكن ان تكون للعهد اشارة الى نحو الحمد  
المضاعف المحبوب المرضي الذي ذكره صلى الله عليه وسلم بقوله الحمد لله  
اضعافا محمدا جميع خلقه كما يحبه ويرضاه واختار اسمية الجملة وعدل  
عن فعليتها ناسبا بالكتاب العزيز وكونها محلاة بافادة الدلالة على الثبات  
والدوام بالقرينة والتمعية طائلة عن ذلك وقوله الله متعلق بمحمد وف خبر  
الحمد اي ان الحمد محكوم بشيئته الله تعالى فاللام للاختصاص او الملك  
او الاستحقاق وتقدير المتعلق بمادة الثبوت شامل للاحتتمالات الثلاثة وخص  
هذا الاسم بالذكرة اشارة الى انه تعالى مستحق للحمد بذاته فاعلم ان يات بغيره  
من اسمائه تعالى كالحالق والرازق بما يؤهم ذكره اختصاص استحقاقه تعالى  
للحمد بسبب وصف دون وصف وقوله الباقي اي استمرار الوجود الى  
الانتهاء له وهو من اسمائه تعالى وقوله وما سواه فان جملة حاليه او مستأنفة  
اثنى بها فعالم يوسوس به بعض المحدثين من وجود مشاركه له سبحانه وتعالى  
في البقاء تعالى الله عن ذلك لان وجود بقائه سبحانه وتعالى ثابت بالبرهان

عقلا وبقائه ماسواه من جنة او نار او غيرهما لا يستجبل عدمه عقلا  
وهذه الفقرة من كلام المؤلف ناظرة الى قوله تعالى كل من عليها فان ويبقى  
وجه ربك ذي الجلال والاكرام \* واثرا للمؤلف هذا الاسم الكريم بالذكر  
هنا بعد لفظ الجلالة رعاية لبراءة الاستهلال بذكر ما يناسب هذا القرن  
لان احكامه متعلقة بما بعد الموت الذي ما له فناء الاجساد قال المؤلف رحمه الله  
﴿ والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث بدین الحق الى الانس والجان ﴾  
اني بالصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم في صدر الكتاب عملا بخبر من صلى  
على في كتاب لم تنزل الملائكة تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب  
واني بالسلام معها امثالا لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما \*  
ولكون الظاهر من الآية طلب الجمع بينها كره المتأخرون افراد احدهما عن الآخر  
وقال المتقدمون انه خلاف الاول والمشهور ان الصلاة حقيقة لغوية في الدعاء  
وحقيقة شرعية في الاركان المخصوصة ومجاز في الرحمة المقرونة بالتعظيم فتكون  
صلاة الله سبحانه وتعالى على رسوله من الاخير والمراد منها زيادة التكريم  
والاعظام اذ هذا غاية الرحمة والمراد منها وتكون صلاة الملائكة والانس  
والجن عليه صلى الله عليه وسلم من الاول والجملة هنا خبرية لفظا انشائية  
معنى ولو جملت خبرية لفظا ومعنى لم يكن الخبر بها مصليا على ان بعضهم جوز  
ذلك واحتج بالامتنع الاطالة بذكره والصحيح انه صلى الله عليه وسلم ينتفع  
بصلاته عليه كما ينتفع السيد بنجدمة عبده الا ان الادب ان يلاحظ المصلي  
انتفاع نفسه بالصلاة كما يلاحظ العبد انتفاع نفسه بنجدمة سيده \* واختار  
التعبير بالصلاة وهي اسم مصدر و عدل عن الاصل وهو النصيلة لايهام الاصل

والصلاة والسلا  
على سيدنا محمد  
المبعوث بدین  
الحق الى الانس  
والجان

الصلاة بمعنى التعذيب قال تعالى وتصلية جحيم \* وعبر بالسلام ولم يعبر بالتسليم  
 مع انه لا ينهيه فيه ليناسب التعبير بالصلاة \* والسلام حقيقة لقوية في الامان  
 ومنقول شرعي في التجهة والمراد على الاول تأمينه صلى الله عليه وسلم مما يخاف  
 على امته لانه معصوم او على نفسه على ما قيل انه يحتمل نسيانه العصمة عند  
 اشتداد الكرب في المحشر وعلى الثاني مخاطبته بكلامه القديم خطابا بالاعلى  
 رفعة مقامه والاعتناء به كما يحیی بعضنا بعضا وقوله على سيدنا السيد من يفوق  
 قومه \* وقيل هو من يحتاج اليه في الشدائد لدفع المكروه \* وقيل هو الخليم  
 وقيل هو من يستوى ظاهره وباطنه والنبي صلى الله عليه وسلم متعل بقلائد جميع  
 هذه المعاني \* واطلاق السيد عليه صلى الله وآله وسلم مأخوذ من قوله عليه  
 السلام اناسيد ولد آدم يوم القيمة ولا فقر والتخصيص في الحديث بيوم القيمة  
 لظهور السيادة هناك اتم ظهور \* وقوله محمد بدل من سيدنا وهو علم منقول  
 من اسم مفعول لمضعف سمي به نبينا صلى الله عليه وآله وسلم بالهام من الله تعالى  
 لجد \* عبد المطلب \* وخصه هنا بالذكور وغيره من اسمائه عليه الصلاة  
 والسلام لكونه اشرفها واشهرها واكثرها استعمالا \* ولان الله تعالى ذكره  
 في القرآن في سياق الامتداح \* ولكونه مقرونا بابا سمه تعالى في كلتي الشهادة  
 وقوله المبسوط بد ين الحق اى المرسل به \* والد ين لغة ما يتدين اى يتعبد به  
 ولو باطلا كما يدل عليه قوله تعالى لكم دينكم ولي دين وقوله تعالى ومن يتم  
 غير الاسلام دينافن يقبل منه واصطلاحا ما شرعه الله لعباده على لسان نبيه  
 من الاحكام فهو مقصور على الدين الحق و اضافته الى الحق بانه قال عز  
 من قائل ان الدين عند الله الاسلام \* وقوله الى الانس والجنان متعلق

باسم المفعول وآل فيها للاستغراق والانس هم البشر والجان هم ارواح  
مجردة \* وقيل هم اجسام يقبل عليها عنصر النار والهوى وقيل نفوس بشرية  
مفارقة لبدانها \* وعلى كل فلهم عقول وفهم وهم مكلفون ونبينا صلى الله عليه وسلم  
مرسل اليهم قال امام الحرمين في الارشاد وقد علمنا ضرورة انه صلى الله عليه  
وسلم ادعى كونه مبعوثا الى الثقلين وقال ابن تيمية اتفق على ذلك علماء السلف  
من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين \* وقال ابن عبد البر لا يختلفون في انه صلى الله  
عليه وسلم بعث الى الانس والجن وهذا ما فضل به على الانبياء وقال ابن حجر  
ثبت التصريح بذلك في حديث \* وكان النبي يبعث الى قومه ويبعث الى الانس  
والجن اخرجهم البزار فان قيل يلزم من عموم البعثة الى جميع الانس والجن عموم  
التبليغ وكيف يستقيم وهو لم يبلغ الا من اجتمع به اجيب بان المراد من التبليغ اللازم  
للبعثة ما هو اهم من ان يكون مباشرا او بالواسطة واقعا علم \* وعلى آله واصحابه  
واولاده وتابعيهم باحسان \* اصل الآل اهل آو اول بدلالة تصغيره على اهل  
وأول وخص استعالمه في الاشراف ومن له خطر \* فلا يقال آل الحجام فلان  
مثلا \* واختلف في المراد بالآل النبي عليه وعليهم السلام فعند الشافعية انهم مومنون  
بنبي هاشم وبنو المطلب \* ومحمد المالكية والحنابلة انهم بنو هاشم فقط \*  
وخص الخيفة فرقا آل علي وآل جعفر وآل عقیل وآل العباس والمارث  
وقيل هم امته وقيل اتباعه وقيل من يؤول اليه نسباً وهم الذين تحرم عليهم الصدقة  
أو نسبة صورية وهم العلماء المشرعون أو نسبة حقيقية وهم الانتقاء والاولياء \*  
ومن اجتمع له النسب مع شئ مامر فنور على نور والمناسب في مقام الدعاء تفسيره  
بالعموم \* والصلاة على الآل تبعاً كما هي مطلوبة اتفاقاً لقوله صلى الله عليه

وعلى آله واصحابه  
واولاده وتابعيهم  
باحسان



وآله وسلم لا تصلوا على الصلاة البتراء قالوا وما الصلاة البتراء يا رسول الله  
 قال تقولون اللهم صل على محمد وتمسكون \* بل قولوا اللهم صل على  
 محمد وعلى آل محمد \* وفي الصلاة عليهم استغناء لا خلاف بين أهل السنة  
 \* فقبل مكرهه وقيل خلاف الأولى وقيل بمنوعة \* والراجح الثاني لكونها  
 من شعار الأنبياء \* والأصحاب جمع صاحب أو جمع صعب بكسر الحاء  
 أو جمع صعب بسكون الحاء اسم جمع والمستعمل في موضع مفرد هاء الصغرى  
 بالفتح نسبة إلى الصحابة \* والصحابي من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 مؤمن به يدينه في محل التعارف \* ولو لحظت وإن كان غير مميز \* سواء روى  
 عنه شيئاً أم لا \* والتقييد بالموت على الإسلام شرط له وإم الصحة لا لأصلها  
 فمن ارتد ومات مرتداً كعبد الله بن خطل فليس بصحابي \* وقوله وأولاده  
 أولاد الرجل من ينتهي إليه سواء أدلى بذكراً أو أنثى \* وذكر المؤلف  
 الأولاد مع أن أغلبهم داخل في الآل \* ليشمل الصلاة والسلام من كان  
 من أولاده عليه السلام \* من غير الآل لأن النسبة بين كل من الله وأصحابه  
 وأولاده عليه السلام العموم والخصوص الوجهي \* لتحقق صدق الثلاثة  
 في مثل الحسين وانفراد الآل عن الأصحاب والأولاد في مثل الرشيد  
 والمأمون \* وانفراد الأصحاب عن الآل والأولاد في مثل الصديق والفاروق  
 وانفراد الأولاد عن الآل والأصحاب \* فبين أمه شريفة وهو من غير بني  
 هاشم وبني المطلب \* وهذه النسبة باعتبار تفسير الآل ببني هاشم والمطلب  
 أو ببني هاشم فقط أو بمن خصهم الحنفية \* أما إذا فسر بكل مؤمن فالنسبة  
 بين الآل وبين كل من الصحابة والأولاد العموم والخصوص المطلق كما هو

ظاهره (لا يقال) لو خرج احد من اولاده عليه السلام عن الملة عصمهم الله  
 من ذلك لكان غير داخل تحت عموم الال الذين هم كل مومن فتكون  
 النسبة حينئذ العموم والخصوص الوجهي ايضا لانقول هذا فرض ممتنع  
 اذ من المستحيل شرعاً عند اهل التحقيق كفر احد من ذريته عليه السلام  
 وقد اطلنا النقل في هذا في كتابنا الشاهد المقبول \* بفضل ابتناء الرسول  
 \* فاطله ان اردته \* وقول المؤلف واتباعهم باحسان \* التابعون جمع تابع  
 \* والمراد منه هنا التابعي وهو من اجتمع بالصحابي اجتماعاً متعارفاً وطول  
 الاجتماع ليس بشرط كما في الصمائي مع النبي على ما صححه ابن الصلاح  
 والنووي وهو المعتمد \* ولا يشترط التمييز في التابعي ايضا عندنا معاشر الشافعية  
 \* ويستأنس لافضلية التابعين على من بعدهم بقوله عليه الصلاة والسلام  
 وخير القرون الذين يلونني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم \* والباء في قوله باحسان  
 للملابسة او بمعنى في اي وعلى تابعيهم تبعية متلبسة بالاحسان \* واتباعهم  
 في الاحسان والمراد بالاحسان التقوى والايان وهو الاولى ليشمل عصاة المؤمنين  
 \* لما فرغ المؤلف من مسنون الابتداء والحمد والصلاة على النبي وآله  
 وصحبه شرع فيها هو المقصود من الكتاب فقال \* وبعد \* هذه كلمة يوق بها  
 للانتقال من اسلوب الى اخر \* وهي ظرف زمان في مبنى على الضم لحذف  
 المضاف اليه مع كون معناه منوياً \* امامعية لفظه فيجوز نصبها على الظرفية  
 لانه غير شهير \* وقد اشتهر ان اصلها الثاني اما بعد وان الواو فيها نائية عن اما  
 بدليل لزوم الفاء في حيزها \* وهذا هو المستحب لثبوت اثباته عليه السلام  
 به في خطبه ومراسلاته وان الاصل الاصيل مهايكن من شيء \* بعد تحذف

ما قبل بعد اقيمت امام مقامه هو معنى كونه اصلا لا مان الترتيب حقه ان  
 يكون هكذا ولم يثبت به لانه نطق به ثم حذف لانه لم ينقل عن العرب  
 الايتان بذلك الاصل في خطيبهم او مراسلاتهم و الخلاف مشهور في اول  
 ناطق بها قفيل ادم وقيل يعقوب وقيل داود وهو الاقرب وكانت  
 له فصل الخطاب وقيل كعب بن لؤى وقيل يعرب وقيل سمعان بن  
 وائل وقيل قس بن ساعدة الايادي فهذه فوائد الفاء واقعة في  
 جواب الواو النائية عن اماه او في جواب اما النائية عنها الواو وهذه فوائد  
 مبتدأ وخبر والمشار اليه هنا مسائل هذا الكتاب الموجودة في الذهن سواء  
 اتقدمت الاشارة على جمعها او تاخرت والفوائد جمع فائده وهي لفظة  
 ما استفيد من علم او حال او جاء وعرف المصلحة للربطة على الفعل من حيث انها  
 ثمرته وتبينه والمراد بها هنا ما يستفاد من المعاني في علم القرائض متعلق  
 بمخدوف وهو ما خبر بعد خبرا ووصف او حال من المشار اليه او خبر  
 لمخدوف تقديره هي وتعريف علم القرائض سياقي قريباني كلام المؤلف بقيدتها  
 اثبتنا بالكتابة لكيلا تنسى والجملة حال صاحبها مفسر ضميرها وهو الفوائد  
 والمعنى اشير اليها حالة انما هي لتقيدها وهي نافعة لمريد ها الواو  
 للاستئناف اولى منها الحال وهو باها التوفيق واخر السند اليه في هذه الجملة ليفيد  
 القصر فيكون المعنى ان التوفيق مقصور على الاتصاف بكونه بالله فهو من  
 باب قصر الموصوف على الصفة لا العكس والتوفيق هو جعل فعل العبد موافقا  
 لما هو خير في حقه قال المؤلف تقع الله به باب خبر لمبتدأ مخدوف تقديره  
 هذا باب والباب لفظة فرجة في الخاطئ توصل بهما من داخل الى خارج ومن

فهذه فوائد  
 في  
 علم القرائض  
 بقيدتها  
 وهي نافعة  
 لمريد ها  
 وبالله  
 التوفيق  
 باب

خارج الى داخل واصطلاحاً اسم لجملة متبصرة من الالفاظ الدالة على معاني  
مخصوصة تشتمل غالباً على فصول وفروع وتنايه وابحاث \* وانما بويت الكتب  
لانها دعى لحسن الترتيب واسهل لاستخراج المسائل من مضانها \* وعلم الفرائض  
هو فقه الموارث وعلم الحساب الموصل الى معرفة ما يخص كل ذي حق من  
التركة \* اعلم ان حقيقة علم الفرائض مركبة من جزئين احدهما فقه الموارث  
خرج به فقه غيرهما كالصلاة والصوم \* والجزء الثاني هو الجزء الموصل من  
علم الحساب الى معرفة ما يخص كل ذي حق من التركة \* خرج به اجزاء  
الحساب التي لا توصل بها الى ذلك كالارثما طيقي ونحوه وفي تعبيرهم في  
التعريف بعلم الحساب الموصل ايها ان جميع علم الحساب جزء من علم  
الفرائض \* وان قولهم الموصل الخ صفة لما بهما الحساب لا للجزء المخصوص  
فاذكر هنا اولي والفرائض جمع فريضة بمعنى مفروضة اي مقدرة لما فيها  
من السهام المقدرة فقلت على التعصيب وصارت لقباً لهذا الفن هذا  
تعريف علم الفرائض \* وموضوعه التركات والعدد \* ووضع النبي عليه  
افضل الصلاة والسلام واسمه كما سبق علم الفرائض والموارث \* واستمداده  
من الكتاب والسنة والاجماع \* وحكمه الوجوب العيني او الكفائي  
ومسائله قضاياها التي تطلب نسب ممولاتها الى موضوعاتها كما سترها ضمن  
الكتاب وفضله انه جزيل كما حث عليه النبي عليه السلام صلواته ومكافيل فيه  
انه نصف العلم \* وجوهر الفقه ونسبته الى غيره انه من العلوم الشرعية  
والرياضية وفائدته الاقتدار على تعيين السهام لذويها \* وغايته ابطال الحقوق  
الى ذويها \* والتركة بمعنى المروكة كالطلبة بمعنى المطروبة \* ما خلفه

علم الفرائض  
هو فقه  
الموارث  
وعلم  
الحساب  
الموصل الى  
معرفة ما  
يخص كل  
ذو حق  
من التركة  
والتركة  
ما خلفه

الميت من مال ﴿﴾ ومنه دية تؤخذ من قاتله لغيره في ملكه تقديرا  
﴿﴾ او حق ﴿﴾ نكاح وشفعة وقصاص وحد قذف واختصاص كالماح  
والخمر المحترمة ونحوها ﴿﴾ و ﴿﴾ اكثر ما يتعلق بتركة الميت ﴿﴾ اعاد لفظ الميت  
في موضع اضماره لنكتة زيادة التمكن عند السامع كافي قوله تعالى قل هو الله  
احد الله الصمد ولم يقل هو الصمد لذلك ﴿﴾ خمسة حقوق ﴿﴾ لازائد  
عليها بدليل الاستقراء من موارد الشرع ﴿﴾ مرتبة ﴿﴾ اى مقدم بعضها  
على بعض ﴿﴾ قال الباجورى رحمه الله الحق المتعلق بالتركة اما ثابت قبل الموت  
واما ثابت بالموت ﴿﴾ والاول اما متعلق بالعين او متعلق بالذمة ﴿﴾ والثاني اما  
لميت وهو مؤن التجهيز ﴿﴾ واما الغير وهو اما ان يكون ثبوته من جهة الميت بحيث  
يكون له تسبب في ذلك وهو الوصية او لا وهو الارث فالجملة خمسة حقوق  
انتهى ﴿﴾ اولها ﴿﴾ عندنا وعند الحنفية والمالكية ﴿﴾ الحق المتعلق بعين  
التركة ﴿﴾ وان اقدم على مؤن التجهيز لان صاحبه كان يقدم به في الحياة لكن  
تعلق الغرماء بعين مال المحجور عليه بالفلس لا يقتضى تقديم حتمهم على مؤن  
التجهيز بل مؤن التجهيز مقدمة ولما كانت صور تعلق الحق بالعين غير محصورة  
فيما ذكره المؤلف اشار اليها بكاف التثنية فقال ﴿﴾ كالزكاة ﴿﴾ اى عندنا  
خلاف الحنفية والحنابلة فهي عندهم من جملة الديون المرسلة وصورتها ان  
تعلق الزكاة بالنصاب ويكون النصاب باقيا فتقدم الزكاة وما ذكره السبكي  
من انه لا حاجة لذكرها هنا لانه ان كان النصاب باقيا فلا يصح ان تعلق الزكاة  
بالنصاب فتعلق شركة فلا يكون قدر الزكاة تركة اجاب عنه شيخ الاسلام بصحة  
اطلاق التركة على المجموع الذي منه قدر الزكاة مع القول بالاصح من ان تعلقها

الميت من مال

او حق

و

يتعلق بتركة

الميت

خمسة حقوق

مرتبة

اولها

الحق المتعلق

بعين التركة

كالزكاة

تعلق شركة نظراً لجواز تأدية الزكاة من محل آخر ذكره في شرح الترتيب «أما لو تلف المال لا قدر الزكاة فالمعتمد ما استظهره الأذرع من أنه لا يقدم المستحقون إلا بحصة الزكاة فقط من الباقي ولو تلف جميعه لماقت الزكاة بذمة الميت وصارت من الديون المرسلة في الذمة وهي مؤخره عن مؤن التجهيز كما سيأتي ﴿و﴾ كما رش ﴿الجناية﴾ المتعلق برقية الجاني «وصورته ان يقتل العبد نفساً او يقطع طرفاً خطأ او شبه عمد او عمد اعنى عنه مستحق القصاص على مال او لا قصاص فيه كقتله ولده او اتلف مال انسان بغير تسليطه ثم مات السيد وارث الجناية متعلق برقية العبد فالجني عليه مقدم في هذه المسائل بالاقبل من قيمة العبد وارث الجناية ﴿والرهن﴾ اى المال المتعلق بين المرهون من حيث الرهن «وصورته ان تكون التركة او بعضها مرهونة بدين على الميت فيقضى من المرهون دينه مقدماً على مؤن التجهيز وسائر الحقوق ﴿ولو جنى العبد المرهون قدم حق الجني عليه لاختصاص تعلقه برقية الجاني وتعلق حق المرتحن برقبته وبالذمة معها والزكاة مقدمة عليها كما في شرح الجعبري ﴿ومن الحق المتعلق بالعين ايضاً سكنى المعتدة عن وفاة فتقدم بها على غيرها﴾ ومنه ايضاً حصة العامل في ربح القراض وصورته ان يقارض رجلاً على مائة دينار مثلاً ليتجر فيها والربح بينهما مناصفة متلاً وقبل قسمته مات رب المال فالعامل مقدم بحصة الربح ﴿وقي للحق المتعلق بالعين افراد اخر مذكورة في الدولات﴾ وجميعها مقدمة على مؤن التجهيز خلافاً للعلامة فان مؤن التجهيز مقدمة عندهم على جميع الحقوق ﴿ورثاً﴾ اى الحقوق المتعلقة بالتركة ﴿مؤن التجهيز﴾ الميت ﴿المعروف﴾ اى نظراً لفساده واعساره من غير اسراف ولا تقدير لانظر الجارى مادته في حياته من الاسراف او التقدير «وقدمت على الديون المرسلة في الذمة»

لقوله صلى الله عليه وسلم في المحرم الذي مات حين وقصته فافقه كفتوه في ثوبه  
 ولم يستفصل \* وترك الاستفصال في قولي وقائع الاحوال ينزل منزلة العموم  
 في المقال \* واذا ثبت ذلك في الكفن ففي معناه سائر مؤن التجهيز \* ولانه اذا اجبر  
 على الخى بفلس قدم بما يحتاج اليه على دين الفرمافكنا الميت بل اولى لا لقطاع  
 سعيه بخلاف الخى \* ويستثنى عند ناماشر الشافعية وكذا عند الحنيفة مؤن  
 تجهيز زوجة المؤسر التي تجب نفقتها وهو من تلزمه نفقة المؤسرين \* ولو كان  
 يساره بما انجر اليه بالارث \* ومثلها اخاد متغاير المكثرة فمؤن تجهيزها على  
 الزوج عندنا وعند الحنفية على المعتمد وان كانت غنية \* والوجه فيه ان علاقة  
 الزوجية باقية لانه يرثها ويسلمها \* اما عند المالكية والحنابلة فلا استثناء بل  
 تتعلق بتزويجها وان كان الزوج غنيا \* وجهه ان التجهيز من توابع النفقة  
 وجوبها تاما هو للاستمتاع وقد انقطع بالموت \* وتجهيز الميت الفاقد لما يجهزه  
 واجب على من وجبت عليه نفقته ولو بالقوة كما اذا كان الميت الفاقدا لما ذكر  
 ابتداء بالفاصحيا او مكاتبا لعجز الاول بالموت ولا نفساخ الكتابة في الثاني  
 فان لم يوجد من تلزمه النفقة او كان فقيرا كفن من بيت المال يشوب واحد  
 ومثله من كفن مما وقف على الاكفان \* فان تعذر تكفينه من بيت المال فلي اغنياء  
 المسلمين تكفينه فرض كفاية \* وثالثها \* اى الحقوق المتعلقة بالتركة  
 \* الذين المرسلة في الذمة \* اى المطلقة عن تعلقها بين التركة \* وانما  
 قدمت على الوصية لانها حق واجب على الميت اداؤه والوصية تبرع فلذلك  
 اخرت \* وتقدمها على الدين في نظم الاية للاهتمام بشأنها لانها مأخوذة لافي  
 مقابل شئ \* ومن شان النفوس ان تشع بما يعطى مجانا وقد بينت السنة تقديم الدين

عليه أقدر. وروى عن علي رضي الله عنه أنه قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بدأ بالدين قبل الوصية. وتعلق بالتركة كلها. ثم تستفرقها. كتعلق أرش الجنابة بركة الجاني سواء كانت الدين لله كالخمس الواجب والكفارة. أو لا. دمي كالقرض والثلث. ويجب على الصحيح عندنا معاشر الشافعية تقديم دين الله تعالى على دين الآدمي إذا ضاقت التركة عنها. لقوله صلى الله عليه وسلم: دين الله أحق بالقضاء. وعند الحنفية والمالكية يقدم دين الآدمي لبنائه على المشاحة. ودين الله على المسامحة. وعند الحنابلة يحاصصون على نسبة ديونهم كمال المفلس سواء كانت الديون لله أو للآدميين أو مختلفة. وللحنفية تفصيل في دين العباد. وهو أن دين الصعة مقدم على دين للبرص. وما أقرب به في المرض. أنه لزمه في الصعة أن علم بغير أقراره. فهو دين صحة. والأفدين مرض. وتفصيل في دين الله. وهو أنه إن أوصى به وجب أدؤه من ثلث ما بقي بعد دين العباد. أو لم يجب. والله أعلم. **رابعها** أي الحقوق المتعلقة بالتركة. **الوصايا** من المكلف الحرة ولو سفلها فلا نصح صندنا. وفاقا للحنفية من صبي ولو مراهما على الأظهر. والثاني نصح من المراهق وفاقا للمالكية وعند الحنابلة نصح من يميز عقل الوصية والشرط في تقديمها على الإرث أن تكون **بالثلاث** أي ثلث ما بقي بعد الدين وموتن التجهيز. **لأكثر** جميع التركة. **فأدونه** والمستحب على ما في أمالي السرخسي أن يكون خمس المال حيث كان ورثته أغنياء. والأفالورثة أولى بصدقته والشرط في ذلك أيضا أن تكون **لأجنبي** موجود حال موت الموصي والمراد بالأجنبي من ليس يوارث لليت بالفعل لقوله صلى الله عليه وسلم



ان الله نصدق عليكم بذلك اموالكم في آخر اعماركم زيادة لكم في اعمالكم \* ولانه  
 صلى الله عليه وسلم جعل الحيف في الوصية من الكبائر والحيف هو الوصية  
 للوارث والزيادة على الثلث \* فالوصية بما زاد على الثلث للاجنبي متوقفة  
 على اجازة الورثة ان كان له وارث خاص وباطلة ان كان الوارث يت المالم  
 عند من يورثه \* وهي للوارث ولو بما قل كذلك متوقفة على اجازة الورثة وهل  
 الاجازة تنفيذ او ابتداء عطية قولان اصحهما انها تنفيذية وللورثة اجازة بعض  
 الوصايا دون بعض كالأوصى لزيد بنصف ماله ولعمرو ثلثه وله ابن هو  
 الوارث اجاز وصية زيد وورد وصية عمرو فيكون لزيد نصف المال  
 بمقتضى مسألة الاجازة ولعمرو جزءان من خمسة عشر جزءاً  
 بمقتضى مسألة الرد ويقاس عليها نفاذها والوصية عند الحائلة بما  
 زاد على الثلث وللوارث مع صحتها وتوقفها على الاجازة في الصورتين حرام  
 وتجوز عندهم من لا وارث له بكل المال \* ونصح اتفاقاً بالمولوم والمجهول  
 ولغنى وفقير \* وبقى للوصية فروع واحكام محلها كتب الفقه \* وقد امت  
 الوصايا على الارث مطلقة كانت او معينة تقديم المصلحة الميت كما في الحياة ولقوله  
 تعالى من بعد وصية يوصي بها \* خامسها الارث \* والمراد بالارث هانسلط  
 الوارث على التركة بالنصرف ليصح تقديم الاربعة \* فوق عابه لان الاصح  
 ان الدين لا يمنع انتقال التركة الى ملك الوارث \* وهو الضمين \* انقال  
 الارث لكن لا بالامنى الذي هو تسلط الوارث الحبل على ما على مادية  
 الارث التي يستكمل عليها في عبارته استتخدام \* لئلا يراه \* فالوارث \* تنهى  
 الباقي \* وفي القاموس من اسماء تعالى الوارث اى الباني بعد ثناء خاتمة

﴿١﴾ الارث ايضا انتقال الشيء من قوم الى قوم آخرين ﴿٢﴾ والانتقال حقيقي  
 كانتقال المال هو منقولي كانتقال العلم هو منه قوله عليه السلام العلماء ورثة  
 الانبياء هو حكمي كانتقال المال الى الحمل هو يطلق ايضا على الاصل والبقية  
 ومنه قوله عليه السلام اثبتوا على مشاعركم فانكم على ارث ابيكم ابراهيم اي اصله  
 وبقية منه ﴿٣﴾ واصطلاحا هو اي شرعا هو ﴿٤﴾ حق ﴿٥﴾ جنس يتناول المال وغيره  
 كحق الخيار والشفعة والقصاص وكجدة الميتة قبل دبقه والحجر المحترمة والعاج  
 ونحوها ﴿٦﴾ قابل للتجزئ ﴿٧﴾ هذا قيد اول مخرج لولاية النكاح فانها وان انتقلت  
 للابعد بعد موت الاقرب لكن لا تقبل التجزئ فكل واحد من الاخوة  
 بعد الاب مثاله ولاية كاملة لانها ولاية موزعة عليهم ولا يرد الخيار الشفعة  
 والقصاص لانه ليس المراد بقبول التجزئ الافراز بل حايك ان يقال لهذا  
 نصفه ولهذا الله وهي كذالك بهذا المعنى ﴿٨﴾ ثبت لمستحق بعد موت من له  
 ذلك ﴿٩﴾ هذا قيد ثان مخرج للمقوق الثابتة بالشراء والاتهاب ونحوها فانها  
 حق قابل للتجزئ ثبت لمستحق لكن لا بعد موت من كان له ذلك بل في  
 حياته ﴿١٠﴾ ومخرج ايضا كحقه غير واحد للولاية فانها حق قابل للتجزئ في نفسه  
 لكنه ثابت للابعد في حياة الاقرب وانما المتأخرون ائدهم لقراءة بينهما  
 ونحوها ﴿١١﴾ اي من زوجة وولاء واسلام وهذا قيد ثالث مخرج للوصية بناء  
 على القول بانها تملك بالموت فانها حق قابل للتجزئ ان لم يكن لا لقراءة ونحوها  
 ﴿١٢﴾ وللارث معنى الاستحقاق ﴿١٣﴾ اركان جمع ركن وهو لغة جانب  
 الشيء الاقوى واصطلاحا عبارة عن جزء من الماهية لا تحقق الابه  
 وسبب اركانها ثانيا لها باركان التي الذي لا يقوم الا بها لان الارث لا يتم

الابهاء ذلك كما اذا مات ميت ولا وارث له ولم يتنظم امر ميت المال فلا يتحقق  
 الارث لتفقد الوارث الذي هو احد الاركان \* ومثله اذا مات \* ولم يخلف مالا  
 ولا حقا فلا ارث لتفقد الموروث الذي هو احد الاركان كذلك \* وشروط \*  
 جمع شرط وهو لفة الملامة لانه علامة على المشروط ومنه قوله تعالى فقد جا  
 أشرطها اي علاماتها واصطلاحا ما يلزم من عدمه عدم ولا يلزم من  
 وجوده وجود ولا عدم لذاته \* وذلك كالعلم بجهة الارث فانه يلزم من  
 عدمه عدم الارث ولا يلزم من وجوده وجود الارث لا حتمال وجود  
 العلم بجهة الارث مع تحقق حياة الوارث بعد موت الموروث لكن  
 مع وجود مانع عن الارث قايم بالوارث ولا يلزم من وجوده عدم  
 الارث لاحتمال ان يوجد العلم بذلك مع توفر الشروط الباقية ولم يوجد مانع  
 وقولهم لذاته راجع للطرفين وهو توضيح للممر \* واسباب \* جمع سبب  
 وهو لفة ما يتوصل به الى غيره سواء كان حسيا كالخيل والمراجل فانها  
 سببان للصعود والنزول او معنويا كالعلم فانه سبب الخير \* واصطلاحا ما يلزم من  
 وجوده الوجود من عدمه عدم لذاته \* وذلك كالنكاح فانه يلزم من وجوده وجود  
 الارث ومن عدمه عدمه \* وقولهم لذاته راجع للطرفين كذلك لئلا يرد على  
 التعريف في الشق الاول ما لو اقترن بالسبب مانع او فقد شرط  
 كان اقترن بالسبب قتل \* او عدم تحقق حياة الوارث بعد موت الموروث  
 فانه لم يلزم من وجوده الوجود لكن لانه بل لوجود المانع او فقد  
 الشرط \* ولئلا يرد على التعريف في الثاني ما اذا وجد السبب عند فقد  
 السبب لوجود سبب آخر كان فقد النكاح لكن وجد الولاء فانه لم يلزم

من عدم التكاح عدم الارث لكن لذاته بل لوجود السبب الاخر الذي  
هو الولاء \* وهذا ايضا توضيح للمر كامر \* و موانع \* جمع مانع وهو لغة  
الحائل \* واصطلاحا ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود  
ولا عدم لذاته عكس الشرط \* وذلك كالرق فانه يلزم من وجوده عدم الارث  
ولا يلزم من عدمه وجود الارث لاحتمال ان لا يكون رقيقا ولا يرث لفقد شرط  
كالعلم بجهة الارث \* ولا يلزم من عدمه ايضا عدم الارث لاحتمال ان لا يكون  
رقيقا ويرث لوجود الشرط والسبب \* وقولهم لذاته راجع للجملة الثانية يميزها  
فقط \* وعلم بما مر ان الشرط انما يؤثر بطرف العدم \* وان المانع انما يؤثر  
بالوجود \* وان السبب يؤثر بطرف الوجود والعدم \* فاركانه ثلاثة \*  
احدها \* وارث \* وهو الحى بعد المورث او الملقق بالاحياء كالحمل  
\* وثانيها \* مورث \* وهو الميت او الملقق بالاموات كالمفقود المحكوم بموته  
\* وثالثها \* حق موروث \* من مال وما ثبت فيه الاختصاص كعاج وخمر  
محترمة ونحوها وحق شفعة وقصاص وخيار \* فمن مات ولا وارث له او له وارث  
ولا مال له فلا ارث \* وشروطه ثلاثة \* احدها \* تحقق حياة الوارث \*  
بعد موت مورثه بالمشاهدة او البينة او بالخلافه بالاحياء تقديرا كحل  
انفصل حيا حياة مستقرة لوقت يظهر منه وجوده عند الموت \* وثانيها  
تحقق موت المورث \* اما بالمشاهدة او بشهادة عدلين او بالخلافه  
بالموت حكما كالمفقود اذا مضت المسدة التي ينتظر فيها وحكم القاضي  
بموته \* او بالخلافه بالموت تقديرا كما في الجنين المنفصل بجنابة على امه توجب  
غرة عبد الوامة تكون لورثة الجنين لانه يقدر حيا عارض له الموت بالنسبة

الاباء ذلك كما اذا مات ميت ولا وارث له ولم ينظم امر ميت المال فلا يتحقق  
 الارث لفقد الوارث الذي هو احد الاركان \* ومثله اذا مات ولم يخلف مالا  
 ولا حقا فلا ارث لفقد الموروث الذي هو احد الاركان كذلك \* وشروط \*  
 جمع شرط وهولفة الملامة لانه علامة على المشروط ومنه قوله تعالى فقد جاء  
 اثر اطها اي علاماتها واصطلاحا ما يلزم من عدمه المدم ولا يلزم من  
 وجوده وجود ولا عدم لذاته \* وذلك كالملم بجهة الارث فانه يلزم من  
 عدمه عدم الارث ولا يلزم من وجوده وجود الارث لا احتمال وجود  
 الملم بجهة الارث مع تحقق حياة الوارث بعد موت الموروث لكن  
 مع وجود مانع عن الارث قائم بالوارث ولا يلزم من وجوده عدم  
 الارث لاحتمال ان يوجد الملم بذلك مع توفر الشروط الباقية ولم يوجد مانع  
 وقولهم لذاته راجع للطرفين وهو توضيح للميراث واسباب \* جمع سبب  
 وهولفة ما يتوصل به الى غيره سواء كان حسيا كالجمل والميراج فانها  
 سببان للصعود والنزول او معنوي كالعلم فانه سبب الخير \* واصطلاحا ما يلزم من  
 وجوده الوجود من عدمه المدم لذاته \* وذلك كالنكاح فانه يلزم من وجوده وجود  
 الارث ومن عدمه عدمه \* وقولهم لذاته راجع للطرفين كذلك لئلا يرد على  
 التعريف في الشق الاول ما لو اقترنت بالسبب مانع او فقد شرط  
 كان اقترن بالسبب قتل \* او عدم تحقق حياة الوارث بعد موت الموروث  
 فانه لم يلزم من وجوده الوجود لكن لالذاته بل لوجود المانع او فقد  
 الشرط \* ولئلا يرد على التعريف في الثاني ما اذا وجد المسبب عند فقد  
 السبب لوجود سبب آخر كان فقد النكاح لكن وجد الولاء فانه لم يلزم

من عدم التكاح عدم الارث لكن لالذاته بل لوجود السبب الاخر الذي  
هو الولاة. وهذا ايضا توضيح للمركب. و موانع جمع مانع وهو لغة  
الحائل. واصطلاحا يلزم من وجود العدم ولا يلزم من عدمه وجود  
ولا عدم لذاته عكس الشرط. وذلك كالرق فانه يلزم من وجوده عدم الارث  
ولا يلزم من عدمه وجود الارث لاحتمال ان لا يكون رقيقا ولا يرث لفقد شرط  
كالعلم بجهة الارث. ولا يلزم من عدمه ايضا عدم الارث لاحتمال ان لا يكون  
رقيقا ولا يرث لوجود الشرط والسبب. وقولهم لذاته راجع للجملة الثانية بميزانها  
فقط. وعلم بما مر ان الشرط انما يؤثر بطرف العدم. وان المانع انما يؤثر بطرف  
الوجود. وان السبب مؤثر بطرف الوجود والعدم. فاركانه ثلاثة. **احدها**  
**وارث** وهو الحى بعد المورث او الملقق بالا حيا. **كالحمل**  
**ثانيها** **مورث** وهو الميت او الملقق بالاموات كالمفقود المحكوم بموته  
**ثالثها** **حق موروث** من مال وما ثبت فيه الاختصاص كعاج وخير  
محرمة ونحوها وحق شفعة وقصاص وخيار. فمن مات ولا وارث له او له وارث  
ولا مال له فلا ارث. وشروطه ثلاثة. **احدها** تحقق حياة الوارث  
بعد موت مورثه بالشاهدة او البينة او بالحاقه بالا حيا. **تقدير الحمل**  
**افصل** حيا حياة مستقرة لوقت يظهر منه وجوده عند الموت. **وثانيها**  
**تحقق موت المورث** اما بالشاهدة او بشهادة عدلين او بالحاقه  
بالموت حكما كالمفقود اذا مضت المدة التي ينتظر فيها وحكم القاضي  
بموته. **او بالحاقه بالموت** تقدير اكافي الجنين المنفصل بجناية على امه توجب  
غرة عبد الوامة تكون لورثة الجنين لانه بقدر حيا عرض له الموت بالنسبة

الى ارض المرأة عنه فقط اذ لا يورث عنه غيرها وبه يلتزق قال للناحر يورث  
 ولا يورث واكثر مماثل هذين الشرطين يعلم مما سبق في ميراث القرقي  
 ونحوهم **و** ثالثها العلم بجهة الارث **ب** من زوجة او ولاء او قرابة مع تبين  
 جهة القرابة من بنوة وابوة وامومة وغيرها **ب** ومع العلم بالدرجة  
 التي اجتمع الميت والوارث فيها وهذا الشرط مختص بالقاضي ومثله المنقضي  
 فلا يقبل القاضي الشهادة مطلقا بان يشهد الشاهد انه وارثه فقط لا اختلاف  
 العلماء في تقديم بعض الورثة على بعض فربما ظن الشاهد من ليس بوارث  
 وارثا **و** عند الحاطلة من ادعى ارث ميت فشهد انه وارثه لا يعلم ان غيره اوقالا  
 في هذا البلد سواء كانا من اهل الخبرة الباطنة او لا يعلم اليه بغير كفيل وبه ان  
 شهدا بارثه فقط انتهى من المنتهى **ب** واسبابه **ب** المنفق عليها **ب** ثلاثة **ب**  
 وقوله **ب** وهي **ب** مبتدأ **ب** لا يزال الضمير هنا راجع الى الاسباب الثلاثة فلاخبار  
 عنه بواحد منها في كلام المؤلف غير صحيح **ب** لا نأقول ان المؤلف لا حظ  
 العطف قبل الاخبار فيكون الخبر مجموعها **ب** فان قيل قد صرحوا بجمع العطف  
 اذا كان الخبر المجموع **ب** اجيب بان محل ذلك اذا كان المجموع مؤولا بواحد  
 فكافي قولهم الرمان حلوا حامض **ب** فان ذلك مؤول بز بخلاف ما اذا قصد كل  
 منهما في ذاته كافي قولهم الصلاة اقوال وافعال **ب** ولك ان تجعل الخبر من  
 الضمير الراجع الى الاسباب الثلاثة جملة المبتدأ المحذوف وخبره بان تبطل  
 النكاح خبر المبتدأ محذوف تقديره اولها **ب** نكاح **ب** ثالثها **ب** ولاء **ب**  
 ثالثها **ب** نسب فالتنكاح **ب** لغة الضم والجمع واصطلاحا **ب** عقد الزوجية  
 الصحيح وان لم يحصل **ب** به **ب** وط **ب** ولا خلوة **ب** ولو في مرض الموت خلافا

للمالكية فلا توارث بالنكاح في مرض الموت عندم سواء كان المريض الزوج  
 او الزوجة لبطلان العقد عندم في مرض الموت \* فخرج بالعقد وطه الشبهة  
 وان لحق به الولد ووطه الزنا وبالصحيح الفاسد فلا اثر له في الارث لكن  
 المختلف في فساده خلافاً معتبراً كالصحيح عند المالكية في ايجاب الارث الانكاح  
 المرض ونكاح الخيار لا غلله \* ويورث به من الجانبين بدليل قوله تعالى  
 ولكم نصف ما ترك ازواجكم الاية \* وقوله تعالى ولهن الربع مما تركتم الاية \*  
 ويتوارث الزوجان باقتران الاثثة الاربعة في عدة الطلاق الرجعي سواء كان  
 الطلاق في الصحة او في المرض لان الرجعة زوجة في سائر الاحكام الا الوطء  
 وتوابعه \* ولا تورث الزوجة المطلقة بائناً اثباتاً ولا ترث ولو في مرض الموت  
 عندنا معاشر الشافعية خلافاً للثلاثة \* فعند الحنفية ترثه مالم تنقض عدتها  
 وعند الحنابلة ترثه مالم تنزوج او تنقض تهمة الفرار من الارث بان كان يطلبها  
 مثلاً وعند المالكية ترثه ولو اتصلت بزواج حيث اتهم في طلاقها بالفرار من ارثها  
 قطعاً وكذا اذا لم يتهم بان كان يسواها او علقه بما لها عنه غنى ففعلته على المعتمد عندم  
 سداً للذرائع قال علماؤنا رحمهم الله تعالى لا توافق على عدم الارث بنكاح  
 المرض الا في ما اذا اعتق امته في مرض الموت وعقد عليها فانها لا ترث للزوم  
 الدور \* فانها لو ورثت لكانت عتقها تبرعاً على وارث في مرض الموت وهو يتوقف  
 على اجازة الورثة وهي منهم وانما تصح اجازتها اذا اعتقت فتوقف عتقها  
 على اجازتها وتوقف اجازتها على عتقها فتخلص من الدور بقولنا تعتق ولا ترث  
 \* والولاء \* يمتنع الروم ودالة السلطنة والنصرة ويطلق على القرابة  
 كما في الصحاح \* وترى \* ينصبو به سببها ائمة المعتق على \* يبقه \* سواء كان المعتق



منجزا او مطلقا تطوعا او واجبا بايلا داو بغيره باختيار المعتق او بغيره فالعصوبة  
 جنس يتناول سائر انواع العصبوبات \* وقوله سببها الخ قيد مخرج لعصوبة  
 النسب ولجهة الاسلام على القول بانها ارث لا مصلحة \* وما قيل من ان التعبير  
 بالمعتق في تعريفهم فيه نوع قصور لعدم شموله ما لو ورث انسان اصله فمعتق  
 عليه فمهر افله الولاء ومع ذلك لا يقال سببها نعمة المعتق على رقيقه بل سببها العتق  
 دون الاعناق فهو غير جامع غير مقبول لانه اساءة ادب مع الحدوث  
 الشريف الموافق لما في التعريف وهو قوله عليه السلام انما الولاء لمن اعتقك  
 ان العرب تعبر باسم الفاعل عن قام به الفعل وان لم يكن فاعلا حقيقة  
 كالوارث والمتكسر والعتق هنا من هذا القبيل فصيح كون التعريف جامعا  
 واندفع الاعتراض \* وعرفه بعضهم بانه صفة حكمية توجب لموصوفها حكم العصبوبة  
 عند عدلها \* وقال الابن لا يحد الولاء باتم من تعريفه صلى الله عليه وسلم لحقيقته  
 شرعا بقوله الولاء كلمة للنسب لا لباع ولا يوهب ولهذا ترك بعضهم تعريفه  
 ادبا مع الحديث الشريف \* ويثبت به الارث من جانب المعتق خاصة \* لان  
 الانعام من جهته فقط فاخص الارث به \* فيرث به المعتق من حيث انه معتق  
 وعصبته المتعصبون بانقسمهم على تفصيل يأتي ذكره ان شاء الله في باب الارث  
 بالولاء \* وما ورد منه انه صلى الله عليه وآله وسلم ورث عتيقا من معتقه فضعيف  
 كما قاله الترمذي وبفرض صحته فيحمل على اعطائه مصلحة لارثائه \* والنسب  
 هو القرابة \* وهي الاتصال بين انسانين في ولادة قريبة او بعيدة  
 \* \* \* لك ان تقول \* هي الابوة والبنوة والادلاء باحد هما \* فيرث بها  
 الاقارب وهم الاصول كالاب والجد والفروع كالابن وابنه \* والحوادث

كالآخ وابن الآخ. للآيات الكريمة والآحاديث الصحيحة وما الحق بذلك من  
اجماع او قياس على تفصيل فيه يأتي ان شاء الله تعالى. ويورث بها من الجانبين  
تارة كالابن مع ابيه والآخ مع اخيه ومن احد الجانبين اخرى كابن  
الآخ لغير ام مع عمته فانه يرثها ولا ترثه. والجدة ام الام فانها ترث ولد  
بناتها ولا يرثها. وهذا على قول من لم يورث ذوي الارحام كما  
يأتي. ويقي للارث سبب رابع سكت عنه المؤلف للاختلاف فيه.  
وهو جهة الاسلام فيرث به بيت المال ان كان منتظما على الراجح عندنا  
معاشرا الشافعية وسواء كان منتظما ام لا على الارجح عند المالكية. كاذكره  
الششوري وغيره. قال الباجوري في حاشيته لكن ذكر الخطاب نقولا  
صريحة في اشتراط الانتظام عندم ايضا وهو المعتمد كما في شرح الاجهودي  
فلا يصرف له شيء ان كان غير منتظم انتهى ولا يورث به عند الحنفية  
والحنابلة سواء كان منتظما ام لا. فائدة قد تجتمع الاسباب الاربعة  
في شخص واحد. وذلك بان يشتري ابنة عمه ثم يعتقها ثم يتزوجها ثم  
تموت والحال انه امام المسلمين. فهو ابن عمها وزوجها ومولاها وصاحب  
بيت المال. وحينئذ يرث بالزوجية وببنوة الم فقط. وزاد الحنفية سببا  
خامسا وهو ولاء الموالاة. قال السيد الجرجاني في شرح السراجية صورة  
مولي الموالاة شخص مجهول النسب قال لآخر انت مولاي ترثني اذا مت  
وتعقل عني اذا جنيت وقال الاخر قبلت فمعدنا يصح هذا العقد ويصير القابل  
وارثا عقلا. واذا كان الاخر ايضا مجهول النسب وقال للوارث مثل ذلك  
وقبله ورث كل منها صاحبه. وعقل عنه والمجهول ان يرجع عن عقد الموالاة.

ما لم يعقل عنه مولاة انتهى وهو انتم المفق عليها ثلاثة احدها  
 قتل وهو مانع من جانب القاتل فقط وثانيها تورق وهو مانع من  
 الجانبين وثالثها اختلاف دين بين الوارث والميت بالاسلام والكفر  
 وهو مانع من الجانبين كما ياتي بيانه فلا يرث القاتل من مقتوله ولو بحق  
 مكتمس وامام وقاض وجلاد بامرهما او احدهما وشاهد ومزك ولو بشير  
 قصد قتل الخطاء ولو قصد به مصلحة كضرب الاب والزوج للتاديب  
 وكسقي الاب الدواء وبط الجرح على سبيل المماثلة اذا افضى الى الموت  
 ولو كان دفعا لصيل او في قتال المادل للباغي وعكسه سواء اكان مباشرة  
 كالعمد او سببا كالاكره ولو من غير قصد كنائم ومجنون وطفل ودون ذلك  
 لان القاتل عندنا من له دخل في القتل ولو بوجه والاصل في ذلك كله  
 قوله صلى الله عليه وسلم ليس للقاتل من الميراث شي وهو المعنى فيه تهمة الاستعمال  
 في بعض الصور وهي ما اذا قتله عمدا فافضت المصلحة الى حرمانه من الارث  
 عملا بقاعدة من استعمل الشيء قبل اوانه عوقب بحرمانه وسد الباب  
 في الباقي كما في النائم والطفل ونحوهما ولا مدخل للفتي في القتل لانه ليس  
 بلزم ولو اخطأ في فتواه ولا للقاتل بالعين ولا بالحال ولا من اجل  
 زوجته فانت بالولادة وعند الحنفية كل قتل او جب الكفارة منع الارث  
 كالقتل الخطاء او شبه العمدا والجاري مجرى الخطاء وما لا يوجب  
 الكفارة لا يمنع الارث الا القتل العمد والعمد وان فانه يوجب القصاص  
 والاثم دون الكفارة عندهم ويمنع الارث وعند المالكية لا يرث قاتل  
 العمد العدوان ويرث قاتل الخطاء من المال دون الدية وعند الحنابلة كل

فقل اوجب فصاحا اودية او كفارة بمنع الارث وما لا فلا \* وهماصيل  
هذه الاحكام عملها مطولات الفقه والرق الذي هو الثاني من المواضع  
كما مر لغة العبودية وشرعا \* غير حكمي \* اى حكم به الشارع لا حسي لان  
العبد قادر على التصرف حسب لكن الشارع حكم بعدمه وانه يقوم بالانسان \*  
اى يتصف به ذكر اكان او اثني او خثنى \* بسبب الكفر \* اى بسبب هو  
الكفر فالاضافة بيانها \* تخرج بذلك التميز الحكمي الذي يقوم بالانسان لا  
بسبب الكفر بل بسبب عدم حسن التصرف كما في الصبي والمجنون \* وهو  
مانع من الجانبين جانب الرقيق وجانب قريبه بجميع انواعه التي هي القن  
والمديرو والملق عتقه بصفته الموصى بعتقه وام الولد والمكاتب والمبعض لانه  
لو ورث لكان الارث لسيده وهو اجني عن الميت \* ولا يورث لانه لا يملك  
شيئا ولو ملكه سيده وما تحت يده من الاكساب ملك لسيده \* نعم يورث  
عن المبعض على الاربع عندنا جميع ماملكه يعضه الحر \* ومقابلها انها توزع تركته  
بين ورثته ومالك بعضه على نسبة الرق والحرية \* وعند الحنفية والمالكية لا يورث  
المبعض ولا يورث كالقن وماملكه يعضه الحر يكون لما لك بعضه الرقيق  
تقليبا للجانب الرق ومذهب ابن عباس انه كالحر في احكامه وبه قال الحسن  
والنخعي والشعبي وجابر والثوري وابو يوسف ومحمد وزفر \* فيرث ويورث  
ويجب كالحر \* ومذهب الحنابلة يورث ويورث ويوجب على حسب ما  
فيه من الحرية الا ان كان بينه وبين مالك بعضه مهايأة فكل تركته لورثته  
وبه قال عثمان رضي الله عنه والليث والمزني واهل الظاهر \* فلو مات ابن  
مبعض نصفه رقيق عن اب وام فعتد نالامه ثلث ماملكه يعضه الحر ولا يه

باقية وعند الحنفية والمالكية لا شيء لها وما له كله لما لك بعضه وعند  
 الخبالة حيث لا يملك نصف المال ولا به السدس ولا به  
 الباقي وما ذكره البا جوري في حاشيته على الششوري من ان البعض  
 يورث عنه جميع مملكته ببغضه الحر عند الخبالة كذبنا مخالف لما في كتبهم  
 ولومات حر عن أم واخ حرين وابن بعض نصفه حر ونصفه رقيق فعند  
 الخبالة للام سدس ونصف سدس وكل من البعض والاخ الحر نصف الباقي  
 فاصل المسألة ستة وفتح من اربعة وعشرين للام ستون للاخ تسعة والابن  
 البعض تسعة ولا ينفى حكمها عندنا وعند الحنفية والمالكية انه لا يرث  
 ولا يجب قللام الثلث والباقي للاخ وما ذكر في المكاتب من انه لا يرث  
 فبإتفاق الأئمة الا اربعة وما كونه لا يورث ولا يجب فهو ماعليه الامان  
 الشافعي واحمد بن حنبل رحمه الله وقال الامان ابو حنيفة ومالك رحمه الله  
 اذا مات المكاتب قبل اداء كتابته وترك ما لا تؤدى منه كتابته او ما بقي منها  
 وما فضل فلورثته مطلقا عندنا بحنيفة ومن كان معه في الكتابة بمن يعتق على  
 الحر اذا ملكه ومن ولده في الكتابة دون ورثته الا حزار عند الامام مالك  
 رحمه الله ذكره في شرح الترتيب \* فائدة يستثنى من منع الرق للارث من  
 جائب القريب ما لو جني على كافر له امان حال حريته وما نه ثم نقض  
 الامان فسي واسترق وسرت عليه الجنائية فمات حال رقه فان قدر الرادة  
 يكون لورثته \* قال البلقيني وليس لنا صورة يورث فيها الرقيق مع رق  
 جميعه الا هذه لكنهم انما اخذوها بالنظر للحرية السابقة فالاستثناء بالنظر  
 لكونه حال الموت رقيقا \* قال المؤلف رحمه الله ولا يرث المسلم الكافر

ولا عكس \* اي ولا يرث الكافر المسلم هذا تفريع على ما ذكره من كون  
اختلاف الدين بالاسلام والكفر هو المانع الثالث من موانع الارث المتفق عليها  
والدليل في ذلك خبر الصحيحين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم  
وسواء في ذلك عندنا وعند الحنفية والمالكية اسلام الكافر قبل قسمة  
تركته مورثه او بعدها \* وسواء كانت الارث بالقرابة او بالنكاح او  
بالولاء \* وقال الحنابلة ان اسلم الكافر ولو مرئد قبل قسمة التركة ورث  
ترغباله في الاسلام \* او قبل قسمة بعضها ورث فيما بقي \* وعندهم ايضا يرث  
المسلم من عتيقه الكافر \* وكذا يرث الكافر من عتيقه المسلم \* عندهم على الاصح \*  
لخبر النساء لا يرث المسلم النصراني الا ان يكون عبدا \* وامنه صححه الحاكم \*  
والخبر عندنا مؤول بان معناه ان ما يبد العبد ملك لسيده كما في الحياة لا ارث له من  
العتيق لانه ساء عبدا \* فائدة \* هل الكفر كله ملة واحدة ام مال فالاصح عند  
الشافعية \* وكذا عند الحنفية ان الكفر بانواعه كلها ملة واحدة لقوله تعالى والذين  
كفروا بعضهم اولياء بعض \* وقوله تعالى لكم دينكم ولي دين \* وقوله تعالى ولن ترضى  
عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم \* وقوله تعالى فماذا بعد الحق الا الضلال  
فاشعرت هذه الايات بان الكفر كله ملة واحدة \* والمعتمد عند المالكية ان اليهودية  
ملة والنصرانية ملة \* وما عداها ملة \* وعند الحنابلة الكفر ملل شتى متفرقة على  
الاصح ويظهر اثر اختلافهم في محوس مات عن اربعة بنين ابن محوس \* وابن من  
عبدة الاوثان \* وابن نصراني \* وابن يهودي \* وليس له ورثة سواهم \* فقد  
الشافعي وابي حنيفة جميع ما خلفه بين البنين الاربعة بالسوية لان الكفر عندها ملة  
واحدة كما تقدم وعند الامام مالك رحمه الله جميع ما خلفه للوثنى والمحوسى لا تقاومهم

مع الميت في ملة واحدة \* وعند الامام احمد رحمه الله يختص بالتركة الابن المجوسي  
وحده دون باقي اخوته لاستوائه مع ابيه في ملة واحدة \* ثبته \* ما ذكره الشنقوشى  
رحمه الله في شرح الترتيب والرحية من ان مذهب الامام احمد رحمه الله موافق  
لمذهب مالك في كون الكفر عند ثلاث ملل \* مخالف لما صرح به الحنابلة  
فيما وقفت عليه من كتبهم من انه عند ثم ملل شتى كما مر \* وكذلك دعواه  
في الشرحين المذكورين الاجماع على عدم تورث الكافر من المسلم مع ان  
الاصح من مذهب الحنابلة كما مر ان الكافر يرث من عتبه المسلم فليشمل والله اعلم \*  
تمة \* بقی من موانع الارث ثلاثة لم يذكرها المؤلف للاختلاف فيها فالاول منها  
اختلاف ذوى الكفر الاصلی ذمة وحرابة فلا تورث بين ذمی وحرابی في  
الاظهر عندنا وعند الحنفية لعدم الموالاة بينها فلو عقد الامام الذمة لطايفة فاطنة  
بدار الحرب لم يتوارثوا مع اهل الحرب خلافا للمالكية والحنابلة وزاد الحنفية  
منع الارث باختلاف الدارين الحربيين فعندهم لا يرث الحرابي الرومي  
من الحرابي الهندي وعندنا لا اعتبار باختلاف الدارين \* والمعاهد والمسانم  
كالذمی على الارجم عندنا فلا تورث بينها وبين الحرابي والثاني كما في كشف  
القوامض انها الحرابي لانها لم يسئوطنا دارنا وبه قالت الائمة الثلاثة \* وعليه  
فيحرم التوارث بينها وبين الحرابي \* الثاني من الموانع المختلف فيها الردة  
اجارنا الله وجميع المسلمين منها \* وهي لغة مأخوذة من الارتداد بمعنى  
الرجوع والانصراف عن الشيء \* واصطلاحا قطع المكلف الاسلام بفعل  
مكفروا واعتقاده او قوله \* فلا يرث مرتد ولا يرث لا بقرابة ولا بغيرها  
فلو ارتد متوارثان الى النصرانية مثلا امتنع التوارث بينهما لانها لا يقران

على ما انفقنا اليه ولا عبرة بالموالاته بينها لانها حينئذ كالعدم \* ومال المرتد  
وحقوقه المنتفع بها كالماج وجلد الميتة وكلب الصيد وغيرهما من  
الاختصاصات موقوفة سواء الحق بدار الحرب اهل يلقى فان اسلم اخذها  
وان مات على ردة كانت فيما اتفقا فتصرف مصرف القى كما هو مقرر  
في كتب الفقه والمرتدة كالمرتد فالحاقها في بد موتها خلافا للحنفية \* فانهم قالوا  
ما زالورثتها سواء اكتسبته في حال اسلامها وفي حال ردتها \* ومال المرتد  
الذي اكتسبه في حال اسلامه وفي حال ردة بالسوية عند الائمة الثلاثة  
فكله في خلافا للحنفية ايضا \* فانهم قالوا اما اكتسبه في حال اسلامه فلورثته  
المسلمين يوم موته لا يوم ردة \* وما اكتسبه في حال ردة لبيت المال \*  
ولحقوق المرتد بدار الحرب منزل منزلة موته عند الحنفية فتقسم تركته بين  
ورثته المسلمين على ما مر \* فان اسلم رد الورثة ما بقى بايدهم \* ولا يرجع  
عليهم بما تصرفوا فيه ان اقتسموا بعد الحكم بالحرقه والارجع عليهم افاده  
في شرح الترتيب \* وعندهم ايضا كما في السراجية وشرحها توارث اهل  
ناحية ارتدوا باجمعهم لان ديارهم صارت دار حرب \* وعند الحنابلة  
لو اسلم المرتد قبل قسمه تركته مورثته ورثته ترغيبا له كافي مطلق الكفر  
والزندى وهو من بخفى الكفر ويظهر الاسلام \* وقيل من لا يختار دينه  
وقيل من ينكر الشرع جملة \* لا يرث ولا يورث وماله اختصاصه في كالمترد  
خلافا للملكية حيث قالوا له لورثته ان مات قبل الاطلاع على زندقته  
لا احتمال توبته او طمعه في الشهود لو كان حيا \* اما اذا اطلعنا على زندقته  
باقراءه ودام عليها الى ان مات فلا يورث اجماعا لانه اقيم من المرتد افاده العلامة



الامير المالكى • واذ امارت ذمى لاوارث له من اهل الذمة كان ماله قبا  
 وكذا ما فصل من ماله عن الارث ان لم يشترق وارثه التركة • ولا يرث  
 على وارثه الغير المستغرق للتركة ولا يضر فداوى رحمه سواء انتظم  
 بيت المال ام لا لان انتظام بيت المال انما هو شرط الارث لا فى الفلوج خلف  
 عمة مثلا فقط فالمال كله لبيت المال او بناتها النصف والباقي لبيت المال  
 الثالث من الموانع التى سكت عنها المؤلف الدور الحكيم • والدور  
 الرجوع الى المبدأ والحكمى ما تعلق بالاحكام • فيخرج به الدور الكوثرى  
 الواقع فى المنطق والاصول والدور الحسابى وهو توقف العلم بكل من  
 المقدارين على العلم بالآخر • وضابط الدور الحكيم انه كل حكم ادى ثبوته  
 شئيه فيجوز على نفسه ويكره عليها بالبطان • ويقع فى كثير من ابواب التقه •  
 والمراد منه هذان يلزم من التورث عدمه • كان يقرح حائر او اخوة حائزون  
 باين لليت فيثبت نسب الابن ولا يرث لانه لو ورث لم يكن الاخ حائزا ابل  
 يكون محجورا فلم يصح اقاربه فلم يثبت نسبه فلا يرث فادى ارثه الى عدم اوله •  
 وكما واعتق الاخ الحائز عدين فشهد ابائى لليت وقبل شهادتهما القاضى فيثبت  
 نسب الابن ولا يرث للدور لانه لو ورث الملك العبد لى فيبطل عتقهما فيبطل  
 شهادتهما الرقما فيبطل النسب فلا يرث فادى ارثه الى عدم ارثه فتخلص من الدور  
 بقولنا ثبت نسبه ولا يرث • وهذا اظهر قولى الشافعى • والثاني ثبت  
 نسبه ويرث اما لو شهد به عدلان من الورثة او من غيرهم فيثبت  
 نسبه وارثه اتفاقا • وعند الحنفية لو اقر الورثة كلهم ثبت النسب  
 والارث • او بعضهم ثبت الارث • فيقتسمان اى المقر والمقر له جميع ما فى

يد المقرط قدر سهامها من مسألة الاقرار \* وعند مالك واصحابه رحمه الله  
يرث بالاقترار بحسب الحال ولا يثبت نسبة الا باقرار عدلين من الورثة  
ولا يشترط في المقران يكون حائرا عند \* وعند الحنابلة ان اقرار الورثة  
كلهم ثبتت نسبة وراثته او بعضهم ثبت النسب والارث من القربة فقط دون  
الميت وبقية الورثة فيشاركه فيما يديه او ياخذ الكل ان اسقطه \* وفي الاقارير  
فروع ومسائل محلها لمطولات الفقه \* تنبيه \* عد بعضهم من الموانع ايضا  
اللعان وليس كذلك فان عدم الارث فيه لعدم ثبوت النسب فلا ارث منه بين  
الولد والملاعن وكل من يدلى به وليست عصبته لهجة كانت او ميتة  
خلافا للامام احمد رحمه الله \* وتؤما للعان ليسا بشقيين وبه قال الامامان  
ابو حنيفة و احمد وعامة اهل العراق \* وتؤما الزنا ليسا بشقيين عند الائمة الاربعة  
وذهب الامام مالك الى ان تؤمى العان شقيان \* والفرق بينهما ان تؤمى  
الزنا مذكور في مطولات كتبهم \* واذا كذب الملاعن نفسه قبل موت الولد  
المتنى او بعده ثبت نسب الولد وترتب عليه مقتضاه عندنا مشر الشافعية \*  
وان لم يخلف الولد المتنى ولد او اخا ولد منه \* ولا نظرا لتهامه بانه انما كذب  
نفسه ليرث ما تركه فيما اذا كان التكذيب بعد الموت \* بل لو قتله واستلقفه لحقه  
ولا يقتل به \* وهذا هو مذهب الامام احمد رحمه الله \* وقال ابو حنيفة  
ومالك رحمه الله ان كان الولد حيا ثبت النسب وحدهم يقع التوارث بينهما  
وان كان ميتا فان خلف ولد او ولد ولد او اخا ولد منه او لم يخلف وقل  
المال فكذلك \* وتنقض القسمة \* والا فلا ثبوت ولا نسب \* والمنازع من  
ذكر عدم الارث وادراكه وشروطه واسبابه وموانعه شرع في ذكر من يرث

بالاسباب المتفق عليها من المذكور والاثالث اسماء على القول بالوارثين من  
 الرجال اي المذكور غير اولها بالرجال ثم يفرم بما يشغل الصبيان وهو المذكور  
 جريا على سنن تغييره عليه السلام بالرجال ثم تغييره بالذكور في قوله الحق  
 القران بها فابق فلا ولي رجل ذكر بطريقه البسط خمسة عشر  
 انما اختار المؤلف سلوك سبيل التمييز للوارثين بعبارة البسط لانها اقرب الى  
 الفهم لمعرفة كل وارث على انفراد فالاول الابن وانما بدأ به لانه مقدم  
 حتى على الاب في الميراث والثاني ابن الابن وان سفل بدرجة  
 او اكثر بمحض الذكر فخرج ابن البنت وابن بنت الابن وكل من في نسبه الى  
 الميت اثني وسفل بفتح الفاء وضما وكسر هاء ثلاث لغات واقام الظاهر  
 في تغييره مقام المضر لمرض زيادة التمكن في ذهن السامع والحق العبارة  
 ان تكون الابن وابنه والثالث الابن والرابع الجد  
 من جهة الاب وان علا بمحض المذكور كابي الاب وابنه وهكذا  
 فخرج بذلك كل جدادى باشي وان ورثت كابي الام وابي ام الاب  
 الخامس الاخ الشقيق سمي شقيقا لمشاركته في شقي النسب فكانها  
 انشاق من شئ واحد والسادس الاخ للاب اي من الاب  
 فاللام فيه بمعنى من كقول العرب سمعت له صراخا اي منه  
 السابع الاخ للام اي من الام كسابقه والثامن  
 ابن الاخ الشقيق وان نزل بمحض المذكور ايضا  
 التاسع ابن الاخ للاب وان نزل كذلك والعاشر  
 الشقيق اي الميت وكذلك عم جده وهكذا الحادي عشر

الم الم للاب كذ لك الثاني عشر ابن الم الشقيق وان نزل  
 بمحض المذكور ايضا والثالث عشر ابن الم للاب وان نزل  
 كذلك اما ابن الاخ للام والم للام وابنه فليسوا بوارثين كما علم من تركه  
 عدم هتابل من ذوى الارحام كما سياتى والرابع عشر الزوج  
 الخامس عشر المقت وعصبته المعتصبون بانفسهم وم المذكور كما سياتى  
 ذكرهم ان شاء الله تعالى مفصلا فهذه عدة الوارثين من المذكور بطريق  
 البسط اما عدتهم بطريق الاختصار فمشرة الابن وابنه وان سفل  
 والاب وابوه وان علا والاخ مطلقا وابنه الاللام والم وابنه  
 الاللام فيها والزوج وذو الولاء ومن عدا هؤلاء من المذكور الاقارب  
 فن ذوى الارحام كابن البنت وابي الام وابن الاخ من الام والخال ونحوهم  
 ولما فرغ من عدد الوارثين من المذكور شرع في عدد الوارثات فقال  
 والوارثات من النساء النساء اسم جمع لا واحد له من لفظه بطريق  
 البسط كما مر في عدد الوارثين من المذكور عشر الاولى بنت وابنه  
 الثانية بنت الابن وان سفل ابوها المدلى بمحض المذكور كبت ابن  
 الابن فتخرج بنت البنت وبنت بنت الابن وبنت ابن البنت وكل من في  
 نسبتها الميت اثني والثالثة الام والرابعة الجدة من جهة الام  
 اى المدلية بمحض الاناث وان علت والخامسة الجدة من جهة الاب  
 على تفصيل فيها وهو ان الجدة المدلية الى الميت بذكروا واحد بنفسها او علت  
 بمحض الاناث وارثة بالاجماع وان ادلت بابي الاب بنفسها او علت بمحض  
 الاناث ورثت ايضا عند الحنابلة ولم ترث عند المالكية وعندنا وعند الحنفية

بالاسنان المتفق عليها من الذكور والإناث إجماعا فقال **✽** والوارثون من  
 الرجال أي الذكور **✽** غير أولاد الرجال ثم فسرهم بما شمل الصبيان وهو الذكور  
 جريا على سنن تمييزه عليه السلام بالرجل ثم تفسيره بالذكور في قوله الحقوا  
 القران بأهلها فما بقي فلا ولي رجل ذكر **✽** بطريقة البسط خمسة عشر **✽**  
 انما اختار المؤلف سلوك سبيل التمييز للوارثين بعبارة البسط لانها اقرب الى  
 الفهم لمعرفة كل وارث على انفراده فالاول **✽** الابن **✽** وانما بدأ به لانه مقدم  
 حتى على الاب في الميراث **✽** والثاني **✽** ابن الابن **✽** وان سفل **✽** بدرجة  
 او اكثر بمحض الذكور فخرج ابن البنت وابن بنت الابن وكل من في نسبه الى  
 البنت اثني **✽** وسفل بفتح الفاء **✽** وضمها وكسر هاتلاث لغات **✽** واقام الظاهر  
 في تمييزه مقام المضر لغرض زيادة التمكن في ذهن السامع والافق العبارة  
 ان تكون الابن وابنه **✽** والثالث **✽** الاب **✽** والرابع **✽** الجد **✽**  
 من جهة الاب **✽** وان علا **✽** بمحض الذكور كابي الاب وابنه وهكذا  
 فخرج بذلك كل جند ادلى بالحق ولورثت **✽** كابي الام واني ام الاب **✽**  
 الخامس **✽** الاخ الشقيق **✽** سمي شقيقا لمشاركته في شئ النسب فكأنهما  
 انشقاق من شئ واحد **✽** والسادس **✽** الاخ للاب **✽** أي من الاب  
 فاللام فيه بمعنى من كقول العرب سمعت له صراخا أي منه **✽**  
 السابع **✽** الاخ للام **✽** أي من الام كما بقه **✽** والثامن  
**✽** ابن الاخ الشقيق **✽** وان نزل بمحض الذكور ايضا **✽**  
 التاسع **✽** ابن الاخ للاب **✽** وان نزل كذلك **✽** والعاشر **✽** العم  
 الشقيق **✽** أي البنت وكذا عم ابيه وعم جده وهكذا **✽** والحادي عشر

الم للاب كذا كذا الثاني عشر ابن الم الشقيق وان نزل  
 بمحض الذكور ايضا والثالث عشر ابن الم للاب وان نزل  
 كذلك اما ابن الاخ للام والم للام وابنه فليسوا بوارثين كما علم من تركه  
 عدم هنابل من ذوى الارحام كما سياتى والرابع عشر الزوج  
 الخامس عشر المعتق وعصبته المتصبون بانفسهم وهم الذكور كما سياتى  
 ذكرهم ان شاء الله تعالى مفصلا فهذه عدة الوارثين من الذكور بطريق  
 البسط اما عدتهم بطريق الاختصار فمشرة الابن وابنه وان سفل  
 والاب وابوه وان علا والاخ مطلقا وابنه الاللام والم وابنه  
 الاللام فيها الزوج وذوالولاء ومن عداهؤلاء من الذكور الاغارب  
 فن ذوى الارحام كابن البنت وابي الام وابن الاخ من الام والحال ونحوهم  
 ولما فرغ من عدد الوارثين من الذكور شرع في عدد الوارثات فقال  
 والوارثات من النساء اسم جمع لا واحد له من لفظه بطريقة  
 البسط كما مر في عدد الوارثين من الذكور عشر الاولى البنت  
 الثانية بنت الابن وان سفل ابوها المدلى بمحض الذكور كبت ابن  
 الابن فتخرج بنت البنت وبنت بنت الابن وبنت ابن البنت وكل من في  
 نسبها الميت اثني والثالثة الام والرابعة الجدة من جهة الام  
 اى المدلية بمحض الاناث وان علت الخامسة الجدة من جهة الاب  
 على قصيل فيها وهو ان الجدة المدلية الى الميت بذكر واحد بنفسها او علت  
 بمحض الاناث وارثة بالاجماع وان ادلت بابي الاب بنفسها او علت بمحض  
 الاناث ورثت ايضا عند الحنابلة ولم ترث عند المالكية وعندنا وعند الحنفية

[illegible]

منقسمة عليهن وكل من اقر من الذكور يرث جميع المال الا الزوج لانه لا يرث  
عليه ومن لا يقول بالرد يشتري الاخ للام ايضا وكل من اقردت من النساء  
تحوز جميع المال الا الزوج لانه لا يرث عليها وعند من لا يقول بالرد  
لا يحوز جميع المال من النساء الا المقتة لانها في العاصبة بنفسها فقط ولو  
فقد و اى الورثة كلهم فاصل المذهب ❦ اى مذهب الشافعي رحمه الله ❦ انه  
لا يرث ذوو الارحام و ❦ لو فقدت النساء ووجد من ذوى القربى  
من لم يستغرق التركة فاصل المذهب ❦ انه لا يرث ذوى القربى بل  
المال كله ❦ في الاولى والباقي بعد القروض في الثانية ❦ ليت المال وان  
لم ينظم بان جار متوليها ولم يكن اهلا ❦ لان الحق للسدين فلا يسقط باختلاف  
نائيم كالثروة وهذا احد قولى المالكية كاسبق في اثناء الكلام على الاسباب  
❦ و المختار المفتى به عند المتأخرين بل وكثير من المتقدمين انه اذا لم ينظم  
امر يت المال القول بالرد على اهل القروض ❦ حيث وجد ذ وفرض  
❦ غير الزوجين ما فضل ❦ مفعول للرد ❦ من فروضهم بنسبة فروضهم ❦  
لا بمقتضى عدد رؤسهم ❦ وسياق الكلام عليهم فيما بعد ❦ اى في الباب  
الذى عقده المؤلف لمسائل الرد وهذا القول هو المعتمد عند متأخرى  
المالكية كما قدمنا التنبيه عليه في الكلام على الاسباب ❦ ما عند الامامين ابي حنيفة  
واحمد رحمه الله تعالى فقد سبق انها لا يرثان يت المال اصلا انتظام لا  
❦ فان لم يكونا ذى القربى ❦ موجودين او كان الموجود منهم احد  
الزوجين ❦ صرف الى ذوى الارحام ❦ وفاقا للحنفية والحنابلة والمعتمد  
عند المالكية كما علمت ❦ وسياق الكلام عليهم ايضا ❦ اى في الباب الذى



عقده المؤلف ايضا المسائل ذوى الارحام ولما فرغ من بيان عدد الورثة  
 ذكر اورا انا انا شرع في بيان ما يرثه كل واحد منهم مقدما بيان الفروض  
 ومستحقها على العصباء لكون مقدار الموروث بالتعصيب لا يعرف الا بعد  
 معرفة الفروض غالباً والمنقسم بالطبع حري بالتقديم في الوضع فقال  
 باب اي هذا باب وقد تقدم الكلام عليه اول الكتاب في الفروض  
 جمع فرض وسياق في بيان مناه لغة وشرعا والمراد هنا الانصاء بمبردة ثلاثا  
 يلزم التكرار بالوصف وهو قوله المقدرة في كتاب الله تعالى ستة  
 والفرض السابع الذي هو ثلث الباقي في المسالتين الفرائض وفي بعض صور  
 اجتماع الجد مع الاخوة كما سياتي اثبات بالاجتهاد من الصحابة فمن بعدهم  
 فلا يرد على كلام المؤلف لانه قيدها بالمقدرة في كتاب الله وهي كما ذكر ستة  
 فحسب النصف ونصف ونصف والثلاثان ونصفها ونصف نصفها هذه  
 احدى طرق التدلي الذي سلكها الفرضيون في عدد الفروض المذكورة وهو  
 اعني التدلي ان تذكر الكسر الاعلى اولاً ثم تنزل الى ماتحه ومن طرقة ايضا ان  
 تقول الثلاثان ونصفها وربعها والنصف ونصفه وربعه او تقول النصف  
 والثلاثان ونصفها وربعها وطرقت الترتيب في ان تذكر الكسر الادنى ثم ما فوقه  
 كان تقول الثمن والسادس وضعفها وضعفها او تقول الثمن وضعفه وضعف  
 ضعفه والسادس وضعفه وضعف ضعفه وطرقت التوسط ان تذكر اول الكسر  
 الوسط ثم تنزل درجة وتعدد درجة كان تقول الربع ونصفه وضعفه  
 والثلث ونصفه وضعفه واخصر عبارة لضبط الفروض المذكورة  
 ان تقول على طريقة التوسط الربع والثلث وضعف كل ونصفه

والمقصود من المبارات واحد واختلاف الالفاظ والترتيب تفنن  
 والفرض لغة يطلق على ممان منها الحز والقطع والتقدير والعطية  
 والانزال والبيان والسنة والاحلال واصطلاحاً نصيب خرج به التعصيب  
 المستغرق مقدار خرج به التعصيب غير المستغرق لعدم تقديره وخرج  
 به نفقة القريب لان المدار فيها على قدر الكفاية شرعاً خرج به الوصية  
 فانها مقدرة بحمل الموصي لا باصل الشرع لو ارث خرج به نحو الشر  
 في الزكاة فانه مقدار لغير وارث خاص ليس يقيد وانما هو لبيان الواقع  
 لا يزيد بالارد ولا ينقص الا بالمول ليس هذا من تمام الحد وانما هو  
 توضيح بيان للفرض لان الحد ودائماً تقع الحقائق والزيادة بالرد والنقص  
 بالمول امر عارض ولا حاجة في الحدود الى العوارض ما عرفت ما تقدم من  
 الفروض وتعرف الفرض وارتدت معرفة اصحاب هذه الفروض فالنصف  
 الفاء الفضيحة لانها افصح عن جواب الشرط المقدر كما ذكرنا فرض  
 خمسة الزوج و بنت الصلب و بنت الابن والاخت الشقيقة والاخت للاب  
 واذا عرفت مستحقه وارتدت معرفة شروط الاستحقاق ودلائله فالزوج  
 الفاء الفضيحة كما مر يستحقه بشرط عدمى وهو ان لا يكون للزوجة  
 فرع وارث ذكر اكان او انثى من الزوج او من غيره لقوله تعالى ولكم  
 نصف ما ترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد اى لكل زوج نصف ما تركه  
 زوجته اذ مقابلة الجمع بالجمع تقتضى القسمة على الاحاد وللإجماع ايضا و بنت  
 الصلب تستحقه بشرطين عددين وهما ان لا يكون لها اخ معصب  
 فلو كانت مع مصيها لكان لذكر مثل حظ الانثيين وان لا يكون لها

مائل من بنت اخرى او اكثر لبيت فانها لو كانت لا شتركتا في الثلثين  
 له تعالى فان كانت واحدة فلها النصف وللإجماع كذلك وبنت الابن  
 ان سفل تستحقه بالإجماع قياساً على بنت الصلب لان ولد الولد كالولد  
 ثاوجها المذكور كالدكر والاتى كالاتى بثلاثة شروط عدمية وهي  
 ١ يكون للبيت ولد صلب ٢ ذكر اكان او اتى واحد او اكثر وكونه  
 صلب ولد ابن اعلی منها كما ساقى ٣ وان لا يكون لها معصب من  
 خ او ابن عم ٤ وان لا يكون لها مائل من بنت ابن اخرى لبيت  
 واكثر في درجتها لو كان لبيت هناك ولد صلب فلن كان ذكر احييت او بنتين  
 باكثر حجت ايضا ان لم تعصب او بنتا واحدة فلبنت الابن السدس تكملة الثلثين  
 ما لم تعصب ولو فقد اولاد الصلب ومن هو اعلی منها وكان لها معصب كان للذكر  
 مثل حظ الانثيين ولو كان هناك مائل مع فقد من سبق لا شتركتا في الثلثين  
 والاخت الشقيقة تستحقه بالإجماع كذلك باربعة شروط ان لا يكون  
 للبيت ولد صلب ٢ كامر ٣ وان لا يكون له ولد ابن وارث  
 كما سبق ايضا ٤ وان لا يكون لها معصب من اخ شقيق اجماعا  
 او جد خلافا لابى حنيفة رحمه الله ٥ وان لا يكون لها مائل من  
 اخت شقيقة او اكثر لقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت  
 فلها نصف مائرك وسكت المؤلف عن الشرط الخامس لارثها للنصف وهو فقد  
 الاب لان الفرض هنا في ذكر شروط جميع الفروض الاحتراز عن يتغير  
 الفرض معه اما الى فرض واما الى تعصيب لا الاحتراز عن يجب البتة لان  
 ذلك مستغنى عن بيانها بباب الحجب والاطال الكلام في احباب الفروض

فلو كان للميت اب او ولد صلب ذكر او ولد ابن كذلك لحجبت او كان ولد  
 الصلب او ولد الابن اثني واحدة او اكثر لكانت عصبة معها ومن كاسياتي  
 او كان لها مصعب فلذلك مثل حظ الاثنتين او كان لها مائل لا مشترك في الثلثين  
 والاخت للاب يستحقه اي النصف بخمسة شروط ان لا يكون  
 للميت ولد صلب ذكر او اثني كامر وان لا يكون له  
 ولد ابن كذلك وان لا يكون له احد من  
 الاشقاء ذكر او اثني وان لا يكون لها مصعب من اخ  
 لاب او جد على ما مر من الخلاف وان لا يكون لها مائل  
 من اخت لابي فاكثره وسكت المؤلف عن الشرط السادس وهو فقد الاب  
 لما مر فلو كان للميت اب او ولد صلب ذكر او ولد ابن كذلك او اخ شقيق لحجبت  
 او شقيقان لحجبت ايضا لم تصعب او كان ولد الميت او ولد ابه اثني واحدة  
 او اكثر مع فقد الاشقاء لكانت عصبة معها او معهن او كان للميت اخت شقيقة  
 فقط لكان لها السدس تكملة الثلثين او كان للاخت مصعب لكان لذلك مثل حظ  
 الاثنتين او كان لها مائل لا مشترك في الثلثين والربع فرض اثني الزوج  
 والزوجة او الزوجات فالزوج الفاء الفاصلة القصبة كامر يستحقه  
 بشرط وجودي وهو ان يكون للزوجة فرع وارث ذكر او اثني من  
 الزوج او من غيره ولو منفيا بالامان لو من الزنا لان ولد الزنا ينسب  
 الى امه ويرث منها ومثل الولد ولد الابن واحتذر بالوارث عن الفرع  
 غير الوارث كابن البنت فوجوده ليس بشرط في ارث الربع  
 والاصل فيه قوله تعالى فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن فلو لم يكن

للزوجة ولد لكان له النصف كما مر **§** والربع للزوجة او الزوجات **§** يستحقه  
 او يشتركن فيه بشرط عدي وهو **§** اذا لم يكن للزوج فرع وارث **§**  
 ذكر او اثني من الزوجة او من غيرها لا ان كان منفيا باللعان ولا من زنا ولو  
 من الزوجة ومثل الولد ولد الابن واحترز بالوارث عن غيره كما مر **§** وذلك  
 لقوله تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لهن ولد فلو كان للزوج ولد لكان  
 لها ولهن الثلثين كما يأتي **§** والثلث فرض الزوجة او الزوجات **§** الى اربع  
**§** بشرط **§** وجودي وهو **§** ان يكون للزوج فرع وارث **§** ذكر او اثني  
 منها او من غيرها كما مر ومثل الفرع فرع الابن واحترز بالوارث عن غيره  
 كما مر **§** ذلك لقوله تعالى فان كان لهن ولد فلهن الثلث مما تركن ولو لم يكن له  
 ولد لكان لها ولهن الربع كما مر **§** والثلثان فرض اربعة **§** من الاصناف  
**§** بنتي صلب فاكثرو بنتي ابن **§** وان سفل **§** فاكثرو اخنتين شقيقتين  
 فاكثرو اخنتين لاب فاكثرو **§** ويعبر عن هذه الاربعة الاصناف بقولهم  
 كل صنف تعدد من فرضه النصف ويقولهم ذوات النصف اذا تعددت  
**§** بنتا الصلب **§** فصاعدا **§** يستحقانه **§** اي فرض الثلثين **§** بشرط **§** عدي  
 وهو **§** ان لا يكون لهما مصعب **§** من ابن لليت او اكثر بالاجماع وسنده فيما  
 زاد على الثلثين قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وفي  
 البنتين قضاؤه صلى الله عليه واله وسلم لبنتي سعد بن الربيع بالثلثين فلو كان  
 لهما ولهن مصعب لكان للذكر مثل حظ الانثيين **§** وبنتا الابن **§** فصاعدا  
 اذا تحاذيا في الدرجة سواء اكن اخنتين ام لا **§** يستحقانه بشرطين **§** عديين  
 احدهما **§** عدم اولاد الصلب **§** ومن هو اقرب منهما من اولاد الابن **§** وهو **§**

الآخر  $\text{ان لا يكون لهما معصب}$  من اخ او ابن عم مساو لهما في الدرجة قياسا  
 على البنات لان بنت الابن كالبنت كما مر فلو كان هناك اولا د صلب او من  
 هو اقرب منها من اولاد الابن حجتا الا ان كانت بنت الصلب او بنت الابن  
 التي هي اعلى منها واحدة فلها السدس تكملة الثلثين ولو كان لهما معصب  
 لكان للذكر مثل حظ الانثيين  $\text{والشقيقتان}$  فصاعدا يستحقانه بثلاثة  
 شروط  $\text{عدمية وهي}$   $\text{ان لا يكون}$   $\text{للبيت}$   $\text{ولد صلب}$   $\text{ان لا}$   
 $\text{يكون له}$   $\text{ولد ابن}$   $\text{وان سفل}$   $\text{ان لا يكون لهما اول من}$   
 $\text{معصب}$  من اخ شقيق اجماعا او جد خلافا لابي حنيفة رحمه الله  
 وسكت المؤلف عن اشتراط عدم الاب كما سكت عنه في استحقاق الواحدة  
 النصف لأمه والاصل في ذلك قوله تعالى فان كانتا اثنتين فلها الثلثان مما  
 ترك فلو كان للبيت اب او ولد صلب لحجتا او اثني لكانتا عصة او كان لهما  
 معصب لكان للذكر مثل حظ الانثيين والاختان للاب فصاعدا  
 يستحقانه باربعة شروط  $\text{عدمية وهي}$   $\text{ان لا يكون}$   $\text{للبيت}$   $\text{ولد}$   
 $\text{صلب}$   $\text{ان لا يكون له}$   $\text{ولد ابن}$   $\text{وان سفل}$   $\text{ان لا يكون لهما}$   
 $\text{يكون له}$   $\text{احد من الاشقاء}$  ذكر او اثني  $\text{ان لا يكون لهما}$   
 اول من  $\text{معصب}$  من اخ لاب فاكتر او جد على ما سبق هو الشرط الخامس  
 ان لا يكون للبيت اب والاصل في ذلك الآية السابق ذكرها في استحقاق  
 الشقيقتين الثلثين فلو كان للبيت اب او ولد صلب او ولد ابن ذكر لحجتا  
 او اثني مع عدم الاشقاء لكانتا عصة او كان للبيت اخ شقيق او اختان شقيقتان  
 فكذلك واخت شقيقة لكان لهما السدس تكملة الثلثين او كان لهما معصب لكان

للذكر مثل حظ الانثيين \* فائدة لا يتصور اجتماع صنفين لكل منهما الثلثان  
 لانه لو اجتمع بنات مع بنات ابن مثلا لكان الثلثان للبنات او بنات ابن مع  
 اخوات لايوبن او لاب لكن الاخوات عصبه معهن او شقيقتان مع اختين  
 لاب لكان الثلثان للشقيقتين \* والثالث فرض \* ثلاثة من اصناف البررة  
 اقتصر المؤلف منها على اثنتين \* ولكن الثالث مذكور في باب الجد والاختوة  
 الاول \* الام \* الثاني اثنان فاكثر من الاخوة للام \* والثالث الجد  
 في بعض احواله مع الاخوة كما يأتي \* فالام تستحقه بشرطين عدلين وهما  
 ان لا يكون للميت فرع وارث \* وهو من شرطنا فقد \* في ارث الزوج  
 النصف والزوجة الربع \* وان لا يكون له اثنان فاكثر من الاخوة  
 او الاخوات \* او منها سواه كانوا اوارثين او محجوبين بالشخصي لا بالوصف  
 اذ المحجوب به كالمدم كسباقي \* والاصل في ذلك قوله تعالى فان لم يكن له  
 ولي وورثة ابواه فلامه الثلث مع مفهوم قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه  
 السدس \* ويستثنى من ثبوت الام الثلث مع تقدم ذكرها لئلا تسمى تسميلا  
 بالفرأوين وسيأتي بيانها \* وهو اي الثلث \* فرض الاثني عشر من الاخوة  
 او الاخوات للام \* واستحقاقهم له بشرطان لا يحجبوا \* اما باصل ذكر او  
 فرع وارث كما يأتي في باب المحجب ويقسم بينهم بالسوية ذكرهم كانوا  
 وهذا ما خالف فيه اولاد الام غيرهم \* والاصل في ذلك قوله تعالى فان كانوا  
 اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والتشريك اذا اطلق اقتضى المساواة \*  
 والجد يستحقه بشرطين ان يكون معه من الاخوة اكثر من مثليه وان لا يكون  
 معهم صاحب فرض وسيأتي حكمهم ان شاء الله تعالى \* والسادس فرض سبعة

الاب والجد والوارث وان علا  $\text{والام والجد}$  والوارثة فصاعدا مطلقا سواء كانت من جهة الام ومن جهة الاب وسواء اكان منهم فرع وارث ام لا وسواء اكان له اخوة ام لم يكن  $\text{و بنت الابن}$  او بنات الابن التحاذيات في الدرجة  $\text{مع بنت الصلب}$  الواحدة  $\text{والاخت}$  او الاخوات  $\text{للاب مع الشقيقة}$  الواحدة  $\text{والاخ للام}$  منفردا ذكر اكان وانثى او خشي  $\text{فلا لاب}$  والجد يستحقان السدس اذا كان لليت فرع وارث  $\text{وهو من شرط فقده في ارث الزوج النصف والزوجة الربع والام الثلث}$  ويزيد الجد با شترائط فقد الاب كما هو معلوم من باب الحجب فلكل منها السدس فقط ان كان الفرع ذكرا او خشي وللاب السدس فرضا والباقي تعصيا ان كان انثى وكذلك الجد ان لم يكن لليت اخوة اشقاء او لاب فان كانوا ففهم  $\text{فصيل باقى لقوله تعالى في حق الاب ولا يورثه لكل واحد منها السدس مما ترك ابن كانه ولده وللإجماع قياسا على الاب في الجدة}$  ويستحق الجد السدس ايضا في احد احواله مع الاخوة كما سيأتي  $\text{والام تستحقه اذا كان لليت فرع وارث}$  ولدا او ولدا بن ذكرا وانثى كما مر  $\text{او كان لليت عدد}$  اثنان فاكثر  $\text{من الاخوة او الاخوات}$  اشقاء كانوا او لآب او لام وارثين او معجوبين كما تقدم في ارثها الثلث للاية السابقة فان قيل شاع تعبير الفرصيين عن الاثنين فاكثر بالعدد كما هنا والعدد يشمل الواحد وغيره كما عرفت كثير منهم الطوسي في تحريره \* بانه كمية تطلق على الواحد وما يتألف منه \* اجيب بانهم عرفوه ايضا بغير ما عرفت الطوسي وهو انه نصف مجموع حاشيتيه فيخرج الواحد  $\text{فالخلق ان الواحد ليس بعدد وان تألفت منه الاعداد كما ان الجوهر الفرد ليس}$



يحسم وان تالفت منه الاجسام \* وخرج بالاخوة في رد الام الى السدس  
 لنوم فلا يحجبون الام من الثلث الى السدس والفرق بين بنو الاخوة  
 وبنو الابن ان لفظ الاخ لا يطلق على ابن الاخ بخلاف لفظ الابن  
 فانه يطلق على ابن الابن مجازا شائعا وقيل حقيقة قال تعالى يا بني ادم وايضا  
 فاولاد الابن اقوى من اولاد الاخوة فلهذا لم يكن ابن الاخ كايه مطلقا  
 والجدة \* ومثلها الجدات \* نستحقه اذا لم تحجب \* اما بام او بجدة اقرب  
 منها او كان محجبا باب ادلت به خلافا للامام احمد رحمه الله كما ساقى الكلام على  
 ذلك في باب الحجب ويشتركن في السدس بالسوية \* والاصل في ارش السدس  
 وفي التسوية ينهن ما روى برودة انه صلى الله عليه وسلم جعل الجدة السدس  
 اذا لم تكرد ونهاهم رواه ابو داود وغيره \* وما رواه الحاكم على شرط  
 الشيخين انه صلى الله عليه وسلم قضى للجدتين بالسدس وقضاء ابني بكر رضي الله  
 عنه به لام الام ايضا وقضاء عمر رضي الله عنه به لام الاب وقوله لما ارى ان ذلك  
 السدس ينكحوا هو لمن انفردت منكحاه وقياسا في كل جدة تدلى بوارث عندنا  
 وعند الحنفية \* ولو ادلت احدهما او احدهن ببعهتين او اكثر بحيث  
 لو تعددت تلك الجهات استخاضا لكن وارتأت بالفعل وادلى غير هابيهة  
 واحدة مع استوائهن في الدرجة او مع اعتلاء المدلية بخلص الاثلاث  
 عندنا فالارجح عند الشافعية اشتراكن في السدس بالسوية بحسب  
 الابدان لا بحسب الجهات \* وهو قول ابني يوسف وسفيان بل استنده الشافعي  
 الى ابني صيفة رحمه الله \* وقال محمد بن الحسن وزفرو الامام احمد بن  
 حنبل رحمه الله يقسم السدس بينهما او بينهما بحسب الجهات لا الابدان \*

فلذات الجهتين مثلاً ثلثاه ولذات الجهة الواحدة ثلثه \* وهذا الاجتماع لا يأتي على مذهب الامام مالك رحمه الله لما قد متنا من انه لا يورث الاب الجدة من جهة الام والجدة ام الاب نفسه وان علت بمحض الاناث لام الجدة وعند الامام احمد رحمه الله يتصور في ثلاث جدات فقط لثوريته ام الجد ابي الاب ايضا وان علت بمحض الاناث \* ولما ذكر صور كثيرة منها ان يتزوج بنت خاله الشقيقة فتلد له ولدا فام خاله في ام ام ام وام ام اب فلو كان معها ام ابي اب لورثت ايضا وهذه صورتها \*

فلي الارح عندنا وعند ابي حنيفة وسفيان حفصه  
وابي يوسف يشتركان انصافا \* وعند الامام  
احمد ومحمد بن الحسن وزفر لزيب المدلية  
بالترايين ثلثا السدس والحفصة ثلثه \* وعند  
الامام مالك رحمه الله كله لزيب لعدم



ثوريته ام ابي الاب كما مر \* وبنت الابن فاكثر استحقاقه اى السدس  
تكلمة للثلاثين \* ومع وجود بنت الصلب المنفردة او مع بنت ابن اقرب  
منها او منهن اذا لم يعصبا او يعصبن ذكر في درجتهن من اخ او ابن عم  
وهكذا كل درجة نزلت اقترنت او تعددت مع اقتراد من فوقها تاخذ  
السدس نكلمة للثلاثين للاجماع \* ولقول ابن مسعود رضي الله عنه وقد سئل عن  
بنت وبنت ابن واخت لا قضين فيها بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم  
للبنات النصف ولبنت الابن السدس وما يبق فلاخت رواه البخاري \* وقس على  
ملك كل بنت ابن نازلة فاكثر مع بنت ابن واحدة اعلى منها \* والاخت للاب

فأكثر سقطه مع وجود **الاخت** **الشقيقة** **الواحدة** **اللبت** **تكملة**  
**الثلاثين** **ان** لم يكن معها او معها من يعصها او يعصين من **الاخوة** **للأب** ولم يكن  
 هناك حاجب لها ولمن من فرع وارث او أب أو جد أو أخ شقيق قياسا على بنت  
 الابن فأكثر مع بنت الصلب \* ولو تعدت الشقيقات لأسقطن **الاخوات**  
 من **الأب** الا اذا عصين اخوهن وبسبب **الأخ** **المبارك** **فائدة** **القريب** **المبارك**  
 هو من لولاه سقطت **الانثى** التي يعصها **كنتين** وبنت **ابن** و **ابن** **ابن** سواء كان  
 اخاها او ابن عمها مساويا لها في الدرجة او انزل منها **وكا** **ختين** **شقيقتين** و **اخت**  
**لاب** و **اخ** **لاب** **فلو** **لابن** **الابن** في المسألة الاولى لسقطت بنت **الابن** فهو قريب  
**مبارك** **ولو** **لا** **الاخ** من **الأب** في الثانية لسقطت **الاخت** من **الأب** فهو قريب  
**مبارك** **واما** **القريب** **المشوم** فهو الذي لولاه لورثت **الانثى** التي يعصها ولا يكون  
 ذلك **الامساو** **بالانثى** من **اخ** مطلقا او ابن عم لبنت **الابن** \* مثال ذلك **ابو** **ان**  
**وزوج** **وبنت** **وبنت** **ابن** **وابن** **ابن** اصلها **ثني** **عشر** **وتعمل** **الى** **ثلاثة** **عشر**  
**للابوين** منها **اربعة** **وللزوج** **ثلاثة** **وللبنت** **ستة** **ويسقط** **ابن** **لابن** **وبنت**  
**الابن** \* **وكزوج** **واخت** **شقيقة** **واخت** **لاب** **وابن** **لاب** **فللزوج** **النصف**  
**وللاخت** **الشقيقة** **النصف** **ويسقط** **الاخ** **والاخذ** **من** **الأب** **فلو** **لا** **وجود**  
**ابن** **الابن** في المسألة الاولى لورثت بنت **الابن** **السدس** **وعالت** **المسألة** **الى**  
**خمس** **عشر** **فهو** **قريب** **مشوم** **عليها** \* **ولو** **لا** **وجود** **الاخ** من **الأب** في الثانية  
 لورثت **الاخت** من **الأب** **السدس** **تكملة** **الثلاثين** **وعالت** **المسألة** **الى** **سبعة**  
 فهو **اخ** **مشوم** **على** **اخته** **والله** **اعلم** \* **فائدة** **اخرى** **تستوي** **الانثى** **الواحدة**  
**والاناث** **المتعد** **دات** **في** **اربعة** **مواضع** \* **الاول** **بنت** **الابن** **وابناته** **اذا** **كانت**

او كن مع بنت الصلب الواحدة هجرها او فرض من السدس ولا يزيد القرض  
بزيادة عدد من \* الثاني الاخت او الاخوات من الاب اذ كانت او كن مع  
الشقيقة الواحدة لها ومن السدس ولا يزيد بزيادة عدد من \* الثالث الزوجة  
الواحدة او الزوجات لها ومن الربع فقط او الثمن فقط \* الرابع الجدة  
الواحدة او الجدات لها ومن السدس ولا يزيد بزيادة عدد من والله  
اعلم \* الاخ للاخ للام \* المنفرد ومثله الاخت لها \* يستحقه \* اجماعا  
\* اذا لم يحجب \* باصل ذكرا و فرع وارث كما ياتي لقوله تعالى فان كان  
رجل يورث كلالا وامراة وله اخ او اخت فكل واحد منها السدس  
اجمع المفسرون على انها نزلت في اولاد الام دون غيرهم كما قرئ به  
في الشواذ وقرأ ابن مسعود وغيره وله اخ او اخت من ام وقراءة  
الصحابي كالحبر الاحادي \* فان تعدد اولاد الام كان لهم الثلث كحبر  
انفا \* فائدة \* يغافل اولاد الام غيرهم في خمسة اشياء لا يفضل  
ذكرهم على اقام لا اجتماعا ولا انفرادا بخلاف غيرهم \* ويرثون  
مع من ادلوا به وغيرهم لا يرث معه \* ويجبون من ادلوا به نقصانا  
وغيرهم لا يجب من ادلى به \* وذكرهم ادلى باثني نسب ويرث وذكر القزابة  
غيرهم لا يرث ان ادلى باثني \* وقد انتهى الكلام على الفروض الستة المقدره  
في كتاب الله وما يتعلق بها \* والقرض السابع الذي ثبت باجتهد الصحابة  
رضي الله عنهم فمن بعدهم هو ثلث الباقي \* وهو فرض اثنين الجد والام فالجد  
يستحقه فيما اذا كان معه اخوة وصاحب فرض وكان ثلث الباقي بعد القرض  
احظه من المقتسمه وسدس الجميع كالمساق في باب الجد والاخوة مفصلا

والام تستحقه في المسألتين المسميتين بالفرولين وبالعمريتين وهما اذا كان  
مع الام اب واحد الزوجين فللزوج النصف في مسالته وللزوجة الربع في  
مسالتها وللأم مع كل منها ثلث الباقي بعد فرض الزوجية وثلثاء الاب وياقي  
فيه لفظ الثالث مع انه في الحقيقة سدس في الاولى وربع في الثانية تاد بامع  
القرآن ومحافظة على لفظه وهذا هو ما قضى به عمر بن الخطاب ووافقه  
عثمان وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم وهو مذهب الائمة  
الاربعة رحمهم الله ووجهه ان الاب والام اذا اجتمعا ياخذان المال اثلاثا  
واذا ازاحمهاذا وفرض كنت فكذلك ياخذان ما فضل فيجب ان ياخذاما  
يقي بعد فرض الزوجية كذلك مع ان الاصل انه يكون للذكر ضعف ما للأنثى  
فلوجب لها الثلث مع الزوج فضلت على الاب او مع الزوجة لم يفضل عليها  
التفضيل المعمود وقال ابن عباس رضي الله عنهما للام الثلث كاملا واجتج  
بظاهر الآية وهي قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلا له الثلث  
ويقوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض باهلها فياقي فلأولى رجل ذكر  
واجب عن الآية بان المراد وورثه ابواه فقط وعن الخبر بان المصوبة  
لم تقتص في الاب وقال ابن سيرين بمذهب الجمهور في مسألة الزوج  
ومذهب ابن عباس في مسألة الزوجة اما تأصيل المسألتين وتصحيحهما  
فالأولى زوج وام واب المسألة من ست لان فيها النصف وثلث الباقي ومخرج  
النصف اثنان وثلث الباقي ثلاثة والحاصل من ضرب اثنين في ثلاثة ستة  
للزوج النصف ثلاثة وللأم ثلث الباقي واحد وهو في الحقيقة سدس وللأب  
الباقي اثنان والثانية زوج وام واب المسألة من اربعة لان فيها الربع وهو

أكبر كسري المسألة ومنه نصح \* لزوجة الربع واحد وللأم ثلث الباقي واحد  
وهو في الحقيقة ربع وللاب الباقي الثمان \* وقد اجتمع في هذه المسألة ربعان  
وهما لا يجتمعان فرضاً \* ولما انتهى الكلام على الفروض واستحقاقها اخذ  
يتكلم على العصبات واحكامهم فقال

باب \* اي هذا باب \* في احكام العصبه \*

وسيا في تعريفها في كلام المؤلف \* العصبه \* ثلاثة \* اقسام \* القسم  
الاول \* عاصب بنفسه \* وهو ذوالاولاد \* وذكر قريب لم يدل الى الميت  
باتي فقط \* وهو المراد عند الاطلاق حتى في حدود العصبه \* وقد مه  
على العصبه بالتفسير ومع الغير لان عصبية العاصب بنفسه بالذات  
لا بواسطة غيره بخلاف القسمين الاخرين \* والقسم الثاني \* عاصب  
بغيره \* وهو اثني ذات سهم عصبها ذكر وقد مه على العاصب مع غيره لان  
لمعصب له ذكر بخلاف العاصب مع الغير فان عصبيتها لاجل اجتماعها مع اثني  
ولذلك شرف على الاثني كما لا يخفى \* والقسم الثالث \* عاصب مع غيره \*  
وهو اثني ذات سهم عصبها اجتماعها مع اخرى \* وقد فسر الماتن الاقسام  
الثلاثة المذكورة على سبيل اللف والشر المرتب بعبارة موافقة في المعنى لما ذكر  
فقال \* فالعاصب بنفسه جميع الذكور \* والوارثين \* الالاروج والالاخ للام \*  
اما الالاروج فخارج بقولنا في التعريف قريب \* واما الاخ للام فبقولنا فيهم يدل  
الى الميت باتي فقط \* وسند ذكرهم هنا بالمدح تيمناً بالفايدة مرتين بحسب استحقاقهم  
يجب كل واحد منهم من يذكربنده \* فالاول منهم الابن \* وانما قدم  
على ابن الابن لادلاؤه به او لكونه اقرب منه وعلى الاب لكونه فرع الميت

والاب اصله واتصال الشبي بفرعه اظهر من اتصاله باصله \* الاترى ان البناء  
والاشجار يدخلان في بيع الارض ولا تدخل الارض في بيعهما ولهذا تقدمت  
جهة البنوة على جهة الابوة كما سيأتى \* الثاني ابن الابن وان نزل مقدما منهم  
الاعلى فالاعلى ان تعددوا \* وانما قدم على الاب وان سفل مع انه ادلى  
الى الميت بواسطة والاب ادلى بنفسه لان سبب استحقاقه هو البنوة المقدمة  
على الابوة \* الثالث الاب بعدهما فلا يرث مع واحد منهما بالمصوبة  
بل بالقرض كما مر وياتى \* وقدم على الجد وعلى الاخوة لكون الجد والاخوة  
مدلين به ولكونه اقرب درجة من الجد في الابوة كما هو ظاهر \* الرابع  
والخامس والسادس الجد وان علامع الاخ الشقيق ثم هو مع الاخ للاب  
خلافا لابي حنيفه رحمه الله فانه يقدم الجد على الاخ الشقيق وعلى الاخ للاب \*  
وانما جعل الجد والاخ لغير الام في درجة واحدة عند الائمة الثلاثة لان الجد  
يدلى بالاب والاخ كذلك فلا يسقط احد منهما بالآخر \* ولا يغنى انه  
اذا تعدد الاجداد قدم الاقرب منهم للقاعدة الالية \* وانما قدم الجد  
وان علا على ابن الاخ مع ان القياس تقدم ابن الاخ عليه لكون ابن  
الاخ فرع الاب والجد اصله والفرع مقدم على الاصل كما جرى عليه الحكم  
في الارث بالولاء لصدا الاجماع عن ذلك في النسب ولان اسم الجدودة يشمل  
وان علا بخلاف اسم الاخ فلا يشمل ابنه \* اما تقديم الاخوة على بنهم فلا يحتاج  
الى تعليل \* السابع ابن الاخ الشقيق وقدم على ابن الاخ للاب لقونه \*  
الثامن ابن الاخ للاب ومعلوم مما مر وما ياتى ان الاعلى درجة منها  
مقدم على الاخر \* وقدم ما على المم لتقدم جهتها \* التاسع الم الشقيق وقدم

على الم للآب لقوته العاشر الم للآب وقد ما على ابني الم لقرنهما الحادى  
عشر ابن الم الشقيق وقدم على ابن الم للآب لقوته كذلك الثاني عشر  
ابن الم للآب ومعلوم ان الا على درجة منهما مقدم على الاخر  
ومعلوم ايضا م قولهم لا يرت اولاد جدمع اولاد جدا قرب منه كما سأتى ان عم  
الميت وابنه وان نزل مقدم على عم ابي الميت وبنه وان عم ابي الميت وابنه وان نزل  
مقدم على عم جد الميت وهكذا الثالث عشر المعتقد كراكان اوائى وانما اخر عمن  
سبق من العصابات لانهم عصبه بالنسب وهو عصبه بالسبب ولان الولاء مشبه  
فى الحديث بالنسب والمشب به اولى من المشبه الرابع عشر عصبه المعتقد المنعصوبون  
بأنقسم لا بالغير ولا مع الغير على تفصيل فيه يذكر فى باب الارث بالولاء ان شاء الله  
تعالى الخامس عشر ريت المال على ما سبق فيه من الخلاف فائدة اولاد الابن  
كاولاد الصلب عند فقد الم الذ كرا كذا كروا لائى كالائى اجتمعا وانفردا  
كما تقدم \* والجد كالأب عند فقدم ارثا وحجا الا فى خمس مسائل \* الاولى  
اذا كان مع الجد اخوة لغير الم فانهم يرثون معه على التفصيل الا فى خلافا  
لابي حنيفة رحمه الله بخلاف الاب فانه يجزيهم باتفاق \* الثانية والثالثة  
لو كان الجد بدل الاب فى المسألتين الفرائد لكن للام فى كل منهما الثلث كاملا  
وما بقى للجد ولم ينظر الى كونها ناخذ اكثر منه فى مسألة الزوج ولا الى انه لم يفضل  
عليها التفضيل المهود فى مسألة الزوج لانها اقرب منه بخلافها مع الاب فانها  
تأخذ فى كل منها ثلث الباقي لانها فى درجة واحدة \* الرابع ان الاخوة لغير  
الام وبهم يجزون الجد فى الارث بالولاء خلافا لابي حنيفة بخلاف الاب  
فانه يجزيهم \* الخامسة ان الاب يجزى ام نفسه خلافا لالمام احمد رحمه الله



ولا يحجبها الجد \* وابن كل اخ لغيرام كايه اجتماعا وانفراد الا في سبع  
 مسائل \* الاولى لا يردون الام عن الثلث الى السدس \* والثانية لا يصبون  
 اخواتهم لانهم من ذوى الارحام \* الثالثة لا يرثون مع الجد اجماعا \*  
 الرابعة اولاد الاشقاء يسقطون في المشتركة اجماعا \* الخامسة ابن  
 ابن الاخ الشقيق لا يحجب الاخ للاب بخلاف ابيه \* السادسة  
 ابن الاخ من الاب لا يحجبه ابن الاخ الشقيق وابوه يحجبه \* السابعة  
 سقوط الجميع من بنى الاخوة لابوين اولاب بالاخت مطلقا حيث صارت  
 عصبة بالنت او بنت الابن \* وابن كل عم لغيرام كايه ارثا وحجبا لان ابن  
 العم الشقيق لا يحجب العم لاب بخلاف ابيه \* وابن العم من الاب لا يحجب  
 ابن العم الشقيق وابوه يحجبه \* واكثر هذا معلوم مما سبق وما يأتي للتأمل \* وهنا  
 ذكر المؤلف القسمين الاخيرين من اقسام العصبة وهما العصبة بالغير ومع الغير \*  
 ولو اخرها الى الفراغ من ذكر احكام الماصب بنفسه لكان احسن ترتيبا \*  
 قال رحمه الله \* والماصب بغيره \* اربعة الاول \* البنات \* من الصلب  
 اى جنسهن الصادق بالواحدة فصاعدا \* مع البنين \* ولو واحد اتم حيث  
 اجتمعوا صارت بنت او البنات عصبة بالابن او البنين والاصل في صيرورتها  
 عصبة به قوله تعالى يو صيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين \* ففي  
 بنت فاكثر مع ابن فاكثر المال بينهما وبينهم للذكر مثل حظ الانثيين وكذا  
 اذا ارحمها وزاحمهم ذوفرض فيقسم ما فضل بينهما وبينهم كذلك \* والثاني  
 بنت الابن فاكثر مع ابن الابن فاكثر سواء كان اخاها وابن عمها وهو في  
 درجتها او كان انزل منها اذا كانت محبوبة باستغراق من فوقها الثلثين \*



مات. المبت فيها عن جميع النساء وعن ذكر هو زهد الذي هو في خامس  
 درجة فلبنتي الصلب وهما زينب وهند ثلثا المال والباقي بعد الثلثين بين  
 زهد وبين بنات الابن الخمس اخته وبنت عمه وعمته وعمه ابيه وعمه  
 جده للذكر مثل حظ الانثيين. وتصح من واحد وعشرين لبنتي الصلب  
 الثلاث اربعة عشر ولزيد سهمان ولكل من الخمس سهم واحد.  
 ولو كان الذكر الوارث بكرا الذي هو في الدرجة الرابعة فلبنتي الصلب  
 الثلثان والباقي بينه وبين اخته وعمته وعمه ابيه للذكر مثل حظ الانثيين.  
 وتصح من خمسة عشر. ولو كانت خالدة الذي هو في الدرجة الثالثة  
 فالثلاث لبنتي الصلب والباقي بينه وبين اخته وعمته للذكر مثل  
 حظ الانثيين. وتصح من اثني عشر. ولو كان سعدا الذي هو في الدرجة  
 الثانية وهي الاولى في درجة اولاد الابن فلبنتي الصلب الثلاث  
 والباقي بينه وبين اخته للذكر مثل حظ الانثيين. ولا شيء لاولاد الابن  
 ولو كان غائبا الذي هو ابن الصلب فالمال بينه وبين البنيتين للذكر مثل حظ  
 الانثيين ولا شيء لاولاد الابن. ولولم يكن في المسألة ذكر فالمال لبنتي الصلب  
 فرضاورد اولاشي لبنات الابن. والثالث والرابع من اقسام العصة  
 بالغير. الاخوات. اي جنسهن الصادق بالواحدة شقيقات كن اولاد  
 بالاخوة. ولو واحد الى كل واحدة منهما باخيا الشقيقة بالشقيق  
 والاخت للاب بالاخ للاب. وكذا يعصب الجد كلاهما ايضا لانه بمنزلة  
 الاخ في ادلائه بالاب خلافا لابي حنيفة رحمه الله لانه يسقط الاخوة بالجد  
 كما سيأتي في بابه. والدليل على صبر ورثتهما عصة باخويهما قوله تعالى وان

كانوا اخوة رجالا ونساء فلذلك مثل حظ الاثنين \* ففي اخت شقيقه او اكثر  
مع ابنته او اكثر المال بينهما وبينهم لذك كمثل حظ الاثنين \* وفي اخت  
لاب او اكثر مع ابنته او اكثر المال بينهما وبينهم كذلك \* وقس ذلك  
في كل منهما مع الجد كاسنان في امثله \* فهو لاهل اريم من ذوات الفروض يصيب  
اخوانهن كما علمت \* ومن لا فرض لها من الاناث واخوها عصبية لا تصير عصبية  
بأخيهما لان النص الوارد في صبر ورة الانثى عصبية بالذكور انما هو في موضعين  
البنات بالبنين والاخوات بالاخوة كما عرفت \* فانها في كل منها  
ذوات فرض فمن لا فرض لها من الاناث لا يتاوهما النص لانها ليست في معنى  
احد الفريقين \* وايضا لانه يصيب اخته كبا لزم تفضيل الانثى على الذكر  
او المساواة بينهما فاذا لم تكن الانثى صاحبة فرض فلا يلزم هذا المعنى من عدم  
تصويبها كالم والعمة وابن العم مع بنت العم \* والعاصب مع غيره  
الاخوات \* لاب وام او لاب فقط اى جنسهما الصادق بالواحدة فاكثر  
مع البنات \* واحدة او اكثر كذلك او مع بنات الابن واحدة فاكثر  
والاصل في ذلك حد يشاين مسمود رضى الله عنه السابق في باب السدس  
حيث قال وما بقي فللاخت \* فدل ذلك على انها عصبية والشرط في ذلك  
ان لا يكون مع الاخوات فان كان معها اخوها كانت عصبية به \* فلم  
ان التصيب بالغير مانع من التصيب مع الغير لانه يغير حكمه \* الا مثله  
بنت واخت لغيرهم للبنات النصف فرضا والباقي للاخت تصيبا \* بنت  
ابن واخت كذلك \* ثلاث بنات ابن واختان لمن الثلثان فرضا وللأختين  
الباقي تصيبا \* بنتان واخت لهما الثلثان فرضا ولها الباقي تصيبا \* بنتان

ابن وثلاث اخوات لها الثلثان فرضا وللأخوات الباقي تمصيبا \* بنت  
 وبنت ابن واخت للأولى النصف فرضا وللثانية السدس كذلك وللأخت  
 الباقي تمصيبا \* بنتان وبنت ابن واخت للبنين الثلثان والباقي للأخت تمصيبا  
 ولا شيء لبنت الابن لاستغراق الثلثين \* والفرق بين العصة بالغير والعصة  
 مع الغير ان الغير في العصة بغيره يكون عصة بنفسه فتعدي بسببه المصوبة  
 الى الثاني وفي العصة مع غيره لا يكون عصة اصلا بل تكون عصوبة تلك  
 العصة مجامعة لذلك الغير \* تنبيه متى كانت الأخت الشقيقة عصة مع بنت  
 واحدة او اكثر او مع بنت ابن فاكثر وان نزل ابوها بمحض الذكور وفاتها  
 تحجب كل من يحجبها الشقيق فتحجب الاخوة لاب ذكر او كانوا او اناثا ومن  
 بعدهم من المصبات \* وحيث صارت الأخت لاب عصة مع الغير صارت  
 كالاج لاب فتحجب بنى الاخوة مطلقا ومن بعدهم من المصبات واقعا علم  
 ثم اعلم ان ترتيب العصة بنفسه السابق يانه مبنى على قاعدتين \* احدهما \* تستأفى  
 في باب الحجب وهي ان كل من ادلى بواسطة حجبته تلك الواسطة الاول والام  
 \* والثانية \* هي انه اذا اجتمع عاصبان فمن كانت جهته مقدمة قدم فان اتحدت  
 جهتهما القريب درجة فان اتحدت درجاتهما فلا قوى منها وجهات المصوبة  
 عندنا معاشر الشافعية وعند المالكية ايضا سبع البنوة ثم الابوة ثم الجدوة  
 والاخوة ثم بنوة الاخوة ثم العمومة ثم الولاء ثم بيت المال \* وفي ترتيب المولف  
 رحمه الله لها هنا سهو كما تراه في قوله \* وجهات المصوبة سبع البنوة  
 ثم الابوة ثم الجدوة والاخوة ثم بنوة الاخوة ثم العمومة ثم بنوة العمومة  
 ثم الولاء \* لا نذكره زاد فيها بنوة العمومة وهي مندرجة في العمومة

والترتيب بين الم و ابنه انما هو ترتيب قرب لارتيب جهة كما في الاخ وابنه  
ولا يمكن جعلها جهة مستقلة لانه يترب عليه بمقتضى القاعدة المارة تقدمهم  
الاب مثلا على ابن عم الميت والامر بخلافه واستقط في تربيته ايضا جهة  
بيت المال مع انها احدى الجهات السبع عندنا اما عند الحنابلة فالجهات  
ست وهي ما ذكرناه آتيا باسقاط جهة بيت المال منها وعند ابي حنيفة رحمه الله  
الجهات خمس البنوة ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة ثم الولاء بادخال الجد  
وان علا في الابوة وادخال بنى الاخوة وان نزلوا بمحض الذكور في الاخوة  
اذ عرفت ذلك فالجهة المقدمة وان بعد صاحبها ~~تجب~~ من بعدها  
عن كانت جهته مؤخره فابن الابن مثلا مقدم على الاب ولو لان له فرضا  
لسقط تربيته يلاحظ هذا الترتيب بين البنوة والاخوة في مثل ابن ابن عم  
الميت مع عم ابي الميت فيقدم الاول على الثاني مع ان الثاني اقرب الى الميت  
وهما من جهة واحدة لكن جهة الاول الى جد الميت المدلى به الطرفان البنوة  
فقدم وجهة الثاني الاخوة فآخر ولذا قالوا لا يرث اولاد جد مع اولاد  
جد اقرب منه كامر وانما لم يلاحظوا هذا الاعتبار مع الجد مع اخ او ابنه  
او عم او ابنه فقدموا الجد وان علام كونه مدلى الى الاب او الجد الاقرب  
بالابوة واخر وابن الاخ والم وابنه مع كونهم مدلين الى الاب او الجد  
الاقرب بالبنوة لصدا الاجماع عن ذلك الاعتبار في النسب كما تقدم ولذا  
روى في الارث بالولاء كما باقي والله اعلم فاذا استوت جهة تقدم  
الاقرب درجة وان كان ضعيفا على البعيد وان كان قويا فابن الاخ لاب  
مثلا مقدم على ابن ابن الاخ الشقيق فاذا اتحدت الدرجة ايضا تقدم الاقوى

وهو ذوالقربتين على الضعيف وهو ذو القربة الواحدة فاع الميث الشقيق  
مقدم على اخيه لانه \* والى ذلك اشار الجبري رحمه الله بقوله \*  
فبالجهة التقديم ثم بقربة \* وبعدها التقديم بالقوة اجلا \*  
\* تنبيه القاعدتان المذكورتان ليستا مختصين بالمصبات لان الاولى مطردة  
في اصحاب القروض الاولد الام والثانية قد تأتي ايضا في اصحاب القروض  
كتقديم البنت وبنت الابن على ولد الام بالجهة \* وكقديم البنتين على بنتي  
ابن لم يعصبا بالقرب \* وكقديم الاختين الشقيقتين على اختين لاب لم يعصبا  
بالقوة \* وفي اصحاب القروض مع المصبات كتقديم الاب والجد على الاخوة  
للأم بالجهة \* وكقديم الابن على بنت الابن بالقرب \* وكقديم الاخ  
الشقيق على الاخت للاب بالقوة \* وعلى هاتين القاعدتين بنيت اكثر باب  
الحجب كما سيأتي والله اعلم \* وههنا ذكر المؤلف رحمه الله تعريف العصبية ولو قدمه  
في صدر الباب لكان احسن وضعا لان الطالب ما لم يتصور ماهية الشيء  
او ما يميزه عن الاغيار لا يمكنه معرفة اقسامه واحكامه \* ولهذا قد منافي الشرح  
بعض تعريفاته على انه لا يخلو حد للعصبية من نقد \* ولذا قال العلامة  
ابن الهائم في كفايته \* وليس يخلو حد من نقد \* فبني تعريفه بالحد \*  
قال المؤلف رحمه الله \* والعصبية من ليس له نصيب مقدر من المجمع  
على تورثهم حالة نصيبه \* الموصول هنا في مقام جنس شامل للمعرف  
وغيره \* وخرج بنيت نقد يرانصيب في التعريف اهل القروض اجمع لان  
انصباهم مقدرة \* وبقوله من المجمع على تورثهم من يتزل منزلة العصبية  
من ذوي الارحام فانهم وان لم يقدر لهم نصيب لكنهم ليسوا من المجمع

على نور بينهم ودخل بقوله حالة نصيبه كل من يرث بالقرض تارة وبالنصيب  
 اخرى كالأب بعد خروجه بامر فانه وان كان له نصيب مقدركن لا في  
 حالة نصيبه بل في حالة ارثه بالقرض اما معنى العصة لغة فصعبة الرجل  
 كما في الصحاح بنوه وقراجه لايه وكانها جمع عاصب كطالبة وطالب وهو  
 من عصب القوم بفلان اذا احاطوا به فالأب طرف والابن طرف والاخ  
 جانب والعلم جانب او من العصب وهو الشد والمنع ثم سمي الواحد والجمع  
 المذكور الموث للغة فصاركانه اسم جنس وقالوا في مصدره العصوبة  
 والذكر يصعب الاتي اى يجعلها عصبية ثم ذكر المؤلف رحمه الله احكام  
 العصة الثلاثة فقال **والحكم في ارث العاصب** **واحد** اكان او متعدد  
**فانه** باخذ جميع المال اذ لم يكن صاحب فرض **والاجماع** المستند بالنظر  
 الى بعض افراد العاصب وهو الاخ لغيرام الى قوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن  
 لها ولد **والى القياس** على الاخ بالنظر الى الباقي **وهذا الحكم** مختص  
 بالعاصب بنفسه لانه لا يتأتى انفراد العاصب بغيره ولا العاصب مع غيره  
**والا** **اي** وان لا يتف من المسألة صاحب الفرض **فياخذ** **العاصب**  
**بما فضل** بعد اصحاب الفروض **اجماعا** كذا لك لقوله صلى الله عليه وسلم  
 الحقوا القراض باهلها فابقي فلاولى رجل ذكر **ويسقط** اذا استغرقت  
 الفروض التركة **فان** قبل يرد على هذه العبارة الابن لانه لا يتأتى معه  
 استغراق حتى يسقط **اجيب** ان العبارة قضية شرعية لا تستلزم الوقوع  
 فالحكم بها غير مطرد فلا ورود **فالمعنى** لو استغرقت الفروض التركة  
 لسقط الا لاخت في الاكدرية وستأتى في باب الجد والاخوة



و **الاولاد** الاخوة **الاشقاء** في المسئلة المشتركة عندنا وعند المالكية كما  
 ساقى بيان الخلاف \* والمشاركة بالثبات التام وحذفها وبفتح الراء فيها على  
 المشهور وبكسر هاء على نسبة الشريك اليها مجازا ونسب بالحمازية وبالحجرية  
 ايضا لما ياتي \* ولا بد لتسميتها بهذا الاسم والحكم عليها بما ساقى من اركان اربعة  
 وهي زوج وام \* ومثلها الجدة فصا عدا \* واخوة لام \* اثنان او اكثر  
 \* واخ شقيق \* والمراد به الجنس الصادق بالواحد فاكثر سواء تمحضوا  
 ذكور او كان معه او معهم اثني او اناث فاصل المسئلة ستة \* للزوج النصف \*  
 لثلاثة \* وللأم \* والجددة \* والجد \* واحد \* وللأخوة للام \* اثني  
 كانوا او اكثر \* **الثلث** اثنان في مجموع الانصبا ستة ولم يبق للعصبة الشقيق  
 شبي \* فيشار بهم **الاع** الشقيق \* واحد اكان او اكثر في الثلث عندنا بالسوية  
 وتجعل قرابة ايه كان لم تكن بالنسبة الى قسمة الثلث بينهم لامن كل الوجوه  
 كما ياتي \* وبختلف تصحيحها باختلاف عدد الاخوة من الصنفين \* فلو كان  
 الاخوة للام فيها ثلاثة والشقيق واحد اكافي المتن لصحت من اثني عشر لكون  
 ثلثها وهو الاثنان بين الاربعة بالسوية واثنان على اربعة لا تنقسم وتوافق بالنصف  
 فنضرب نصف الاربعة وهو اثنان في ستة باثني عشر \* للزوج النصف ثلاثة  
 في اثني ستة وللأم او للجددة السادس واحد في اثني \* **الثلث** باثني  
 وللأخوة للام والشقيق معهم **الثلث** اثنان في اثني باربعة عدد  
 رؤسهم لكل واحد سهم \* وهذا اعني الشريك بين الاخوة  
 للام والاخوة **الاشقاء** بالسوية يجعلهم كأنهم كلهم اولاد ام هو ما قضى  
 به عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثانيا بعد ان كان اسقطهم في العام الماضي \*

قبل له في ذلك فقال ذلك على ما قضينا في ما مضى وهذا على ما نقضى اي  
 الان لان الاجتهاد لا ينقض بالا جتهاد \* وروى انه اراد ان يقضي بما  
 قضى به اولاً فقال له زيد بن ثابت رضي الله عنه هو الابا هم كان حماراً فآزادهم  
 الاب الاقرباء \* وقبل قال بعض الاخوة لعمر رضي الله عنه هب ان ابانا كان  
 حبراً ملقى في اليم \* ولهذا سميت بما تقدم فلما قيل له في ذلك قضى فيها بالشرية  
 ووافقه على ذلك جماعة من الصحابة منهم عثمان وزيد بن ثابت في أشهر  
 الروايتين عنه وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم وهو قول شريح وسعيد  
 ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز وابن سيرين ومسروق وطاوس والثوري ومذهب  
 الشافعي ومالك رضي الله عنهم وبه قطع اصحاب الشافعي \* وكان مقتضى  
 ما سبق من الحكم بسقوط العصبة عند استغراق الفروض للتركة سقوط الشقيق  
 والا شقاء في هذه المسئلة وهو الذي قضى به عمر رضي الله عنه اولاً  
 وهو مروى عن علي وابي بن كعب وابي موسى الاشعري رضي الله عنهم  
 وهو مذهب الامامين ابي حنيفة واحمد بن حنبل رحمهما الله وبه قال الشعبي  
 وابن ابي ليلى وشريك ويحيى بن ادم ونعيم بن حماد وابو ثور وابن المنذر  
 وذاود رحمهم الله تعالى \* وكل من المذهبين توجيهات مذكورة في المطولات  
 \* اما \* محترزاً ركانها فانه \* اذا كان \* الاخ فيها بدل الشقيق \* لاب  
 فيسقط \* باستغراق الفروض للتركة \* وكذا لو كان مع الاخ للاب اخت  
 فنسقط معه كذلك ولا يفرض لها وهو ارجح مشوم لانه لو عدم لفرض لها النصف  
 وعالت المسألة \* ولو كان بدل الشقيق اخت شقيقة اولاب لا عيل لها  
 بالنصف \* او اختان شقيقتان اولاب لا عيل لها بالثلثين \* او خشي شقيق

فنقد ير ذكره يشارك الاخوة للام في الثلث ويتقد ير انوثة لا يشارك  
 بل يفرض له النصف وتعمل المسألة فيجعل للذكورة مسألة وللانوثة مسألة  
 وتحصل جامعة وتقسم تلك الجامعة على مسألتين الذكورة والانوثة ويعامل  
 كل بالاضرفي حقه ويقف ما بقى \* ولولم يكن في المسألة زوج اود وسدس  
 من ام او جدة او كانت ولدا لام فيها واحد البقي شيء بعد الفروض ناخذ  
 الا شقاء تعصبا \* تنبيه \* انما لو افى مشاركة الا شقاء للاخوة للام  
 وجعل ابهم كالعدم بالنسبة الى قسمة الثلث فقط لكي لا ير دما لو كان معهم اخ  
 او اخوات لاب فانهم يسقطن بالعصبة الشقيق كما تقدم قريا ولا يفرض للاخت  
 للاب النصف وتعمل الى تسعة او للاخوات للاب الثلثان وتعمل لشرة  
 كما توهمه من توهمه وهو باطل والله اعلم \* فائدة \* قال الشنشوري رحمه الله  
 في شرح الرحبة الورثة اربعة اقسام \* قسم يرث بالفرض وحده من الجهة  
 التي سمي بها \* وهو سبعة الام وولداها والجدتان والزوجان \* وقسم  
 يرث بالتعصيب وحده كذلك وهم جميع العصبة بالنفس غير الاب والجد  
 وقسم يرث بالفرض مرة وبالتعصيب اخرى ولا يجمع بينهما وهن ذوات  
 النصف والثلثين كما سبق \* وقسم يرث بالفرض مرة وبالتعصيب مرة  
 ويجمع بينهما هو الاب والجد فان كلامها يرث السدس مع ابن وابن ابن  
 وحيث بقي بعد الفروض قدر السدس اودونه او لم يبق شيء \* ويرث  
 بالتعصيب اذا خلا عن الفرع الوارث من ذكر او انثى \* ويجمع بين الفرض  
 والتعصيب اذا كان معه انثى من الفروع وفضل بعد الفرض اكثر من السدس  
 وسبق الاشارة الى ذلك والله اعلم \* فائدة اخرى \* قال فيه ايضا

يجتمع في الشخص جهتا تعصيب كابين هو ابن عم وكاخ هو معتق فيرث باقواها  
والاقوى معلوم من القاعدة بين السابقتين في العصبات \* وقد يجمع في  
الشخص جهتا فرض ولا يكون ذلك الا في نكاح المجوس وفي وطء الشبهة  
فيرث باقواها لا بها على الاربع عندنا وعند المالكية خلافا للحنفية والحنابلة  
والقوة باحد امور ثلاثة \* الاول ان تحجب احدهما الاخرى كبت  
هي اخت من ام كان يطاء بموسى امه فتلد بتثام يموت عنها فترث بالبنية \*  
الثاني ان تكون احدهما لا تحجب كام او بنت هي اخت من اب كان  
يطاء بموسى بنته فتلد بتثام تموت الصغرى عن الكبرى فترثا بالامومة  
او عكسها فترثا بالبنية \* الثالث ان تكون احدهما اقل حجيا كجدة ام ام هي  
اخت من اب كان يطاء بموسى بنته فتلد بتثام يطاء الثانيه فتلد بتثام تموت  
السفلى عن العليا بعد موت الوسطى والاب فترثا بالجد ودة دون الاختية  
فلو كانت الجهة القوية معجوبة ورثت بالضعيفة كان تموت السفلى في المثال  
الاخير عن العليا والوسطى فترث العليا بالاختية والوسطى بالامومة \* اما  
مذهب الحنفية والحنابلة ان بالموسى ونحوه ممن يرى حل نكاح المحارم يرث  
يجمع قريبا ته اذا اسلم اورافع اليها \* وقد يجمع في الشخص جهتا فرض  
وتعصيب كابين عم هو اخ لام اوزوج فيرث بها حيث امكن اتفاقا وانه اعلم  
انتهى مع زيادة ذكر الخلاف والوفاق \* ولما فرغ من ذكر احكام  
العصبات شرع في ذكر مسائل الحجب فقال

باب اي هذا باب في ذكر مسائل الحجب \*

وهو من اعظم ابواب الفرائض \* قال بعضهم حرام على من لم يعرف الحجب

ان يفتي في القرائن \* وذكر المؤلف اولا قربة ثمة وشرعا و تقسيمه  
 فقال \* وهولمة المتع \* والستر يقال حجبه اذا منعه عن الدخول \* ومنه  
 الحجاب لما يستر به الشيء \* وشرعا منع من قام به سبب الارث \* كالقربة  
 \* من الارث بالكلية او من او فر حظيه \* فنع من لم يعم به سبب الارث  
 لا يسمى حجابا اصطلاحا والارث الثاني بمعنى الموروث \* والحجب قسمان  
 حجب بالا وصاف وهو المبرعته بالمائع وتقدم اول الكتاب \* ويتأني  
 دخوله على جميع الورثة \* وحجب بالا شخص \* وهذا هو المراد عند الاطلاق  
 والمقصود بالترجمة \* وهو قسمان حجب حرمان \* اي حجب يترتب  
 عليه الحرمان وهو الجزء الاول من التعريف وسأني \* \* وحجب  
 نقصان \* اي حجب يترتب عليه النقصان وهو منع الشخص من  
 او فر حظيه \* وهذا سبعة انواع \* فتارة يكون بانتقال من فرض الى فرض  
 كبرد الام من الثلث الى السدس اذا كانت مع الولد مثلا \* وكرد الزوج  
 من النصف الى الربع والزوجة من الربع الى الثلث فقد انتقل كل من فرض  
 الى فرض \* وتارة يكون بانتقال من تعصيب الى تعصيب كبتين واخت  
 فالاخت هنا عصبية مع غيرها وهما البنتان فلها الثلث الباقي تعصيا فلها كان معها  
 اخ لها عصبية فيقسم الثلث الباقي بمفرض البنتين على ثلاثة لثلاث ولها واحد  
 فصارت هنا عصبية بغيرها وانتقلت من تعصيب الى آخر وردها اخوها من  
 الثلث الى ثلث الثلث \* وتارة يكون الانتقال من فرض الى تعصيب  
 كالاخت فان فرضها النصف فاذا كانت مع البنات ورتت بالتعصيب لا  
 بالفرض \* وتارة يكون الانتقال من تعصيب الى فرض كالا ب اذا انفرد

اخذ جميع المال فان وجد معه ابن الميت كان له السيدس فرضا فقد انتقل  
 من التعصيب الى القرض \* ونارة يكون بزا حمة في فرض كبت وكبت وبنت  
 ابن كبت الابن فرضها السدس فان كانت معها اختها كان لها السدس فرضها  
 فقد زاحمتها اختها في فرضها \* ونارة يكون بزا حمة في تعصيب كبت واخ  
 فلها النصف وله الباقي تعصيا فلو كان معه اخ ثان لزامه في النصف وكان  
 بينهما بالسوية \* ونارة يكون بزا حمة في عول كزوج واخت شقيقة فلاخت  
 هنا النصف فلو كان معها اخت لاب لا عيل لها بالسدس فانتقلت الشقيقة من  
 النصف الى انقص منه بسبب العول ويعلم ذلك مما تقدم وما سبأني لمن تأمل \*  
 قال المؤلف \* والمراد هنا الاول \* اي الذي هو حجب الحرمان واكثره  
 مبنى على قاعدتين ذكرتا في باب العصبات \* احدهما ما ذكره الجعبري  
 رحمه الله بقوله \* فبالجهة التقديم ثم بقرية \* وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا  
 والثانية ان كل من ادلى بواسطة حجبته تلك الواسطة الا ولد الام اجعلا  
 والا لجدة الابوية عند الحنايلة \* وانما قدمنا هاتين القاعدتين لانه لا مطعم في  
 استيفاء صور مسائل الحجب فيكون ما سيذكر هنا من باب التفصيل بعد  
 الاجمال \* وحيث عرفت ما تقدم من التعريف والتقسيم وكون المراد هنا  
 انما هو حجب الحرمان و اردت ان تعرف مهم مسائل تفصيلا \* فالاب  
 والابن والزوج لا يحجبهم احد \* وكذلك البنت والام والزوجة كما سبأني  
 في كلام المؤلف قريبا \* وضابط هؤلاء الستة الذين لا يحجبون حرمانا ان  
 تقول هم كل من ادلى بنفسه الى الميت الا المقتق ذكر اكان او اتى \* وذلك  
 لان المقتق فرع عن النسب ومشبه به فقد م عليه كما مر في باب العصبات

وبنين الابن يحجبه الابن لانّه ان كان اياه فلا دلالة به او عمه فلا نه  
 اقرب منه وبنين يحجبه ايضا بنين ابن اقرب منه وبنين ابن اقرب منه وبنين  
 ابن ابن بن بن يحجبه ايضا اهل القروض المستقرّة كابوين وبتين وكذا اكل  
 المصبات غير الابن والاب والجد والجد من جهة الاب يحجبه الاب  
 او جد اقرب منه ولا دلالة به ولو لكونه اقرب منه ايضا اما الجد من جهة الام  
 فانه لا يرث اصلا فلا يسمى عدم ارثه حيا اصطلاحا والاخ الشقيق يحجبه  
 ثلاثة الاب بنين ولا دلالة به ولتقدم جهته وبنين ابن ابن بن بن ولان نزل لتقدم  
 جهته على جهته والاخ للاب يحجبه اربعة وهم من قبله اما الاب والابن  
 وابنه فلتقدم جهتهم على جهته واما الاخ للابوين فلكونه اقوى ولخبر  
 اعيان بنى الام جوارثون دون بنى العلات يرث الرجل اخوه لايه وامه  
 دون اخيه لايه حسنه الترمذى وتجب له ايضا اخوت لابوين معاهنت  
 او بنت ابن كانت تعلم في ذكر المصبة مع الغير والاخ للام يحجبه ستة الاب والجد  
 والابن والبنات وابن الابن وبنت الابن ولان نزل اجماعا وضابط هو لاء  
 الستة ان تقول اصل ذكر او فرع وارث وذلك لمفهوم اية الكلالة الاولى في  
 سورة النساء وهي قوله تعالى فان كان رجل يورث كلاله او امرأة ولها ما واخنت  
 فلكل واحد منها السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث لايه لان  
 الكلالة ميت لم يخلف ولدا ولا ولدا الا انه خص مفهوم الكلالة الام  
 والجد فلا يحجبان ولدا الام بالاجماع وبنين الاخ الشقيق يحجبه ستة  
 الاب والجد وان علا وبنين الابن وابن الابن ولان نزل والاخ الشقيق  
 والاخ للاب لتقدم جهتهم على جهته وبنين الاخ للاب يحجبه سبعة

هو لآه الستة الحاجبون لابن الاع الشقيق لتقدم جهاتهم ايضا **و** السابع  
**ابن الاع الشقيق** **لانه اقوى منه** **والم الشقيق يحبه ثمانية** **وهم من قبله**  
 لتقدم جهاتهم على جهته **والم للاب يحبه تسعة** **وهم من قبله** **اما الثانية**  
 فتقدم جهاتهم على جهته **واما الم للابوين فلانه اقوى منه** **و ابن الم الشقيق**  
 يحبه عشرة **وهم من قبله** **اما الثانية** فتقدم جهاتهم **واما المان** فلقر بهما  
**و ابن الم للاب يحبه احد عشر** **وهم من قبله** **اما العشرة** فلما رو **اما ابن**  
**الم الشقيق** فلانه اقوى \* **وبعد هؤلاء** **عم الاب لابوين** **محبوب** **با بن عم الميت**  
**للاب** **وعم الاب لاب** **محبوب** **بم الاب للابوين** **وا بن عم الاب لابوين**  
**محبوب** **بم الاب للاب** **وا بن عم الاب للاب** **محبوب** **با بن عم الاب لابوين** \*  
**وعم الجد لاب** **محبوب** **بم الجد لابوين** \* **وهكذا** **على ما تقدم في العصبات**  
**من حسب الاقرب والاقوى للابعد والاضعف** **والمعتق يحبه عصبه النسب**  
**اجما** **علا ن النسب اقوى** **ومن ثم اخضع بالحرمية** **وجوب النفقة** **وسقوط**  
**القود والشهادة** **ونحوها** **والله اعلم** **ولما فرغ من الكلام** **على حسب الذكور**  
**شرع في ذكر حسب الاناث** **مقدم** **ما قبله ذكر** **من لا يحجب** **منهن** **حر** **ما ناقلا**  
**والام والبنت والزوجة** **لا يحجب** **حر** **ما ناقلا** **لادلائهن** **بانفسهن** **الى**  
**الميت** **كما هو معلوم من القضا بط السابق** **هو بنت الابن** **فاكثر** **بمحبها**  
**او يحجب** **ابن** **لانه ان كان** **اباها** **فلادلائها** **به** **او عمها** **فلكونه**  
**اقرب منها** **او بتان** **فاكثر** **وذلك** **لمفهوم** **قول ابن مسعود** **رضي الله عنه**  
**السابق في بنت وبنت ابن واخت** **حيث قال للبنت النصف** **ولبنت الابن**  
**السدس** **تكملة الثلثين** **اي ما لم تتكمل الثلثان** **والا فهي** **محبوبة** \* **وانما**



يحجبها عن السدم \* اذا لم تعصب \* بذكر من ولد ابن وهو القريب  
 المبارك سواء كان في درجتها بان كان اخاها او ابن عمها او كان ازل منها  
 بان كانت عمته او عمة ابيه مثالا احتجها اليه للتعصب كما تقدم في باب  
 العصبات \* وما قيل في بنت الابن مع بنتي الصلب يجري في كل بنت ابن نازلة  
 مع من يستغرق الثلثين من بنات الابن المائيات كبنت ابن ابن مع بنتي ابن \*  
 وكنت وبنت ابن وبنت ابن ابن \* وكنت ابن وبنت ابن ابن وبنت ابن ابن  
 ابن فلا شيء للنازلة في الصور الثلاث الا اذا كان معها في درجتها او اسفل  
 منها: ابن ابن فيعصبها والله اعلم \* والجدة للام تحجبها الام \* لادلائها بها  
 \* والجدة للاب \* اي من جهة سواء كانت امه او امه او امه \* يحجبها  
 الاب \* وكذلك كل جد يحجب من ادلت به من الجدات عند الائمة  
 الثلاثة \* ومذهب الحنابلة ان الاب ومثله الجد ابوالاب لا يحجب ام  
 نفسه ولا يحجب من ادلت به من ترث منهن عندهم كما سبق يات في عدد  
 الوارثين \* واستدلوا بما رواه الترمذي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه  
 قال في الجدة وابنها انها اول جدة اطعمها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 سدسها وابنهاحي \* واجيب بانه ضعيف وبفرض صفة فيحمل ان تكون  
 ام الام وابنها هو الخال \* او تكون ام الاب وابنها الحلى هو الم الاب \*  
 ويكون ابنا الذي هو الاب كافرا \* \* وتحجب الام \* الجدة من  
 جهة الاب ايضا اجماعا لان الجدات يرثن بجهة الامومة والام اقرب من  
 في تلك الجهة فتحجب كل من ترث بالامومة كما ان الاب يحجب كل من يرث  
 بالابوة \* والجدة القربى من كل جهة تحجب البعدى منها \* فالقربى من

جهة الام تحجب البعدى منها اجماعا كام ام وام ام ام لادلائها بما اذ لا يتصور  
 الا هكذا \* والقربى من جهة الاب كام الاب تحجب البعدى منها فطمان  
 ادلت بها كام ام الاب \* وكذا ان لم تدل بها كام الاب مع ام ابى الاب على  
 الصحيح في ذواته الروضه لكونها اقرب منها امومة \* ومن صور هذه  
 الجدة ما اذا كانت القربى من جهة ابى الاب كام ابى اب والبعدى من جهة  
 امهات الاب كام ام ام الاب \* وفيها وجهان ارجحهما على ما نقله الشنورى  
 في شرحي الترتيب والرحية عن العلامة ابن الهائم واقره انها تحجبها \* قال  
 ومستندى في ترجيح ذلك ما قطع به الاكثرون حتى قال في الحرر والمنهاج ان  
 قربى كل جهة تحجب بعد اها انتهى \* لكن صريح عبارة التحفة والنهاية دال  
 على ترجيح القول بعدم الحجب وهو ما رجحه البلقي وجزم به الاشعر  
 في فتاويه فينبى اعتماده \* والجدة \* القربى من جهة الام \* كام الام  
 \* تحجب البعدى من جهة الاب \* كام ام الاب و كام ابى الاب باتفاق الائمة  
 الاربعة لكونها اقرب منها امومة واقوى منها \* ولا عكس \* اى ولا تحجب الجدة  
 القربى من جهة الاب الجدة البعدى من جهة الام كام ام الام بل تشاركها في السدس  
 على الصحيح من قولى الامام الشافعي \* وهو مذهب الامام مالك رحمه الله لان  
 التى من جهة الام وان كانت ابعد فهي اقوى لان الام اصل فى اراث الجدات  
 فعدل قرب هذه قوة هذه فاشتركتنا \* وعند الحنفية والحنابلة انها تحجبها جريا  
 على الاصل من ان القربى تحجب البعدى مطلقا \* تنبيه \* يعلم مما هنا وما تقدم  
 في عدد الوارثين ان الجدات اربعة اقسام \* القسم الاول من ادلت بمحض  
 الاناث كام الام وامها وان نلت فهذه مجمع على توربها \* القسم الثاني من ادلت

بمحض الذكور كام الاب وام ابي الاب وان علت بمحض الذكور \* القسم  
 الثالث من ادلت بمحض الاناث الى محض الذكور كام ام الاب وام ام ابي  
 الاب وهكذا \* وهذا ان القسمان من جهة الاب وفي البعض منهما ما تقدم  
 من الخلاف \* القسم الرابع من ادلت بذكر الى انثى كام ابي الام وام ابي ام  
 الاب فهذا القسم ساقط عند الائمة لاربعة ولا ارث به الاعلى القول جورث  
 ذوى الارحام والله اعلم \* والاخت من اي الجهات كانت كالاخ \* اي  
 ويجب الاخت من اي الجهات كانت من يجب اخاها \* فيجب الاخت  
 الشقيقة الاب والابن وابن الابن وان نزل \* ويجب الاخت للاب الاب  
 والابن وابن الابن وان نزل والاخ الشقيق \* ويجب الاخت للام الاب  
 والجد والابن وابن الابن وان نزل والبنت وبنت الابن \* والاخت  
 الشقيقة \* ومثلها \* الاخت للاب لانجبها ففروض مستفرقة بل لما فرضها \*  
 وتقول المسئلة كزوج وام واخوانين لام واخت شقيقة او لاب \* المسألة من ستة  
 الزوج النصف ثلاثة والام السدس واحد وللأخوين للام الثلث اثنان  
 وتقول يفرض الشقيقة او الاخت للاب وهو النصف الى تسعة ومنها تصح  
 \* والاخوات الخالص للاب \* سواء كن عددا او واحدة \* تعيبن \* او  
 تحجبها \* شقيقة \* او اكثر \* مع بنت او بنتين \* لما تقدم في باب العصابات  
 من ان الشقيقة ومثلها الاخت للاب اذا صارن عصبة مع البنت او بنت الابن  
 اسقطت من يسقطه اخوها والاخوات الخالص للاب محجوبات بالشقيق فجبن  
 باخته حين صارن عصبة \* ويجب الاخوات الخالص للاب ايضا  
 \* اختان شقيقتان \* فاكثر لكن بشرط ان لا يكون لمن معصب من الاخوة

للاب فان كان له اخ عصبين واقتسموا الباقي للذكور مثل حظ الاثنين وهو المعتقة  
 كالمعتق وحجبها عصبه النسب كما جاعا لما تقدم من كون النسب اقوى فائدة  
 المحبوب بوصف من الموانع المتقدمة لا يجب احدا حرمانا ولا نقصانا نعم المبعض  
 يجب بقدر ما فيه من الحرية عند الخنابلة والمحجوب بالشخص قد يجب  
 غيره نقصانا وذلك في صور منها ما وابواخوة كيف كانوا فان الام تحجب  
 بهم من الثلث الى السدس والباقي للاب لانهم محجوبون به ومنها ما وجد  
 وعدد من اولاد الام فالولد الام محجوبون بالجد وهم يحجبون الام من الثلث  
 الى السدس والباقي للجد ومنها ما واخ شقيق واخ لاب فالاخ من الاب محجوب  
 بالشقيق وهما حاجبان للام من الثلث الى السدس ومنها ما وجد واخ من ام  
 واخ لغير ام فالاخ من الام محجوب بالجد وهو مع الاخ لغير ام يردان الام  
 الى السدس والباقي بين الجد والاخ لغير ام عند الائمة الثلاثة ثم هم الله وعند  
 الامام ابي حنيفة كل الباقي للجد ومنها ما وزوج واخت شقيقة واخ من اب  
 فلام السدس وكل واحد من الزوج والشقيقة النصف ونعول مسائلهم لسبعة  
 ولا شيء للاخ من الاب لاستفراق الفروض فحجبت الام من الثلث الى  
 السدس في المسائل الثلاث الاخيرة بوارث ومحبوب ومنها مسائل  
 المادة التي لا يلقى لولد الاب فيها شيء كعدة وجد وشقيقة واخ من اب فلعدة  
 السدس وتعد الشقيقة الاخ من الاب على الجد لينقص نصيبه بسبب التدفكون  
 مع الجد واخ فالأحظ له المقاسمة في اخذ اثنين من الخمسة الباقية بعد  
 سدس الجدة وتحوز الشقيقة الثلاثة الباقية ولا شيء للاخ من الاب  
 فقد حجب الجد نقصانا بالاخت وهي وارثة وبالاخ وهو محجوب والله علم

ولما فرغ من ذكر احكام المأجب شرع في ذكر احكام المجد مع الاخوة فقال  
 باب \* اي هذا باب \* في ذكر احكام المجد \* اي الصحيح اذ هو المراد  
 عند الاطلاق وهو حقيقة في الادنى مجاز في غيره \* والاخوة \*

ولو واحد اذ كورا كانوا او انا من الابوين او من الاب فقط لامن الام لانهم  
 محبوبون بالمجد اجماعا ولا اولاد الاخوة لما تقدم في باب المصبات \*  
 والمراد احكامهم معه واحكامه معهم الان حكم كل حالة انفراد قد تقدم \*  
 ونقدم قبل الكلام على الاحكام \*

ما ينبغي ان يعلم او لا \* اعلم ان احكام المجد مع الاخوة لم يرد فيها  
 شيء من الكتاب ولا من السنة وانما ثبتت باجتهاد الصحابة رضي الله عنهم بعد  
 الاختلاف الكثير وكان بعض السلف الصالح يتوقى الكلام في هذا الباب \*  
 وروي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب الناس فقال هل راي  
 احدكم النبي صلى الله عليه وسلم قضى للمجد بشي فقال رجل رايته حكم للمجد  
 بالسدس فقال مع من كان من الورثة فقال لا ادري فقال لا دريت ثم  
 قام اخر فقال رايته قضى للمجد بالثلث فقال مع من كان من الورثة فقال  
 لا ادري فقال لا دريت وعلى هذه الولاية شهادت بالانصاف ورايع بالجمع \*  
 ثم انه جمع الصحابة رضي الله عنهم في بيت ليفتقوا في المجد على قول واحد  
 فسقطت حية من السقف فتفرقوا مذ عورين فقال عمر رضي الله عنه ابي الله  
 ان تجتمعوا في المجد على شيء \* ثم انهم اجمعوا على ان المجد لا يوجب حرمانا  
 الا ذكر متوسط بينهما بين الميت سواء اكان معه اخوة ام لا \* وحيث اجتمع  
 معه احد من الاخوة للابوين او للاب فقط فقول الصديق وابن عباس

وعدة من الصحابة رضي الله عنهم ان الجدة يسقطهم كالأب وهو مذهب  
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى \* ومذهب الجمهور ومنهم الخلفاء الثلاثة عمرو وعلي  
 وعثمان وزيد بن ثابت وابن مسعود رضي الله عنهم ان الأخوة لا يسقطون  
 بالمجد \* وبذلك قال كثير من اجلة التابعين وهو مذهب الائمة الثلاثة الشافعي  
 ومالك واحمد بن حنبل رحمهم الله وبه قال ابو يوسف ومحمد من الحنفية  
 ولكل من المذاهب احتجاج وتوجيه مذكور في المطولات \* اذا علمت ذلك  
 فيبان تفصيل احكام المجد مع الأخوة على مذهب الامام زيد بن ثابت والامام  
 الشافعي ومن وافقها هو ما ذكره المؤلف رحمه الله بقوله \* اذا اجتمع جد  
 واخوة \* ولو واحد \* او اخوات \* ولو واحدة \* لا يبين اولاب  
 فان لم يكن معهم ذو فرض فله \* اى المجد باعتبار ما يأخذه من النصيب  
 \* حالان \* ويتعين له الاحتظ منها \* المقاسمة \* كاخ منهم للذكر مثل حظ  
 الانثيين حتى انه يعصب الخالص من الاخوات وياخذ مثل الواحدة \* وثالث  
 جميع المال \* ويكون الباقي لم \* اما المقاسمة فلانها الاصل في جعلهم في  
 درجته واما الثلث فلان الام والمجد اذا اجتمعا وليس معها غيرهما فله مثلا ما لها  
 واخوة لا ينقصون الام عن السدس فلا ينقصونه عن ضعفه \* والمقاسمة  
 خبره في خمس صور \* ضابطها ان يكون معه من الاخوة والاخوات  
 اقل من مثليه \* وهي جد واخت \* جد واخ \* جد واختان \*  
 جد واخ \* جد وثلاث اخوات \* والقسمة وزيادة نصيبه  
 على الثلث في هذه الصور لا تخفى \* ونستوى \* له \* المقاسمة وثالث \*  
 جميع \* المال في ثلاث صور \* ضابطها ان يكون معه من الاخوة

والاخوات مثله  $\text{وحي جدو اخوان جدواخ واختان جد واربع}$   
 اخوات  $\text{والمقاسة بينهم كذلك لا تخفى}$   $\text{والثالث خير له من المقاسة فيما}$   
 اذا زاد واعلى مثليه ولا تنحصر صورته لان الزيادة غير منحصرة واقلمها ذكرها  
 جد وثلاثة اخوة وانا ثاجد وخمس اخوات  $\text{وان كان معهم ذو فرض}$   
 ممن تصوراتهم وهم الزوجان والجدان والام والبنت وبنت الابن  $\text{فله}$   
 ابي الجدة  $\text{ثلاث حالات}$   $\text{اي باعتبار ما يأخذ الجد من النصيب لا باعتبار}$   
 ما يفضل بعد الفرض لان تلك اربعة احوال كياسا  $\text{في}$   $\text{ويتعين له الاحتظ منها}$   
 $\text{في اخذ الاكثر من سدس جميع المال لان الاولاد لا ينقصونه عنه فالاخوة}$   
 اولى  $\text{او}$   $\text{من}$   $\text{ثالث الباقي قياسا على الام في الفراوين لان لكل منهما}$   
 ولادة ولانه لو لم يكن ذو فرض لكان له الثلث فيحصل ما يأخذه ذو الفرض  
 كالتالف  $\text{او}$   $\text{من}$   $\text{المقاسة}$   $\text{كاخ لانها الاصل في نزوله منزلتهم كامر}$   
 $\text{فالسدس خير له من المقاسة وثلث الباقي في}$   $\text{مثل}$   $\text{زوجته}$   
 وبنتين وجدوا  $\text{لان الباقي منها بعد الفروض خمسة من اربعة وعشرين}$   
 ثلثها اثنان الاثلاث وسهمه منها بالمقاسة اثنان ونصف وسدس جميع المال اربعة  
 فهو الاحتظ له  $\text{وثلث الباقي خير له من السدس والمقاسة في}$   $\text{مثل}$   
 $\text{جدة وجد وخمسة اخوة لان الباقي بعد فرض الجدة وهو ثلاثة من ثمانية}$   
 عشر احد الاصلين المختلف فيهما خمسة عشر ثلثه خمسة وهي الاحتظ له لانها  
 اكثر من سدس الجميع وهو ثلاثة واكثر مما يخصه بالمقاسة وهو ثلاثة ايضا  
 وانما مثل بالحمسة ليكون الباقي منقسما  $\text{والمقاسة خير له من سدس جميع}$   
 المال ومن ثلث الباقي  $\text{في}$   $\text{مثل}$   $\text{جدة وجدوا}$   $\text{لان الباقي بعد فرض}$

الجدة وهو واحد من ستة خمسة سدس جميع المال واحد وثلث الباقي  
 اثنان الاثنا وحصة بالمقاسمة اثنان ونصف فيها لاحظه وفتح من اثني عشر \*  
 وتستوى المقاسمة والسدس في مثل بنتين وجدواخ للجد فيها واحد من  
 ستة على كلا الوجهين \* وتستوى المقاسمة وثلث الباقي في ام وجدواخوين للجد  
 فيها خمسة من ثمانية عشر على كلا الوجهين \* ويستوي السدس وثلث الباقي في زوج  
 وجد وثلاثة اخوة للجد فيها ثلاثة من ثمانية عشر على كلا التقديرين \* وتستوى  
 الاحور الثلاثة في زوج وجد واخوين للجد فيها واحد من ستة على كل التقادير  
 فلم يما ذكر ان للجد مع الاخوة باعتبار ماله من المقاسمة والثلث حيث لم يكن  
 معهم ذ وفرض حالان \* وله بالاعتبار المذكور حيث كان معهم ذ وفرض  
 ثلاثة احوال فهذه خمسة احوال \* وتوزل باعتبار ما يتصور في تلك الخمسة  
 الى عشرة لانه حيث لم يكن معهم ذ وفرض اما ان تعين المقاسمة او تعين  
 ثلث المال او يستويا \* وان كان معهم ذ وفرض فاما ان تعين المقاسمة واما ان  
 تعين ثلث الباقي واما ان يتعين سدس جميع المال او تستوى له المقاسمة  
 وثلث الباقي او المقاسمة وسدس جميع المال او ثلث الباقي وسدس جميع  
 المال او تستوى الثلاثة وقد مرث امثلتها مستوفاة \* وللجد ايضا حيث  
 وجد معهم ذ وفرض اربعة احوال باعتبار ما يفضل عن القرض وجودا وعدمه  
 فتارة يبقى بعد القروض اكثر من السدس فيكون له الاحتظ من الامور  
 الثلاثة كامر \* وتارة \* قد لا يبقى شيء بعد القروض ولا يتصور ذلك  
 الا والمساواة عائلة \* بنتين وزوج وام وجدواخ للزوج والبنيتين  
 الثلثان وللأم السدس ومجموعهما من اصل اثني عشر ثلاثة عشر فاستغرقت



القروض قبل اعتبار الجدة في فرض الجد السدس وتعالى أي يزاد في  
 العول إلى خمسة عشر ويسقط الأخ لأنه عصبة لم يفضل له شيء وتارة  
 قد يبقى دون السدس كبنين وزوج وجد وان للبتين الثلثان والزوج  
 الربع ومجموعها من أصل اثني عشر أحد عشر ويفضل واحد وهو نصف  
 سدس في فرض له السدس وتعالى بتامه إلى ثلاثة عشر ويسقط  
 الأخ كذلك تارة قد يبقى سدس كبنين وام وجد وان فمجموع  
 حصتي البنين والام خمسة من أصل ستة فيبقى واحد منها وهو السدس  
 فيفوز به الجد وتسقط الأخوة والأخ للأخ لا للاخت في الأكرية  
 نبيه من المسائل التي تكون فيها المقاسمة خير للجد المسألة المسماة بالخرقاء سميت  
 بذلك لتفرق أقوال الصحابة فيها أي اختلافهم فيها ولهذا خصها الفرضيون  
 بالذكر وهي أم وجد واخت لابوين أو الأب أصلها من ثلاثة للام الثلث  
 واحد يبقى اثنان للجد والاخت لا ينقسمان عليها الثلاثة فتضرب رؤس  
 الجد والاخت ثلاثة في ثلاثة تسعة ومنها نصيب للام واحد في ثلاثة ثلاثة وللجد  
 والاخت اثنان في ثلاثة ستة للجد أربعة والاخت نصفها ثمان وهذا مذهب  
 الإمام زيد بن ثابت وهو مذهب الأئمة الثلاثة غير أبي حنيفة رحمه الله  
 وهو قول محمد وأبي يوسف أيضاً وفيها أيضاً التسمية أقوال فعند الصديقي  
 رضي الله عنه للام الثلث والباقي للجد ولا شيء للاخت وهو قول ابن عباس  
 رضي الله عنهما وهو مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله جرياً على قاعدة الباب  
 عنده فالمسئلة عندهم من ثلاثة للام واحد وللجد اثنان وقال عمر بن  
 الخطاب رضي الله عنه للاخت النصف وللأم ثلث الباقي والباقي للجد

على هذا من ستة \* وهذه احدى الروايات عن ابن مسعود رضي الله  
 عنه وله رواية اخرى تساوي هذه في المعنى وهي للاخت النصف وللأم  
 السدس وللبد الباقي \* وله ايضا رواية ثالثة ستأتي \* وقال عثمان بن عفان  
 رضي الله عنه للام الثلث والباقي بين الجد والاخت نصفين فجعل المال  
 اثلاثا بينهم \* ولا تفراد عثمان رضي الله عنه بهذا القول لقبت بالعمانية ايضا \*  
 وقال علي بن ابي طالب رضي الله عنه للام الثلث وللخت النصف والباقي  
 للجد فتصح على هذا من ستة \* وقال ابن مسعود في احدى الروايات عنه للاخت  
 النصف والباقي بين الام والجد نصفين فتصح من اربعة \* ولهذا القبت بالربعة \*  
 ولهذا المسئلة القاب او صلوا الى عشرة وفي تعدادها وذكر اوجه التلقيب  
 بها اطالة بلا طائل \* ولما فرغ المؤلف رحمه الله من الكلام على احكام الجدا اذا كان  
 معه الاشقاء فقط او الاخوة للاب فقط شرع في ذكر الحكم اذا اجتمع معه  
 الصنفان وهي مسائل المعادة فقال \* ولو كان مع الجد اخوة اشقاء \* واحد فاكثر  
 ذكر او اثنان \* واخوة لاب \* واحد فاكثر ذكر او اثنان \* فالحكم  
 في الجدم سبق \* من انه اذا لم يكن معهم صاحب فرض فللجد الخير من المقاسمة  
 وثلث المال \* واذا كان معهم ذ وفرض وفضل بعده اكثر من السدس فلم يجد  
 الخير من المقاسمة وثلث الباقي وسدس الجميع \* ولكن \* بعد الاشقاء  
 عليه \* اى الجدم \* الاخوة لاب في \* حساب \* القسمة \* ان نقص  
 بسببهم نصيبه بان كان الاشقاء دون مثليه وفضل عن الفرض ان كان اكثر  
 من الربع والافلا معادة لعدم الفائدة \* فاذا اخذ الجدم حقه \* على  
 ما تقدم من احدى فروضه الثلاثة او ما تقتضيه القسمة فجعل الاخوة بعد ذلك

كان لم يكن معهم جد • فوله الاب يعتبر وارثا بالنظر الى الجدة حتى يزاحمه  
 محجورا بالنظر الى الاشقاء • وعلى ما ذكر • فان كان في الاشقاء ذكر •  
 فاكثروا حده او وحدهم او مع اثني او ثالث • فالباقى • له او • لم وتسقط  
 الاخوة للاب • لانهم محجورون بالشقيق • كافي جد و اخ شقيق و اخ لاب •  
 للجد واحد وللشقيق اثنتان لان الشقيق اذا عد ولدا للاب على الجد صار  
 مثله فيستوي له الثلث والمقاسمة ولاشي • للاخ للاب لما مر وهذه المسألة ما  
 لا فرض فيه • واما ما فيه فرض فكأ م وجد و اخ لاب و ابن و اخت لاب • المسألة  
 من ستة للام واحد والباقي خمسة والمقاسمة فيها خير للجد من ثلث الباقي  
 ومن السدس فله بهاسهان وتبقى ثلاثة للاخ الشقيق ولاشي • للاخت للاب  
 • وان لم يكن فيهم • اى الاشقاء • ذكر • فان كان الموجود منهم شقيقة  
 واحدة • فتأخذ الشقيقة • ايضا جميع الفاضل بعد الفرض ان كان وحصة  
 للجد اذا كان الفاضل نصف او دونه كافي زوجة وجد و اخت لاب و ابن و اخ  
 لاب • المسألة من اربعة نصيب من عشرين للزوجة الربع خمسة وللجد خمسا  
 ما بقى ستة وللشقيقة تسعة • كافي زوجة وجد و اخت شقيقة و اخو ابن لاب  
 للزوجة الربع واحد وللجد ثلث الباقي لانه الاحتل له واحد وللشقيقة الباقي  
 اثنتان وهو النصف ويسقط الاخوة للاب فيها لانهم عصبه لم يفضل لهم شيء •  
 واذا كان الفاضل بعد الفرض ان كان وحصة للجد اكثر من النصف فتأخذ  
 منه الشقيقة • الى النصف والباقي للاخوة • او الاخ • للاب • ثم ان  
 المسائل التي يفضل فيها مع الجد والشقيقة شيء لا ولاد الاب مست • ولما لم يستوف  
 المؤلف رحمه الله ذكرها في بكاف التمثيل لادخال ما لم يذكره فقال • كما

في عشرة زيد  $\frac{1}{2}$  وهي احد الزيدات الاربع \* وسميت عشر بقوله تصح عنده  
من عشرة  $\frac{1}{2}$  وهي جد وشقيقة واخ لاب هي من خمسة  $\frac{1}{2}$  للجد سهران لان  
المقاسمة احظ له فيها من الثلث بقى ثلاثة تاخذ الشقيقة الى النصف سهمين  
ونصف سهم يبقى للاخ نصف سهم  $\frac{1}{2}$  وتصح  $\frac{1}{2}$  اذا ضرب مقام النصف  
وهو اثنان في الخمسة  $\frac{1}{2}$  من عشرة للجد اربعة وللشقيقة النصف خمسة يفضل واحد  
للاخ من الاب \* ومثلها عشر بنية زيد  $\frac{1}{2}$  وهي ثاية الزيدات \* وسميت  
عشر بنية لصحتمان عشرين عنده  $\frac{1}{2}$  وهي جد وشقيقة واخنان من الاب هي  
من خمسة  $\frac{1}{2}$  كالتي قبلها للجد فيها سهران وللأخت الشقيقة سهران ونصف وكل  
واحدة من الاختين للاب نصف سهم اضرب اثنين مقام الكسر المتماثل فيها  
في الخمسة تحصل عشرة للجد اربعة وللأخت النصف خمسة ويبقى واحد لاخ  
الاب مناصفة اضرب اثنين عدد هاهنا العشرة  $\frac{1}{2}$  وتصح  $\frac{1}{2}$  بذلك \* من  
عشرين  $\frac{1}{2}$  والقسم غير خافية \* فهاتان مسألتان مما يفضل فيها شي مع الجد  
والشقيقة لولد الاب والثلاثان يكون مع الجد والشقيقة اخ واخنت لاب  
فتستوي للجد المقاسمة والثلث فليجد اثنان من ستة وللشقيقة ثلاثة اسهم يبقى  
لاولاد الاب سهم وهو لا ينقسم على عدة رؤسهم تضرب ثلاثة في ستة  
وتصح من ثمانية عشر للجد ستة وللشقيقة تسعة وللأخ من الاب اثنان وللأخت  
سهم \* والراية ان يكون بدل الاخ والاخنت ثلاث اخوات فهي كالتي  
قبلها وهذه الاربع لا فرض فيها \* والخامسة والسادسة ان يكون معهم في  
الاخيرتين ذوسدس من ام او جدة اذ لا يتفق ان يبقى لولد الاب بقية بعد  
نعيب الجد ونصف الشقيقة في مسألة فيها فرض غير السدس \* اذا علم هذا

نزيد فختصرة زيد رضى الله عنه هي الخامسة من الست المسائل المذكورة وثالثة  
 الزيديات \* وهي ان يكون مع الشقيقة والجد ام واخ واخت لاب وسلوك  
 طريق الاختصار فيها ابداً هو الاحسن كما قاله الشيخ زكريا رحمه الله لانه  
 المطلوب \* فأصلها على الارحج ثمانية عشر للام ثلاثة وللجد ثلث الباقي خمسة  
 وللشقيقة النصف تسعة واولاد الاب سهم وروسم ثلاثة تضرب الثلاثة  
 في الثمانية عشر تبلغ اربعة وخمسين ومنها تصع \* واضرب الثلاثة ايضا في كل  
 نصيب يحصل للام تسعة وللجد خمسة عشر وللشقيقة سبعة وعشرون واولاد  
 الاب ثلاثة للاخ سمان والاخت واحد \* وبها يلفز فيقال امرأة جاءت  
 الى ورثة يقتسمون لركة فقالت لا تعجلوا فاني حبلتي فان ولدت ذكر او انثى  
 فقط لم يرث وان ولدتهما غاوير ثا الجواب هذا ميت ترك اما وجد او اختا  
 شقيقة وامرأة اب حاملا \* ولو كان فيها بدل الاخ والاخت ثلاث اخوات  
 كانت السادسة والقسمه فيها واحدة \* واما تسمية زيد رضى الله عنه وهي  
 ام وجد واخت شقيقة واخوان واخت لاب فهي من قبيل الاخيرتين  
 لانه يمكن الشقيقة ان تعاد الجداخ واخت ويحصل الفرض وهي  
 رابعة الزيديات \* وسيت تسمية زيد لصحتها من تسعين واصلها من  
 ثمانية عشر ايضا على الارحج لان ثلث الباقي خير للجد فللام السدس ثلاثة  
 وللجد ثلث الباقي خمسة وللشقيقة نصف المال تسعة الباقي سهم واحد لا ينقسم  
 على خمسة عدد رؤس اولاد الاب تضرب الخمسة في اصل المسألة ثمانية عشر  
 فتصع من تسعين وتضرب الخمسة ايضا في كل نصيب يحصل للام خمسة عشر  
 وللجد ثلث الباقي خمسة وعشرون وللشقيقة خمسة واربعون واولاد الاب

خمس لكل اربع سمان وللأخت سم \* ويلقزها فيقال رجل مات وخلف  
ثلاثة ذكور وثلاث اناث وترك تسعين ديناراً وليس فيها دين ولا وصية  
فاخذت احدى الاناث ديناراً \* والجواب هي تسعين زيدا وصاحبة  
الدينار هي الأخت من الاب \* ومثلها لو كان فيها بدل الاخوان والأخت للاب  
خمس اخوات او خمسة اخوة او اخا وثلاث اخوات فالتأصيل والتصحيح  
والقسمة فيس سواء \* وتأخذ الشقيقتان فصاعداً \* حيث لم يكن من الاشقاء  
مع الجدة ذكر \* الى الثلثين \* ولو فضل شيء كان للاخوة من الاب لكنه  
لا يبقى بعد الثلثين وحصة الجدة والفرض ان كان شيء فلا شيء للاخوة من الاب  
مع الشقيقتين \* كجد وشقيقتين وانع لاب هي من ستة \* عدد رؤسهم  
وتخصر الى ثلاثة للجدة ثلث المال واحد وللشقيقتين الثلثان اثنان واستوى فيها الجدة  
المقاسة والثلث \* وكروج وجد وشقيقتين وانع لاب او اكثر \* المسألة من ستة  
للزوج النصف ثلاثة وللجدة ثلث الباقي واحد والباقي اثنان للشقيقتين \*  
ولا يمال لها هنا لان ارثها هنا ليس بالفرض فقط بل مشوب بالتعصيب لكونها  
مع الجدة \* ولا شيء للانع للاب \* في المسالتين \* لانه لا يفضل عن الثلثين  
شيء \* فائدة \* تقصر مسائل المادة في ثمان وستين مسألة ذكرها في شرح  
الترتيب فاطلبها ان اردت الاطلاع عليها فائدة اخرى \* النصف الذي تأخذه  
الشقيقة في مسائل المادة هل هو بالفرض او بالتعصيب فيه نزاع منتشر \*  
والحق كما قال العلامة الاميرانه ليس فرضاً محضاً والا على ما يكمل النصف  
حيث لم يكمل \* ولا تمصيباً محضاً والا لكان للجدة مثلاً هافله من كل شائبة \*  
وقد استحسنوا في هذا الباب اشياء كثيرة مخالفة للقواعد \* وقال البولاق

في مسأله مشكلة بل الباب كله خارج عن القياس والله اعلم والجدمع  
 الاخوات كاخ  $\text{✽}$  تصيبا وحظائي القسمة حيث قاسم لذكومثل حظ الاثنتين  
 $\text{✽}$  فلا يفرض لمن معه  $\text{✽}$  مطلقا حيث كن اثنتين فاكثر سواء اكن  
 لابوين اولاب  $\text{✽}$  وكذا لك الاخت الواحدة لابوين اولاب لا يفرض  
 ويعال لها معه  $\text{✽}$  الا في  $\text{✽}$  المسئلة  $\text{✽}$  الاكدرية  $\text{✽}$  وسيذكر المؤلف  
 اركانها وتقسيمها مفصلا كما تراء  $\text{✽}$  وسميت بالاكدرية لنسبتها الى اكدر  
 وهو المسئول عن المسئلة ولتكدر اقول الصعابة فيها اولانها كدرت على  
 زيد اصله لانه لا يفرض للاخوات مع الجد ولاصيل مسائل البدو والاخوة  
 وقد قل ذلك هنا اولان زيدا كدر على الاخت ميراثها لانه اعطاها النصف  
 ثم استرجعه اقول  $\text{✽}$  وقيل غير ذلك  $\text{✽}$  وخصها المؤلف كغيره  
 من القرضيين بالذكومثل بالتبويب والبيان على وجه التفصيل لكونها  
 مخالفة لقواعد الفرائض ومستثناة من ثلاثة احكام كادت ان تكون مطردة  $\text{✽}$   
 الاول الحكم في العاصب انه يسقط اذا استغرقت القروض التركية الا الاخت  
 في الاكدرية قالوا الاشقاء في المشتركة الثاني الحكم السابق في الجد انه حيث  
 بقى بعد القروض قدر السدس اخذه الجد وسقطت الاخوة الا الاخت  
 في الاكدرية  $\text{✽}$  والثالث ما ذكره المؤلف من انه لا يفرض للاخوات مع  
 الجد ولا يعال لمن الا للاخت في الاكدرية قال رحمه الله مبتدئا بذكر اركانها الاربعة  
 $\text{✽}$  وهي زوج وام وجد واخت  $\text{✽}$  سواء كانت  $\text{✽}$  لابوين اولاب  $\text{✽}$  اصلها  
 من ستة لان فيها نصفان وثلاثا ومزجها متباينان ومسطحها ما ذكره فلزوج  
 النصف  $\text{✽}$  الفاء فاء الفصيحة لانها كما تقدم الكلام عليها افصحت عن جواب

دنية.

شرط مقدراى اذا عرفت اركانها واصولها واددت ان تعرف ما لكل منها  
 فللزوجة النصف وهو ثلاثة  $\frac{1}{3}$  وللأم الثالث  $\frac{1}{3}$   $\frac{1}{3}$  وللبنت السدس  $\frac{1}{6}$  واحد  
 فرضا \* ولا يتأبه انه انما يأخذ بالفرض اذا كان هناك فرع وارث لان  
 باب الجدة والاخوة خارج عن القياس وفروج هذه الصور منه لا يضر  
 $\frac{1}{3}$  وللأخت النصف  $\frac{1}{2}$  وقد كملت السهام قبل اعتبارها وكان مقتضى الحكم  
 السابق ان تسقط الأخت وهو مذهب ابى حنيفة رحمه الله جريا على قاعدة  
 الباب عنده \* ومذهب الائمة الثلاثة ومن وافقهم لا تسقط الأخت في الاكدرية  
 بل يفرض لها النصف ثلاثة ارباع ترث بالفرض تارة وبالتعصيب اخرى  
 فلما نذر التعصيب وانقلب الجدة الى فرضه نقصان حقه وهو السدس  
 لو حصها انقلب الى الفرض وهو النصف \* ولان الفريضة ليس فيها  
 من يسقطها  $\frac{1}{3}$  فتعول المسئلة بتعصيبها من ستة الى تسعة  $\frac{1}{3}$  لان مجموع  
 القروض كذلك ثم يجمع الجدة سهمه الى ثلاثة الأخت ويقتسمان الاربعة  
 اثلاثا بالمعصوبة له مثلاما لانها لو فازت بالنصف لفصلت على الجدة ولا  
 سبيل الى ذلك واربعة على ثلاثة بناتها \* ونعم \* بضرب الثلاثة في التسعة  
 $\frac{1}{3}$  من سبعة وعشرين للزوج  $\frac{1}{3}$  الحاصل من ضرب ثلاثة في ثلاثة  $\frac{1}{3}$  تسعة  
 وللأم  $\frac{1}{3}$  الحاصل من ضرب اثنين في ثلاثة  $\frac{1}{3}$  ستة وللبنت والأخت  $\frac{1}{3}$   
 الحاصل من ضرب ثلاثة في اربعة  $\frac{1}{3}$  اثني عشر له الثلثان ثمانية ولما التكت  
 اربعة  $\frac{1}{3}$  وبها يلتز فيقال ميت خلف اربعة من الورثة اخذا احد هـ ثلث  
 المال والثاني ثلث الباقي والثالث ثلث الباقي والباقي والباقي \* والجواب  
 هذه هي الاكدرية والاول الزوج والثاني الام والثالث الأخت والرابع





قال ان شئ الله مريض او قدم فلان فانت حر ووجد الملق عليه اود بره  
او استولد هافعتا عليه بالوت او التمس من مالك عتق عبده على مال فاجابه  
او ملك قريه فعتق عليه او اعنى نصيبه من مشترك فسرى العتق الى باقيه  
او اعتقه بموض نحو انت حر على ان تحمد منى سنة او اشترى العبد نفسه من  
سيده بموض حال او كان بسبب وصية كان اوصى بعتق عبده فاعتقه  
الورثة او اعتقه سيده في نذر او كفارة او اعتقه على انه سائبة او بشرط  
ان لا ولاء له عليه فيثبت له الولاة في جميع هذه الصور على العتيق وان  
اختلف دينها ولم يورث به كما ثبتت علة النكاح والنسب بينهما لقول النبي  
صلى الله عليه وسلم الولاة لكمة النسب لا باع ولا يوهب ولا يول ولا يزول  
نسب انسان ولا وله عن فراش بشرط فلا يزول ولا على عتيق بذلك \*  
وقد لك لما اراد اهل بريرة اشتراط ولاتها على عائشة رضي الله عنها قال  
صلى الله عليه وسلم اشترىها واشترط لم الولاة فانما الولاة لمن اعنى \* يريد  
ان اشتراط تحويل الولاة عن المعتق لا يفيد شيئا \* وعند الامام مالك  
رحمه الله لو اعتقه للشيطان او بشرط ان لا ولاء له عليه او اعنى كافر مسلما  
لم يكن مستحقا للولاة لانه صلة شرعية وقاصد وجه الشيطان محروم منها  
ومن صرح بنفى الولاة فقد ردها \* ولقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين  
على المؤمنين سبيلا \* وعنده ايضا لو اعنى عبده عن غيره وبغير طلبه ولا شعوره  
كان الولاة لمن اعنى عنه \* وسبق اول الكتاب ان اختلاف الدين غير مانع  
للاثر بالولاة عند الحنابلة فمنعهم لو اعنى كافر مسلما فختلف المسلم العتيق ابنا  
لمعتقه كافرا واخا شقيقا مسلما قال العتيق لابن معتقه لانه اقرب من اخيه \*

وكا يثبت الولاء بما ذكر للواحد ثبت للآخرين فاكثر بحسب العتق. وكا يثبت  
لما شر العتق ثبت لمصته المتصين بانفسهم سواء اتفق الدين او اختلف. \*  
\* فائدة الذين يفتنون على الانسان بدخولهم في ملكه عندنا ما شر الشافعية  
هم كل فرع وابن نزل وكل اصل وان علا ذكر كان او اثني وارثا وغير  
وارث. \* وزاد الامام مالك رحمه الله الاخوة والاخوات مطلقا. وعند  
الامامين ابي حنيفة واحمد رحمهما الله تعالى هم كل ذي رحم محرم وهو الذي  
لو قدر احدهما ذكر او الاخر اثني حرم نكاحه عليه للنسب لا للرضاع ولا  
للمصاهرة والله اعلم. ثم الولاء ضربان ولاء مباشرة وانما يثبت على من مسه  
رق وهو كما سبق بيانه من وقع العتق عليه بالقول او الفعل. \* وولاء انجرار  
بخلاه وهو الذي ثبت على من لم يسه رقا فكما ثبت الولاء على العتق ذكر  
واثني ثبت على اولاده واحفاده وان نزلوا لان العتق ولي نعمتهم وبسيه  
عتقوا ويثبت كذلك على عتقائه وعتقاتهم وعلى من لم ولاؤه كعتقاء اولادهم  
وهلم جرا. وانما يثبت الولاء على فرع العتق بشرطين احدهما ان لا يمس الرق  
ذلك الفرع فان كان رقيقا وعتق فولاه لمعتقه ثم لمصته من بعده ثم لمعتق معتقه  
باتفاق الائمة الاربعة فان لم يوجدوا فليست المالك على الخلاف السابق في المصبات  
ولا ولاء عليه لمعتق الاصل بحال. الشرط الثاني ان لا يكون الاب حرا الاصل  
لا ولاء عليه فمن كان ابوه كذلك سواء اكانت امه حرة الاصل او عتقة لا ولاء  
عليه لاحد باتفاق الائمة الاربعة. واشترط الامامان ابو حنيفة واحمد  
رحمهما الله ايضا ان لا تكون الام حرة الاصل فاذا كان الاب عتقا والام حرة  
الاصل فلا ولاء لمعتق الاب عندها تقليا بجانب الحرية. والصحيح عندنا وعند

المالكية تغليب جانب الاب وثبوت الولاء في هذه الصورة لمعتق الاب وحيث  
 كان الابوان عتيقان فالولاء لمعتق الاب • وانما ثبت الولاء على الفرع لمعتق امه  
 اذا كان الاب حين هتق الام رقيقا حتى لو عتق الاب بعد ذلك انجر الولاء  
 الى مولاه فثبت الولاء لموالى الام انما هو لضرورة انه لا ولاء على الاب  
 فاذا هتق الاب وثبت عليه الولاء زالت الضرورة وبطل ما ثبت لموالى  
 الام ولا يعود اليهم بحال \* فلوانقرض موالى الاب عاد الى بيت المال دون  
 موالى الام لان الولاء يجري مجرى النسب • والكلام في هذا المقام مما يطول  
 تفصيله ومحل كتب الفقه والله اعلم • وحيث انتهى الكلام على ذكر سبب  
 الولاء ومساائله فلنرجع الى شرح كلام المؤلف رحمه الله في الارث به • واعلم  
 اولاً ان الولاء لا يورث كما يورث المال لانه لو كان مورثاً لاشتركت في استحقاقه  
 الرجال والنساء كسائر الحقوق • ولا يباع ولا يوهب ولا يوقف ولا يوصى  
 به لانه كالنسب معنى يورث به فلا يتقل كالقرابة • وعلى هذا الوفاة للمعتق  
 قبل عبده لم يتقل الولاء لعصبته بل هو سبب يورث به فهو صفة ثابتة للمعتق  
 ولعصبته مما يبرد المعتق الان بعضهم مقدم على بعض كالنسب • قال المؤلف  
 رحمه الله • من مات • ولا عصبه له بنسب • وليس له وارث ذ وفرض  
 بنسب او نكاح • وله معتق فله ماله • كله • او • كان الميت وارث  
 ذ وفرض لا يستغرق فلمنفقه • الفاضل بعد الفروض سواء كان المعتق رجلاً  
 او امرأة • بالما او صغيراً • فان لم يوجد • اى المعتق بان مات او قام به  
 مانع • فالmaal • كله او الفاضل بعد اصحاب الفروض • لعصبته المتعصين  
 بانفسهم • كالابن والاخ لا بالغير كالبنات والامع الغير كالاخت ولا اصحاب

الفرض فقط كالام والاع للام وترتيبهم هنا كترتيبهم في النسب كما  
 قد منا يانه الا انا الملق وابنه يقدر مان هنا عند المالكية على الاظهر  
 عند الشافعية على جده فلاشئ له مع وجود هالانها يدليان يتوقلا ب  
 والجديدي بآبوة الاب والبنوة اقوى من الابوة كما مر وكان مقضى هذا تقديمها  
 عليه في النسب لكن صدنا عن ذلك الاجماع ويطرد هذا في عم الملق وابنه مع  
 ابي جده فيقدم عمه وابن عمه مع ابي جده وكذا في كل م اجتماع مع جد وقدا دلى  
 ذلك الم باب دون ذلك الجد ويستثنى ايضا عندنا فقط ما لو كان لبيت ابنا م  
 احد هما لا م في النسب يكون لابن الم الذى هو اخ لام السدس فرضا  
 بالاخوة والباقي بينهما عصوبة هاتينفر داين الم الذى هو اخ لام بالمال عصوبة  
 ويسقط الاخر فهان المستلثان يخالف فيها الولاء النسب اما عند ابي حنيفة  
 رحمه الله ترتيبهم هنا كترتيبهم عنده في النسب فيقدم الجد على الاخ وعلى ابن  
 الاخ واما عند الحنابلة فكذلك ترتيبهم هنا كترتيبهم في النسب فيشترك الجد  
 مع الاخوة ويقدم على بنى الاخوة واقفهم في ذلك الصاحبان من الحنفية  
 فان لم يكن له اى الملق عصبه بالنسب بنفسهم فلملق الملق  
 ارثه ثم عصبته اى عصبه ملق الملق كذلك اى كترتيب  
 عصبات الملق وهكذا قال في شرح الترتيب وللصواب عبارة ضابطة  
 لمن يرث بولاء الملق اذا لم يكن الملق حيا قالوا هو ذكر يكون  
 عصبه للملق لومات الملق يوم موت الملق بصفة الملق وخرجوا عليها  
 مسائل منها اذا مات الملق وللملق ابن وبنت او اب وام او اخ واخت  
 فاليراث المذكور دون الاثنى انتهى تنبيهه لما كانت مسألة القضاة المشهورة

من هذا الباب احببت ايرادها لزيادة الايضاح والتبليغ وما في معناها \*  
 وصورتهما ابن وبت ملكا باهما فعتق عليهما بالملك ثم اشترى الاب عبدا  
 فاعتقه ومات العبد بعد موت الاب عنها فقط فارثه حينئذ لابن دون  
 البنت لان الابن عصبة المعتق من النسب بنفسه والبنت معنقة المعتق ومعتق  
 المعتق مؤخر عن عصبة المعتق من النسب \* بل لو كان الابن قد مات قبل موت  
 العتيق وكان للاب المعتق ابن عم بعيد فهو اولى من البنت \* وكذا لو اعتقه  
 البنت وحدها لما تقدم من ان عصبة النسب مقدمة على معتق المعتق \* قال  
 العلامة سبط المارديني في شرح الفصول غلط فيها من المنقذين اربع مائة  
 فاض غير المتفقمة \* وقال في الانصاف يروى عن مالك انه قال سالت  
 سبعين فاضيا من فضلاء العراق عنها فاطلة وافيا \* ولا تراث امرأة بولاء  
 الامتقها \* يقع التاء اى من باشرت عتقه سواء اعتقته او عتق عليها وسواء  
 اكان ذكر او انثى \* او متنيا اليه بنسب او ولاء \* فكما ثبت لها على العتيق  
 ثبت لها على اولاده واحفاده وعتقاته ومن اتى اليهم كالرجل  
 لما روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعا قال ميراث الولاء للكبير  
 من ائله كور ولا يرث النساء من الولاء الاولاء من اعتقن \* ولان  
 الولاء مشبه بالنسب والمولى العتيق من المولى المنعم بمنزلة اخيه او عمه و  
 لا يرث منهم الا ائله كور وخاصة \* والكبير يضم الكاف وسكون الموحدة بمعنى  
 الكبر في الدرجة لافي السن فابن المعتق مقدم على ابن ابنه وان كان الاخير  
 اكبر سنا كما تقدم بيانه والله اعلم \* ولما نهى الكلام على اكثر ابواب الجزء  
 الاول من علم الفرائض وهو مسائل فقهاء الموارث اخذ يتكلم على الجزء

الثاني منه وهو المسائل المتعلقة بالحساب فقال

باب **أى** هذا باب **في** الحساب واصل المسائل

الحساب لغة مصدر حسب بمعنى حدد واصطلاحاً علم بأصول يتوصل بها إلى استخراج الجهولات العددية والمراد منه هنا الجزء الموصل إلى معرفة ما يخص كل ذي حق من الأثركة وهي المسائل التي يعرف بها تأصيل المسائل وتصحيحها وقسمة التركات وتوابعها وقد ترجم المؤلف له في هذا الباب مع أنه ذكره في أبواب متعددة بعده لكون هذا أولها وذكر في هذا من الحساب أصول المسائل كما سترها واصل المسألة هو اقل عدد يخرج منه فرضها وفروضها إن كانت والافددروس العصب بالنسب على ما سيأتي ونطاق التمييز يفتق عن حد جامع مانع لأصول المسائل التي تتمحض فيها الارث بالتصيب إذا كان الورثة عصباء قسم المال بينهم بالسوية سواء تمحضوا ذكرًا **كثلاثة بنين** وتمحضوا إناثًا ولا يتصور هذا في عصبية النسب لأنه ليس في النساء عصبية بنفسه بنسب حتى تتمحض الورثة منه لكنه يتصور في الارث بالولاء **كثلاث نسوة** اعتقن قنًا بشرط أن تكون حصصهن فيه **بالسوية** كما سيأتي فعدد الروس في المسالتين أصل المسألة وإن اجتمع الصنفان من النسب قيد بالنسب لعدم وقوع الاجتماع في الارث بالولاء مع التقدير الاتي وقد ركل ذكر كاتنين وعدروس المقسوم عليهم أصل المسألة **إيضاً** كان وبنت في من ثلاثة **لأننا** قدرنا الابن كبتين وهذا في غير الولاء أما فيه فإن استؤوا في الاستحقاق فعدد رؤسهم ولو كان فيهم اثني أصلها وإن اختلفوا فاصلها

مخرج الكسر او الكسور بنسبة استحقاقهم في متعقبين مستويين ذكرين  
 او اثنين او ذكروا شي اصلها اثنان وفي ثلاثة متعقبين اثنى لها النصف وذكروا  
 السدس واخره الثلث اصلها ستة لذات النصف ثلاثة ولذي الثلث اثنان  
 ولذي السدس واحد وان كان في الورثة صاحب فرض  $\frac{1}{2}$  واحد  
 فقط كسدس  $\frac{1}{6}$  او اكثر  $\frac{2}{6}$  كاثنين لكنهما  $\frac{1}{3}$  متاثلين  $\frac{1}{6}$  كسدس وسدس  
 فالسألة  $\frac{1}{6}$  اصلها  $\frac{1}{6}$  من مخرج ذلك الكسر وهو  $\frac{1}{6}$  اي المخرج  $\frac{1}{6}$  اقل  
 عدد يصح منه ذلك الكسر  $\frac{1}{6}$  كينت وعم  $\frac{1}{6}$  مخرج النصف  $\frac{1}{2}$  اثنين  $\frac{1}{6}$   
 وان كان مخرج الفرضين غير متاثلين وكان احدهما داخل تحت الاخر فخرج  
 الاكبر هو اصلها كام واخ لام وعم فهي من ستة او انا متوافقين فحاصل  
 مضروب وفي احدهما في كامل الاخر هو اصلها كام وزوج وابن فهي من اثنى  
 عشر وان كانا متباينين مضروب احدهما في كامل الاخر هو اصلها كام وشقيقة  
 وعم فهي من ستة للباين \* وسيا في بيان ذلك ان شاء الله تعالى  $\frac{1}{6}$  فاصول  
 المسائل التي لم يتمحضر فيها الورثة عصبية  $\frac{1}{6}$  سبعة  $\frac{1}{6}$  متفق عليها واخصر  
 عبارة تجمعها لاربعة والستة ونصف كل وضعفه وضعف ضعف الستة \*  
 واثناث مختلف فيهما سبذكرها المؤلف قريبا \* واعلم اولان  
 للاصول اعتبار بين احدهما ان تنظر في نوع الفرض انفراد او اجتماع قطع  
 النظر عن باخذه ويسمى المنظور فيه هذا الاعتبار طرقا ومسائل \* والاخر  
 ان تنظر فيه كذلك مع النظر الى من ياخذه ويسمى المنظور فيه بهذا الاعتبار  
 صورا وكل منها محصور فطرق الاصول التسعة دائمة وغير عائرة تسع وخمسون  
 سذكروا في محالها \* وصورها تزيد على مائة والاطالة بذكرها جملة \*



الاصل الاول **في** الاثنان **في** وهي **في** مخرج النصف **في** والباقي كزوج  
 اوبنت اوبنت ابن واخت لابوين اولاب مع عاصب لايجب اذا القرض  
 ولا يغير فرضه كم اصلها في الجميع اثنان لانها اقل عدده نصف صحيح **في** وهي ايضا  
 مخرج النصفين لتماثلها كزوج واخت شقيقة اولاب وتسمى هاتان المسألتان  
 بالنصفيتين وباليتيمتين تشبههما بالدرجة اليتيمة التي لا نظير لها لانه ليس في  
 القرائض مسألة يورث فيها نصفان فقط بالقرض غيرها **في** فلهذا الاصل طريقان  
 وله ست صور **في** والاصل الثاني **في** الثلاثة **في** وهي **في** مخرج **في** كل من **في** الثالث  
 والثلاثين **في** حالة افراد كل منهما مع الباقي كام واخوين لام مع عم **في** وكتبتن اوتتى  
 ابن واختين لابوين اولاب مع عم **في** او حالة اجتماعها كاختين لغير ام واختين  
 لها **في** اصلها في الجميع ثلاثة لانها اقل عدده ثلث صحيح وثلثان صحيحان  
 وهما متاثران فلهذا الاصل ثلاث طرق وتسع صور **في** والاصل الثالث  
**في** الاربعة **في** وهي **في** مخرج الربع **في** مفرد او الباقي كزوج وابن او زوجة  
 وعم **في** او مع النصف والباقي كزوج وبنت وعم وكوجة واخت لغير ام وعم **في**  
 اصلها في الجميع اربعة لانها اقل عدده ربع صحيح ومخرج النصف داخل في  
 مخرج الربع فيكتفى بالاكثر **في** وكذلك ان كان مع الربع ثلث الباقي في احدى  
 الفواوين وهي زوجة وابوان وقد تقدم الكلام عليها **في** ويكون الربع وثلث  
 الباقي في زوجة وجد ومن الاخوة اكثر من مثليه فاصلها من اربعة لان  
 الباقي من مخرج الربع بعد القاء بسطه وهو الواحد منقسم على مخرج الثلث  
 المضاف للباقي وهو الثلاثة **في** فلهذا الاصل ثلاث طرق وله ثمان صور **في** **في**  
 الاصل الرابع **في** الستة **في** وهي **في** مخرج السدس **في** مفرد او الباقي كام واخوين

لا بونين او لابها السدس ولها الباقي لانها اقل عدد له سدس صحيح \*  
 ومخرج السدسين والباقي للتأمل كام وجدوا بن \* ومخرج السدس مع النصف  
 والباقي للتد اخل كجدة و بنت وعم \* ومخرج السدس مع الثلث والباقي  
 للتد اخل كذلك كام واغ لام وعم \* ومخرج السدس مع الثلثين والباقي  
 للتد اخل كذلك كبنتين وام وعم \* ومخرج السدسين والنصف والباقي  
 للتأمل والتد اخل كثلاث اخوات مختلفات وعم \* ومخرج السدسين مع  
 الثلثين للتأمل والتد اخل كابوين و بنتين \* ومخرج الثلاثة الاسداس  
 مع انصف للتأمل والتد اخل كذلك \* كبت و بنت ابن وابوين \*  
 ومخرج النصف وثلث الباقي والباقي للمباينة كاحدى الفراوين وهى زوج  
 وام واب وقد تقدمت \* ومخرج النصف مع الثلث والباقي للمباينة اذ مسطحها  
 الستة كزوج وام وعم \* ومخرج السدس مع الثلث والنصف للتد اخل كزوج  
 وام واغ لام \* وكسالة الا لزام وهى زوج وام واختان لام \* وتسمى  
 الناقضة لان ابن عباس رضى الله عنهما لا يقول بالعول ولا يحجب الام  
 من الثلث الى السدس باقل من ثلاثة اخوة فان اعطى الام الثلث لكوف  
 الاخوة اقل من ثلاثة واعطى الاختين من الام الثلث عالت المسألة الى  
 سبعة \* وان اعطى الام السدس كالجهور لزم حجبها باقل من ثلاثة من  
 الاخوة وهو لا يرى ذلك فاصل هذه المسائل ستة ما علمت \* وطرق هذا  
 الاصل بغير عول احدى عشر طريقا كما ذكرنا وسيأتى ما فيه العول ان  
 شاء الله تعالى وصوره كثيرة \* والاصل الخامس \* الثمانية \* وهى  
 \* ومخرج الثمن مفردا والباقي كزوج و ابن لانها اقل عدد له ثمن

صحيح \* ومخرج الثمن مع النصف للتد اخل كزوجة وبنت وعم فاصلها  
 فيها ثمانية لما علمت \* ولهذا الاصل طريقان وثلاث صور \* \* \* والاصل  
 السادس \* الاثنى عشر \* وهو بما لا يكون اصلا لمسئلة يكون الفرض  
 فيها مفردا ولا يكون الا لذات فرض متعدد فهو \* مخرج السدس  
 والرابع \* اذا اجتمع مع الباقي كزوج وام وابنت لتوافق مخرج الربع  
 والسدس وحاصل ضرب وفق احدهما في كامل الآخر هو الاثنى عشر \*  
 ومخرج السدسين والرابع وما بقي للتماثل والتوافق كزوج وابوين وابنت \*  
 ومخرج السدس والرابع والنصف وما بقي للتد اخل والتوافق كزوج  
 وبنت وام وعم \* ومخرج السدس والثالث والرابع معاً وما بقي للتوافق  
 والتد اخل كزوجة وام وولدها وعم \* او \* اجتمع \* الثالث والرابع \*  
 وما بقي للباينة بين المخرجين وحاصل ضرب كل منها في الآخر هو الاثنى  
 عشر كزوجة وام وعم \* ومخرج الربع والثلاثين وما بقي لما مر في الثالث كزوج  
 وبنتين وعم فالاصل في الجميع اثنا عشر \* ولهذا الاصل بغير عول ست  
 طرق وصوره كثيرة ولا بد ان يكون احد الزوجين في اصل اثنى عشر  
 لانه لا بد فيه من ربع وهو لا يكون فرضاً لغيرهما \* \* \* والاصل السابع  
 \* اربعة وعشرون \* وهو بما لا يكون اصلا الا اذا تعدد الفرض فهو  
 \* مخرج الثمن والسدس \* اذا اجتمعا وما بقي لتوافق المخرجين بالنصف  
 وحاصل ضرب وفق احدهما في كامل الآخر هو اربعة وعشرون كزوجة  
 وام وابنت \* ومخرج السدس والثمن وما بقي للتماثل والتوافق كزوجة  
 وابوين وابنت \* ومخرج السدس والثمن والنصف وما بقي للتد اخل والتوافق

كزوجة وبنت وبنت ابن وعم \* ومخرج السدسين والنصف والثلثين  
وما بقي للثمانين والتد اخل والتوافق كزوجة وبنت وابوين \* ومخرج  
الثلثين والثلثين وما بقي للثمانين كما مرفي الربع مع الثلث كزوجة وبنتين  
وعم \* ومخرج السدس والثلثين والثلثين وما بقي للتد اخل والتوافق  
كزوجة وبنتين واب \* فالاصل في الجميع اربعة وعشرون ولهذا الاصل  
بغير عول ست طرق \* ولا يتصور ان يجتمع الثمن مع الثلث ولا مع الربع  
لان الثمن لا يكون الا للزوجة عند وجود الفرع الوارث والثلث انما يكون  
فرض الام او اولادها او الجد في بعض احواله والفرع الوارث يرد الام  
والجد الى السدس ويحجب اولاد الام. ولهذا قال العلامة الجعبرى رحمه الله

( وثالث وثمن لا يحلان منزلا )

واما امتناع اجتماع الربع مع الثمن فلان الربع للزوج مع وجود الفرع الوارث  
وللزوجة مع عدمه واجتماع الزوجين في مسألة متعذر \*

وبعد ان انتهى المؤلف الكلام على الاصول السبعة من غير نظر الى العول  
وعدمه ذكر الاصلين المختلف فيها فقال \* وزاد المتأخرون \* ومنهم امام  
الحريمين والنووي بل نقله الاسناذ ابو منصور الغدادي عن زيد بن  
ثابت رضى الله عنه \* اصلين اخرين في مسائل الجد والاخت \* زيادة على السبعة  
فصارت بها تسعة \* وهما ثمانية عشر \* ولهذا الاصل طريق واحدة وهي كل  
مسألة فيها سدس وثلث الباقي والباقي لان الباقي من مخرج السدس بعده لا ينقسم  
على مخرج الثلث وبنايه فبضر مخرج الثلث في مخرج السدس تحصل ثمانية  
عشر فواصل على الاربع لا تصحيح كام وجدواخوين واخت افيام \* فللام منها

السدس ثلاثة ولجذ ثلث الباقي خمسة وكل كل اخ اربعة وللاخت اثنتان  
 \* وستة وثلاثون \* ولهذا الاصل ايضا طريقة واحدة \* وهي كل مسألة  
 فيها ربع وسدس وثلث الباقي والباقي لان الباقي من مخرج السدس والربع  
 وهو الاثنى عشر بعد القاء بسطهما منه سبعة وهي لا تنقسم على مخرج ثلث  
 الباقي وتباينه فيضرب مخرج الثلث ثلاثة في مخرج الربع والسدس وهو  
 الاثنى عشر تحصل ستة وثلاثون فهو على الاربع اصل كذلك لا تصحیح كام  
 وزوجة وجد وثلاثة اخوة واخت لابوين اولاب فللام السدس ستة وللزوجة  
 الربع تسعة ولجذ ثلث الباقي سبعة وكل كل اخ اربعة وللاخت سهران \* فهذا  
 هي الاصول التسعة وقد ذكرنا الطرق الواقعة فيها بالاعول كما رايت وهي  
 خمس وثلاثون وبقي من التسع والتمسين اربع وعشرون تأتي فيما يعول  
 ان شاء الله \* والمفرغ المؤلف من ذكر الاصول التسعة وتبثيلها وكان بعضها  
 يدخل فيه العول شرع في بيان ذلك فقال \* والذي يعول من الاصول  
 ثلاثة \* اعلم اولان العول في اصطلاح الفرضيين زيادة في السهام عند  
 ازديادها بلزوما للنقص في الانصبا بحسب الحصص \* وقد اجمع عليه الصحابة  
 رضوان الله عليهم حين جمهم عمر رضي الله عنه مستشكلا القسمة في زوج  
 واختين فاشار عليه العباس رضي الله عنه به اخذ امها هو معلوم فبين مات وترك  
 ستة وعليه لرجل ثلاثة ولرجل اربعة ان المال يجعل سبعة اجزاء ووافقوا ثم  
 خالف فيه ابن عباس رضي الله عنهما قال الشيخ بان الهائم رحمه الله ولا نفر  
 بين احد من الاربعة ولا من اتباعهم خلافا في العول \* والاول من الاصول  
 الثلاثة المأثلة هو \* السنة \* فهي \* تعول \* بمثل سدسها \* الى سبعة \*

ولطاف المولى الى السبعة اربع طرق الاولى اذا كان فيها نصف وثلثان \* كزوج  
 واختين لغير ام \* فلزوج النصف وللختين الثلثان ومجموعهما من الستة  
 سبعة وهذه اول فريضة عالت في الاسلام كما مرت الاشارة اليها بالطريق  
 الثانية اذا كان فيها نصف وسدس وثلثان وثلث كام وشقيقة واخت لاب وولدى  
 ام \* الثالثة اذا كان فيها نصفان وسدس كزوج واخت لغير ام واخ لها \* الرابعة اذا  
 كان فيها ثلثان وسدس وثلث كام واختين لغيرها واخوين لها \* وتول  
 بمثل ثلثها ايضا \* الى ثمانية \* في ثلاث طرق \* الاولى اذا كان فيها نصف  
 وثلثان وسدس \* كهم وام \* اى كزوج واختين لغير ام وام فلزوج  
 النصف وللختين الثلثان وللأم السدس ومجموعهما من الستة ثمانية \* الثانية  
 اذا كان فيها نصفان وسدسان كزوج وثلث اخوات مفترقات \* الثالثة  
 اذا كان فيها نصفان وثلث كزوج وام واخت لغيرها فلزوج النصف ثلاثة  
 وللخت النصف كذلك ثلاثة وللأم الثلث اثنان ومجموعهما من الستة ثمانية \*  
 وتلقب هذه المسألة بالمباهلة لان ابن عباس رضى الله عنها جعل فيها للزوج  
 النصف وللأم الثلث والباقي للاخت \* وقال من شاء باهلته ان المسائل  
 لا تعمل ان الذى احصى رمل عاجل عدد الم يحمل في مال نصفان ونصفا وثلثا  
 هذا ان النصفان ذهبا بالمال فان موضع الثلث \* وتول ايضا بمثل نصفها  
 \* الى تسعة \* في اربع طرق \* الاولى اذا كان فيها نصف وثلثان وسدسان  
 \* كهم وام \* اى كزوج واختين لغير ام وام واخ لام \* فلزوج  
 النصف وللختين الثلثان وللأم السدس ولولدها السدس ومجموع ذلك  
 من الستة تسعة \* الثانية اذا كان فيها نصفان وثلاثة اسداس كزوج وام وثلث

اخوات ممتزجات \* الثالثة اذا كان فيها نصفان وثلاث سدس كزوج وشقيقة  
 وام \* ولبنها وكالا كدرية وقد تقدمت \* الرابعة اذا كان فيها نصف وثلثان  
 وثلث كزوج واختين لغير ام واختين لها \* ونسب هذه بالنسبة بالشريحية  
 وبالرواية لما ذكر في المطولات \* ونسب قول ايضا بنسب لثنيها \* الى عشرة \*  
 في طريقين \* الاولى اذا كان فيها نصف وثلثان وثلث وسدس \* كهم واخ  
 آخر لام \* اي كزوج واختين لغير ام واكثر من واحد من اولادها  
 فلزوج النصف وللأختين لغير ام الثلثان وللأم السدس ولأولاد الأم الثلث  
 ومجموع ذلك من الستة عشرة \* وتلقب هذه بأم الفروع بالخاء المعجمة لكثرة  
 السهام العاتلة فيها شبهت بطائر \* وحوله افراخه \* وتلقب بالشريحية لوقوعها  
 زمن القاضي شرح بروجي ان رجلا اتاه وهو قاض بالبصرة فسأله عنها فعملها  
 من عشرة كما تقدم \* وفي الثاني من الأصول العاتلة \* الاثنا عشر \* وفي  
 \* تقول \* يمثل نصف سدسها \* ثلاثة عشر \* في ثلاث طرق \* الاولى  
 اذا كان فيها ربع وسدس وثلثان \* كزوجة وام واختين لغير ام \* للزوجة  
 الربع وللأم السدس وللأختين لغير ام الثلثان ومجموعها من الاثني عشر  
 ثلاثة عشر \* الثانية اذا كان فيها ربع وسدسان ونصف كزوجة وثلاث اخوات  
 مختلفات \* الثالثة اذا كان فيها ربع وثلث ونصف كزوجة وام واخت لغيرها  
 \* ونسب قول ايضا بنسب ربعها \* الى خمسة عشر \* في اربع طرق \* الاولى اذا  
 كان فيها ربع وسدسان وثلثان \* كهم واخ لام \* اي كزوجة وام واختين  
 لغير ام واخ لام للزوجة الربع وللأم السدس ولولدها السدس كذلك  
 وللأختين الثلثان ومجموعها من الاثني عشر خمسة عشر \* الثانية اذا كان فيها

الشريحية

أم الفروع





واحد اقل لم يرض به ومضت الى امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
 تشكي شريحا فوجدته راكبا فامسكت بركابه وقالت له يا امير المؤمنين ان  
 اخي ترك ستائة دينار فاعطاني شريح دينار واحد فقال لما لعل اخاك  
 ترك اماوز وجعوتين واثنى عشر اخا واياك قالت نعم قال ذاك حقك  
 لم يظلمك شيئا \* وتلقب ايضا بالركاية والشاكية لما تقدم \* والثالث  
 من الاصول المائلة \* الاربعة والعشرون \* وهي \* تعمل \* بمثل ثمنها \* الى  
 سبعة وعشرين \* في طريقين \* الاولى اذا كان فيها ثمن وثلاثين وسدسان  
 \* كبتين \* وابوين ووزوجة \* للبنين الثلاثين والابوين السدسان وللزوجة  
 الثمن \* ومجموعها من الاربعة والعشرين سبعة وعشرون \* وتلقب هذه  
 بالمنبرية لان عليها رضي الله عنه سئل عنها وهو على المنبر بالكوفة فقال  
 ار تجالاصار ثمنها سماء ومضى في خطبته \* وذكر بعض اشياخ الدين ان  
 صدر الخطبة الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا \* ويميز كل نفس بما تسعى \*  
 واليه المسآب والرجى \* فسئل عنها فاجاب بقوله صار ثمنها تسما \*  
 ومضى في خطبته رضي الله عنه \* الثانية اذا كان فيها ثمن ونصف وثلاثة  
 اسداس كزوجة وبنت ابن وابوين \* وبهذه تمت التسع والخمسون  
 الطريق في الاصول التسعة جميعا عائلة وغير عائلة والله اعلم \* فائدة ان \* الاولى  
 اذا جمعت فروض المسألة منها فان ساوتها سميت عادلة كزوج وام واخت  
 لام \* وان نقصت فروض المسألة عنها سميت نافصة كزوج وبنت \* وان  
 زادت عليها فعائلة كزوج واختين لغير ام \* ثم الاصول باعتبار العول  
 وقسمه اربعة اقسام قسم يتصور فيه العدالة والزيادة والنقص وهو الستة

المنبرية

وحدها \* وقسم لا يكون الا ناقصاً وهو الاربعة وضعفها والثمانية عشر وضعفها \* وقسم يكون عادلاً وناقصاً وهو الاثنان والثلاثة \* وقسم يكون ناقصاً عادلاً وهو الاثنى عشر والاربعة والعشرون \* ثم الناقص سواء اكان نقصه لازم او غير لازم ثلاثة اقسام \* قسم لا يبقى منه الا فرد ابدأ وهو الاثنان والثمانية والاثناس عشر وضعفها \* وقسم لا يبقى منه الا زوج ابدأ وهو الثمانية عشر وضعفها \* وقسم يبقى منه الزوج تارة والفرد اخرى وهو الثلاثة وضعفها والاربعة والله اعلم \* القائمة الثانية المسائل باعتبار الذكورة والانوثة في الميت ثلاثة اقسام \* قسم لا يكون فيه الميت الا ذكراً وهو الثمانية والاثناس عشر اذا عالت لسبعة عشر والاربعة والعشرون مطلقاً والستة والثلاثون \* وقسم لا يكون الميت فيه الا انثى وهو عول الستة لغير السبعة وقسم يجوز فيه الامر ان وهو ما عدا ذلك والله اعلم \*

باب \* اي هذا باب \* في بيان \* التماثل والتداخل والتوافق والتباين \* بين المدنيين

وهي النسب الاربع والمفاعلة في التداخل ليست على بابها ويقال ايضا للمتماثلين المتساويان وللمتداخلين المتناسبان وللتوافقيين المشتركين وللمتباينين المختلفان فكل عدد من فرضا لا بد ان يكون بينها نسبة من هذه الاربع \* وطريقة استخراج النسبة الواقعة بين عددين مفروضين ما عدا التماثل تعرف باوجه \* منها طريقة الحل ومنها طريقة القسمة ومنها طريقة الطرح وهي المشهورة وهي التي ذكرها المؤلف رحمه الله هنا فقال \* فاما التماثل فانه يكون عدداً واحداً للمتماثلين مثل عدد الاخر \* والعلم بذلك بديهي

لا يحتاج في معرفته الى طريق  $\text{فيكتفي}$  باحدهما  $\text{عند الحاجة الى ذلك}$   
 في تأصيل او تصحيح او قسمة كما ياتي  $\text{ويعرف}$  التداخل بان  $\text{تطرح}$  الاصغر من الاكبر و  $\text{يفنى}$  الاكثر بالاقل  $\text{في مرتين فاكتر}$   
 ثلاثة مع ستة فانك اذا طرحت الثلاثة من الستة مرتين فنيت  
 $\text{او}$  ثلاثة مع تسعة فانك اذا طرحت الثلاثة من التسعة ثلاث مرات  
 فنيت كذلك  $\text{وكان}$  اربعة مع اربعة وعشرين فان اربعة نفى الاربعة والعشرين  
 في ست مرات  $\text{فيكتفي}$  من المتداخلين عند الحاجة  $\text{بالاكبر}$   
 منها  $\text{ويعرف}$  التوافق بان يريد اكثر من واحد اذا حط من  
 الاكبر بقدر الاقل ثم يفنى  $\text{الاصغر}$  بحط اخر  $\text{وهو طرح}$  البقية  
 منه وبه يفنى الاكبر ضرورة  $\text{كاربعة وستة}$  وذلك لان الاربعة  
 لا تنفي الستة اذا طرحتها منها بل يبقى منها اى الستة اثنان فاذا  
 حطت الاربعة وهي اصغر العددين  $\text{بالاثنين}$  وهي بقية الاكبر  
 $\text{افنتها}$  وكشرة وخمسة وعشرين لانك اذا طرحت العشرة من الخمسة  
 والعشرين مرتين بقي خمسة واذا طرحت البقية وهي الخمسة من العشرة وهي  
 الاصغر افنته  $\text{وقد لا يفنى}$  الا بحط ثالث وهو طرح بقية الاصغر اذ لم تقته  
 بقية الاكبر من بقية الاكبر كما في تسعة واربعة وعشرين لانك اذا طرحت  
 التسعة من الاربعة والعشرين مرتين بقيت ستة فاذا طرحت الستة وهي  
 بقية الاكبر من التسعة لم تنهها بل بقي ثلاثة فخطها من البقية الاولى فننتها  
 وحاصله ان التوافق بين العددين ان لا يفنى اقلها الاكثر ولكن يفنيها  
 عدد ثالث غير الواحد او ثلثا انه عدد كالا مثله السابقة  $\text{وكالثانية مع العشرين}$

فان الثانية لا تثنى العشرين لكن تفتيها مع الاربعه فهما متوافقان بالرابع \* ثم  
 المتوافق المتعبر في هذه الصناعة يكون باقل جزء صحيح لا كبر عدد يفتيها اذا  
 تعدد المفتي لهم لكون وقفه اقل فيسهل الحساب كما في المثال فان الاربعه والاثنتين  
 ايضا يفتيان الثانية وفتيان العشرين لكن ربع الشئ اقل من نصفه وحسابه  
 اسهل \* الا ترى ان بين الاثني عشر والثمانية عشر توافق من وجود متعددة اذ هو  
 بينهما بالنصف والثلث والسدس لان العبرة لسهولة الحساب بتوافقهما في  
 السدس الذي هو من احد هما اثنان ومن الاخر ثلاثة والله اعلم \*  
 يعرف \* التباين بان يبقى واحد من الاكثر عند حطه بالاقل \* على الطريقة  
 المارة في التوافق الخمسة وستة وهو ظاهر \* وكثايرة وخمسة عشر فانك  
 اذ اطرحت الاصغر وهو الثانية من الاكبر وهو الخمسة عشر بقيت سبعة فاذا  
 طرحت السبعة من الثانية فضل واحد وهكذا في غيرها \* والوجه في انحصار  
 النسب بين الاعداد في النسب الاربع انك اذا نسبت عددا الى اخر فان  
 ساواه فثمانان \* والا فان كان الاقل مغنيا للاكثر فتند اخلاص \* وان لم يكن  
 مغنيا له فاما ان يفتيها عدد غير الواحد فهما متوافقان \* او لا يفتيها غير الواحد  
 فتباينان \* وهذه النسب الاربع تأتي في مخارج الفروض \* السابق  
 بيانها \* وهي تأصيل المسائل \* فمخرج الفرض او الفروض هو اصل المسئلة  
 فهما بمعنى واحد كما مر \* تأتي في تصحيحها \* اى المسائل كما سيأتي  
 ان شاء الله تعالى \* فالتماثل في التأصيل ان يكون في فرضين تماثل في المخرج  
 كنصف ونصف في مسألة زوج \* واخت \* شقيقة \* اولاد \* ولا يتأني التماثل  
 بالنصف فقط في التأصيل في غير هاتين الصورتين كما مر \* وفي من اثنتين \* اكفاء

بأحدهما كما هي القاعدة هنا وفي الأفعال الآتية ❦ وكذا لك ثلث وثلثان  
كسبقتين وأربعين لأم ❦ فمضى من ثلاثة أكفاء بأحدهما كذلك ❦ والتداخل ❦  
في التاصيل ❦ إذا كان في المسألة فرضان مختلفا المخرج ❦ لكن ❦ مخرج  
أكبرهما مثل أقلهما مرتين أو أكثر ❦ بأن يفتى الأكبر بحط الأصغر منه كما  
مر ❦ كدس وثلث في مسألة أم وأخ لأم وعم ❦ فاصل المسألة الأكبر ما هو  
السته ❦ أكفاء به عن الأصغر ❦ وكثمن ونصف في مسألة زوجة و بنت وأخ لير  
أم ❦ والتوافق ❦ في التاصيل ❦ أن يتوافق المخرجان في جزء من الأجزاء كدس  
و ثمن في مسألة أم وزوجة وابن فهما متوافقان بالنصف ❦ لما علم من القاعدة  
❦ لأن الستة نصفها ثلاثة ❦ وهي وفتها ❦ تضرب في ❦ كامل ❦ الثانية فيكون  
أصل المسألة ❦ ما تحصل منه وهو ❦ أربعة وعشرون ❦ أو تضرب وفق الثانية  
وهو الأربعة في كامل الستة تحصل منه الأربعة والعشرون أيضا ❦ ومثلها ربع  
وسدس كزوجة وجدة وعم فاصلها اثني عشر للتوافق ❦ بالنصف ❦ أيضا ❦  
وطريقة العمل واضحة ❦ والتباين ❦ في التاصيل ❦ أن لا يتوافق المخرجان في جزء  
من الأجزاء كثلث وربع في مسألة زوجة وأم وعم فاصلها من اثني عشر ❦ لأنها  
الحاصل ❦ تضرب أحد المخرجين في الآخر كثلاثة في أربعة وعكسه ❦ وهو تضرب  
أربعة في ثلاثة ❦ وقد مر في الكلام على الخارج من أمثلة ما إذا اجتمعت في المسألة  
فروض متعددة مختلفة الخارج ما يفتى عن الإعادة هنا والله أعلم

❦ باب ❦ أي هذا باب ❦ في ❦ بيان طريقة ❦ تصحيح المسائل ❦  
الفرضية والتصحيح تفصيل من الصحة وهي لغة ضد السقم ❦ واصطلاحا هو تحصيل  
أقل عدد يصح منه نصيب كل مستحق في التركة من أرث أو وصية أو دين أو

شركته من غير كسر  $\text{فإذا عرفت أصل المسألة وانقسمت سهامها على الورثة بلا كسر}$   
 كزوج وثلاثة بين فذاك واضح غني عن العمل  $\text{لا نقسمها عليهم لكل واحد}$   
 واحد  $\text{وان انكسرت السهام على صنف أو أكثر فلا بد حينئذ من التصحيح}$   
 بالمعنى الذي ذكرناه فإن كان الانكسار  $\text{على صنف واحد فقط}$  وبغير  
 عنه بالحزب وبالطائفة وبالتنوع وبالجنس وبالخير وبغيرها وتصور وقوعه  
 في الأصول التسعة  $\text{فوقبلت سهامه من أصل المسألة بعد دة أي بعدد}$   
 الرأس  $\text{فإنما ان يتبين أو يتوافق}$  ووجه انحصار المقابلة بين السهام والرؤس  
 في النسبتين المذكورتين أنه إن ماثل السهام الرؤس فهي منقسمة فلا حاجة إلى  
 العمل وإن تداخلوا كانت السهام أكثر فكذا لك وإن كانت السهام الأقل  
 فمورد اخل في التوافق إذ كل متداخلين متوافقان والعمل بالوفى اخصر  $\text{فإن}$   
 تبين السهام والرؤس ضرب عددها  $\text{أي الرأس في أصل المسألة}$   
 فقط إن لم تل وفيها  $\text{يعملها إن عالت ومنه أي من سطح ضرب عدد}$   
 الرؤس في أصل المسألة  $\text{تصح المسألة كزوج واخوين لغير الممسلة}$   
 من مخرج الربعية للزوجة واحد  $\text{ولها ثلاثة تبين عددها تضرب}$   
 اثنين عدد هافي  $\text{أربعة أصل المسألة تبين ثمانية ومنها تصح للزوجة اثنان}$   
 ولكل منها ثلاثة  $\text{وكزوج وخمس اخوات لغير الممسلة من سبعة عائلة للزوج}$   
 ثلاثة  $\text{ومن أربعة لا تصح قسمتها على البانية تضرب عدد ه د}$   
 وهو خمسة في  $\text{أصل المسألة يعملها سبعة تبلغ بذلك خمسة وثلاثين}$   
 ومنها تصح للزوج منها ثلاثة فيما ضربت فيه المسألة وهو خمسة خمسة عشر  
 وللأخوات أربعة في خمسة عشرون لكل واحدة أربعة  $\text{وان توافقا}$

اي روس الصنف وسهامه في جز من الأجزاء والمعتبر اقلها كامر  $\text{ضرب}$   
 وفق عدد الصنف في  $\text{اصل}$  المسألة فقط ان لم تل وفيه  $\text{بعولها ان}$   
 عالت فابلغ  $\text{بذلك الضرب}$  صحت منه المسألة كام واربعة اعام  $\text{ضرب}$   
 المسألة من مخرج الثالث ثلاثة الامسهم و  $\text{لهم سها ن يوافقان عدد دم بالنصف}$   
 فتضرب  $\text{وفق عدد هما اثنين في}$  اصل المسألة ثلاثة تبلغ  $\text{بذلك}$   
 $\text{ستو منها تصح}$  فلام واحد في اثنين باثنين ولهم اثنان في اثنين باربعة  
 لكل واحد سهم وكام وعشرة بنين اصلها ستة لام سدسها واحد وبقي للبنين  
 خمسة لاتقسم عليهم وتوافق عدد دم بالحس تضرب خمسهم اثنين في اصلها  
 ستة تبلغ اثني عشر ومنها تصح  $\text{وكزوج وابوين وست بنات اصلها اثني عشر}$   
 لاجتماع السدس والربع فيها  $\text{وتقول}$  بمثل ربعها  $\text{الى خمسة عشر}$   
 للزوج ربع عائل ثلاثة وكل من الابوين سدس عائل اثنان  $\text{والبنات}$   
 لثان عائلان  $\text{ثمانية}$  لاتقسم عليهم لكن توافق عدد هن بالنصف  
 فتضرب نصفهن  $\text{اي نصف عدد هن وهو}$  ثلاثة في  $\text{اصل المسألة بعولها}$   
 وهو  $\text{خمس عشرة تبلغ}$  بذلك  $\text{خمس عشرة واربعين ومنها تصح}$  للزوج  
 ثلاثة في ثلاثة تسعة وكل من الابوين اثنان في ثلاثة ستة والبنات ثمانية في  
 ثلاثة باربعة وعشرين لكل بنت اربعة  $\text{وكزوجة وثمان اخوات لام وثمان}$   
 اخوات لاب اصلها اثني عشر لاجتماع الربع مع الثلث وتقول الى خمسة عشر  
 للزوجة الربع عائل ثلاثة والاخوات للاب لثان عائلين ثمانية وللأخوات  
 للام الثلث عائل اربعة لاتقسم عليهم وتوافق عدد هن بالربع تضرب ربع  
 عدد هن وهو اثنان في اصل المسألة بعولها تبلغ ثلاثين ومنها تصح والقسمه

غير خافية والمدول عن نسبة التداخل في مثل هذه الصورة الى التوافق  
 للاختصار كما مرقياً ولما فرغ المؤلف رحمه الله من ذكر تصحيح المسائل  
 حالة كون الانكسار فيها على فريق واحد اخذ في بيان طريقة التصحيح اذا  
 كان الانكسار على اكثر من صنف فقال **او** اذا كان الانكسار على صنفين  
**او** على **ثلاثة** من الاصناف وهذا مما يتأتى عند الائمة لاربعة **او**  
 على **اربعة** من الاصناف وهذا لا يتصور عند المالكية لانهم لا يورثون  
 اكثر من جدتين ام الام وامهاتها وام الاب وامهاتها ولا يجتمع اربعة اصناف  
 متعددة الا في اصل اثني عشر واربعة وعشرين ونصيب الجدتين من كل  
 منها منقسم عليها ولا يزيد على ذلك **اي** ولا يتجاوز الانكسار في الفرائض  
 الا في الوصايا والمناسبات والولاء اربعة اصناف لانه اذا اجتمع المذكور  
 والاثنان من الورثة لم يرث منهم الا خمسة ولا يمكن التعدد الا في اربعة اصناف  
 فقط **فتنظر** ايها القرضي عند وقوع الانكسار على اكثر من صنف  
**بنظرين** النظر الاول ان تنظرين كل فريق وسهامه بالتوافق والتباين  
 كما قدمه المؤلف رحمه الله في الانكسار على فريق واحد **فتحفظ** الوفاق  
 من **الرؤس** في الموافقة وتحفظ الكل **اي** كل الرؤس **في** المبانيه فهذا  
 هو النظر الاول **ثم** النظر الثاني هو ان **تنظر** بعد ذلك **بين** المحفوظين  
 او المحفوظات بالنسب الاربع **الما** ريانها **وهي** التماثل والتداخل والتوافق  
 والتباين فان كان الانكسار على فريقين ويتصور وقوعه في الاصول  
 التسعة ماعد اصل اثنين **وتماثل** عدد الرؤس **من** كل فريق **ضرب**  
 احدها **اكفاء** به عن الآخر كما هي القاعدة **في** اصل المسألة بعمولها ان



عالت  $\text{في}$  ما بلغ صحت منه  $\text{في}$  وان تداخلا ضرب أكثرهما في أصل المسألة  
 بولما ان كان حول  $\text{في}$  وما بلغ صحت منه كذلك  $\text{في}$  وان توافقا ضرب وفق  
 احد هما في  $\text{في}$  كامل  $\text{في}$  الاخر  $\text{في}$  اول  $\text{في}$  ثم يضرب  $\text{في}$  الحاصل  $\text{في}$  من ضرب  
 الوفق في الكامل  $\text{في}$  في أصل المسألة  $\text{في}$  فبالبلغ فهو التصحيح  $\text{في}$  وان تباينا ضرب  
 احد هما في جميع الاخر  $\text{في}$  اول  $\text{في}$  ثم يضرب  $\text{في}$  الحاصل  $\text{في}$  من ضرب الكل  
 في الكل  $\text{في}$  في أصل المسألة فبالبلغ صحت منه  $\text{في}$  المسألة  $\text{في}$  ويسمى المضروب في  $\text{في}$   
 أصل  $\text{في}$  المسألة جزء السهم  $\text{في}$  أي حظ السهم الواحد من أصل المسألة  $\text{في}$  وهو  
 تسميته بذلك ان الواحد من المقسوم عليه وهو أصل المسألة ولو عا ثلاثي  
 سها والخط الخارج لذلك الواحد من التصحيح يسمى جزء أقله ذلك قيل له جزء  
 السهم  $\text{في}$  واعلم ان المحققين بالنظر الى ما بينهما من النسب اربعة احوال امان  
 يتأثلا واما ان يتداخلا واما ان يتوافقا واما ان يتباينا وفي كل حال من الاربعة  
 ثلاث مسائل وهي امان باين سهام الفريقين وسها واما ان توافقا واما ان  
 باين فريقا وتوافقا الاخر فهذه اثني عشرة مسألة يضرب ثلاثة في اربعة  
 ولو نظرت الى العول وعدمه او باعتبار اختلاف الاصول لزادت كثيرا  
 $\text{في}$  ولقد لك امثلة ذكرها  $\text{في}$  وقد نقل المؤلف رحمه الله هنا عن العلامة سبط  
 المارديني احد عشر مثالا للمسائل المذكورة وسنذكر الصورة التي اغفلها في  
 محلها قال  $\text{في}$  قال العلامة  $\text{في}$  بيد الله بن محمد  $\text{في}$  سبط المارديني  $\text{في}$  رحمه الله تعالى  
 في شرحه على متن المنظومة الرحية  $\text{في}$  ذكر الالكسار على فريقين فالمحققان  
 المتباينان كام وخمسة اخوة لام وخمسة اهام  $\text{في}$  هذا مثال للمائة المحفوفين مع  
 مائة كل من الفريقين لسهامه لان الاخوة سهامهم خمسمائة والاعام ثلاثة

اسهم وهم خمسة كذلك  $\text{او} \text{او}$  كام وخمسة اخوة لام  $\text{او}$  وخمسة عشر  $\text{او}$  هذا  
مثال لماثلة المحفوظين مع مباينة احد الفريقين لسهامهم وهم الاخوة للام  
وموافقة الاخر لها وهم الاعام  $\text{او}$  وكام وعشرة اخوة لام وخمسة عشر  $\text{او}$   
هذا مثال لماثلة المحفوظين مع موافقة كل من الفريقين لسهامهم فروس الاخوة  
للأم موافقة لسهامهم بالنصف وروس الاعام موافقة لسهامهم بالثلث والمحفوظان  
خمس وخمسة فهذه مسائل الحال الاول واصل كل منها ستون  $\text{او}$  جزء  
سهمها خمسة في الصور الثلاث  $\text{او}$  لتماثل المحفوظين في كل منها  $\text{او}$  تصح  $\text{او}$   
يضرب احد المحفوظين في اصل المسألة  $\text{او}$  من ثلاثين  $\text{او}$  والقسمة في الكل  
واضحة  $\text{او}$  والمحفوظان  $\text{او}$  التنا سبان اي المتداخلان كام واربعة  
اخوة لام واربعة اعام  $\text{او}$  هذا مثال لتداخل المحفوظين مع موافقة احد الفريقين  
لسهامهم وهم الاخوة للام ومباينة الاخر لها وهم الاعام والمحفوظان فيما اثنان  
واربعة  $\text{او}$  او  $\text{او}$  كام واربعة اخوة لام  $\text{او}$  اثني عشر  $\text{او}$  هذا مثال  
لتداخل المحفوظين مع موافقة كل من الفريقين لسهامهم فوافقة الاخوة للام  
لسهامهم بالنصف وموافقة الاعام لسهامهم بالثلث والمحفوظان كذلك اثنان  
واربعة اصل كل من المسألتين ستون  $\text{او}$  جزء سهم كل منهما اربعة  $\text{او}$  اكتفاء  
بالاكبر  $\text{او}$  ويصح  $\text{او}$  بضرب الاربعة في اصل المسألة  $\text{او}$  من اربعة وعشرين  $\text{او}$   
والقسمة واضحة  $\text{او}$  ولم يذكر هنا مثالا لتداخل المحفوظين مع مباينة كل من  
الفريقين لسهامهم ففن صورته ام وخمسة اخوة لام وعشرة اعام للاخوة  
للأم اثنان مباينة لرو سهم وللأعام ثلاثة مباينة لرو سهم فالمحفوظان خمسة  
روس الاخوة للام وعشرة روس الاعام وهما متداخلان وجزء السهم

أكبرها وهو العشرة وتصح بضربه في الستة من ستين والقسمة واضحة كذلك \*  
 وبهذه الصورة كلت مسائل الحال الثاني \* والمحفوظان المتوافقان  
 كام وخمسة عشر اخالام وعشرة اعام \* هذا مثال لتوافق المحفوظين مع مباينة  
 كل من الصنفين لسهامه لان سهام الاخوة للام اثنا تباين رؤوسهم وسهام  
 الاعماء ثلاثة تباين رؤوسهم والمحفوظات متوافقان بالتحس \* او \*  
 كام وخمسة عشر اخالام \* ثلاثين عا \* هذا مثال لتوافق المحفوظين مع  
 مباينة احد الفريقين للسهام وهو رؤوس الاخوة للام وموافقة الاخر لها بالثالث  
 وهو رؤوس الاعماء والمحفوظان متوافقان بالتحس كذلك \* وكام وثلاثين  
 اخالام وعشرة اعام \* هذا مثال اخر لتوافق المحفوظين مع مباينة احد الفريقين  
 للسهام وموافقة الاخر لها والمحفوظان فيه متوافقان بالتحس كذلك \* او \*  
 كام وثلاثين اخالام \* ثلاثين عا \* هذا مثال لتوافق المحفوظين مع موافقة  
 كل من الفريقين لسهامه فوافقه رؤوس الاخوة للام لسهامهم بالتصنيف  
 وموافقه رؤوس الاعماء لسهامهم بالثالث \* والمحفوظان متوافقان بالتحس \*  
 فهذه مسائل الحال الثالث واصل كل منها ستون جزء سهم كل صورة منها  
 ثلاثون ونصح \* كل واحدة منها بضرب الثلاثين في الستة \* من مائة وثلاثين \*  
 والقسمة في الكل واضحة \* والمحفوظان المتباينان كام وثلاثة اخوة لام  
 وعين \* هذا مثال لتباين المحفوظين مع مباينة كل من الفريقين لسهامه لان  
 سهام الاخوة للام اثنا تباين رؤوسهم وسهام العين ثلاثة تباينها والمحفوظان  
 وهما ثلاثة واثنا متباينان \* او \* كام وثلاثة اخوة لام \* ستة اعام \* هذا  
 مثال لتباين المحفوظين مع مباينة احد المحفوظين لسهامه وهم الاخوة للام

وموافقة الاخر لها وهم الاعام والمخوفطان وهما ثلاثة واثنان متباينان ❦ وكام  
 وستة اخوة لام ❦ وعمين ❦ هذا مثال اخر لتباين المخوفطين مع مباينة احد  
 الصنفين لسهامه وهما العمان وموافقة الاخروهم الاخوة للام والمخوفطان  
 متباينان كذا ❦ او ❦ كام وستة اخوة لام ❦ وستة اعام ❦ هذا مثال لتباين  
 المخوفطين مع موافقة كل فريق لسهامه فوافقة رؤس الاخوة للام لسهامهم  
 بالثلث وموافقة الاعام لسهامهم بالنصف والمخوفطان وهما ثلاثة واثنان  
 متباينان فهذه مسائل الحال الرابع واصل كل منها ستة ❦ وجزء سهم كل  
 منها ستة ❦ كذا ❦ لانه الحاصل من ضرب احد المخوفطين في الاخره اذا  
 عرفت ما تقدم وارادت القسمة بين ذوى الحقوق ❦ فاقسم في كل صورة ❦  
 من جميع المسائل السابقة ❦ ما صحت منه ❦ تلك ❦ المسألة ❦ كما تقدم بيانها  
 على الورثة ❦ واعط كل واحد نصيبه منها صحيحا ❦ وقد ذكر الفرضيون  
 لمعرفة ذلك طرقا سبأ في بعضها قريبا واسهلها هي ❦ بان تضرب جزء سهم  
 المسئلة ❦ التي تريد قسمتها ❦ في نصيب كل فريق من اصل ❦ تلك ❦ المسئلة  
 وتقسم ❦ بعد ذلك ❦ الحاصل ❦ من ضرب نصيب ذلك الفريق في اصلها  
 على عدد رؤس ذلك الفريق يحصل نصيب كل وارث من جملة التصحيح ❦  
 صحيحا ❦ وبه يتم العمل والله اعلم ❦ فائدة ❦ مدار معرفة قسمة المسائل  
 بعد التصحيح ليعلم سهام كل وارث من مبلغ التصحيح على الاعداد الاربعة  
 المتناسبة نسبة هندسية منفصلة وهي التي نسبة اولها الى ثانياها كنسبة ثانياها الى  
 رابعاها كاثنتين واربعه وثلاثة وستة ويلزمها مساواة مسطح الطرفين لمسطح  
 الوسطين كما برهن عليه ❦ فاذا جهل احدها امكن ان يستخرج من باقيها

الاد

ا

وفي كالمثلث من الأربعة واحد منها مجهول \* أحد هاء عدد رؤس الصنف  
وهو معلوم \* ثانيها نصيب الصنف من الأصل وهو معلوم \* ثالثها جزء  
السهم وهو معلوم \* رابعها حصة الواحد من الصنف من التصحيح  
وهو مجهول \* وحيث كانت النسبة هنا ما ذكر فلك في استخراج المجهول  
وهو نصيب الواحد من التصحيح اوجه \* منها وهو الأشهر ما ذكره  
المؤلف وذلك بان تضرب أحد الوسطين في الآخر وهما نصيب الصنف  
من الأصل وجزء السهم ويلزم ان سطحها هو سطح الطرفين وهما عدد  
الرؤس ونصيب الواحد المجهول وحيث تقر استواء المسطحين فاقسم  
سطح الوسطين على عدد الرؤس يخرج نصيب كل واحد من جملة  
التصحيح \* مثال ذلك اربع زوجات وخمس اخوات شقيقات اولاب  
وثلاثة اعمام اصلها اثني عشر وجزء سهمها ستون للبينة وتصح من سبعةائة  
وعشرين \* فاذا اردت قسمة التصحيح فاضرب نصيب الزوجات من الأصل  
وهو ثلاثة في جزء السهم وهو ستون يحصل مائة وثمانون فاقسمها على رؤس  
الزوجات وهو اربعة يحصل لكل واحدة خمسة واربعون \* واضرب نصيب  
الاخوة وهو ثمانية في الستين يحصل اربعمائة وثمانون فاقسمها على عدد  
الحصول لكل واحدة ستة وتسعون \* واضرب نصيب الأعمام وهو واحد  
في الستين يستين اذ لا اثر للضرب في الواحد واقسمها على عدد  
الحصول لكل واحد عشرون \* ولك ايضا ان تقسم جزء السهم وهو الستون  
في المثال على عدد الزوجات اربع مثلاً يحصل لكل واحدة خمسة عشر  
ثم تضرب ما لكل واحدة في نصيب ذلك الصنف من الأصل وهو ثلاثة



عد دروس كل الفريق الميان  $\frac{1}{2}$  لسهامه  $\frac{1}{2}$  و  $\frac{1}{2}$  حفظ ايضا و  $\frac{1}{2}$  فرق و  $\frac{1}{2}$  رس  
 الفريق الموافق  $\frac{1}{2}$  لسهامه  $\frac{1}{2}$  ثم انظر  $\frac{1}{2}$  بعد ذلك  $\frac{1}{2}$  بين المحفوظات فان  
 كانت كلها متساوية فاحدها  $\frac{1}{2}$  هو  $\frac{1}{2}$  جزء السهم وان كانت  $\frac{1}{2}$  كلها متداخلة  
 اكثرها  $\frac{1}{2}$  هو  $\frac{1}{2}$  جزء السهم وان كانت  $\frac{1}{2}$  كلها متباينة فاضرب بعضها في  
 بعض والحاصل  $\frac{1}{2}$  بذلك الضرب هو  $\frac{1}{2}$  جزء السهم وان كانت كلها متوافقة  
 او متفقة  $\frac{1}{2}$  ففي تحصيل ما تصح منه طرق  $\frac{1}{2}$  اشهرها واسهلها طريق الكوفيين  
 وهي التي ذكرها المؤلف هنا وان اردت العمل بتلك الطريقة  $\frac{1}{2}$  فانظر في  
 محفوظين منها  $\frac{1}{2}$  من وقفين او كاملين او كامل ووقف  $\frac{1}{2}$  وخذ  $\frac{1}{2}$  ليحصل لك اقل  
 عدد ينقسم عليها  $\frac{1}{2}$  احدهما ان تانلا او اكبرهما ان تناسبا والحاصل من ضرب  
 احدهما في وفق الاخر ان توافقا او في جميعه ان تباينا  $\frac{1}{2}$  كما تقدم  $\frac{1}{2}$  ثم انظر بين  
 ما اخذته  $\frac{1}{2}$  وهو اقل عدد ينقسم على المحفوظين الاولين  $\frac{1}{2}$  وبين محفوظاتك  $\frac{1}{2}$   
 من وفق او كل  $\frac{1}{2}$  وخذ  $\frac{1}{2}$  كذلك  $\frac{1}{2}$  احدهما ان تانلا او اكثرهما ان تداخلا  
 او الحاصل من ضرب احدهما في وفق الاخر ان توافقا او في كله  $\frac{1}{2}$  ان تباينا  
 $\frac{1}{2}$  على ما سبق  $\frac{1}{2}$  من العمل في المحفوظين الاولين  $\frac{1}{2}$  فالماخوذ ثانيا هو جزء  
 سهم المسألة ان كانت المحفوظات ثلاثة  $\frac{1}{2}$  فاضربه في اصل المسألة او في  
 مبلغها بالمول ان عالت فما بلغ فمنه تصح المسألة  $\frac{1}{2}$  فان كانت  $\frac{1}{2}$  المحفوظات  
 اربعة  $\frac{1}{2}$  لكون الانكسار على اربع فرق  $\frac{1}{2}$  فانظر  $\frac{1}{2}$  ايضا بين ما اخذته  
 ثانيا وبين المحفوظ الرابع  $\frac{1}{2}$  وخذ  $\frac{1}{2}$  كذلك  $\frac{1}{2}$  احدهما ان تانلا  $\frac{1}{2}$  او اكثرهما  $\frac{1}{2}$   
 ان تداخلا  $\frac{1}{2}$  واضرب احدهما في وفق الاخر  $\frac{1}{2}$  ان توافقا  $\frac{1}{2}$  او في كله  $\frac{1}{2}$   
 ان تباينا  $\frac{1}{2}$  فهو  $\frac{1}{2}$  اى الماخوذ ثالثا  $\frac{1}{2}$  جزء سهم المسألة فاضربه في اصل

المسألة \* بوطان كان \* كما تقدم \* وما بلغ فهو الصحيح \* فهذه طريقة الكوفيين  
 في استخراج اقل عدد ينقسم على عددين او اعداد وهي شاملة للانكسار على ثلاث  
 فرق واربع وازيد منها لتصوّر وقوعه في الفرائض \* والبصريين طريقة  
 حسنة وهي ان توقف من الاعداد التي تريد استخراج اقل عدد ينقسم عليها  
 عاشت ويضارون وقف الاكبر منها لما ياتي \* ثم تقابل بين الموقوف وبين  
 سائر ها وتعرف النسبة التي بينه وبين كل واحد من الاعداد الباقية وتسقط  
 منها المائل والمد اخل وتثبت جميع الباين ووفق الموافق ثم تنظر فيما اثبتته  
 فان كان اكثر من عددين وقفت احدها ايضا ونظرت بينه وبين كل من باقيا  
 وعملت كما سبق من اسقاط المائل والمد اخل والباين واثبات كل الباين وراجع  
 الموافق ثم انظر فيما اثبتته ايضا ووقف واخذ منها ان كانت ثلاثة فاكثر وهكذا  
 الى ان ينتهي المثبت الى عدد ينقسم على كل منها واضربه  
 في الموقوفات واحدا بعد واحد او في مسطحها من غير نظر الى نسبة فاما كان فهو  
 المطلوب او ينتهي المثبت الى عدد واحد فاضربه في الموقوفات كذلك يحصل  
 المطلوب \* واعلم انهم اختاروا وقف الاكبر لانه يؤدي غالبا الى تقليل  
 اوقاف غيره فيكون اقرب لغرض الاختصار في الضرب وتسهيل العمل  
 بخلاف وقف غيره \* الا ترى انه لو كان معنا سبعون وخمسون وثلاثون  
 واربعة ووقفنا السبعين لكان راجع غير هاشمسة وثلاثة واثنين ولوقفنا  
 الاربعة لكان راجع غير هاشمسة وثلاثين وخمسة وعشرين وخمسة عشر  
 ولا شك ان الراجع الاول وضرب بعضها في بعض ثم الحاصل في السبعين  
 خصر واسهل من الراجع الاخر وضرب بعضها في بعض بعدا النظر فيها



بينهما من النسب مثال ذلك لو اردت استخراج اقل عدد ينقسم على  
 اثنين وثلاثة واربع وخمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة وعشرة فقف  
 احدها ولكن الشرة ثم انظر بينها وبين سائر الاعداد تجد الاثنين والخمسة  
 داخلين فيها فاسقطهما والاربعة والستة والثمانية ثلوا فيها بالنصف فاثبت وفق  
 الاربعه الاثنين ووفق الستة ثلاثة ووفق الثمانية اربعة والثلاثة والسبعة والتسعة  
 ثمانية فاثبتها فالمثبتات اثنان وثلاثان واربعه وسبعة وتسعة فاذا وقفت احدها  
 ولكن التسعة ايت كلامن الثلاثين داخلها فاسقطها \* والاثنين  
 والاربعة والسبعة ثمانية فاثبتها \* فالمثبتات اثنان واربعه وسبعة فوقف السبعة  
 وانظر بينها وبين الاثنين والاربعة فتجد هما يباينان فاثبتهما \* ثم انظر بين الاثنين  
 والاربعة تجد هما متداخلين فاكتف باكثرهما وهو الاربعة ثم اضربها في  
 الموقوفات معك واحدا بعد واحد وهي السبعة والتسعة والشرة يحصل  
 القان وخمسمائة وعشرون وهو الحاصل كذلك لو عملت بطريق الكوفيين  
 وعلى هذا المثال فقس \* واعلم ان الانكسار على ثلاث فرق اثنان وخمسون  
 مسألة وطريقتا ذكرها محققو هذا الفن وذلك لانه اما ان تبين السهام الفرق  
 الثلاثة او توافق فريقين وتبين الاخر او تبين فريقين وتوافق  
 الاخر فهذه اربعة احوال \* وفي كل حال منها اما ان تماثل المثبتات  
 او تتداخل او تتوافق او تبين او تماثل اثنتان ويدخلها الثالث  
 او يوافقهما او يباينهما او يتداخل منها اثنان ويوافقهما الثالث او يباينهما  
 ومحال ان يماثلهما او يتوافق منها اثنان ويدخلها الثالث او يباينهما ومحال  
 ان يماثلهما او يتبين منها اثنان ويوافقهما الثالث او يدخلهما بمعنى ان كلاهما

د اخل فيه اوانه د اخل في احد همالا في كل منهما وجمال ان ياتلها \*  
وسبب عدم مماثلة الثالث للعدد اخلين والمتوافقين والمتباينين التفاضل  
بين العددين لان مماثلة العدد بين المختلفين محال \* ولو لاهذا لكات  
المسائل اربعا وستين من ضرب ستة عشر في اربعة فهذه ثلاثة عشر \*  
والحاصل من ضربها في الاربعة اثنان وخمسون ولو اعتبر فالعول وعدمه  
كانت مائة واربعين \* ولتقصدها لتباين الكثير من الفرضيين على ذكر امثلة  
سنة عشر طريقا لانكسار على ثلاث فرق بناء على ان الاعداد الثلاثة اما ان  
تتأمل او تند اخل او تتوافق او تتباين فقط \* فهذه احوال اربعة بقطع النظر  
عن اختلافها وفي كل حال منها اما ان تبين السهام الروس او توافقها او تبين  
فريقين وتوافق الاخر او توافق فريقين وتباين الاخر فهذه اربعة في اربعة تبلغ  
سنة عشر \* وقد ذكر المؤلف رحمه الله الحالة تماثل المحفوظات وحالة ثداخلها  
وحالة توافقها مثالا مثالا \* والحالة تبانها مثالين كما سترها ولو لنكل امثلة  
باقي الطرق الستة عشر تقيما للفائدة وتقرينا للمتعلم ونكل باقي الاثنتين والخمسين  
الى الضابط السابق \* فالحال الاول من الاربعة تماثل المحفوظات \* قال  
المؤلف رحمه الله ﴿فلو خلف خمس جدات وخمس اخوات لام وخمسة  
اعمام فجزء سهمها خمسة للتماثل ﴿ بين المحفوظات الثلاثة مع مباينة كل فريق لسهامه  
﴿ وتصح ﴿ بضر به في اصلها وهو ستة ﴿ من ثلاثين ﴿ ولو خلف زوجة  
واربع جدات وثمانية اخوات لام وستة عشر اختالاب فاصلها اثنا عشر  
وتقول الى سبعة عشر وجزء سهمها اثنان للتماثل كذلك بين المحفوظات  
مع موافقة كل فريق لسهامه وتصح من اربعة وثلاثين \* ولو خلف جدتين

واربعة اخوة لام وستة اعمام فاصلها ستة وجزء سهمها اثنان للممائل كذل  
 بين المحفوظات مع موافقة فريقين لسهامها وهما الاعام والاخوة للام ومباينة  
 الاخر لها وهو الجد ثان وتصح من اثني عشر \* ولو خلف ثلاث جدات  
 وثلاثة اخوة لام وستة اعمام فاصلها ستة وجزء سهمها ثلاثة للممائلة بين  
 المحفوظات مع مباينة فريقين لسهامها وهما الجدات والاخوة للام وموافقة  
 الاخر لها وهم الاعام وتصح من ثمانية عشر \* فهذه الاربعة المسائل  
 الحال الاول وان خلف خمس اخوات لام وعشر جدات وعشرين  
 عما فجزء سهمها عشرون للتد اخل بين المحفوظات الثلاثة مع مباينة كل  
 فريق لسهامه وتصح بضرب جزء السهم في الستة اصلها من مائة  
 وعشرين وان خلف زوجة واربع جدات وستة عشر اخا لام واربع  
 وسنين اخا لاب فاصلها اثنا عشر وتقول الى سبعة عشر وجزء سهمها ثمانية  
 للتد اخل بين المحفوظات الثلاثة وهي اثنان واربعة وثمانية مع موافقة كل فريق  
 لسهامه وتصح من مائة وستة وثلاثين \* ولو خلف ثلاث جدات وتسعة  
 اخوة لام واربعة وخمسين عما فاصلها ستة وجزء سهمها ثمانية عشر للتد اخل  
 المحفوظات الثلاثة مع مباينة فريقين لسهامها وهما الجدات والاخوة للام  
 وموافقة الاخر وهم الاعام وتصح من مائة وثمانية \* ولو خلف جدتين  
 وثمانية اخوة لام واربعة وعشرين عما اصلها ستة وجزء سهمها ثمانية  
 للتد اخل المحفوظات الثلاثة مع موافقة فريقين لسهامها وهما الاخوة للام  
 والاعام ومباينة الاخر لها وهو الجد ثان وتصح من ثمانية واربعين \*  
 وهذه الاربعة هي مسائل الحال الثاني او خلف عشر جدات

وخمسة عشر اخالام وخمسة وعشرين عماخير، سهمها مائة وخمسون للتوافق  
 بين الروس \* من كل فريق وحى المحفوظات الثلاثة \* بالجنس \* مع  
 مياينة كل فريق لسهامه \* فوق الجدات اثنان ووفق الاخوة للام  
 ثلاثة ووفق الاعمام خمسة، والمحصل من ضرب الاثنين في الثلاثة  
 ثم مسطحها وهو ستة في الخمسة والعشرين هو مائة وخمسون \* وتصع من  
 لسمائة \* ولو خلف زوجه واثنى عشر جدة واثنين وثلاثين اخالام  
 وثمانين اختالاب اصلها اثنا عشر وتول الى سبعة عشر وجزء سهمها  
 مائة وعشرون للتوافقة بين المحفوظات الثلاثة مع موافقة كل فريق  
 لسهامه \* فوق الجدات ستة ووفق الاخوة للام ثمانية ووفق الاخوات  
 للاب عشرة وهذه الرواجع كلها متوافقة واكل عدد ينقسم عليها مائة  
 وعشرون وتصع بضربه في اصل المسالة من الفين واربعين \* ولو خلف  
 اربع جدات واثنى عشر اخالام وثلاثين مافاصلها ستة وجزء سهمها ستون  
 للتوافقة بين المحفوظات الثلاثة مع موافقة فريقين لسهامها وهما الاخوة  
 للام والاعمام ومياينة الاخر لها وهو الجدات \* فوق الاخوة للام ستة  
 ووفق الاعمام عشرة ورؤس الجدات اربعة واكل عدد ينقسم عليها  
 ستون وتصع بضربه في الاصل من ثلثائة وستين \* ولو خلف ست جدات  
 وثمانية اخوة لام وعشرة اعمام اصلها ستة وجزء سهمها ستون للتوافقة بين  
 المحفوظات الثلاثة مع مياينة فريقين لسهامها وهما الجدات والاعمام  
 ووافق الاخر لها وهو الاخوة للام فالمحفوظات رؤس الجدات ستة  
 ورؤس الاعمام عشرة ووفق الاخوة للام اربعة واكل عدد ينقسم عليها

ستون وتصح بضربه في الاصل من ثلاثمائة وستين كالتى قبلها \* وهذه  
 الاربع المارة هي مسائل الحال الثالث \* ولو خلف جدتين وثلاثة اخوة  
 لام وخمسة اعمام او \* خلف \* جدتين وستاخوة لام وخمسة عشر عما  
 لجزء سهم كل من الصورتين ثلاثون لتباين المحفوظات \* في الاولى مع  
 مباينة كل فريق لسهامه والمحفوظات فيها اثنان وثلاثة وخمسة واقل عدد  
 ينقسم عليها ثلاثون \* وتصح \* بضربه في اصل المسألة \* من مائة وثمانين \*  
 ولتباين المحفوظات في الثانية مع موافقة فريقين لسهامهما وهما الاخوة للام  
 والاعمام ومباينة الاخر لها هو الجد ثان وجزء سهمها ونصيبها كالتى قبلها  
 كما ذكره المؤلف \* ولو خلف جدتين وثلاثة اخوة لام وخمسة عشر عما  
 سهمها كذلك ثلاثون لتباين المحفوظات الثلاثة مع مباينة فريقين لسهامهما  
 وهما الجد ثان والاخوة للام وموافقة الاخر لها هو اعمام المحفوظات  
 اثنان وثلاثة وخمسة واقل عدد ينقسم عليها ثلاثون وتصح بضربه  
 في الاصل من مائة وثمانين كالتين قباه \* ولو خلف زوجة وست جدات  
 وعشراخوات لام واربع عشراخت لاب اصلها اثنا عشر ونعول الى سبعة  
 عشرو جزء سهمها مائة وخمسة لتباين المحفوظات الثلاثة مع موافقة كل  
 منها لسهامه فراجع الجدات ثلاثة وراجع الاخوات للام خمسة وراجع  
 الاخوات للاب سبعة وكلها متباينة واقل عدد ينقسم عليها مائة وخمسة  
 وتصح بضربه في الاصل من الف وسبعائة وخمسة وثمانين \* وهذه  
 الاربعة هي مسائل الحال الرابع والقسم في جميع المسائل المذكورة  
 واضحة لاتبغي الاطالة بها \* ولما فرغ من ذكر ما تقدم من امثلة

الانكسار على ثلاث فرق ذكر بعدها بعض امثلة الانكسار على اربع فرق كما  
 سترها \* واعلم اولان الانكسار على اربع فرق لا يتأتى كانه مناه الا في  
 اصل اثني عشر مطلقا وفي اصل اربعة وعشرين ان لم يعل \* اما ما تمتع  
 فيه من الاصول الانكسار على ثلاث فرق فامتاعه فيها على  
 اربع بالضرورة \* واما اصل ستة فلانه متى اجتمع فيه اكثر من  
 ثلاث فرق فلا بد ان يكون هناك ذو نصف ولا يكون الا واحدا \*  
 واما اصل ستة وثلاثين فانما يتعد فيه الزوجات والجندات والاخوات  
 والاخوة واما الجدة فلا يكون الا واحدا كما تقدم \* ومساألة باعتبار النسبتين  
 بين السهام والروس وباعتبار النسب الاربع في النظر الثاني بين المحفوظات  
 ببلغ خمس او تسعين مسالة الا انه لا يمكن وقوع جميعها في القرانض والمتمتع  
 منها ثلاث وثلاثون وتفصيل ذلك مما يطول \* ومن اراد الاطلاع على ذلك  
 فعليه بالمطولات \* ودونك من امثلة الانكسار على اربع فرق ما يكون دستورا  
 للعمل في نظائره \* قال المؤلف رحمه الله \* ولو خلف اربع زوجات وثمان  
 جدات وسنة عشر اخلام واربعة اعمام فاصلها اثنا عشر \* لا اجتماع الربع مع  
 السدس فيها \* ووقع الانكسار فيها على اربع فرق وجزء سهمها اربعة لتقابل  
 المحفوظات \* الاربعة مع مائة فربعين لسهامها وموافقة الاخرين لها  
 \* وتصح \* بضرب احد المحفوظات في اصل المسئلة \* من ثمانية واربعين \*  
 والقسمه واضمة \* ولو خلف اربع زوجات واربع جدات واثنين وثلاثين  
 اخلام ومائة وثمانية وعشرين اختلا بفاصلها من اثني عشر وتقول الى  
 سبعة عشر وجزء سهمها ستة عشر لد اخل المحفوظات الاربعة مع كون كل

فريق غير الزوجات توافق سهامه ونصح بضرب اكثر المحفوظات في اصلها  
من مائتين واثنين وسبعين \* ولو خلف اربع زوجات واثنى عشرة جدة  
واربعين اخالام ومائة واربع واربعين اختالاب فاصلها اثنا عشر وتحول  
الى سبعة عشر وجزء سهمها مائة وثمانون لتوافق المحفوظات مع كون كل  
فريق غير الزوجات توافق سهامه فرواجهم المحفوظات ستة وعشرة وثمانية  
عشر وهي مع الاربعة عدد الزوجات متوافقة واصل عدد ينقسم عليها هو مائة  
وثمانون ونصح بضربه في الاصل من ثلاثة الاف وستين \* ولو خلف زوجتين  
وست جدات وعشرة اخوة \* لام \* وسبعة اعمام لكان اصلها اثني عشر  
لاجتماع الربع والسدس فيها وكان جزء سهمها مائتين وعشرة لتباين  
المحفوظات \* لكن مع موافقة فريقين لسهامها ومباينة الاخرين لها فالمحفوظات  
فيها عدد الزوجتين اثنان ووفق الجدات ثلاثة ووفق الاخوة الاربعة خمسة  
وعدد الاعمام سبعة واصل عدد ينقسم عليها مائتان وعشرة \* وصحت \*  
بضربه في الاصل \* من الفين وخمسمائة وعشرين \* والقسمه واخمس \* ولوم  
هذه المسألة التباين لكانت احدى الصم اذ كل مسألة عمها التباين نسي صم  
لما فيها من الشدة تشبيها لها بالحجر الاصم اى الصلب \* كما لو خلف زوجتين  
وثلاث جدات وخمس اخوات لام وسبع اخوات لاب \* اصلها اثنا  
عشر وتحول الى سبعة عشر وجزء سهمها مائتين وعشرة لتباين  
المحفوظات مع مباينة كل فريق لسهامه والحاصل من ضرب الروس بعضها  
في بعض هو مائتان وعشرة ونصح بضربها في الاصل من ثلاثة الاف وخمسة  
وسبعين \* ومن المسائل الصم في الانكسار على اربع فرق مسألة الامتحان

الشبهة وهي اربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وتسعة اعمام اصلها  
 اربعة وعشرون للزوجات الثمن ثلاثة وهي لا تنقسم على اربع وتباينها \*  
 والتمس الجدات السدس اربعة وهي لا تنقسم على خمس وتباينها \* والسبع  
 البنات الثلثان ستة عشر وهي لا تنقسم على السبع وتباينها \* وللتسعة الاعمام الباقي  
 واحد لا ينقسم عليهم ويباينهم \* وبين كل من الرؤس المحفوظات ثباين فنضرب  
 رؤس الزوجات الاربع في رؤس الجدات الخمس تبلغ عشرين وبين العشرين  
 وعدد البنات السبع ثباين فنضرب احدهما في الاخر تبلغ مائة واربعين وبينها وبين  
 رؤس الاعمام التسعة ثباين فنضرب التسعة في المائة والاربعين تبلغ الفا ومائتين  
 وستين وهو جزء السبع فيضرب في اصل المسألة وهو اربعة وعشرون  
 تبلغ ثلاثين الفا ومائتين واربعين ومنها نضع \* فالزوجات ثلاثة الاف  
 وسبعائة وثمانون لكل واحدة تسعة وخمسة واربعون \* والبنات عشرون  
 الفا ومائة وستون لكل واحدة الفان وثمان مائة وثمانون وللجدات خمسة الاف  
 واربعون لكل واحدة الف وثمانية \* والاعمام الف ومائتان وستون لكل  
 واحد مائة واربعون \* قال في ترتيب المجموع وشرحه وانما سميت مسألة  
 الامتحان لانه يقال فيها ترك اربع فرق من الورثة كل فريق اقل من عشرة  
 ومع ذلك صحت من اكثر من ثلاثين الفا ماصورتها \* فيستغرب المسئول  
 ذلك لانه يجد في المسائل ما يبالغ فيه بعض الفرق اكثر من مائة ومع ذلك  
 نضع من اقل من هذا المقدار ولهذا كانوا في الصدر الاول كثيرا ما  
 يمتحنون بها الطلبة انتهى \* وقد علم ما قد منه ان مسألة الامتحان انما هي  
 عندنا وعد الحفية فقط وانها لا تكون عند المالكية والحنابلة لان فيها ارث



خمس جدات وهو تمتنع عندها وذكر المؤلف رحمه الله هنا مسألة من مسائل الانكسار على ثلاث فرق ولو قدمها عند ذكره نظائرها لكان أولى وكانه اراد بوضعها هنا التنبيه على ان اصل اربعة وعشرين اذا اعال لا يتصور فيه الانكسار على اربع فرق \* قال رحمه الله \* ولو خلف اربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وجد فاصلها اربعة وعشرون وتعمل الى سبعة وعشرين \* للزوجات الثمن ثلاثة مباينة لعد دهن وللبنيات السدس اربعة مباينة لعد دهن وللبنات ستة عشر مباينة لعد دهن وللبنات اربعة \* وجزء سهمها مائة واربعون \* للمباينة في المباينة \* واقل عدد ينقسم على المحفوظات التي هي اربعة وخمسة وسبعة هو ما ذكر \* ونصح \* بضربه في الاصل \* من ثلاثه الاف وسبعائة وثمانين \* والقسمه واضحه والله اعلم \* ولما كان عمل المناحات نوعان التصحيح الا ان ما تقدم من التصحيح هو بالنسبة لبيت واحد والمناسخة تصحيح بالنسبة لبيتين فاكثر اعقب يان ذلك بيانها لكونها منه فقال

### باب في عمل المناحات

جمع مناسط وهي مفاعلة من النسخ وهو لغة الازالة والتغيير والنقل \* فمن الاول نسخت الشمس الظل اي ازله ومن الثاني نسخت الريح آثار الديار اي غيرتها ومن الثالث نسخت الكتاب اي نقلت ما فيه \* والنسخ شرعا في الاحكام رفع حكم شرعي باثبات حكم اخر \* والمناسخة في اصطلاح الفرضيين ما ذكره المؤلف رحمه الله بقوله \* اذا مات شخص \* من ذكر او انثى او حثى \* عن ورثة \* من تقدم ذكرهم وخلف تركه \* ثم مات

احد \* او اثنان او اكثر منهم \* قبل القسمة \* لما خلفه الميت فالتصحيح  
 لمساكنها او لمساكنهم باعتبار الاختصار نوعان \* نوع يسمى اختصار المسائل  
 وهو الذي ياتي قبل العمل في غير مسألة الاول و يسقط فيه الاموات  
 بعده \* ونوع يسمى اختصار السهام وهو الذي ياتي في اخر العمل كما سيحیی  
 بيانه بعده \* والنوع الاول منقسم الى ثلاثة اقسام لان ارث الباقيين من كل  
 الاموات اما بالعصوبة فقط او بالقرض فقط او بها \* وقد ذكر المؤلف الاول  
 من الاول فقال \* فان لم يرث الميت \* الثاني غير الباقيين \* من  
 ورثة الميت الاول \* و \* مع ذلك \* كان ارثهم \* اى الباقيين \* منه \*  
 اى الميت الثاني \* من بعده بمطلق التعصيب \* كان ارثهم \* به \* من الاول  
 جعل \* الميت \* الثاني \* بالنظر للحساب \* كان لم يكن \* في اليين  
 موجودا ولا وارثا اختصارا وكان الاول مات عن الباقيين فقط وذلك  
 \* كاخوة واخوات لغير ام \* ماتوا واحدا بعد واحد قبل قسمة التركة الى  
 ان يبقى اربع واخت مثلا \* فالمسألة حينئذ ابتداء من ثلاثة للاخ سهران وللأخت  
 سهم ولو سلكنا طريق المناسبة لصحت من عدد كثير ثم ترجع بالاختصار الى  
 الثلاثة \* او \* مات الشخص عن \* بنين وبنات \* من ام واحدة ماتت  
 قبل او قام بها مانع او كانوا كلهم ابناء علات \* مات بعضهم عن الباقيين \*  
 ثم واحد بعد واحد الى ان بقي منهم ذكر وانثى مثلا فالمسألة كذلك من  
 ثلاثة لأمراء \* ويجعل الموتي بعد الاول في الصورتين كالعدم \* وقدم في التمثيل  
 الاخوة لاتحاد ارثهم من الاول ومن بعده اذ هو بالاخوة بخلاف البنين  
 فانه من الاول بالبنوة ومن بعده بالاخوة \* وما اشعر به كلامه وتمثله تبعا

للمناهج وغيره من اشتراط كون جميع الباقيين وارثين وكونهم عصبية ليس  
 بشرط بل الحال كذلك اذا كان في ورثة الاول من هو ما حسب فرض  
 ولم يرث من غير الاول كالومات عن زوجة وعشرة بنين كلهم من امرأة قد  
 ماتت قبل ثم ماتوا واحدا بعد واحد وبقي اثنان والزوجة فقط ماتت  
 مسائلهم تصح بالاختصار من ستة عشر \* ولو عملنا لكل واحد مسألة لصبحت  
 من عدد كثير ثم تختصروا لاجابة اليه \* والسرفي هذا انه اذا كان مع العصبية  
 صاحب فرض ولم يرث من غير الاول ولم يختلف الحال في توارث  
 الباقيين ان صاحب الفرض في الاول كالفرم ياخذ دية والباقي يقسم بين  
 الورثة على حسب ميراثهم \* وكذلك لو كان من يرث بالفرض من الميت الاول  
 يرث من غيره ايضا بالفرض ثم يموت قبل القسمة بعد من مات من العصبية  
 او بينهم ويرثه من بقي بمحض العصبية فيحصل ذوالفرض ايضا كالعدم كما  
 جعل من مات من العصبية كالعدم \* كما لو كان البنون في هذه المسألة كلهم من  
 الزوجة وماتت الزوجة بين ينها او بعد ثم عن يني وهم الابن فيحصل الزوجة  
 مع بنها كالعدم وكان الميت الاول مات عن ابنين فقط وتصح من اثني  
 ايضا وكذا نقول في ابوين وزوجة وابنين وبنيتين منها فلم تقسم التركة  
 حتى ماتت بنت ثم ماتت الزوجة ثم مات ابن ثم مات الاب ثم ماتت الام  
 فقد بقي ابن وبنت فاجعل المسألة من عدد دروسهم ثلاثة وكان الميت الاول  
 لم يمت الاعضا فقط \* لانه وان كان خرج شيء عنها بتساو وتفاوت فقد  
 عاد اليها للذكر مثل حظ الانثيين فكانه لم يخرج عنها \* القسم الثاني من  
 اختصار المسائل ان يكون الارث في الجميع بالفرض وهذا القسم لا يتصور

الاختصار فيه قبل العمل الا في ميئين فقط • وله ثلاثة شروط • احدها انحصار  
ورثة الميت الثاني في الباقيين من ورثة الميت الاول • الشرط الثاني ان  
لا تختلف اسماء الفروض في المسألتين • الشرط الثالث ان تكون مسألة  
الاول منها عائلة بقدر نصيب الثاني او باكثر ومسألة الثاني غير عائلة  
في الصورة الاولى وعائلة في الثانية بقدر ما نقص نصيبه عن عول  
الاولى • مثال الاول لو ماتت عن ام وزوج وشقيقة وولدى ام فقبل  
القسمه تزوج الزوج الاخت الشقيقة ثم ماتت عن بقى فالاولى عائلة الى  
تسعة للشقيقة منها ثلاثة منقسمة على ورثتها على نسبة ميراثهم من الاولى  
فاقرضا كالعدم • واقسم المال بين الام والزوج وولدها فنصح من ستة لتحقق  
الشروط الثلاثة فيها • لان المية الثانية قد انحصرت ورثتها في الام وولدها  
والزوج وهم ورثة الاولى ولم تختلف الفروض في المسألتين فان للزوج النصف  
وللام السدس ولولد بها الثلث فيها • وايضا فالمسألة الاولى عائلة الى تسعة  
ونصيب الشقيقة فيها ثلاثة وهو الذي عالت به • ومثال الصورة الثانية  
لو ماتت عن جدة ام اب وشقيقة واخت من اب فنكح الزوج الاخت من  
الاب ثم ماتت عنه وعن الباقيين • فالمسألة الاولى عائلة الى ثمانية ونصيب  
الاخت من الاب منها واحد وهو اقل من العول بواحد فينقسم بين ورثتها  
على سبعة على نسبة ارثهم من الاولى • فاقرض الاولى ماتت عن جدة وزوج  
واخت شقيقة فنصح بالاختصار من سبعة للزوج ثلاثة وللشقيقة كذلك  
وللبدة واحد • فلو كان حظ الميت الثاني اكثر مما عالت به لم يأت هذا  
الاختصار • القسم الثالث هو ان يكون ارث كل من الباقيين بالفرض والتعصيب

معا كشرة اخوة لام بنوع او بنوعام لا بوين او لاب فماتوا الا اربعة فكل  
 من الباقيين يرث بالفرض والتعصيب معا فافرض الاول مات عنهم فقط  
 فلهم الثلث فرضوا الباقي عصوبة فاصلها ثلاثة ونصح من اثني عشر بهذا  
 الاختصار لكل واحد سهم بالفرض وسهان بالتعصيب واختصار الاختصار  
 نصح من اربعة لتوافق الانصباة بالثالث وقس على الكل ما برء من اشباهه النوع  
 الثاني اختصار السهام وهو الذي ياتي في اخر العمل ولا ياتي ابتداء وقد  
 ذكره المؤلف رحمه الله بقوله فان لم ينحصر ارثة اى الميت الثاني في  
 الباقيين من ورثة الميت لكون الوارث غيرهم او لكون النير يشاركم فيه  
 او انحصار ارثة فيهم واختلف قدر الاستحقاق من الميت الاول والميت  
 الثاني الثاني فصيح مسألة الاول كما علمت في باب التصحيح واجمل  
 للثاني مسألة على حدة بان نوصليها ونصحها ان احتاجت الى نصيب وخذ  
 من مصحح مسألة الاول سهام الميت الثاني وقابل بها مسالته ثم ان تقسم  
 نصيب الميت الثاني من مسألة الاول على مسالته فذاك واضح وصحت  
 المسالان ما صحت منه الاولى كزوج وابوين مات عنهم الاول ثم  
 لم تقسم التركة حتى مات الزوج عن ابن وبنت فتصح مسألة الاول  
 من اصلها ستة ونصح مسألة الثاني من ثلاثة ونصيبه اى الميت الثاني  
 وهو الزوج من الاولى ثلاثة منقسم على مسالته فالسؤالان  
 حينئذ من ستة لابي الميت ثلاثة ولولدى الزوج ثلاثة وكزوج  
 واختين لاب مات عنهم الاول ولم تقسم التركة حتى مات  
 احدهما اى الاختين عن الاخرى وبنت فلاولى

صحت  $\Rightarrow$  بقولها من سبعة والثانية  $\Rightarrow$  صحت  $\Rightarrow$  من  $\Rightarrow$  صلها  $\Rightarrow$  اثنتين  
و نصيب الميتة  $\Rightarrow$  من المسئلة الاولى  $\Rightarrow$  اثنان تنقسم على مسائلها  $\Rightarrow$  وصحت  
المسائلان بما صحت منه الاولى  $\Rightarrow$  والقسمة ظاهرة  $\Rightarrow$  واما اذا لم ينقسم  
نصيب الميت الثاني  $\Rightarrow$  من المسئلة الاولى  $\Rightarrow$  على مسئلته  $\Rightarrow$  فلا يخلو من احد  
حالين  $\Rightarrow$  فاما ان يكون بينهما موافقة او  $\Rightarrow$  يكون بينهما مباينة  $\Rightarrow$  واما  
لم يذكروا المماثلة والمدخلة بين سهام الثاني ومسئلته لما قد جاء في باب  
التصحیح  $\Rightarrow$  فان كانت  $\Rightarrow$  بين السهام والمسئلة  $\Rightarrow$  موافقة ضرب وفق مسئلته  
اي الثاني  $\Rightarrow$  وفي جميع  $\Rightarrow$  مسئلة الاول كزوج وابوين  $\Rightarrow$  مات عنهم الاول  
ولم تقسم التركة حتى  $\Rightarrow$  مات الزوج عن ستة بنين فمسائله توافق سهامه من  
الاولى بالثلث  $\Rightarrow$  لما تقدم من ان كل متدخلين متوافقان  $\Rightarrow$  فوفق الستة  $\Rightarrow$   
التي هي اصل مسئلة الثاني  $\Rightarrow$  اثنان تضرب في  $\Rightarrow$  مصحح  $\Rightarrow$  مسئلة الاول  $\Rightarrow$   
وهو ستة فتصح المسائلان من اثني عشر  $\Rightarrow$  وستاقى كيفية قسمتهما  $\Rightarrow$  وان  
كانت  $\Rightarrow$  بين السهام والروث  $\Rightarrow$  مباينة ضربت المسئلة الثانية في المسئلة  
الاولى  $\Rightarrow$  وما بلغ صحته  $\Rightarrow$  كزوج وابوين  $\Rightarrow$  مات عنهم الاول فمسئلة من  
ستة وهي احدى الفراوين ولم تقسم التركة حتى  $\Rightarrow$  مات الزوج عن زوجة  $\Rightarrow$   
اخرى  $\Rightarrow$  وثلاثة اعمام  $\Rightarrow$  فمسئلة الثاني وهو الزوج اربعة  $\Rightarrow$  بتاين نصيبه  $\Rightarrow$   
من الاول وهو ثلاثة  $\Rightarrow$  فتضرب المسئلة الثانية  $\Rightarrow$  وهي اربعة  $\Rightarrow$  في المسئلة  
الاولى  $\Rightarrow$  وهي ستة تبلغ اربعة وعشرين ومنها صحت المسائلان وستاقى  
كيفية القسمه ويسمى ما صح منه المسائلان جماعه  $\Rightarrow$  ثم  $\Rightarrow$  اذا اودت بعد  
تحصيل تلك الجماعه القسمة بين الاصناف ومعرفة نصيب كل منهم من

الاولى او من الثانية او منها فقل من له شئ من المسألة الاولى  
 اخذه حال كونه مضر وبافيضرب فيها وهو جميع المسألة الثانية في  
 حالة المباينة بين سهام الميت الثاني ومساكنه ووقفها اي المسألة  
 الثانية في حالة الموافقة بين سهام الميت الثاني ومساكنه كذلك  
 ومن له شئ من المسألة الثانية اخذه حال كونه مضر وبافي  
 جميع نصيب الميت الثاني من المسألة الاولى ان تبانها اي  
 كانت سهام الثاني مباينة لمساكنه او حال كونه مضر وبافي وفقه  
 اي في وفق نصيب الثاني من الاولى ان كان بين المسألة ونصيبه من  
 الاولى توافق فتال حال التباين بين السهام والمسألة وكروجة  
 وثلاثة بنين وبنات مات عنهم الاول ثم لم تقسم التركة حتى ماتت  
 البنت من ام وثلاثة اخوة م الباقيون من ورثة الميت الاول فالمسألة  
 الاولى تصح من مخرج فرض الزوجة ثمانية والمسألة الثانية اصلها مائة  
 ونصف من ثمانية عشر ونصيب البنت الميتة من المسألة الاولى سهم  
 واحد يابن مسألتها اذا الواحد مابين لكل عدد كما مر فنضرب  
 على القاعدة التي ذكرها جميع الثانية في جميع الاولى تبلغ بذلك  
 الضرب مائة واربعه واربعين للزوجة من الاولى سهم في ثمانية  
 عشر ثمانية عشر ولها من الثانية بالامومة ثلاثة في واحد ثلاثة يجتمع لها واحد  
 وعشرون ولكل ابن من الاولى سهمان في ثمانية عشر وستة وثلاثين ولكل  
 منها من الثانية خمسة في واحد بخمسة يجتمع لكل واحد منها واحد واربعون  
 سها فجميع الانصاء مائة واربعه واربعون وكروج وامواخين شقيقين

واختين لام ولم تقسم التركة حتى مات الزوج عن ابوين وزوجة اخري  
 فالاولى اصلها ستة وتقول لشرة وهي ام القروخ للزوج منها ثلاثة ولللام  
 واحد ولكل شقيقة اثنان ولكل اخت من الام واحد والثانية اصلها اربعة  
 وهي احدى الفراوين للزوجة منها واحد ولللام واحد وللاب اثنان وسهام  
 الزوج من الاولى ثباين مسأله فاضرب الثانية في الاولى فتصح الجامعة من  
 اربعين فاذا اردت قسمتها فاضرب لكل من له شيء من الاولى في اربعة جميع  
 الثانية واضرب لكل من له شيء من الثانية في ثلاثة جميع سهام مورثه فلام  
 من الاولى واحد في اربعة باربعة ولكل شقيقة اثنان في اربعة ثمانية ولكل  
 اخت من الام واحد في اربعة باربعة ولللام في الثانية واحد في ثلاثة ثلاثة  
 وللزوجة كذلك وللاب اثنان في ثلاثة ستة ومجموع الانصباة اربعون \*  
 ومثال حالة التوافق بين سهام الثاني ومسأله كزوج وام واخت لغيرام  
 فقبل القسمة تزوج هذا الزوج الاخت ثم مات عنها وعن ابوين وبنتين \*  
 فالاولى اصلها ستة وتقول الى ثمانية وهي المباحلة للزوج منها ثلاثة وللأخت  
 كذلك وللأم اثنان \* والمسألة الثانية اصلها اربعة وعشرون وتقول الى  
 سبعة وعشرين وهي المنهية للزوج منها ثلاثة وللاب اربعة وللأم اربعة ولكل  
 بنت ثمانية وسهام الزوج من الاولى توافق مسأله بالثلث فاضرب ثلث  
 مسأله وهو تسعة في الاولى وهي ثمانية فتصح الجامعة من اثنين وسبعين \*  
 فاذا اردت قسمتها فاضرب لكل من له شيء من الاولى في تسعة وفق الثانية \*  
 ومن له شيء من الثانية اضربه في واحد وفق سهام مورثه من الاولى  
 واجمع لمن ورث من المساتين حصته \* فلام من الاولى اثنان في تسعة



بثانية عشر والاخت من الاولى ثلاثة في تسعة بسبعة وعشرين ولها من الثانية  
 بالزوجة ثلاثة في واحد بثلاثة يجتمع لها ثلاثون \* وكل واحد من الابوين  
 من الثانية اربعة في واحد باربعة وكل واحد من البنين من الثانية ثمانية في  
 واحد بثانية ومجموع الانصاء اثنان وسبعون هو الجامعة كما مر \* ومن امثلة  
 الموافقة ايضا بعض صور المسألة المأبونية \* وهي رجل مات وخلفا بونين  
 وابتين ومات بعده وقبل القسمة احدى البنين عن في المسألة وهم ابوالاب  
 وام الاب واخت شقيقة اولاب \* فين مسئلتها وسهامها موافقة لان الاولى من  
 ستة والثانية تسع من ثمانية عشر خلافا للامام ابي حنيفة رحمه الله لانه يجب  
 الاخت بالجد \* فلجدة منها ثلاثة والجد عشرة وللأخت خمسة وسهام الميتة  
 من الاولى اثنان توافق الثانية عشر مسألتها بالنصف فاضرب نصفها تسعة في  
 الاولى تبلغ اربعة وخمسين ومنها تسع المناسبة \* للاب من الاولى واحد في  
 تسعة بسبعة وله من الثانية بالجدودة عشرة في واحد بعشرة فله تسعة  
 عشر \* وللأم من الاولى واحد في تسعة بسبعة ولها من الثانية ثلاثة في واحد  
 بثلاثة يجتمع لها اثنا عشر \* والبن من الاولى اثنان في تسعة بثانية  
 عشر ولها من الثانية بالاخوة خمسة في واحد بخمسة يجتمع لها ثلاثة وعشرون  
 \* ومجموع الانصاء اربعة وخمسون \* واما عند الحنفية فالمسألة الثانية  
 تصح من اصلها وهوت للجد السدس واحد والباقي للجد ولاشي للاخت \*  
 وسهام الميتة الثانية وهي اثنان توافق الستة ايضا بالنصف فاضرب نصفها  
 ثلاثة في الاولى فنصح الجامعة عندهم من اثني عشر ولا تخفى قسمتها على من حفظ  
 القاعدة \* ولو ماتت الام بعد البنت ايضا كانت المسألة رجل مات عن

ابوين وابنتين فلم تقسم التركة حتى ماتت احدى البنتين عن من في المسألة  
 ثم لم تقسم التركة حتى ماتت الام عن من بقي واخذت لغيرام المسألة الاولى  
 من ستة اثنا عشر والثانية عند الائمة الثلاثة ابوي يوسف ومحمد رحمهم الله  
 فصنع من ثمانية عشر والجامعة للمستقلين اربعة وخمسون كاهن ومجموع  
 مال الابل من المسائل تسعة عشر ومجموع ما لبنت منها ثلاثة وعشرون  
 ومجموع مال الام منها اثنا عشر كاهن \* ثم ماتت الام عن زوج وهو الاب في  
 الاولى والجد في الثانية وعن بنت ابن وهي البنت في الاولى والاخت  
 لغيرام في الثانية وعن اخت لغيرام فساكنها من اربعة للزوج الرابع واحد  
 ولبنت الابن النصف اثنان والاخت الباقي وهو واحد والاثنا عشر نصيب  
 الام متعصمة على الاربعة مساكنها فصنع المسائل الثلاثة من الاربعة  
 والحسين \* فمن له شيء من المسائلين الاوليين ضرب في واحد و  
 لا اثر للضرب فيه \* ومن له شيء من الثالثة اخذه مضروباً في ثلاثة  
 فللاب بالابوة والجدودة تسعة عشر في واحد وتسعة عشر \* وله بالزوجة  
 واحد في ثلاثة بثلاثة فله اثنان وعشرون \* وللبنت من الاولى والثانية ثلاثة  
 وعشرون في واحد بثلاثة وعشرين ولها من الثالثة بكونها بنت ابن اثنان  
 في ثلاثة بستة يجتمع لها تسعة وعشرون والاخت في الثالثة واحد في ثلاثة  
 بثلاثة ومجموع الانصاء ما ذكر \* وعند الحنفية فصنع المسائل الثلاثة من ثمانية  
 عشر لابل من الاولى والثانية والثالثة تسعة اسهم وللبنت من الاولى والثالثة  
 ثمانية اسهم والاخت في الثالثة سهم واحد والقسم تعرف من القاعدة \* ولو  
 كان الميت الاول الذي خلف ابوين وابنتين اتى لكان الاب في الثانية جديهما

ام من ذوي الارحام والام فيها جدة ام ام والاخت اما شقيقة او لام فان كانت  
 لام فالمسالتان يصحان مما صحت منه الاولى لان المسألة الاولى من ستة كما علمت \*  
 والثانية اذ الم يكن فيها زوج ولا عاصب من اثنين بالرد كما سيجي في بابها \* وسهام  
 الميتة الثانية اثنان منقسمة على الاثنين فللاب واحد بالابوة ولا شيء له بالجدودة  
 كما تقدم وللأم اثنان واحد بالامومة وواحد بالجدودة وللبنت ثلاثة  
 اثنان بالبنتية وواحد بالاختية \* وان كانت الاخت شقيقة للبنت الميتة كانت  
 مثالا لموافقة سهام الميت الثاني ومساكنه ايضا \* وذلك لان البنت ماتت عن جدة  
 واخت شقيقة فساكنها بالرد من اربعة للجدة منها واحد وللشقيقة ثلاثة وسهام  
 البنت من الاولى اثنان يوافقان مسألتها بالتصف فاضرب نصفها في الاولى  
 يحصل اثني عشر منها تصح الجامعة للاب من الاولى واحد في اثنين وللبنت  
 من الاولى اثنان في اثنين باربعة ومن الثانية ثلاثة في واحد ثلاثة فلها سبعة \*  
 وللأم من الاولى واحد في اثنين واثنين ولها من الثانية واحد في واحد بواحد فلها  
 ثلاثة ومجموع السهام اثني عشر \* وان ماتت البنت عن ذكر وهم جدتها  
 ام امها وشقيقها وعن زوج فسهام الميتة الثانية تبين مسألتها وذلك لان  
 مسألتها اصلها ستة وتقول الى سبعة للجدة منها واحد وللزوج منها ثلاثة  
 وللشقيقة كذلك وسهام الميتة الثانية من الاولى اثنان وهما يباينان السبعة  
 فاضرب السبعة في المسألة الاولى تبلغ اثنين واربعين ففنها تصح المناصفة  
 فمن له شيء من الاولى اخذه مضروبا في سبعة ومن له شيء من الثانية اخذه  
 مضروبا في اثنين فللاب واحد في سبعة بسبعة ولا شيء له من الثانية \* وللأ  
 سهم من الاولى في سبعة بسبعة ولها من الثانية سهم في اثنين واثنين يجتمع

لها تسعة \* ووليت من الاولى اثنان في سبعة باربعة عشر ولها من الثانية ثلاثة  
 في اثنين ستة يصتمع لها عشرون \* ولزوج من الثانية ثلاثة في اثنين ستة  
 ومجموع الانصاء اثنان واربعون \* فعلم انه يختلف الحال باعتبار ذكورة  
 الميت الاول وانوثته \* وسبب تسمية هذه المسألة بالمامونية لما اراد  
 ابو العباس المامون بن الرشيد ان يولي يحيى بن اكثم بالثلثة قضاء البصرة  
 استخضره فحضر فاستصغره لانه كان اذ ذاك ابن احدى وعشرين سنة  
 كما قاله الحافظ عبد الغنى المقدسي رحمه الله ففطن يحيى لذلك فقال  
 يا امير المؤمنين سلتني فان المقصود علي لاخلق \* وكانوا في الزمان الاول  
 يمتحنون القضاء بالفرائض فقال له المامون ما تقول في ابوين وابنتين  
 لم تقسم التركة حتى ماتت احدى البنتين عمن في المسألة \* وقيل عنهم وعن  
 زوج فقال يا امير المؤمنين الميت الاول ذكر ام اني فعرف المامون فطنته واعجبه  
 وقال له اذ عرفت التفصيل عرفت الجواب فولاه القضاء \* فلما مضى الي  
 البصرة استصغره مشايخها فقالوا له كم سن القاضي فقال سن عتاب ابن اسيد  
 حين ولاه النبي صلى الله عليه وسلم مكة \* اجابهم بما معناه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 ولى من هو في سنى بلد اخيرا من بلدكم فلا اعتراض على المامون في توليتي \*  
 فينبغي لمن سئل عنها ان يسأل عن الميت الاول كما سأل القاضي لان الحكم يختلف  
 كما عرفت والله اعلم \* وحيث علمت ما تقدم في المتن من قاعدة التصحيح وكيفية  
 العمل اذ مات من ورثة الميت الاول واحد فقط فنخذ الان منه بيان كيفية  
 العمل فيما اذا مات قبل القسمة من الورثة اكثر من ميت وخلف ورثة هم ورثة من قبله  
 او بعضهم او غيرهم او ورثة من قبله مع غيرهم او بعض ورثة الاول وغيرهم \*

وذلك بان تصح مسألتى الاولين على الطريقة المارة وما صحته يصير  
 بعد ذلك كسأله اولي بالنسبة الى مسألة الميت الثالث ان كان **فإذا**  
 مات ثالث عمل في مسئلته مع جامعة المسألتين **فما عمل في مسألة الميت**  
**الثاني** مع الاولى من مقابلة سهامه من جامعة المسألتين بمسأله وقسمتها  
 بما صح منه تلك الجامعة ان كانت سهامه منقسمة عليها او ضرب جميعها في تلك  
 الجامعة ان باينها سهامه او ضرب وقفها في تلك الجامعة ان وافقتها سهامه \*  
 ثم تقول على السنن المتقدم من له شئ من الجامعة اخذه مضروبا في مسألة الميت  
 الثالث حالة المباينة او في وقفها حالة الموافقة \* ومن له شئ من الثالثة اخذه  
 مضروبا في سهام مورثه من الجامعة حالة المباينة او في وفق السهام حالة الموافقة  
**وهكذا** \* **تعمل** ان كان معك ميت رابع ففعل جامعة الثلاث اولي ومسألة  
 الرابع ثانية \* واعمل كذلك في خامس وسادس وهلم جرا فان بلغ منه فتح  
 مسألة المناسبة للجامعة لمسائل او تلك الاموات \* وقد تقدم في بعض صور المسئلة  
 المأمورية التمثيل لثلاثة اموات \* ولنذكر تمثيلا للفائدة مثالا للاربعة بمرن به  
 المبتدئ ويصير دستور العمل في اشباهه ونكتفي فيه بما مثله له لذلك شيخ  
 الاسلام زكرياء الانصاري رحمه الله تعالى مع التوافق في جميع المسائل \*  
 قال رحمه الله مثالي في الاربعة زوجة وابوان وبتان ثم مات الاب عن الباقيين  
 واخ لا بويين ثم ماتت الام عن الباقيين وامرهم ثم احدى البنتين عن زوج  
 ومن بقى \* فالمسألة الاولى من سبعة وعشرين مات الاب عن زوجة وبتين  
 ابن واخ فمسئلته من اربعة وعشرين نوافق حظه من الاولى بالربع فنصمان  
 من مائة واثنين وستين \* فمن له شئ من الاولى ضرب في ستة او من الثانية في

واحد فلزوجة ثمانية عشر والام سبعة وون ولكل بنت ستة وخمسون  
وللأخ خمسة \* ثم ماتت الام عن ام وبنتي ابن وعم فسلت لها من ستة توافق  
حظها من الاولين بالثلث فتصح الثلاث من ثلاثا ثوار بمئة وعشرين \* فن له  
شي من الاولين ضرب في اثنين او من الثالثة ففي تسعة \* فللزوجة الاولى ستة  
وثلاثون ولكل بنت مائة وثلاثون وللأخ عشرة ولا م المينة الثالثة تسعة ولعمها  
كذلك \* ثم ماتت احدى البنين عن زوج وامواخت فسلت لها من ثمانية توافق حظها  
بالصنف فتصح الاربع من الف ومائتين وستة وتسعين \* فن له شي من الثلاث  
الاول ضرب في اربعة او من الرابعة ففي خمسة وستين \* فللزوجة الاولى التي  
هي ام في الرابعة مائة اثنان واربعون وسبعون وللبنت الباقية سبعمائة وخمسة عشر وللأخ  
اربعون ولا م المينة الثالثة ستة وثلاثون ولعمها كذلك ولزوج المينة الرابعة  
مائة وخمسة وتسعون انتهى \* واعلم اننا عملنا في المناسبات كل مسألة على  
حديثها بحيث لا تعلق لواحدة باخرى لصح لكن يطول ويفوت القصد من الاختصار  
وقسمة المسائل على حساب واحد \* وحيث كان الاختصار في المناسبات  
أكثر منه في غيرها كما رايت وضعه الفرضيون في بابها \* وبقي لم ايضا اختصار  
بعد التصحيح والعمل \* و شرط امكانه ان تشترك الانصبا جميعها بجزء  
او اجزاء سواء كانت الانصبا كلها متوافقة او منذاخلة او متماثلة او مختلفة كما اذا كان  
بعضها يوافق بعضا أو يماثل بعضا ويدخل ثلثا كسنة وثمانية واثني عشر واثني عشر  
اخرى ونحو ذلك \* وحيث كان في أثناء العمل عددان لا يقسمهما الا الواحد تندر  
الاختصار \* وكذلك اذ رايت مباينة بين نصيبين من اول وهلة مثال الانصبا  
المتوافقة زوجة وابن وبنت منها قبل القسمة ماتت البنت فمن بقي \* فالاولى

تصح من اربعة وعشرين ونصيب البنت منها سبعة ومساكنها من ثلاثة والسبعة  
تباينها فاضرب الثانية في الاولى فتصح المسألة من اثنين وسبعين \* الزوجة  
منها ستة عشر وللأبن ستة وخمسون وهما مشتركان بالنصف والرابع والثمن  
وهو اذ قها فترجع المسألة الى ثمانية وتسعة ونصيب الزوجة الى ثمة ونصيب  
الأبن الى ثمة \* ومثال المتداخلة اغ واختان ماتت احدهما عن الباقي فالاولى  
من اربعة والثانية من ثلاثة ويصحان من اثني عشر للأغ منها ثمانية والأخت  
اربعة وهما متداخلتان وبينهما اشتراك بالنصف والرابع وهو اذ قها فترجع  
الجامعة الى ربعها ثلاثة ويرجع نصيب الأغ الى اثنين والأخت الى واحد \*  
ومثال الماثلة زوجة وثلاث بنات منها وهم هو ابو الزوجة ثم ماتت الزوجة  
عن الباقي \* الاولى من اثنين وسبعين والثانية من ثمانية عشر ويصحان من  
مائة واربعة واربعين لكل من البنات والعم ستة وثلاثون \* والانصباء  
متاثلة وهي مشتركة بالكل واحد من الاجزاء واذ قها ربع التسع فترجع  
الجامعة بالاختصار الى ربع تسعها اربعة ونصيب كل من العم والبنات الى  
ربع تسعه وهو واحد \* ومن امثلة المختلفة مالومات رجل عن زوجة  
وخمسة بنين وخمس بنات اربعة بنين وبناتان من زوجة ماتت قبل ابيهم  
وابن وثلاث بنات من الزوجة المذكورة \* فقبل القسمة ماتت بنت من  
بنات هذه الزوجة عن في المسألة ثم ماتت احدى شقيقتي هذه الميتة عن  
في المسألة ثم ماتت الزوجة عن في وذلك ابن وبنت فقط \* فمسألة  
الاول تصح من مائة وعشرين ومسألة الثاني من اربعة وعشرين وسهامه  
من الاولى سبعة فها متبايتان تبلغ جامعة المستثنين القين ومائة وعشرين \*

ومسألة الثالثة من ثمانية عشر وسهامها مائتان وثلاثة وهما متباينتان تبلغ  
جامعة الثلاث واحد وخمسين الفا وثمانمائة واربعين \* للابن الذي من  
الزوجة اربعة عشر الفا واربع مائة \* وللبنات التي صارت شقيقة للثانية وبنات  
ايضا في الرابعة سبعة الاف ومائتان \* ولكل واحد من البنين  
الاربعة ستة الاف وثمانية واربعون \* ولكل واحدة من البنات  
الآخرين نصف مال الواحد من البنين الاربعة وهو ثلاثة الاف واربع مائة  
وعشرون \* ثم انظر بين الانصبا جميعها تجد هاتوافقة بتصف ثمن التسع  
فرد الجامعة الى نصف ثمن تسعها وهو ثلثا ثمانية وستون \* وورد كل نصيب الى  
نصف ثمن تسعه يكون للابن الذي من الزوجة مائة \* وللبنات شقيقته خمسون \*  
ولكل واحد من البنين الاربعة اثنان واربعون \* ولكل واحدة من البنات  
واحد وعشرون \* فهذه من صور الموافقة وعلى ما ذكر فقس \* والاختصار  
واجب وجوابا صاعيا مما يمكن لاجماع اهل هذا الفن عليه حتى ان تاركة  
يعد مضطرا وان كان جوابه صحيحا \* واذا اردت ان تعلم هل الانصبا  
متوافقة ام لا فانظر هاتاف كانت كلها متماثلة فهي مشتركة بما لا حد لها من  
الاجزاء وان لم تماثل فانظر بين نصيبين منها واطلب اكبر عدد يقضي كلامها  
بما تقدم في باب التصحيح من الطرح \* فاذا حصلت العدد المعنى لها فانظر بينه  
وبين نصيب ثالث واطلب اكبر عدد يقضي كلامها فاذا حصلت فانظر بينه  
وبين نصيب رابع ان كان وهكذا الى اخرها \* فاذا انتهيت لا اكبر عدد يقضي  
كلامها فكلها مشتركة بما لك المعنى من الاجزاء والعبارة بالادق منها وهو  
نسبة الواحد اليه \* وان انتهيت الى ان لا يقضي نصيبين منها الا الواحد فلا



اشتراك ولا اختصار. فلو كانت الانصاء ستة عشر واربعة وعشرين وستة  
وثلاثين واربعين. فانظر بين الستة عشر والاربعة والعشرين واطلب اكبر  
عدد يقنى كلا منها تجده ثمانية. فانظر بينه وبين الستة والثلاثين واطلب اكبر  
عدد يقنى كلا منها تجده اربعة. فانظر بينه وبين الاربعين واطلب اكبر عدد  
يقنى كلا منها تجده اربعة. فاشتراك الجميع بالاربعة من الاجزاء وهي النصف  
والربع وهو الادنى وهو المطلوب. فلو كان معها نصيب خامس وكان ستة  
فانظر بين الستة والاربعة فاكبر عدد يقنى كلاهما اثنان فالاثنان يقنى الاعداد  
الحسة فاشتراكها بالنصف فقط. ولو كان مع هذه الاعداد الحسة تسعة  
فانظر بينها وبين الاثنين فلا يقنى كلا منها غير الواحد فلا يقنى الا هذا الستة  
غير الواحد فلا اشتراك بين الجميع ولا اختصار لوجود التسعة معها والله اعلم  
\* فائدة \* اعلم ان المتأخرين اثابهم الله الحسنى قد اخترعوا العمل المناسخت  
طريقا سهلا وهو بنها وتقرّب ماخذها وقرّفع عن الحاسب كلفة عملها اذا  
تشعبت فروصها وكثرت بطونها وهي طريقة العمل بالجدول والشباك. فينبغي  
للطلبة التشمير عن ساعد الجد في تعلمها وتلقيها عن المشايخ ليتمكنوا من اجتناء ثمرات  
اغصانها ونيلها لهم اجلاء ممدرات حسانها. والاتقان كما علمت حسن في  
كل فن. وقد افردنا الشيخ احمد بن الهائم رحمه الله بالتأليف وهو اول من  
اكتبها بالكتابة من القرصين. والحرص على ان لا يخلو كتابنا هذا عن تلك  
الفائدة جرننا الى تبشيم الاطالة بنقل ما ذكره رحمه الله في شرحه على الكفاية  
مع زيادة ايضا وتصرف يسير. قال رحمه الله اعلم ان عمل المناسخت  
بالجدول هو من الصناعة البديعة العجيبة. لتلقيها عن استاذي ابي الحسن

الجلاذى رحمه الله \* ولم ارها مسطورة في مصنف ومازلت اعلمها للطلبة  
 كما تلقيتها وكم سالوني ان اقيدها بالعبارة ليكتبوها فلم يتيسر ذلك وقد  
 دعت الضرورة الى بيانها في هذا الشرح \* فاقول مستعينا بواهب العقل  
 مستمدا منه الهداية والتوفيق \* ان كان في المسألة ميطان فقط فاكسب ورثة  
 الاول في سطر قائم كل وارث تحت الاخر ثم افصل بين الورثة بخطوط  
 مستقيمة ممتدة من يمينك الى يسارك ثم مد خطين موازيين لتلك الخطوط \*  
 احدهما فوق الوارث المكتوب اعلى السطر وثانيها تحت الوارث المكتوب  
 اسفله ثم ثلاثة خطوط قائمه متوازية احدها متصل باطراف الخطوط  
 المتوازية عرضا الى الفاصلة بين الورثة التي عن يمينك والاخران مقاطعان  
 لها بحيث يصير كل وارث في مسطح مربع وقدا مه مربع \* ولتسم هذين  
 الصفيين من المربعات القائمة جدولين وكذلك صف من المربعات يوازيها \*  
 ثم ارسم العدد الذي نصح منه المسألة فوق الجدول الثاني منها وارسم  
 ما يخص كل وارث من ذلك العدد في المربع الذي قدما مه واخبر صحة  
 العمل بجمع الانصاء ومقابلة المجتمع بالعدد الذي نصح منه المسألة \* ثم  
 اعمل للميت الثاني جدولين متصلين بالجدولين الاولين على وضعهما بان  
 تمد ايضا خطين قائمين موازيين للخطوط الثلاثة القائمة مقاطعين للخطوط  
 الممتدة عرضا ليكون اولها لورثته وثانيها لانصباهم من العدد الذي نصح  
 منه المسألة واكتب بازاء الميت الثاني في المربع الاول من المربعين  
 الموازيين له من جدوليهم اومم الوتاء \* ثم انظر في ورثة الثاني فاما ان  
 يكونوا هم بقية ورثة الاول اجمع او يكونوا بعضهم او لا يكون فيهم احدا من

ورثة الميت الاول او يرثه بقية ورثة الاول وغيرهم او بعض ورثة الاول  
 وغيرهم \* فهذه خمسة اقسام في القسمين الاولين اكتب ورثة الثاني  
 في اول جدول له كل وارث في المربع المتصل بمربعه \* وفي القسم الثالث  
 مدني اسفل جدول له من المربعات الموازية لمربعاته بعدد اولئك الورثة  
 واكتب في كل مربع منها ذلك الوارث \* وفي القسمين الباقيين لا يعطى  
 العمل في الوضع مما ذكرناه \* ثم صحح مسألة الميت الثاني وارسم العدد الذي  
 صححت منه مسأله فوق الجدول الثاني من جدول له وارسم نصيب كل  
 وارث من ورثته في المربع الذي قد امه من ذلك الجدول كما عملت  
 في الميت الاول \* وخذ نصيب الثاني واقسمه على مسأله فاما ان ينقسم واما  
 ان يباين واما ان يوافق \* وعلى التقادير الثلاثة ارسم للسئلة الجامعة  
 جدولاً خامساً متصلاً بجدولي الثاني وعلى وضعها \* وهكذا ابدأ بعمل  
 لكل ميتين خمسة جداول جدولين للاول وجدولين للثاني والخامس  
 مشترك \* فان انقسم نصيب الميت الثاني على مسأله فمن العدد الذي  
 صححت منه مسألة الميت الاول تصح المسالتان \* فارسم ذلك العدد فوق  
 الجدول الخامس لتقابل به عند الامتحان وما يخرج من قسمة نصيب الميت  
 الثاني من الاول على مسأله فهو جزء سهم مسأله فاضرب فيه نصيب  
 كل وارث بها فخرج اثبت في المربع الذي قد امه من جدول الجامعة ان  
 لم يرث من الاول وان كان وارثاً فيها ايضا فاجمع ذلك الى نصيبه من الثانية  
 واثبت المجموع في المربع المذكور \* ومن لم يرث من الثانية ارسم نصيبه بحاله  
 من العدد الذي صححت منه الاول في المربع الموازي لمربعه ثم اجمع الانصاء

المثبتة في الجدول الخامس وقابل مجموعها العدد المرسوم فوقه \* هذا كله اذا  
 صح نصيب الميت الثاني من المسألة الاولى على مسأله فان باينها ووافقها  
 فاضرب مسئلته او وقفها فيما صحت منه مسألة الميت الاول فما كان منه تصح  
 المسالتان فارسمه فوق الجدول الخامس \* وارسم على كل عدد فوق ثاني  
 جدولي كل ميت قوسا فيصير القوسان فوق جدولي الانصباء اللذين  
 بوسطهما الجدول الذي فيه ورثة الميت الثاني \* وارسم على قوس الاولى جملة  
 العدد الذي صحت منه الثانية او وقفه وعلى قوس الثانية نصيب الميت الثاني  
 من الاولى او وقفه ثم اضرب كل نصيب من جدولي الانصباء في العدد المرسوم  
 على قوس ذلك الجدول واثبت الحاصل في المربع الموازي من الجدول الخامس  
 لمربع صاحبه \* ومن كان وارثا فيها فابنت مجموع حاصله كذلك \* ثم اجمع  
 الانصباء المثبتة في الجدول الخامس كلها وقابل مجموعها العدد المرسوم فوقه  
 فان ساواه صح العمل والا فلا انتهى \* ولما انتهى الكلام على كيفية العمل في  
 المسائل بالنسبة الى ميتين شرع في الامثلة مقدما تقسيم احوال المناسبة المشتملة  
 على ميتين ليمثل تلك الاقسام فقال \* ولما كانت الاحوال بين نصيب الميت  
 الثاني من الاولى ومسأله باعتبار الصحة والتباين والتوافق ثلاثة كما مر وفي  
 كل حال باعتبار ورثته خمسة اقسام كما تقدم فتكون احوال الميتين خمسة  
 عشر من ضرب ثلاثة في خمسة \* فلذلك قال ينبغي ان تذكر خمسة عشر مثالا  
 يعني لكل حال مثال فيحصل الملكة بالارتياض في عملها \* فلو خلف زوجة  
 وثلاثة بنين وثلاث بنات ستم منهم منها ثمانية ماتت الزوجة قبل قسمة التركة عليهم  
 فاعمل كما ذكرت لك يكن وضعا هكذا \*

١			١		
٩			٧٢		
٩	٧٢	٩	٧٢	٩	٧٢
٠٢	١٦	٠٢	١٤	٠٩	تت
٠٢	١٦	٠٢	١٤	٠٩	بن
٠٢	١٦	٠٢	١٤	٠٩	بن
٠٢	١٦	٠٢	١٤	٠٩	بن
٠١	٠٨	٠١	٠٧	٠٧	بنت
٠١	٠٨	٠١	٠٧	٠٧	بنت
٠١	٠٨	٠١	٠٧	٠٧	بنت

الاولى من ثمانية ونص من اثنين وسبعين للزوجة منها تسعة وورثتها بقية وورثة  
الاول ومساقتها من تسعة وهي منقسمة فنص المسالتان مما صحت منه الاولى \*  
وجز سهمها واحد فاذا ضربته في نصيب كل من الثانية وجمعت الحاصل الى  
ما يده من الاولى صار يد كل ابن ستة عشر ويد كل بنت ثمانية فاقبطني في  
الجدول الخامس كما رأيت \* ثم الانصاء الستة متوافقة بالثمن فترجم المسألة  
بالاختصار الى ثمنها وكل نصيب الى ثمة كما هو مرسوم في الجدول السادس  
كذلك فنصح المسألتان بالاختصار من تسعة لكل ابن سهمان ولكل بنت سهم كما  
هو مرسوم في الجدول السادس وهذا المثال لما اذا انقسمت سهام الثاني على  
مساكنه وورثة الثاني بقية وورثة الاول \* ولو كانت بجالها الا ان الاولاد من  
امرات ماتت قبل ابيهم والميت بعده احد البنين فاعمل بما ذكر لك يكن هكذا \*

		٢		١	
		٧٢		٧٢	
٨	٧٢	٧	٧	٧٢	٧٢
٠١	٠٩			٠٩	جـه
			ت	١٤	بن
٠٢	١٨	٠٢	ق	١٤	بن
٠٢	١٨	٠٢	ق	١٤	بن
٠١	٠٩	٠١	قه	٠٧	بنت
٠١	٠٩	٠١	قه	٠٧	بنت
٠١	٠٩	٠١	قه	٠٧	بنت

للابن من الاولى اربعة عشر وورثته بعض ورثة الاول ومساكنه من  
 سبعة والاربعة عشر منقسمة على مسالته وجزء سهمها اثنان اربعة  
 في حصة كل وارث بها يحصل لكل اخ اربعة فاذا اجمعت الى ما بيده  
 صار له ثمانية عشر ولكل بنت سهران فاذا اجمع ذلك الى ما بيدها من  
 الاولى حصل لها تسعة وايس للزوجة من الثانية شيء فاكتب نصيبها بحاله  
 من المربع الموازي لها من الجد والخال الخامس ونرجع الجامعة بالاختصار الى  
 ثمانية \* وهذا مثال الحال الثاني وهو اذا انقسمت سهام الميت الثاني على  
 مسالته وورثته بعض ورثة الاول \* ونو كانت الثانية بحالها الا ان الابن مات  
 عن ثلاثة بنين وبنات فاعمل ما ذكرت لك تكن صورتها هكذا

٧٢			٧٢		
٠٩			٠٩	جه	
		ت	١٤	بن	
١٤			١٤	بن	
١٤			١٤	بن	
٠٧			٠٧	بنت	
٠٧			٠٧	بنت	
٠٧			٠٧	بنت	
٠٤	٠٢	بن			
٠٤	٠٢	بن			
٠٤	٠٢	بن			
٠٢	٠١	بنت			

ولم يرث في هذه احدا من الاولى ومسالته من سبعة وسهامه من الاولى منقسمة عليها  
 وجزء سهمها اثنان فاضربه في نصيب كل وارث بها يحصل لكل ابن اربعة  
 وللبنت سهران وانصاء الباقي من الاولى باقية بحالها وهذا مثال للعال الثالث وهو  
 ما اذا انقسمت سهام الثاني على مسا لته وورثه ليس فيهم احدا من ورثة الاولى  
 ولو خلف ابنا وبتنا ثم مات الابن عن اخته وهي البنت في الاولى وعم فورثة  
 الثاني بعض ورثة الاول وهو الاخت وبعض من لم يرث الاول وهو الم  
 فاعمل كما ذكرت تكن صورتها هكذا

		٣	٢	١		٣	٢	١
		٢	١	ت	٢	١	بن	
		٢	١	قه	١	١	بنت	
		١	١	عم				

ولو كان البنون في الاولى من الزوج والبنات من اخرى ماتت قبل الاب  
ثم ماتت احدى البنات عن زوج ومن في المسألة فقد خلفت زوجا وشقيقتين  
لان اولاد الاب ساقطون فاعمل كما ذكر تكن صورتها هكذا

		٧٢	٧	١		٧٣	١
٠٩				٠٩	جه		
١٤				١٤	بن ها		
١٤				١٤	بن ها		
١٤				١٤	بن ها		
			ت	٠٧	بنت غ		
٠٩	٢	قه	٠٧	بنت غ			
٠٩	٢	قه	٠٧	بنت غ			
٣	٣	ج					



فورثة البنت بعضهم لم يرث من الاولى وهو الزوج وبعضهم بعض ورثة  
 الاول وهما الشقيقتان ومساكنهما من سبعة بالمول وماتت عن سبعة اسهر فهي  
 منقسمة على مساكنها وجزء سهمها واحد فيضرب في نصيب كل من يافحص  
 للزوج ثلاثة ولكل شقيقة اثنان مضافان الى ما يد لها من الاولى فيصير لها  
 تسعة وتغل انصاء الباقيين بحالهما \* وقد تم بهذا المثال صور الانقسام ثم شرع  
 في صور التباين بقوله \* ولو كانت الاولى بحالها الا ان ماتت هو البنت  
 وخلف من في المسألة وهم جميع بقية تورثة الاول \* فقد خلفت اماً وثلاثة  
 اخوة واختين خمستهم لابوين \* ومساكنها نصع من ثمانية واربعين وسبعيتها  
 من الاولى تباينها فاضرب الثمانية والاربعين في اثنين وسبعين فتصح  
 المسالك من ثلاثة الاف واربعائه وستة وخمسين واعمل في وضعها ما  
 ذكرت لك تكن هكذا

	٧		٤٨	
٣٤٥٤	٤٨		٧٢	
٤٨٨	٠٨	ام	٠٩	جه
٧٤٢	١٠	ق	١٤	بن
٧٤٢	١٠	ق	١٤	بن
٧٤٢	١٠	ق	١٤	بن
		تت	٠٢	بنت
٣٧١	٠٥	قه	٠٧	بنت
٣٧١	٠٥	قه	٠٧	بنت

ولو كانت الاولى بعالمها الا ان البنت الميتة والبنين الثلاثة من ام واحدة وهى  
 الزوجة فى الاولى والبنتان الاخيرتان من ام ماتت قبل الاب فورثتها ام  
 وثلاثة اخوة اشقاوا لاختان لاب محجوبتان فورثتها بعض ورثة الاولى  
 ومسألتها تصح من ثمانية عشر وسبعتهما من الاولى تبايتها فاضرب الثمانية عشر  
 فى الاثنين والسبعين فتصح المسألتان من الف وما بين ستة وتسعين \*  
 وارسم على قوس الاولى الثمانية عشر وعلى قوس الثانية السبعة واضرب  
 ما لكل واحد من احدى المسألتين فيما على قوسها واعمل كما عرفت يكن هكذا

	٧	١٨		
١٢٩٦	١٨	٧٢		
١٨٣	٠٣	١	٠٩	جه
٢٨٧	٠٥	ق	١٤	بن تھا
٢٨٧	٠٥	ق	١٤	بن ھا
٢٨٧	٠٥	ق	١٤	بن ھا
		تت	٠٧	بنت ھا
١٢٦			٠٧	بنت غ
١٢٦			٠٧	بنت غ

ولو كانت الاولى بعالمها لان البنت الميتة هي احدى البنتين اللتين ماتت  
امها وخلفت ابين وبناتها لا يرثها احد من الوارثين في الاولى ومسألتها من  
خمسة وسبعين ابناً فاضرب الخمسة في الاثنين والسبعين فتصح المسئلتان من  
ثلاثمائة وستين \* وارسم على قوس الاولى الخمسة وعلى قوس الثانية السبعة  
واضرب ما لكل من اى مسئلة فيما على قوسها واعمل كما عرفت تكن صورتها هكذا \*

		٧	٥	
		٥	٧٢	
٤٥			٠٩	جده
٧٠			١٤	بنها
٧٠			١٤	بنها
٧٠			١٤	بنها
٣٥			٠٧	بنتها
٣٥			٠٧	بنت غ
		ت	٠٧	بنت غ
١٤	٠٢	بن		
١٤	٠٢	بن		
٠٧	٠١	بنت		

ولو كانت الاولى بحالها الا ان البنت خلفت من في المسألة واحدا شقيقا كان  
قاتلا لابنها فور ثتها جميع بقية و رثة الاول ومعهم غيرهم وهو الشقيق  
القاتل لاييه ومسالتها تصح من اثني عشر وسبعيتها ثانيا فاضرب الاثني  
عشر في الاثنين والسبعين فتصح المسالتان من ثمانمائة واربعه وستين \* فارسم  
على قوس الاولى الاثني عشر وعلى قوس الثانية السبعة واضرب ما لكل من  
اي مسألة فيا على قوسها واعمل كما عرفت تكن صورتها هكذا \*

		٢	١٢	
٨٦٤	١٢	١٢	٧٢	
١٢٢	٠٢	ا	٠٩	جه
١٨٢	٠٢	ق	١٤	بن
١٨٢	٠٢	ق	١٤	بن
١٨٢	٠٢	ق	١٤	بن
		ت	٠٧	بنت
٩١	٠١	قه	٠٧	بنت
٩١	٠١	قه	٠٧	بنت
١٤	٠٢	ق		

ولو كانت الاولى بحالها الا ان البنت ماتت عن امها وهي الزوجة في الاولى وعن  
ابن و بنت فور ثتها بعضهم من و رثة الاولى وهي الام وبعضهم غير وارث  
من الاولى وهما الابن والبنت \* ومسالتها تصح من ثمانية عشر وسبعيتها  
ثانيا فاضرب الثمانية عشر في الاثنين والسبعين فتصح المسالتان من الف ومائتين

وسلفو تسعين ووارسم على قوس الاولى الى الثانية عشر و على قوس الثانية السبعة  
واعمل كما عرفت تكن صورتها هكذا \*

	٧	١٨		
١٢٩٦	١٨	٧٢		
١٨٣	٠٣	ام	٠٩	ج
٢٥٢			١٤	بن
٢٥٢			١٤	بن
٢٥٢			١٤	بن
١٢٦			٠٧	بنت
١٢٦			٠٧	بنت
		ت	٠٧	بنت
٠٧٠	١٠	بن		
٠٣٥	٠٥	بنت		

وبهذا المثال تمت امثلة مائة سهام الميت الثاني لمساته ثم شرع في امثلة  
موافقة سهام الميت الثاني لمساته في الاحوال الخمسة بقوله هو لو كانت الاولى  
بالحال الان الابن مات عن من في المسئلة فورثته ثم بقية ورثة الاول \*  
ومساته تصح من اثنين واربعين وما يده من الاولى وهو اربعة عشر يوا فقها  
بنصف السبع فاضرب نصف سبع الاثنين والاربعين وهو ثلاثة في الاثنين  
والسبعين فتصح المسائلتان من مائتين وستة عشر ووارسم على قوس الاولى

وفق الثانية ثلاثة على قوس الثانية وفق الاربعة عشرو هو واحد واعمل كما  
عرفت تكن صورتها هكذا \*

	١	٣		
٢١٦	٤٢	٧٢		
٣٤	٠٧	ام	٠٩	جه
		ت	١٤	بن
٥٢	١٠	ق	١٤	بن
٥٢	١٠	ق	١٤	بن
٢٦	٠٥	قه	٠٧	بنت
٢٦	٠٥	قه	٠٧	بنت
٢٦	٠٥	قه	٠٧	بنت

ولو كانت الاولى بعالمها الان البنين من الزوجة المذكورة والبنات من  
زوجة اخرى مانت قبل الاب فقد خلف اما اخوين لابوين وهم بعض  
ورثة الاول ومسائله من اثني عشرو هي توافق الاربعة عشر بالنصف  
فاضرب ستة في الاثنين والسبعين فتصح المسائلتان من اربع مائة واثنين  
وثلاثين هو ارمم الستة على قوس الاولى والسبعة على قوس الثانية واعمل  
كما عرفت تكن صورتها هكذا \*

٧		٦		
٤٣٢	١٢	٧٢		
٦٨	٠٢	ام	٠٩	جه
		ت	١٤	بن ها
١١٩	٠٥	ق	١٤	بن ها
١١٩	٠٥	ق	١٤	بن ها
٤٢			٠٧	بنت غ
٤٢			٠٧	بنت غ
٤٢			٠٧	بنت غ

ولو كانت بحالها الا ان احدى البنات ماتت عن زوج وثلاثة بنين وبنت  
فلا يرثها احد من الاولى وتصح مسالتها من ثمانية وعشرين وهي توافق  
سبعتهما بالسبع فاضرب وفقها اربعة في الاثنين والسبعين فتصح المسألان  
من مائتين وثمانية وثمانين وارسم الاربعة على قوس الاولى وواحد اعلى  
قوس الثانية واعمل كما عرفت تكن صورتها هكذا \*

٢٨٨		١	٤		
		٢٨	٧٢		
٠٣٦			٠٩	جه	
٠٥٦			١٤	بن	
٠٥٦			١٤	بن	
٠٥٦			١٤	بن	
٠٢٨			٠٧	بنت	
٠٢٨			٠٧	بنت	
		ت	٠٧	بنت	
٠٠٧	٠٧	ج			
٠٠٦	٠٦	بن			
٠٠٦	٠٦	بن			
٠٠٦	٠٦	بن			
٠٠٣	٠٣	بنت			

ولو كانت الاولى بحالها الا ان الابن مات عن بنت وزوجة ومن  
في المسألة فور ثمة بقية ورثة الاول وغيرهم ونصح مسالته من مائة  
وثمانية وستين وهي توافق الاربعة عشر بنصف السبع فاضرب اثني عشر  
نصف سبعها في الاثنين والسبعين فتصح المسالتان من ثمانمائة واربعة وستين\*  
وارسم الاثني عشر على قوس الاولى وواحد على قوس الثانية واعمل  
كما عرفت تكن هكذا\*



٨٦٤		١	١٢	
١٦٨			٧٢	
١٣٦	٢٨	ام	٠٩	جه
		ت	١٤	بن
١٧٨	١٠	ق	١٤	بن
١٧٨	١٠	ق'	١٤	بن
٠٨٩	٠٥	قه	٧٠	بنت
٠٨٩	٠٥	قه	٠٧	بنت
٠٨٩	٠٥	قه	٠٧	بنت
٠٢١	٢١	جه		
٨٤	٨٤	بنت		

ولو كانت الاولى بمالها لان الابن خلف ابنا و بنتا و اما و هي الزوجة في  
 الاولى فورثته بعض و رثة الاول و غيرهم و تصح مسا لته من ثمانية عشرو هي  
 توافق الاربعة عشر بالنصف فاضرب تسعة في الاثنين و السبعين فتصح  
 المسالتان من ستائة و ثمانية و اربعين \* و ا رسم التسعة على قوس الاولى  
 و السبعة على قوس الثانية و اعلم كاعرفت تكن هكذا

٧		٩	
٦٢٨	١٨	٧٢	
١٠٢	٠٣	ام	٠٩
		ت	١٤
١٢٦			١٤
١٢٦			١٤
٠٦٣			٠٧
٠٦٣			٠٧
٠٦٣			٠٧
٠٧٠	١٠	بن	
٣٥	٠٥	بنت	

وبهذا المثال تمت امثلة موافقة سهام الميت الثاني لمسلته في الاحوال الخمسة واذا مات قبل القسمة ثالث فاكثرفاعل للميت الثالث مثل ما عملت للثاني من وضع جدولين متصلين بالجدول الخامس او لها الورثة ترسم فيه على ماسبق وثانيها لانصباهم ثم خذ نصيب الميت الثالث من الجامعة واقسمه على مسأله فاما ان ينقسم او يابن او يوافق وعلى التقادير الثلاثة ارسم للجامعة جدولا ثامنا متصلا بجدولي الميت الثالث واعمل كما سبق في الميت الثاني \* وهكذا الو مات رابع وخامس واكثر فاعمل لكل ميت جدولين وللجامعة جدولوا واعتبر نصيبه من جدول الجامعة كانه نصيب الميت الثاني من ثاني جدول الميت الاول \* وراع ماسبق من الوضع والعمل واختار صحة العمل

بالجمع • ومن انقر العمل في ميتين اعانه جدا على العمل فيما زاد • ولتتم الفائدة  
 بذكر مثالين احدهما الثلاثة اموات والاخر لاربعة ليمرن بهما الطالب ويعمل  
 في مايرد من امثالهما يثل ما عمل فيها • مثال الثلاثة اموات بنت واخت  
 ماتت الاخت عن بنتين وعم ثم الم من زوجة وابن اخ اعلم مسألة الاولين  
 كما عرفت ومسألة الم من اربعة فاعمل له جد ولين وارسم ورثته في اولها  
 والاربعة فوق ثانیها وانصباهم في مربعاته • ثم حل بها جد ولا للجامعة يكن  
 ثامنا • ثم السهم الذي مات عنه لا ينقسم على الاربعة ويأينها فاضرب الاربعة  
 مسأله في الستة التي هي جامعة الاولين فنصم الثلاث من اربعة وعشرين •  
 للبنات الاولى اثنا عشر ولكل بنت من بنتي الاخت اربعة ولزوج الم سهم  
 ولابن اخيه ثلاثة وهذه صورتها •

		١		٤		١		٣	
٢٤		٤		٦		٣		٢	
١٢				٣				١	بنت
							ت	١	اخت
٠٤				١	١	بنت			
٠٤				١	١	بنت			
			ت	١	١	عم			
٠١	١	جه							
٠٣	٣	بن اخ							

وهذا مثال الاربعة الاموات \* ابوان وزوجة وبتان من غير هافلن قسم  
 التركة حتى ماتت الزوجة عن ثلاثة بنين \* ثم ماتت الام بعد ما بانهاز وجها  
 وهو الاب في الاولى من ام وعم ومن في المسألة \* ثم مات العم عن خمسة  
 بنين \* فالاولى هي المتبرية وتقدم لها تول الى سبعة وعشرين وسهام الميت  
 الثاني منها ثلاثة ومساكنه من ثلاثة منقسمة فالجامعة للسائلين هي السبعة  
 والعشرون \* ومسألة الميت الثالث من ستة وسهامه من السبعة والعشرين  
 اربعة وبينهما موافقة بالنصف فا ضرب ثلاثة في السبعة والعشرين تبلغ واحدا  
 وثمانين ومنها تصح المسائل الثلاث \* وسهام الميت الرابع منها اثنان يابنان  
 مسالته هي خمسة فا ضرب الخمسة في الواحد والثمانين تبلغ اربعمائة وخمسة  
 ومنها تصح المسائل الاربعة \* وكل من له شيء من الواحد والثمانين اخذه  
 مضروبا في خمسة ومن له شيء من المسألة الرابعة اخذه مضروبا في اثنين  
 فاقسمهما كما عرفت يكن للاب في الاولى سنون ولكل بنت في الاولى هي بنت  
 ابن في الثالثة مائة واربعون \* ولكل ابن في الثانية خمسة عشر \* وللأم في الثالثة  
 عشرة \* ولكل ابن في الرابعة سهران \* وهذا المثال قد جمع الاحوال الثلاثة  
 الانقسام والتوافق والتباين وهذه صورته \*

٢		٥ ٢		٣ ١		١	
٤٠٥		٨١		٢٧		٢٧	
					تت	٠٣	جه
				تت	٠٤	٠٤	ام
٠٦٠		١٢			٠٤	٠٤	اپ
١٤٠		٢٨	٢	بنت ابن	٠٨	٠٨	بنت غ
١٤٠		٢٨	٢	بنت ابن	٠٨	٠٨	بنت غ
٠٤٥		٠٩			٠٣	٣ بنين	
٠١٠		٠٢	١	ام			
		٠٢	١	عم			
٠١٠	٥	بنين					

### • قسمة •

في ذكر اختصار بعض الالفاظ واختصار طول الجدول وفي المحسات  
له وفي كيفية وضع المسألة بعد اختصارها ان امكن في الجدول • يبقى ان  
تراعي حال كتابة الورثة ترتيبهم في الموت فتقدم الاموات على الاحياء حيث  
امكن لتكون كتابة الاعداد متوازية المراتب فيسهل جمعها • وتكتب اسما  
الورثة في وقائع الاحوال خارج الجدول فانه اضبط في كتابة الجواب • وتختصر  
بعض الالفاظ فتجعل (قه) بدل اخت شقيقة و(اق) بدل اخ شقيق و(خب)  
بدل اخ لاب و(خم) بدل اخ لام و(ختم) بدل اخت لام و(خب) بدل اخت من  
اب و(جه) بدل زوجة و(ج) بدل زوج • وتختصر طول الجدول بكتابة جملة

فريق من الورثة كالاولاد واخوات وزوجات اوجداث في بيت واحد وثبت  
 معهم عدد و سهم بعد ان تعد الذكر باثنين ان كانوا نحو اولاد والافلا حاجة  
 لذلك \* وثبت في مقابلهم في الجدول نصيب ذلك الفريق لاجل صحة  
 الجمع ومنه يعلم نصيب الواحد بقسمه على عدد الروس وهذا حيث  
 لا يتعلق غرض بالتفصيل كموت احدى اوجداث او حدث ارث له دون غيره \*  
 واذا كان في المسألة زوجة واولاد فينبغي ان يميز من كان منها بكتابة (ها)  
 معه ومن كان من غيرها بكتابة (غ) وكذلك من اولاد الزوج فان ذلك  
 ينفع في موت احدى الزوجين او احدى الاولاد \* وكذلك ينبغي ان لا ترسم  
 في الجدول من كان محجورا الا اذا كان لرسمه فائدة كان يكون حاجبا لغيره  
 حجب نقصان فلا يباس باثباته كافي ابوين واخوين مثلا فان الاخوين اذا  
 لم يكتبوا قد يذهل عن كونها حاجبين للام \* واذا اثبت المحجوب فالمرجع  
 الذي يوازيه من جدول الانصاء ان شئت تركته خاليا وان شئت اثبت  
 فيه صفرا \* وكذلك ينبغي ان افرفت من تصحيح المناسبات وقسمتها ان  
 نظرين الانصاء كلها فان اشتركت كلها في جزء واحد كما في المثالين الاولين  
 من الجدول رددت المسألة الى ذلك الجزء لانه اخصر في معرفة مقدار  
 ما لكل وارث \* لان المناسبات اكثر ما تقرض اذا كانت التركة عقارا وضياعا  
 واذا اقلت السهام كان ذلك اوجز في معرفة الانصاء عند القسمة او المباهمة  
 او الاجارة او نحو ذلك \* وقد قدمنا كيفية الاختصار اذا اشتمت الانصاء  
 وبيان كونه ممكنا ام لا \* وحيث نيزاد جدول اخر بعد الجدول الاخير كما  
 مر بك في المثالين الاولين ويكتب فوقه وفق الجامعة الاخيرة وتعمريوته

كل بيت يكتب فيه وفق حصة ذلك الوارث الموازي له ولا ينفق التمثيل  
والله اعلم • ولما فرغ المؤلف نفع الله به من الكلام على الارث المحقق وتوابعه  
شرع في الكلام على الارث بالتقدير والاحتياط فقال •

باب بيان ميراث يعني ارث الخثي المشكل والمفقود  
والحمل والرق ونحوهم •

فوالخثي فلي من الخث بفتح فسكون وهو الابن والتكسر وجه خثائي  
كجلى وجبال والمراد به هنا ادمي له الله الرجل والخث المرأة او  
ليس له شيء منها اصلا بان كان له نطفة لا تشبه واحدة منها مثلاً •  
والاشكال فيه من حيث انه لا بد ان يكون ذكرا وانثى لا تحصر النوع  
الانسانى فيها مع كون الله كورة ولا نطفة صفتين متضادتين لا يجتمعان  
والخثى مادام مشكلا بخلاف ما اذا اتضح لا يكون ابا ولا اما  
ولا جد ولا جدة ولا زوجا ولا زوجة وهو مختصر في اربع جهات البنوة  
والاخوة والعمومة والولاة وكذلك الادلاء باحدها وفيه مباحث  
كثيرة والكلام عليه هنا في مقامين • احدهما فيما يتضح به من العلامات  
وما لا يتضح به منها ومحصله ان ذا النطفة انثى لا تشبه ما لاحدها يتضح  
بالا نطفة بعد البلوغ بجبل او حيض فان لم بجبل ولم يحض فان مال الى الرجال  
فاشى الى النساء فذكر او اليها ولم ينقلب احدهما فبات على اشكاله او غلب  
احدهما فالحكم للمالب • ومن له الا لسان فان امنى بذكره او بال منه  
فقط فهو ذكر وان جبل او حاض او امنى او بال من فرج النساء فقط فأنثى  
فان بال منها فالحكم للسابق • وعند الامام احمد ومحمد ولي يوسف

رحمهم الله تعتبر كثرة البول حيث لم يعلم سبقه وورده ابو حنيفة رحمه الله  
 على ابي يوسف وقال هل رايت قاضيا يزن البول بالواقي فان لم يتضح  
 بشيء من ذلك ففي مبله للرجال او الساء ما سبق في ذي الثقبه الواحدة  
 ولا دخل عندنا في العلامات لمد الاضلاع ونبات اللحية وتلك التدبين  
 ونزول اللبن في الثدي وقال ابو حنيفة ومالك واحمد رحمهم الله يتضح  
 ذكر انبات اللحية وانتي بتلك التدبين وزاد ابو حنيفة رحمه الله انه يتضح  
 انثى بنزول اللبن في ثدييه واذا حكم بمقتضى علامة ثم طرأ خلافها لم ينقل  
 الحكم الا اذا كانت الثانية اقوى كاللحل مثلا فانه مقدم على الكل ثم  
 البول لانه العلامة القديرة الواردة في الحديث وان كان ضعيفا وهو انه سئل عليه  
 السلام عنه فقال يورث من حيث يبول وفي هذا الحديث تقرير لما حكم  
 به عامر بن الظرب المدواني في الجاهلية فقد روى انه كان من حكماء  
 العرب وحكمهم قاتوه في ميراث خنثى فافا مواعنده اربعين يوما وهو يذبح  
 لهم كل يوم وكان له امة يقال لها خصبنة او سخبلة فنالت له ان مقام هؤلاء  
 عندك اسرع في غنمك قال ويحك لم تشكل على حكومة غير هذه قالت  
 اتبع الحكم المبال فقال فرجتها يا خصبنة فصارت مثلا قال الا ذرعي  
 رحمه الله في ذلك دبرة ومزدجربولة قضاة الزمان ومفتيه فان هذا اجاهل  
 توقف في حادثة اربعين يوما لا قوة الا بالله المنام الثاني في ارثه وارث  
 من معه وقد ذكره المارلف بقوله في الحكم في ارثه في وارث من  
 معه ان لم يختلف في الحال فيزكو كورة وانما في الخشي في كوله الام  
 لان فرضه السدس منفردا وانما تمتد اسواه في ذلك ذكوره وانوثته



﴿والمعتق﴾ المباشر للمعتق ﴿فواضح﴾ انه يعطى كل ماله بقدر الاستحقاق  
 كاملا اجماعا \* ومثله ابوان وينت وولد ابن خشي فلاب السدس وللا  
 السدس وللبنت النصف ولولد الابن السدس فرضا لو كان اثني وتصبيا  
 لو كان ذكر اعطى كل نصيبه من غير توقف \* وان اختلف ارثه وارث  
 من معه بذكوره وانوته ففي حكم الارث حالة الاختلاف خلاف بين  
 الائمة ﴿فيعمل﴾ عند المعاشرة الشافعية ﴿باليقين في حقهم﴾ في حق  
 غيره ﴿فيعطى كل الاضر في حقه﴾ ويوقف المشكوك فيه حتى تبين  
 حاله ولو بقوله وان اتهم \* فمن ورث بتقدير واحد لم يدفع له شيء ووقف  
 ما يرثه على ذلك التقدير وان ورث عليها لكن اختلف ارثه اعطى الاقل  
 ووقف الباقي الى البيان كما مر الى الصلح من الكل في حق انفسهم على تفاوت  
 او اسقاط او تساوي \* ولا بد من لفظ صلح او ثواب واغفر مع الجهل  
 للضرورة \* ولا يصلح نحوولي محجور على اقل من حقه بفرض ارثه \*  
 وعند الامام ابي حنيفة رحمه الله يعامل الخشي وحده باضر حاله حتى لو كان  
 يرث باحد التقديرين لا يعطى شيئا ويعطى اقل النصيبين ان ورث بالذكورة  
 والانوثة متفاضلا \* ويقسم المال او الباقي على باقي الورثة ولا يوقف شيء لان  
 سبب استحقاقهم ثابت فلا يجبرون ولا ينقصون باشكل حال الخشي وان  
 انقضى نفق الحكم الاول \* وعند المالكية له نصف نصيبه ذكر واثني ان  
 ورث بهامتفاضلا وان ورث باحدهما فقط فيعطى نصف الذي كان له بذلك  
 التقدير \* وفرق الامام احمد فقال ان رجلي اتضاحه لكونه صغيرا اعطى  
 هو ومن معه اليقين من التركة وهو ما يرثه بكل تقدير ومن سقط به في

احد التقديرين لا يعطى شيئا طبقا لمذهبنا لكن يوقف الباقي عند • الى ان ياتي  
 فتظهر فيه علامات الرجال او النساء • فان لم يرج اقتضاه بان لم يظهر فيه  
 الالامات او مات صغيرا فالحكم عنده كالحكم عند المالكية وقد تقدم • وقد مثل  
 المؤلف رحمه الله لبعض مسائل الحنث بقوله • **كأين خشي** • لو قال كولو خشي  
 لكن اولى **مع ابن واضح** • فالقسمة عندنا على مقتضى اتقوا اعدا لآية ان تقول  
 مسألة ذكرته من اثني الواضع واحد للحنث واحد ومسألة اقرته من ثلاثة  
 الواضع اثنان وللحنث واحد والمسا اثنان متباينتان ومسطها ستة وتعامل كلا  
 بالاضر في حقه • **فالاقل** نصاب الاثني للحنث • وهو اثنان من ستة • **والاقل**  
 الواضع كون الحنث ذكر • ونصيبه معه ثلاثة من ستة • فيعطى  
 الحنث الثلث • وهو الاثنان • والواضع النصف • وهو الثلاثة • ويوقف  
 السدس • الى الصلح على ما مر • والاتصاح فان اتضح ذكر اخذه وان اتضح اثني  
 اخذه الواضع • والقسمة عند الحنفية ان يعطى الحنث الاضري حقه كامرا  
 وهو واحد من ثلاثة بتقدير اثنيته ويعطى الواضع اثنان • وعند المالكية للواضع  
 سبعة من اثني عشر وللشكل خمسة منها • وعند الحنابلة ان رجب اتصاحه فكذلك  
 ويوقف السدس الى الاتصاح او الياس والافكا للمالكية • وسنزيد هنا مثلة  
 فوضع ما سبق • اذ امات شخص عن ولدي اخ شقيق او لاب احدهما ذكر والآخر  
 خشي مشكل فعندنا معاشر الشافعية يعطى الذكر النصف ولا يعطى الحنث شيئا بل  
 يوقف النصف الاخر الى اليان والصلح • وعند الحنفية الممال كله لابن الاخ الواضع  
 ولاشي للحنث • وعند المالكية وكذلك عند الحنابلة ان لم يرج اتصاحه للحنث ربع المال  
 لان له نصف المال لو كان ذكر اقله نصف النصف واثلثه الارباع الباقية

لآخيه الذكر • ولومات عن ولد أخ خشي لا يرجي انصاحه ومم فمعد تا  
 يوقف المال كله الى البيان او الصلح • وعند الحنفية المال كله للمم ولا شيء  
 للخنثى • وعند المالكية والحنابلة للخنثى النصف وللم النصف • ولومات  
 عن ولدا ب خشي وزوج واخت شقيقة فعندنا يعطى كل من الزوج  
 والاخت ثلاثة اسياع المال وكذا عند الحنابلة ان رجلي انصاحه ويوقف  
 السبع الى الصلح او الى الاتصاح عندنا وعندهم فان ظهراثنى فالسبع لها وان  
 ظهر ذكر ا فلا شيء له والسبع للزوج والاخت • وعند الحنفية للزوج  
 النصف والاخت النصف ولا شيء للخنثى • وعند المالكية مطلقا والحنابلة  
 عند الياس من انصاحه نصيب مسألته من ثمانية وعشرين لكل من الزوج  
 والاخت ثلاثة عشر وللخنثى اثنتان • ولومات شخص من ولدى هم  
 احد هما خشي والثاني ذكر فعندنا معاشر الشافعية مطلقا وعند الحنابلة مادام  
 يرجي انصاحه يعطى ابن المم النصف ويوقف النصف فان ظهر ذكر ا  
 فهو له وان ظهراثنى رد على الذكر ولا شيء للخنثى • وان يش من انصاحه  
 فعندنا يوقف الى الصلح • وعند الحنابلة يعطى الخنثى نصف السهم الموقوف  
 ويرد النصف الاخر للذكر فيكون له ثلاثة ارباع وللخنثى ربع • وهذا  
 عند المالكية من اول الامر رجى انصاحه ام لا • وعند الحنفية المال كله  
 للذكر ولا شيء للخنثى • وقس على هذه الامثلة ما لم يذكر في فائدة قال  
 الشنشوري رحمه الله في شرحه على المنظومة الرحبية \* للخنثى خمسة  
 احوال \* اى باعتبار مقدار ما يرثه \* احد هارث بتقدير المذكورة و \*  
 تقديره الا انوته على السواء \* ويعطى في هذا الحال نصيبه باجماع الاربعة

ولا يحتاج فيه الى زيادة عمل  $\text{كابوين}$  وبنت وولد ابن خشي  $\text{لللاب}$   
 سدس والام سدس وللبنت نصف ولولد الابن ذكر اكان او اثني سدس  
 وقد تقدمت قصة هذه المسألة قريبا  $\text{ثانيها}$  يرث بتقدير الذكورة  
 اكثر كبت وولد ابن خشي  $\text{المسألة}$  من ستة للبنت النصف ثلاثة  
 ولولد الابن بتقدير انوثته السدس واحد ويوقف اثنان فان انقضى ذكرا  
 اخذها او اثني فللمأصب ان كان والاقلها بالرد بحسب فرضيهما ونعم ومن  
 اربعة اختصارا  $\text{وهي}$  عند الحنفية من اربعة ابتداء حبث لا عاصب ومن  
 ستة عند وجوده  $\text{وعند المالكية مطلقا والحنابلة ان لم يرج انقضا حه من}$   
 عشرة فرضا ورد للبنت ستة ولولد الابن الحنفى اربعة  $\text{ثالثها}$  عكسه  
 اى عكس ثانيها وهوان يكون ارثه بتقدير الانوثة اكثر منه بتقدير  
 الذكورة  $\text{كزوج وام وولد اب خشي}$  مسألة الذكورة بالامول  
 من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم الثالث اثنان وللأخ للاب الباقي وهو  
 واحد  $\text{وهي القصة اللازمة عند الحنفية ومسألة الانوثة من}$   
 ثمانية بالمول لانه يمال للاخت للاب باثنين لا كمال النصف وجامعة  
 المسألين اربعة وعشرون للزوج منها تسعة وللأم ستة وللنثى اربعة  
 وتوقف الحصة الباقية الى الانقضاء او الصلح  $\text{فان انقضى بالانوثة اخذها}$   
 او بالذكورة رد ثلاثة للزوج واثنان للام  $\text{واحسب على القاعدة قسمتها}$   
 عند المالكية والحنابلة  $\text{رابعا}$  كونه يرث بتقدير ان الذكورة فقط  
 كولد اخ خشي  $\text{فانه يرث بتقدير الذكورة لكونه ابن اخ}$  وبتقدير الانوثة  
 لا يرث لانها من ذوات الارحام  $\text{خامسا}$  عكسه  $\text{اي عكس رابعا}$

وهو انه يرث بتقدير الانوثة فقط  $\rightarrow$  كزوج وشقيقة وولد اب خشي  $\rightarrow$   
تقدمت قسمة هذه المناقل جميعا على كل من المذاهب الاربعة فارجع اليها  
 $\rightarrow$  والله اعلم انتهى  $\rightarrow$  ما نقل عن الشنوري من شرح الرحبية هو ما فرغ  
من ذكر احكام الخشي شرع في بيان قاعدة حساب قسمة مسائله فقال  
 $\rightarrow$  والحساب في مسائله  $\rightarrow$  على طريق مشهورة وهي  $\rightarrow$  ان تصحح  $\rightarrow$  له على القاعدة  
السابقة في باب التصحيح  $\rightarrow$  مسألة بتقدير ذكرته فقط  $\rightarrow$  تصح له كذلك  
 $\rightarrow$  مسألة بتقدير انوثته فقط  $\rightarrow$  ثم  $\rightarrow$  بعد ذلك  $\rightarrow$  نظريين المسالين بالنسب  
الاربع  $\rightarrow$  السابق يانها  $\rightarrow$  وتحصل اقل عدد ينقسم على كل من المسالين  $\rightarrow$   
المفر وخطين  $\rightarrow$  بالتقديرين  $\rightarrow$  بتقدير الذكورة وتقدير الانوثة وهو احدهما  
ان تماثلتا واكثرهما ان تداخلا والحاصل من ضرب احداهما في الاخرى  
ان تباينتا ومن ضرب وفق احداهما في كامل الاخرى ان توافقتا وذلك  
هو الجامعة فاقسمها على كل من التقديرين بالطريق السابق  $\rightarrow$  ثم انظر اقل  
النصيبين لكل منهم فادفعه  $\rightarrow$  اليه  $\rightarrow$  ويوقف المشكوك فيه الى البيان  $\rightarrow$   
ولا يخفى الحكم ان القمح  $\rightarrow$  او  $\rightarrow$  الى  $\rightarrow$  الصلح  $\rightarrow$  من الكمل كما مره فثال التامثل  
ذوجة وولد خشي وعم  $\rightarrow$  مسألة الذكورة من ثمانية للزوجة واحد والباقي للولد  
ولاشي  $\rightarrow$  لهم  $\rightarrow$  مسألة الانوثة من ثمانية ايضا للزوجة واحد والشي اربعة  
ولهم الباقي فالثمانية هي الجامعة  $\rightarrow$  ومثال التداخل ام وبنت وولد خشي وعم  
مسألة الذكورة اصلها ستة وتمع من ثمانية عشر للام ثلاثة ولبنت خمسة  
ولولد الخشي عشرة  $\rightarrow$  ومسألة الانوثة من ستون منها تصح للام واحد ولبنت  
اثنان ولولد الخشي اثنان ولهم واحد فالثمانية عشري الجامعة  $\rightarrow$  ومثال

التامع ابن وبنت وولد خشي مسألة الذكورة من خمسة عدد رؤسهم  
 ومسألة الانوثة من اربعة عدد دم فاضرب احداهما في الاخرى تكن الجامعة  
 عشرين \* ومثال الموافقة زوج وام وولد اب خشي مسألة الذكورة من  
 ستة للزوج ثلاثة وللأم اثنان وولد الاب الخشي الباقي واحد \* ومسألة  
 الانوثة بالمول من ثمانية للزوج ثلاثة وللأم اثنان وولد الاب الخشي ثلاثة  
 وبين المسائلين موافقة بالنصف فاضرب نصف احداهما في الاخرى تكن  
 الجامعة اربعة وعشرين \* ثم اعلم ان ما تقدم جميعه هو اذا كان الخشي واحدا  
 لان له حالين فقط اما ذكورة واما انوثة وعند تعدده يكون للثلاثين اربعة احوال \*  
 لانها اما ذكران واما اثنان واما الاكبر ذكر والا صغرا اثني واما الا صغرة ذكر والا اكبر  
 اثني \* وان زاد فتصنف حالتي الخشي بقدر الخنثائي فيكون للثلاثة ثمانية احوال  
 وللاربعة ستة عشر حال واهم جرائها ان عددنا جعل له مسائل بعد دواحوالم  
 ثم انظر بينها بالنسب الاربع وحصل اقل عدد ينقسم على كل منها وذلك  
 هو الجامعة لمسائل الاحوال فاقسمها بين كل من الخنثائي وباقي الورثة  
 على كل مسألة من مسائل الاحوال وادفع الى كل واحد منهم اقل  
 الانصاء من تلك المسائل \* ومن حجب ولوفى واحدة منها لم يعط شيئا  
 ويوقف المشكوك فيه الى اليان او الصلح كما مر \* ولا يحتاج الى عمل غير هذا  
 عند فاماشر الشافعية وكذلك عند الحابلة ان رجي اقتضاه بان كان صغرا \*  
 اما عند المالكية مطلقا وعند الحنابلة ان لم يرج اقتضاه بان مات او بلغ بلا مارة  
 فتحتاج الى زيادة عمل وهوانك اذا حصلت الجامعة كما مر مسالتي الخشي  
 الواحد او مسائل الخشي او الخنثائي فاضربها في عدد احواله التي تضمنت

مسائلها تلك الجامعة وما حصل بذلك الضرب يقسم على كل مسألة من  
 مسائل الاحوال فما خرج للواحد على كل مسألة فهو جزء سهمها فاضربه  
 في سهام كل وارث منها ثم اجمع لكل واحد من الخثائي وباقي الورثة  
 ما خصه من جميع المسائل ان ورث في كلها او ما ورث منها واعطه من  
 ذلك بنسبة الواحد الى حالتي الخثي واحالات الخثائي واما عند الخنفة  
 فقد علمت مما سبق انه ليس عندم الا تصحيح المسألة على تقدير الاضرب حتى  
 الخثي وحده ولا وقف عندم وان لم يرث على تقدير لم يبط شيئا ولتأمل  
 هنامثالا للثخين وقس عليه غيره وهو خثيان شقيقان واخ لاب لهما اربعة  
 احوال حال ذكورة واصل مسالته اثنان وحال انوثة واصل مسالته  
 ثلاثة وحال ذكورة الاكبر وانوثة الاصغر واصل مسالته ثلاثة ايضا  
 وحال ذكورة الاصغر وانوثة الاكبر واصل مسالته ثلاثة كذلك فاكف  
 بواحدة من المتاتلات وهي ثلاثة واضربها في الاثنين للباينة تبلغ ستة  
 وهي الجامعة ثم اضرب الستة في عدد الاحوال الاربعة تبلغ اربعة  
 وعشرين ثم اقسمها على كل من الاربعة المسائل يخرج جزء سهم الاولى  
 وهو ماله الواحد منها اثني عشر وجزء سهم كل من الثانية والثالثة والرابعة  
 ثمانية ثم اضرب لكل خثي من الاولى واحدا في اثني عشر باثني عشر ومن  
 الثانية واحدا في ثمانية بثمانية ومن الثالثة اثنين بتقديره هو الذي  
 ثمانية بستة عشر ومن الرابعة واحدا بتقديره هو الاتي في ثمانية بثمانية  
 تجتمع له اربعة واربعون فله منها نسبة ماله الواحد من الاحوال وهو ربعها احد  
 عشر واضرب للاخ من الاب واحد امن مسألة الانوثة فقط في ثمانية بثمانية فله

رهما الثمان وهو نسبة الواحد للاحوال ايضا وليس له غير ذلك هذا عند المالكية  
مطلقا وعند الحنابلة ان لم يرج انصاحهما وعندنا معاشر الشافعية لا يحتاج الى  
ضرب الجامعة في عدد بل نصح من السنة وكذلك عند الحنابلة ان يرجي انصاحهما  
فنعطي كل خشي منها الثلث سهمين ولا يعطى الاغ من الاب شيئا ويوقف سهمان  
كان تقدم \* ولا يخفى العمل عند ظهور الحال \* وعند الحنفية للخشيتين  
الثلثان والباقي للاغ من الاب واقدا علم \*

### (فصل)

ومن الارث بالتقدير والاحتياط ارث المفقود وهو من انقطع خبره وجعل  
حاله فلا يدري احي هو ام ميت سواء اكان سبب ذلك سفره او حضوره  
قتالا او انكسار سفينة او اسره عند اهل الحرب او نحو ذلك \* والكلام فيه  
هنا مختصر في حالين اراه من غيره رارث غيره منه وقد ذكر المؤلف الاول  
فقال \* واما حكم المفقود اذا مات شخص \* كان \* ذلك المفقود  
هو الوارث الحائز لليت او \* من جملة الورثة سواء اكان ذكرا او انثى \*  
فالصحيح انه يعامل كل من الورثة بالاخر في حقه من موت المفقود او حياته  
\* فن يرث بكل تقدير \* من الحياة والموت \* وانحدارته \* على كلا التقديرين  
\* يعطاه \* ناما كزوجته مع ابن حاضر وابن اخر مفقود لان نصيبها الثمن على  
كلا الحالين \* ومن يختلف ارثه \* كام مع اخ حاضر واخ اخر مفقود \* يعطى  
الاقل \* من النصيبين وهو السدس للام في هذه الصورة لانه لما بتقدير  
الحياة ولها الثلث بتقدير الموت \* ومن لا يرث في احد التقديرين اى  
تقدير حياة المفقود وموته لا يعطى شيئا \* كم حاضر مع ابن مفقود \*



وكيفت ابن مع بيتين وابن مفقود فان الم لا يرث بتقدير الحياة وبنت  
الابن لا يرث بتقدير الموت فلا يعطى كل منها شيئاً \* وهو وقف المال \* كله  
حيث كان المفقود حائزاً بتقدير حياته \* او الباقي \* ان كان معه مشترك  
في الارث او يجب به غيره نقصاناً \* حتى يظهر الحال بموته او حياته \*  
فيترتب عليه مقتضاه \* او يحكم القاضي بموته اجتهاداً \* على ماسياتى \*  
ثم ما وقف لاجله من التركة ان قدم المفقود اخذ ما وقف له واخذ الباقي ان  
كان مستحقه \* وان استمر الجمل بماله الى الحكم بموته على ماسياتى فعندنا  
وعند الحنفية والمالكية انه يرد لورثة الميت الاول الحاضرين على حسب  
ارثهم حال موته وليس لورثة المفقود منه شيء اذ لا يرث بالاشك لاحتمال  
موت مورثه قبله وقياساً على الحمل لانه ان انفصل حياً استحق نصيبه الموقوف  
له وان انفصل ميتاً اخذ الورثة ما كان موقوفاً \* وعند الحنابلة وجهاً المذهب  
منها انه ان لم يعلم موت المفقود حال موت مورثه حكم ما وقف له بقية ماله  
فيورث عنه ويقضى منه دينه وبه جزم الجمهور منهم \* والوجه الثاني انه  
يرد الى ورثة الميت الاول الحاضرين عند موت مورثهم وفاقاً للائمة الثلاثة  
كما تقدم \* وكيفية حساب مسائل المفقود ان تعمل لكل من حاله مسالة  
اي مسالة الحياة ومسالة الموت وتحسب اقل عدد يقسم على كل من المستثنين \*  
بالطريقة التي تكرر ذكرها سابقاً \* فبالنظر فيه تصح \* الجامعة لها \* فاقسمه  
على كل تقدير \* اي على الورثة باعتبار كل تقدير من تقديرى حياته  
او موته او على كل مسالة ذات تقدير \* يظهر الاقل فيعطاه كل وارث \*  
عملاً بالاسوء في حق كل واحد منهم \* ويوقف المشكوك فيه \* كما تقدم

وستاتي الامثلة قريباً  $\text{﴿﴾}$  واذا كان الموقوف بين الحاضرين للاحق للفقود  
 فيه  $\text{﴿﴾}$  كما في جد وان شقيق حاضرين وان لاب مفقود  $\text{﴿﴾}$  جاز الاصطلاح  
 عليه بينهم  $\text{﴿﴾}$  اي الحاضرين ان كانوا اكثراً  $\text{﴿﴾}$  وودك الامثلة وقد  
 ذكر المؤلف منها ما لا يثبت على التقديرين لكونه يختلفارته بتقدير  
 الحياة مع شمول المثال لمن الاضر في حقه الحياة ومن الاضر في حقه الموت  $\text{﴿﴾}$   
 قال رحمه الله  $\text{﴿﴾}$  مسألة  $\text{﴿﴾}$  اي هذه مسألة  $\text{﴿﴾}$  زوج حاضر واختان لاب  
 حاضر فان وان لاب مفقود فتقدر موت الاخ تكون المسألة من سبعة  
 بالمول  $\text{﴿﴾}$  لان فيها نصفاً وثلاثين ومجموعها من السبعة فتعال بواحد  
 لا كمال الثلاثين  $\text{﴿﴾}$  وتقدر برحياته  $\text{﴿﴾}$  يكون  $\text{﴿﴾}$  اصلها من اثنين  $\text{﴿﴾}$  لان فيها  
 نصفاً والاثنان تخرجه  $\text{﴿﴾}$  ونقص  $\text{﴿﴾}$  بضرب عدد دروس الاخوة وهي اربعة  
 لعدم انقسام الواحد عليهم في الاثنين  $\text{﴿﴾}$  من ثمانية والمسألة ثمان متباينتان  
 ومسطهما  $\text{﴿﴾}$  اي حاصل ضرب احداهما في الاخرى  $\text{﴿﴾}$  ستة وخمسون  $\text{﴿﴾}$   
 فنقسم على مسألة الموت وهي سبعة يخرج جزء سهمها ثمانية ونقسم على مسألة  
 الحياة وهي ثمانية يخرج جزء سهمها سبعة  $\text{﴿﴾}$  ومن له شيء من احدى المسلتين  
 ياخذ مضر وبافي جزء سهمها ويعامل كل بالاضر  $\text{﴿﴾}$  فالاضر في حق الزوج  
 موت الاخ فله  $\text{﴿﴾}$  من مسئلته  $\text{﴿﴾}$  اربعة وعشرون  $\text{﴿﴾}$  حاصلة من ضرب سهمها  
 منها  $\text{﴿﴾}$  ثلاثة في  $\text{﴿﴾}$  جزء سهمها  $\text{﴿﴾}$  ثمانية  $\text{﴿﴾}$  وله من مسألة الحياة اكثر لان له  
 فيها ثمانية وعشرون حاصلة من ضرب سهمها منها اربعة في جزء سهمها وهو  
 السبعة  $\text{﴿﴾}$  والاضر في حق الاختين حياتهما فلكل واحدة منهما  $\text{﴿﴾}$  من مسألة  
 حياتها  $\text{﴿﴾}$  سبعة  $\text{﴿﴾}$  حاصلة  $\text{﴿﴾}$  من ضرب  $\text{﴿﴾}$  سهمها منها  $\text{﴿﴾}$  واحد في  $\text{﴿﴾}$  جزء

سهمها في سبعة \* ولكل منهما من مسألة الموت اكثر لان لكل منهما ثمانية عشر  
 حصة من ضرب سهمي كل منهما اثنين في جزء سهمها وهو الثانية \* فجمع  
 ما اخذوه ثمانية وثلاثون ويوقف ثمانية عشر بين الزوج والاثنين والاخ  
 المفقود فان ظهر ميتا فم الزوج حقه \* لان معه اربعة وعشرون وهي نصف  
 عائل \* وجميع الموقوف للاختين \* لا كمال الاثنين \* وان ظهر حيا كان  
 للزوج منه اربعة \* لا كمال نصفه من غير عول \* وللأخ اربعة عشر \* فيكون  
 له مثل الاختين بطريق التعصيب \* ويموز الصلح في مثل هذه بين الزوج  
 والاثنين في الاربعة الاسهم الزائدة على حصة الاخ لو ظهر حيا \* ومثال  
 من يرث على التقديرين من غير ان يختلف استحقاقه ما قد مناه وهو زوجة  
 وابن حاضر وابن اخر مفقود فللزوجة الثمن بكل تقدير \* ومثله لو خلفت  
 زوجا حاضرا واخوين لام حاضرين واخا لاب مفقود اقل الزوج النصف  
 ثلاثة على كلا التقديرين وللأخوين اللام الثلث اثنان على كلا التقديرين  
 كذلك والموقوف واحد للاخ لاب ان ظهر حيا والا فلبت المال او لم اراد على  
 ما مر من الخلاف \* ومثال الارث بتقدير حياة المفقود فقط ما قد مناه ايضا  
 وهو بنتان وبنت ابن حاضرات وابن ابن مفقود فلبت البنتين الثلثان على كل  
 من تقدير موت الابن وحياته في دفع لهما الثلثان واما بنت الابن فتسقط  
 بتقدير موت ابن الابن لاستغراق البنتين الثلثين وترث بتقدير حياته لانه  
 يعصبها في الباقي فلا يدفع لبنت الابن شيء لان الاضر في حقها موته \* فان  
 ظهر حيا فالثلث الموقوف بينها للذكر مثل حظ الانثيين \* ومثال الارث  
 بتقدير موت المفقود فقط لو خلفت زوجا واخا لاب حاضرين وشقيقا

مفقوداً قيطى الزوج نصفه ويوقف النصف الاخر فان ظهر الشقيق حياً  
 اخذه والا عطيه الاغ الاب \* ومثال حجب المفقود لبعض الورثة نقصاناً  
 من غير ان يكون له حق في الارث ما قدمناه كذلك وهو جد واع شقيق  
 حاضران واع لاب مفقود فمسألة حياته من ثلاثة لانها من مسائل المادة  
 فلجلد الثلث سهم والاع الشقيق سهان بعد الاغ الاب على الجد ومسألة  
 موته من اثنين لان المال بينها بالسوية فيقدر في حق الجد حياته وفي حق  
 الاغ موته والجامعة للمساثنين ستة لجد منها اثنان وللشقيق ثلاثة ويوقف  
 سهم بين الجد والاغ ولا حق للمفقود فيه فلها ان يصالحا فيه كما مر \*

\* تبيينه \* قد عرفت كيفية حساب المفقود كما مر بك وهذا حيث كان  
 واحد اقل من تعدد فكيفية حسابه هو ما نقرر في حساب مسائل الخش إذا  
 تعدد فتصح لهم بعدد احوالهم الممكنة من حياة الكل او موت الكل  
 او حياة البعض وموت البعض وتعمل في ذلك ما مر في الخنائي \* ومن  
 اتقن ما مر لم يخف عليه ما هنا والله اعلم \*

الحال الثاني من حال حكم المفقود هو ارث غيره منه \* وقد ذكره المؤلف  
 رحمه الله هنا وقد قبله توطئة لذكره قوله مؤكداً الماسبق \* هذا \* اى  
 ما تقدم من انه يامل من معه بالاضر وكيفية حسابه كما سبق \* حكمه \*  
 اى المفقود \* اذا كان وارثاً \* ثم قال \* فان كان موروثاً فحكمه ان  
 يوقف ماله \* واخصاصه \* الى ثبوت موته بينة او يحكم القاضي بموته  
 اجتهاداً عند مضي مدة \* يغلب على الظن انه لا يعيش فوقها لكونه  
 لا يعيش مثله اليها \* ولا تنقد ريشي على الصحيح عندنا ما عند الحنفية

فظاهر الرواية عن الامام رحمه الله انه اذا لم يبق احد من اقرانه حكم بموته  
 واختلفوا في تلك المدة فقال محمد رحمه الله مائة وعشرين سنة وقال  
 ابو يوسف مائة وخمس سنين وقال بعضهم تسعون قال صاحب  
 الكنز وعليه الفتوى لكن قال السيد الجرجاني في شرح السراجة ثم ان  
 الالبق بطريق الفقه ان لا تقدر بشئ كما هو ظاهر الرواية عن الامام  
 اذا عاجز للقياس في المقادير ولا نص ههنا فيجاء على اعتبار اقرانه ونظائره  
 كما في قيم المتنفات ومهر مثل النساء انتهى والراجح عند المالكية كما حققه  
 العلامة الامير ان المبرة بمدة التمييز وهي سبعون على الراجح وهذا اعتمد  
 في غير مفقود القتال امام مفقود فان كان القتال بين المسلمين حكم بموته  
 بمجرد انفصال الصنفين حيث لم يوجد ويضرب القاضي له مدة من غير تحديد  
 للمدة المذكورة بل بنظره وكذا المفقود في زمن الرواء وان كان القتال  
 بين المشركين والمسلمين فينظر له سنة بعده لاحتمال الاسر ومحل الاحتياج  
 للحكم بموته حيث لم تمض له مائة وعشرون سنة فان مضى ذلك لم يمنع للحكم  
 حاكم بل يورث ماله من غير حكم والمذهب المفتي به عند الحنابلة ان من  
 انقطع خبره لنية ظاهرها السلامة كالأسر والخروج للتجارة والسياسة  
 وطلب العلم انتظر ثمانية تسعين سنة منذ ولد فان فقد ابن تسعين اجتهد الحاكم  
 في تنقيد يرمدة الانتظار وان كان ظاهر غيبته الملاك كن فقد من بين اهله  
 او في مملكة او فقد من بين الصنفين حال الحرب او غرقت سفينة ونجا قوم  
 وغرق اخرون انتظر ثمانية اربع سنين منذ فقد ثم يقسم ماله  
 في الحالتين وعلم بما ذكرته لا بد عندنا وعند الحنفية بل وعند المالكية

في بعض الصور من الحكم بموته ولا يبقى مضي المدة فقط لأن الأصل بقاء  
الحياة فلا يزول الايقين والحكم منزل منزله \* ثم بعد الحكم بموته  
يعطى ماله من يرضه وقت الحكم فمن مات قبله او معه لم يرثه هذا ان  
اطلق الحاكم فان قيدت اليته او قيد الحاكم حكمه يز من سابق اعتبر  
ذلك الزمن ومن كان وارثه حينئذ \* ولا تتضمن قسمة الحاكم الحكم بموته  
الا ان وقعت بعد ترفع اليه ولو قدم المفقود بعد قسم ماله ما خذ ما وجد منه  
بعينه لانه تبين عدم انتقال ملكه عنه ورجع على من اخذ الباقي بمثل مثلي  
وقية متقوم لتعذر رده بعينه والله اعلم \*

( فصل )

ومن الارث بالتقدير والاحتياط اثار الحمل واث من معه والمراد به حمل  
يحمل ان يرث او يحجب غيره بتقدير من التقدير كاسباً في كلام المؤلف  
والاثر والحجب به شرطان احدهما ان يعلم انه كان موجودا في بطن امه عند  
موت مورثه ولو كان وجوده نطقاً في البطن \* والمراد بالعلم هنا الحقيقي  
او ما نزل منزله من الظن والحق الولد بالفراش هنا ظن اقامه الشارع مقام  
العلم ولا يعلم وجوده عند الموت الا ان اتت به قبل مضي ستة اشهر من موت مورثه  
سواء اكانت فراشاً ام لا لان اقل مدة الحمل ستة اشهر بالاجماع فحياته دليل  
على انه كان موجودا قبل الموت \* او اتت به لاكثر من ستة اشهر ودون  
ارب سنين من موت مورثه والحال انها ليست فراشاً الزوج او سيد لان الظاهر  
حينئذ وجوده عند موت مورثه والا صل عدم حدوثه \* اما لو كانت  
فراشاً فالظاهر حدوثه بعد الموت لان الافتراض سبب ظاهر في حدوثه

فلأيوث \* نعم ان اعترف الورثة بوجوده الممكن عند الموت وورثه وان  
انت به لاكثر من اربع سنين من موت مورثه فهو محقق الحدوث لان  
الاربع السنين هي اكثر مدة الحمل عند ناو عند الحنابلة وعلى احد القولين  
عند المالكية والقول الثاني عند من انها خمس سنين \* وعند الحنفية اكثر  
مدة الحمل ستان \* و فرق الحنفية بين ما اذا كان الحمل للبعث لولغيره  
قالوا ان كان له فالحكم في المدة مامر عنهم وان كان الحمل لغيره كان ماث وزوجة  
ايه حامل لم يوث الا اذا انت به قبل مضي ستة اشهر سواء اكانت فراشا  
ام لا \* فائدة \* قال صاحب منتهى الارادة من الحنابلة من خلف اما  
مزوجة من غير ابيه وورثة لا تحجب ولد هالم توطأ حتى تستبرأ ليلم احامل  
ام لا انتهى \* ونبه على وجوبه بعض علماء الحنابلة وعليه فيكون عند نامسجبا  
خروج من الخلاف والله اعلم \* الشرط الثاني ان يتفصل الحمل كله حيادية  
مستقرة ويعرف ذلك عند ناو عند الحنابلة باستهلاله صار خا وبطاسه  
وتناوبه وطول زمن نفسه ومعه الثدي ونحوها مما يدل على حياته  
حركية طويلة \* لا يبرد ونحو اختلاج لانه قد يقع لهو انضفاط وتقلص نحو  
عصب ومن ثم النبي كل ما احتمل من الملامات ان يكون لمرض اخر \*  
وجعل الحنفية جميع ذلك بمنزلة الاستهلال \* قال السيد في شرح السراجية  
وطريق معرفة حياة الحمل وقت الولادة ان يوجد منه ما تعلم به الحياة كصوت  
او عطاس او بكاء او ضحك او تحريك عضو انتهى \* ولو خرج اكثر الحمل حيا  
ورث عند الحنفية قالوا لان الاكثر له حكم الكل فكانه خرج كله حيا انتهى \*  
وعند المالكية اذا استهل المولود صار خا وورث وان لم يستهل صار خا لم يورث

والله اعلم. وحيث انتهى الفرض من بيان شرط ارث الحمل وفروعهما فلنرجع  
 الى كلام المؤلف في حكم ارثه والحجب به وكيفية حساب مسأله قال رحمه الله  
 في واما الحمل اذ اكان يرث او يحجب غيره في وولو ببعض التقادير فان  
 رضي الورثة بتاخير القسمة الى الوضع فهو الاولى خروجا من الخلاف الا ان  
 وتكون القسمة واحدة وان طلب الورثة القسمة او بعضهم لم يجبروا على  
 الصبر عند الاثمة الثلاثة والارجح عند المالكية انهم يجبرون على الصبر حتى  
 من لم يختلف نصيبه منهم وان لا قسمة الا بعد الوضع او البيان ان لا حمل وعلى  
 ما تقدم عند الاثمة الثلاثة في تعامل الورثة الموجودون بالاضر اي ان كان  
 اضرب لانه قد لا يكون كما ياتي تمثيله من وجوده وعدمه وذكورته وانثوته  
 وانقراده وتمتدده ويوقف المشكوك الى الوضع للعمل كله سواء كان  
 في حياته مستقرة او ميتا لان الحياة انما هي شرط لارث الحمل ولا دخل  
 لما ياتي وقف المشكوك او في الى ان يتبين ان لا حمل كان ظهر ان  
 ما ينافاه او رجا فمن يحجب ولو ببعض التقادير كم مع حمل زوجة  
 الميت فلا يعطى شيئا ومن لم يختلف نصيبه كالأزوجة مع الفرع الوارث فان  
 لها الثمن على كل تقدير يعطاه كاملا ومن يختلف نصيبه وهو مقدر  
 اي والحال ان نصيبه مقدر كالام الحامل فان لها مع اتحاد الثلث ومع تعدده  
 السدس اعطى الاقل من النصيبين والا نصبا وان كان غير مقدر  
 كما في اخ الحمل فلا يعطى شيئا لانه لا يضبط لعددا الحمل عند ناعلى الاصح  
 فقيد وجد منه في بطن خمسة وسبعة واثني عشر وكذا اربعون على ما نقله ابن  
 الرفعة رحمه الله وان كلامهم كان صغيرا جدا وانهم عاشوا وركبوا الخيل



مع ابيهم وكان من سلاطين بغداد \* والمتمدن المتقى به عند الحنفية انه يوقف  
للمعمل حظ واحد فقط ذكر اكان او اتى ايها كان اكثر ويؤخذ كغفرل من  
بقية الورثة بالزائد \* والقول الثاني وهو قول الامام يوقف لليت نصيب  
اربعة بين ابنتات ايها اكثر ويمطى بقية الورثة اقل الانصاء \* وعند  
الحنابلة يوقف للمعمل الاكثر من حظ ابين ابنتين لان ولادة مازاد على  
التوءمين نادر فلا يبنى عليه حكم بل على ما يعتاد في الجملة \* وهذا قال ايضا  
محمد بن الحسن من الحنفية والولوى \* واذا وضع الحمل ميتا \* او بان ان  
لاجل او وضع حيا ولم يعلم وجوده عند الموت \* عاد الموقوف للموجودين  
من الورثة \* عند الموت \* وكأنه له يكر \* حل \* ولو كان انفصاله بينا  
على امه توجب غرة ورثت الغرة عنه فقط دون الموقوف لاجله كما مر  
في شروط الارث \* نفيه \* قال العلامة ابن حجر في النخبة يكتب في الوقف بقولها  
اما حامل وان ذكرت علامة خفية بل ظاهر كلام الشيعين انه متى احتل  
لقرب الوط \* وقف وان لم نده انتهى \* وكيفية حساب مسائل الحمل ان  
تعمل لكل تقدير من نفاد ير الحمل مسألة على حدة ثم تحصل اقل عدد ينقسم  
على كل مسألة منها يخرج جزء \* سهمها فان ضرب نصيب كل وارث من كل مسألة  
في جزء \* سهمها يحصل نصيبه منها ثم اعرف نصيب كل وارث من كل مسألة \*  
فن لا يختلف نصيبه يعطاه كاملا ومن يختلف نصيبه يعطى الاقل لانه المتيقن \*  
ومن يجب ولو ببعض النفاد يرا يعطى شيئا وقد سبق بيان كيفية التصحيح  
وطريقة النظر بين الاعداد واستخراج اقل عدد ينقسم على كل منها مكررا  
ومن عرف ذلك عرف ما هانا لاعداد ولا عاده \* وقد ذكر المؤلف رحمه الله

بعض أشئلة مسائل الحمل قال **منشئة** خلف امه حاملًا واخا شقيقًا  
 ومثله غيره من المصبات الا الاب **فلا يعطى** الاخ شيئًا **باتفاق** الائمة  
 الاربعة **مادام** الحمل وبعد الوضع لا يعنى الحكم **وهو** انها ان وضعت  
 ميتا وان ان لا حمل فالمال كله للاخ الشقيق او كان في حملها ذكر فلا شيء  
 للاخ او كان الحمل انثى واحدة فلها النصف وللخ الباقي او اثنيان فاكثر فلها  
 او لمن الثلثان وله الباقي **واذا** خلف ابنًا وزوجة حاملًا **فمقد** المالكية  
 لاقسمة الى الوضع وعند الثلاثة يامل كل بالاضر **فنعطى** الزوجة الثمن **لانه**  
 لا يعنى لا يختلف نصيبها بتقدير الحمل كلها **ولا يعطى** الابن **عند** نامعشر  
 الشافعية **شيئا** حتى تضع **او** يظهر ان لا حمل لانه لا ضبط لعدد الحمل عندنا  
 والمعتمد عند الحنفية يوقف العمل بنصيب ابن ذكر فتصح المسألة عند ثم من ستة  
 عشر للزوجة اثنان تقطاهما او يعطى الابن سبعة ويؤخذ منه كفيل وتوقف  
 سبعة **وعند** الحنابلة يوقف نصيب ابنتين فتصح المسألة عندهم من اربعة وعشرين  
 للزوجة ثلاثة تقطاهما ويعطى الابن سبعة وتوقف اربعة عشر **وان** وضعت  
 ميتا لموقوف للابن اتفاقا **واذا** خلف زوجة حاملًا وابوين **ففسد**  
 المالكية ما مر بك انه لا قسمة الى الوضع وعند الثلاثة يامل كل بالاضر كما سبق  
**فالا** اضر في حق الزوج والابوين **عند** ناو عند الحنابلة **ان** يكون  
 الحمل عدوا من الاناث **اثنتين** او اكثر اذ النصيب لا يختلف بزيادة العدد  
**فنعطى** الزوجة ثمنًا عاقلًا **وهو** بعد الاختصار كما سياتى ثلاثة **وعلى**  
**يعطى** الاب سد سائرًا **وهو** كذلك اربعة **وعلى** تقطى **الام**  
**سد** سائرًا **وهو** كذلك اربعة **فهي** على تقدير ان الحمل عدو من

الاناث اذ هو الاضرفى حق الكل \* من اربعة وعشرين وتعمل سبعة  
 وعشرين فيدفع للزوجة ثلاثة من سبعة وعشرين وللأم اربعة منها وللأب  
 كذلك ويوقف ستة عشر \* بالاختصار في الكل \* وكيفه العمل في هذه  
 المسألة على ما تقدم ان تقول \* زوجة حامل وابوان اصل المسألة بتقدير  
 انفصال الحمل ميثان اربعة لانها حينئذ احدى الفراوين \* للزوجة الربع سهم  
 وللأم ثلث الباقي سهم وللأب الباقي سهمان \* وتقدر انفصاله حيا اصلها  
 من اربعة وعشرين للزوجة الثمن ثلاثة ولكل من الابوين السدس اربعة  
 والباقي للحمل المنفصل ان كان ذكرا او عدد امن الذكور او من الذكور  
 والاناث ونصح بحسب عدد رؤسهم \* وان كان الحمل بنتا واحدة فلها  
 النصف وللأبوين السدسان وللزوجة الثمن والباقي سهم للأب بالنصيب  
 ونصح من اصلها \* وان كان الحمل عدد امن الاناث اثنتين او اكثر فلها والهن  
 الثلثان وللأبوين السدسان وتعمل الى سبعة وعشرين كامر \* ولا طريق  
 لتحقيق التصحيح فيها لعدم العلم بعد الحمل قبل انفصاله لكن بحسب التأصيل  
 له ثلاثة احتمالات اما اربعة فقط او اربعة وعشرين بلا عول او عائلة الى  
 سبعة وعشرين \* واقل عدد ينقسم على كل منها مائتان وستة عشرون هي  
 الجامعة فاقسمها اولا على الاربعة يخرج جزء سهمها اربعة وخمسون فاذا  
 ضربت نصيب كل وارث فيه حصل لكل من الزوجة والأم اربعة  
 وخمسون وللأب مائة وثمانية \* ثم اقسما اعنى الجامعة على الاربعة  
 والعشرين يخرج جزء سهمها تسعة فاذا ضربت نصيب كل وارث فيه  
 حصل للزوجة سبعة وعشرون ولكل من الابوين ستة وثلاثون \* ثم

اقسمها ايضا على السبعة والعشرين يخرج جزء سهمان ثمانية فاضرب نصيب كل واحد فيه يحصل للزوجة اربعة وعشرون ولكل من الابوين اثنان وثلاثون \* اذا علم هذا فعندنا وعند الخنايلة تعطى الزوج اربعة وعشرين ويعطى كل من الابوين اثنين وثلاثين ويوقف مائة وثمانية وعشرون \* فان ظهر الحمل عددا من الاناث فهو له وان كان واحد اذ كرا كان او اثنى دفع للزوجة من الموقوف ثلاثة وللأم اربعة وللأب اربعة اذ هي القدر الذي حصل به التفاضل بين الحظيين \* فان كان ابنافه الباقي وهو مائة وسبعة عشر \* وان كانت بنتان فالنصف وهو مائة وثمانية نفصل تسعة يأخذها الأب بالتعصيب \* ثم اذا نظرت الانصاء المعطاة لكل والموقوف الى الوضع بتقدير الاضروي اربعة وعشرون واثنان وثلاثون ومائة وثمانية وعشرون وجدت بين الجميع توافقا بالثمن \* فنختصر المسئلة الى ثمنها سبعة وعشرين ويرجع كل نصيب الى ثمنه \* فيصير كما قسمه المؤلف رحمه الله للزوجة ثمن الاربعة والعشرين ثلاثة ولكل من الابوين ثمن الاثنين والثلاثين اربعة ويوقف ثمن المائة والثمانية والعشرين ستة عشر \* ثم اذا ظهر الحمل صحح الموقوف بحسب الحال على ما مر \* اما عند الحنفية فالمسئلة بتقدير انفصال الحمل ميتا اصلها من اربعة وتقدره حيا اصلها من اربعة وعشرين كما مر فيها \* واقل عدد ينقسم على كل منها اربعة وعشرون لدخول الاربعة فيها وهي الجامة فتعطى الزوجة الثمن ثلاثة والام السدس اربعة والاب كذلك ويوقف نصيب ابن واحد وهو الثلاثة عشر الباقية \* ويؤخذ من الجميع كفايل لاحتمال ان تلد عددا من الاناث \*

وان ولدت بنتا واحدة فلها النصف اثنا عشر يفضل سهم يأخذه الاب  
 بالنصيب • وان وضعت الحمل ميتا عا دالموقوف للموجود ين  
 عند الجميع وكان الحمل لم يكن • فرع من مسائل استهلال الجنين •  
 اذا مات شخص وترك ابنا وزوجة حاملا فوضعت ابنا وبنتا فاستهل  
 احدهما ولم يعرف المستهل بعينه ثم وجدا ميتين فيختلف حينئذ  
 نصيب الزوجة والابن باختلاف المستهل فيعطى كل واحد منهما اقل  
 النصيبين ويوقف الباقي حتى يصطلحا عليه او تشهد ينة بتعيين المستهل فيعمل  
 بمقتضاها • وقال الحنابلة يقرع بينها فمن خرجت القرعة عليه جعل المستهل  
 حكما كالوطني نجيب احد نساءه ولم تعلم عينها ثم مات والله اعلم • ومن مسائل  
 الارث بالتمديد والاحتياط الشك في النسب ونحوه كالموتاز عامه ولا  
 ولا حجة لاحد فوات قبل لحوقه باحدهما فيوقف الى البيان من تركته ارث  
 اب او مات قبله وقف من تركته كل ارث ولديه ويثله ان يطلق احدي زوجته  
 لايمنها او يصنها ثم تلتبس ويموت قبل التمين او البيان فانه يوقف بينهما نصيب  
 زوجة حتى يصطلحا • وان مات قبله وقف من تركته كل منها ارث زوج الى  
 البيان ويقرع بينهما عند الحنابلة كما امر قريبا والله اعلم • وافق العلامة ابن  
 حجر رحمه الله فمين وطئت بشبهة فانت بولد يمكن كونه من الزوج وواطئ  
 الشبهة وقد وطئها في طهر واحد فوات الولد قبل لحوقه باحدهما ولا حدهما  
 ولدان من غيرهما بانها تاخذ السدس فقط ويوقف السدس الاخر الى البيان  
 او الصلح عملا بالاسوا في حق كل والله اعلم •

(فصل في حكم ميراث العرق ونحوهم)

قال المؤلف رحمه الله **هو** اما حكم ما اذا مات متوارثان **هو** او متوارثون  
من ذكر يد او اثاث له منها **هو** يفرق او هدم او نحوهما كحرق **هو** او في معركة  
قتال او طاعون **هو** او في **هو** بلاد **هو** غربة **هو** وعلم موت احدهما بعد  
الاخر ميتا ولم ينس فلا يصح ان المناخير يرث المتقدم اجماعا **هو** او  
ماتا **هو** في ان واحد لم يتوارثا اجماعا لان شرط الارث حياة الوارث  
بعد موت الموروث **هو** وان لم يعلم سبق موت احدهما **هو** او علم موت  
احدهما اولو **هو** جهل اسبقهما فلا يتوارثان **هو** عندنا وعند الحنفية والمالكية  
ايضا فكلهم لا قرابة بينهم ولا غيرهما بما يقتضي الارث لفقد الشرط وهو  
تحقيق حياة الوارث عنده موت الموروث كما سبق في شروط الارث **هو** مال  
كل منها **هو** او منهم **هو** الباقي ورثته **هو** وهذا قول يزيد بن ثابت رضي الله  
عنه وبه قطع الجمهور **هو** عندنا اذا علم موت المتوارثين مرتبا وعين السابق  
ثم نسي وقف الامر الى البيان او الصلح لان التذكير غير ما يوس منه **هو** عندنا  
لا يتوارث كسابقه واختار هذا من الشافعية الفزاري واما مذهبنا **هو** هذه  
الصورة ثبت احوال العرق ونحوهم خمسة **هو** ومن مفردات مذهب الامام  
احمد رحمه الله في الثلاثة الاجوال الاخيرة وهي اذا لم يعلم سبق لوعلم لكن مع  
الجهل بالسبق او لم يعلم السابق لكنه نسي انه يرث كل ميت من صاحبه اذا  
لم تدع ورثة كل ميت سبق موت الاخر من تلاد الاخر يكسر التاء والمراد به  
المال القديم الذي مات **هو** عليه دوون المتجدد له لمورثته من الميت  
الذي معه لتلايد خله الدور فيرث حينئذ كل واحد من مال نفسه

هو باطل \* اما اذا ادعى كل ورثة سبق موت الآخر وورثة الآخر  
 تنكره فيقال فان وتسقط الدعوى وان لم يثبت السبق لواحد منهما  
 فيحمل كالأولم موتهما معا والله اعلم \* مثال اخوان غرقوا لكل منهما مولود  
 دفع مال كل واحد الى مولاه \* مثال اخر رجل غرق هو وزوجته وله  
 ابنتان منها واخت لاب هي اخت زوجته من الام وخلفت هي ابن عم \*  
 فالحكم ان للبنتين من مال ابيهما الثلثين وما بقي فلاخه لايه ولها من مال امها  
 الثلثين وما بقي فلان عمها ولا ترث الاخت للام لسقوطها بالفرع الوارث \*  
 مثال اخر امرأة غرقت وابنها خلفت اخا وزوجها وابو الابن قال الابن  
 للاب فقط ولها من الاخ والزوج انصافا \* والحكم المذكور في هذه  
 الامثلة الثلاثة هو على مذهب الائمة الثلاثة كما علمت \* ونختتم بمثال نذكر فيه  
 القصة مختصرة على مذهب الامام احمد رحمه الله تيمنا للفائدة \* وهو اخوان  
 اكبروا اصغرا ما توجبهما العلم ثم نسي ولم يدع ورثة واحد سبق الآخر  
 وخلف الاكبر بتا وستة نائير والاصغر بتين وستة دراهم ولهما عم \* فيكون  
 الحكم ان تقدروا موت واحد قبل الآخر وليكن الاكبر فليبتنه ثلاثة نائير  
 ولاخيه ثلاثة لبتنه وعمه \* ثم تقدر موت الاصغر قبل الاكبر فليبتنه اربعة  
 دراهم وللأكبر درهمان لبتنه وعمه \* فاجتمع لنت الاكبر ثلاثة نائير ودرهم  
 ولكل واحدة من بنتي الاصغر دينار ودرهمان ولعمهما دينار ودرهم  
 الاصغر من الاكبر ودرهم ما ورثه الاكبر من الاصغر وليس له من تلاد  
 ما له شيء لانه محجوب بالاخ \* اما عند الائمة الثلاثة رحمهم الله لنت الاكبر  
 ثلاثة نائير والباقي للعم ولكل واحدة من بنتي الاصغر درهمان والباقي للعم

فالحاصل لعمهما ثلاثة دنانير ودرهمان ويقاس على هذا المثال نظائره \*  
 \* ثمة \* اذا عين ورثة كل من الميتين موت احدهما بوقت واقفوا على تعيينه  
 بان قالوا مات يوم كذا من شهر كذا او شكوا هل مات الاخر قبله او بعده  
 ورث من شك في وقت موته من الميت الذي عين وقت موته لان الاصل  
 بقاء حياته \* ولومات متوارثان عند الطلوع او الزوال او الغروب مثلا  
 في يوم واحد وكان احدهما بالشرق والاخر بالمغرب ورث الذي مات  
 بالمغرب من الذي مات بالشرق لموته قبله لان الشمس وغيرهما من السبابة  
 تطلع وتزول وتغرب في المشرق قبل المغرب بلارب \* ويلتزم بها فيقال  
 اخوان ما ناعد الزوال في يوم واحد وورث احدهما الاخر والله اعلم \*

### باب اي هذا باب في ذكر احكام الرد

على ذوى الفروض وكيفية تأصيل مسائله وتصحيحها وهو ضد العول لان  
 العول زيادة في السهام ونقصان في الانصاء والرد زيادة في انصاء الورثة  
 ونقصان في السهام وبمباراة اخرى لانه في العول تفضل السهام على المخرج وفي  
 الرد يفضل المخرج على السهام \* ودليل الرد من الكتاب قوله تعالى وأولو  
 الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله اى بعضهم اولى ببعض  
 بسبب الرحم \* ومن المنة منعه عليه السلام لسعد بن الربيع ان يوصى  
 بما زاد على الثلث مع انه لم يكن له الابنت واحدة اذ لو لم يستحق  
 الزيادة على النصف بالرد لجوز له الوصية بالنصف قاله السيد في شرح  
 السراجية \* والقول بالرد هو مذاهب الامامين ابي حنيفة واحمد رحمهما الله  
 مطلقا انتظم بيت المال ام لا كما قدمناه اول الكتاب \* والراجح عندنا



كما تقدم ايضا انه ان لم يتنظم امر بيت المال يرد على ذوى الفروض فيحسب  
فروضهم وعليه الفتوى \* قال العلامة سبط المارديني في كشف الغوامض  
وقد يشتمل من انتظامه الى ان ينزل السبد المسيح عليه السلام انتهى \* والاربع  
عند المالكية ان المال او الباقي بعد الفروض حيث لأعصبة لبيت المال سواء  
انتظم ام لا \* قال الشيخ الباجوري رحمه الله هذا كلام ابن الحارث  
والشيخ خليل لكن ذكر الخطاب نقولا صريحة في اشتراط الانتظام قال وهو  
المتعمد كما في شرح الاجموري فلا يصرف له شيء ان كان غير متظلم بل يرد  
على من يرد عليه انتهى \* واذ احكام بالرد فانما يكون على ذوى الفروض  
من النسب واما الزوجان فلا يرد عليهما اجماعا وذلك لان الرد انما يستحق بالرحم  
كما تقدم ولا رحم للزوجين من حيث الزوجية \* واعلم ان مسائل الرد قسمان  
قسم لا يكون فيه زوج ولا زوجة وقسم يكون فيه أحدهما وقد ذكر المؤلف  
رحمه الله الاول بقوله \* فاذا لم يكن \* من الورثة \* احد من الزوجين وكان  
من يرد عليه شخصا واحدا كام مثلا \* او جدة او بنت او بنت ابن او اخت  
او ولد ام \* فلها المال فرضا وردها \* فتأخذ مقدار فرضها بالفرض والباقي  
بالرد ولا عمل فيه لان تقدير الفروض انما شرع لمكان المزاوجة ولا مزاوجة  
هنا \* او كان \* المردود عليه \* صفا واحدا \* متعدد \* كالجدة \*  
او البنات او بنات الابن او اولاد الام \* فاصل المسألة عدد \* ومنه  
تصح لان المال بينهم بالسوية ذكورا كانوا كاخوة لام او اناثا كجدات  
او ذكورا او اناثا كاخوات لام \* كالعصبة \* لاستوائهم في موجب  
الارث \* او كان \* المردود عليه \* صنفين فأكثر \* ولا يجاوز

ثلاثة لانهم ان تجاوزوا الثلاثة لم يكن في المسألة رد بل تكون مستثناة  
 او رائدة فاعرف اولاً اصل مسائلهم بقطع النظر عن الرد ولا يكون الا  
 ستة كما سيأتي \* فاذا اصلها \* جعت فروضهم \* اى سهام من يرد عليه  
 \* من اصل \* تلك \* المسألة تلك الفروض فالجمع منها اصل المسألة  
 الرد واسقط الباقي \* ثم اقسما بينهم \* فان اتى الكسر صححت من ذلك  
 الاصل والا فاصرب جزء السهم في مسألة الرد وفي عدد السهام المأخوذة  
 من الستة في الستة لان العدد المأخوذ منها صار اصل مسائلهم كما صارت  
 السهام في المسألة العائلة اصلاً يضرب فيه جزء السهم وما بلغ يضرب  
 جزء السهم في العدد المأخوذ هو الذي نصع منه \* وجميع مسائل الرد التي  
 ليس فيها احد الزوجين \* بتقدم الرد لا تكون الا \* ستة \*  
 لان اصلي اثنين وثلاثة لا يجمع فيها اكثر من صنفين والفروض الواقعة  
 فيها نصف ونصف وثلاث وثلاثان وهما مستثرفان \* ولان اصول اربعة وثمانية  
 واثنى عشر واربعة وعشرين لا بد فيها من احد الزوجين وفرض المسألة  
 خلافه \* ولا يتصور الرد في الاصلين المختلف فيها لوجود العاصب فيها ولان  
 الفروض كلها موجودة في الستة الا الربع والثلث ولا يكونان لغير الزوجين  
 وليس من اهل الرد \* فانهصر الرد على الصنفين وعلى الثلاثة في اصل ستة  
 والله اعلم \* مثال \* ام واخ لام اصلها \* بتقدير عدم الرد \* من ستة للام \*  
 منها \* ثلث صهان ولاخ \* للام منها \* واحد من سهم فالجمع \* لها منها \* ثلاثة  
 والباقي ثلاثة فاسقطها \* عملاً بالقاعدة \* ترجع فمسئلة الرد من ثلاثة \* مثال  
 اخر بنت وبنت ابن وام اصلها \* بتقدير عدم الرد من ستة \* لبنت نصف ثلاثة

ولبنس الاين سدس واحد واللام كذلك واحد فمجموع السهام الماخوذة  
 منها خمسة فاجعلها اصل مسألة الرد واقطع النظر عن الباقي وهو الواحد ففي  
 هذين المثالين صحت المسئلة من اصلها ومثال ما وقع فيه الانكسار ولا يقع  
 على اكثر من صنفين للاستقراء جدتان وان لام اصل مسألة الرد اثنتان  
 وتصح من اربعة كما هو واضح • جدتان وثلاثة اخوة لام اصل مسألة  
 الرد ثلاثة والانكسار واقع فيهما على فريقين وبين روس كل منها وسهامه  
 تباین فتضرب الروس في الروس تحصل ستة تضرب في اصل مسألة  
 الرد ثلاثة ونصف من ثمانية عشر لكل جدة ثلاثة ولكل اخ لام اربعة • ثم  
 ذكر المؤلف رحمه الله القسم الثاني من مسائل الرد وهو ما اذا كان في  
 المسألة احد الزوجين قال رحمه الله **•** واذا كان في الورثة احد الزوجين **•**  
 استقل بفرضه فقط وهو امانصف اربع او ثمن **•** فنخذه فرضه من مخرج  
 الزوجية وهو واحد من اثنين او اربعة او ثمانية واقسم الباقي **•** بعد فرض  
 الزوجية وهو امان واحد او ثلاثة او سبعة **•** على مسألة اهل الرد فان  
 كان **•** من يرد عليه **•** شخصاً واحداً او صنفوا واحداً **•** سواء انقسم عليه  
 الباقي ام لم ينقسم **•** فأصل مسألة الرد مخرج فرض الزوجية **•** كزوج  
 وام وكزوجة وام وكزوجة وبنت • اصل الاولى اثنتان والثانية اربعة  
 والثالثة ثمانية وكزوج وثلاث بنات او زوجة وسبع بنات الاولى من  
 اربعة والثانية من ثمانية وكلها تصح من اصلها لانقسام الباقي بعد فرض الزوجية  
 في الكل على مستحقه • وان لم ينقسم الباقي بعد فرض الزوجية على روس  
 الصنف فتحتاج الى التصحيح كزوجة وثلاث بنات او احدى وعشرين بنتاً

اصلها ثمانية للزوجة سهم والباقي سبعة اسهم على ثلاث بنات تباينهن او على  
احدى وعشرين بنتا توافق عدد من بالسبع وهو ثلاثة في جزء سهمها  
على التقدمين اضربها في اصلها تصح من اربعة وعشرين للزوجة ثلاثة  
ولكل بنت سبعة اسهم اسهم وكذا لو تعدت الزوجات فصالح المسألة كما سبق  
وان كان من يرد عليه مع احد الزوجين اكثر من صنف بان  
كان صنفين او ثلاثة ولا يتجاوزها كما مر فاعرض على مسالته اي مسألة  
الرد بقطع النظر عن الزوجية وهي اما اثنان او ثلاثة او اربعة او خمسة  
الباقي من مخرج فرض الزوجية فان انقسم على من يرد عليه  
بان كان مماثل لعدد مخرج فخرج فرض الزوجية اصل مسألة الرد ايضا  
ولا حاجة الى عمل في ذلك وهذا انما يكون في مسألة واحدة وهي ما اذا  
كان مع الزوجة من اهل الرد من فرضه ثلث و سدس فقط مثال  
لذلك زوجة وام وولدها مسألة الزوجية من اربعة للزوجة سهم  
والباقي ثلاثة منقسمة على مسألة الرد للام سهم وولدها سهمان وكام  
وولد هاذي من اربعة كذلك والفرض فيها سدس و ثلث فقط ثم انه قد  
ينقسم على الاصناف ولا ينقسم ما اصاب كل صنف عليه كما لو تعدت الزوجات  
او كان مع الزوجة ولدى ام وجدتين فينشذ تختلج الى الضرب والتصحيح  
كما تقدم في باب وان لم ينقسم الباقي بعد فرض الزوجية على مسألة الرد ضربت  
مسألة الرد جميعها اذ لا تاتي فيها الموافقة في اصل مسألة الزوجية  
فما بلغ فهو اصل المسألة الجامعة لم تثنى الرد والزوجية صنفانهم لا كزوج  
وجدة واخ لام مخرج فرض الزوج اثنان له نصفها سهم ويبقى لاهل الرد سهم

ومسألة التهمين اثنين ايضا والواحد لا ينقسم عليها فاضربها في مخرج فرض  
 الزوج مخرج اربعة في اصل المسألة • ولو كان مكان الزوج زوجة مع الجدة  
 والاخ من الام كان اصلها ثمانية لانها الحاصلة من ضرب مسألة الرد في مخرج  
 فرض الزوجة ولو كان مكان الجدة اخت لايوين مع الزوجة والاخ من  
 الام كان اصلها ستة عشر لانها الحاصلة من ضرب الاربعة مسألة الرد في الاربعة  
 مخرج فرض الزوجة • وان كان مع الزوجة بنت وبنت ابن فقط كان اصلها  
 اثنين وثلاثين لانها الحاصلة من ضرب الاربعة مسألة الرد في الثمانية مخرج  
 فرض الزوجة • وبعد التاصيل فكل من له شيء من مسألة الرد اخذه مضروبا  
 في الباقي من مخرج فرض احد الزوجين لان حق كل من يرد عليه الفاهو في  
 الباقي بعد اخذ من لا يرد عليه فرضه من مخرجه • ومن له شيء من مخرج فرض  
 الزوجية اخذه مضروبا في مسألة الرد • مثال ذلك اربع زوجات وبنت  
 وسبع بنات ابن • اصل مسألة الرد المقطعة من الستة اربعة والسبعة الباقية بعد  
 فرض الزوجات بنات الاربعة فاضرب الاربعة في الثمانية مضروب فرض  
 الزوجية يحصل اثنان وثلاثون هو اصل المسألة الجامعة لمن يرد عليه ومن  
 لا يرد عليه • فلزوجات من الثمانية واحد مضروب في الاربعة مسألة اهل  
 الرد باربعة لكل واحدة واحد • ولبنات من مسألة الرد ثلاثة اضربها في  
 السبعة الباقية من مخرج الثمن يحصل لما واحد وعشرون • ولبنات الابن  
 من مسألة الرد واحد اضربه في السبعة الباقية من مخرج الثمن يحصل سبعة لكل  
 واحدة سهم • هذا كله اذا لم يحصل كسر فان انكسر على احاد بعض الفرق  
 اوعلى الجميع فصصح كما • وهذا هو الطريق المشهور في تاصيل مسائل

الرد \* وهناك طرق اخر كطريق الاربعة المتناسبة والخطأ بين وما فوق  
 الكسر وفي استخراج الاصل بالاولين طول بلا فائدة \* اماما فوق الكسر  
 فهي قريبة لما أخذ وهي ان تزيد على مسألة من يرد عليه ما فوق فرض الزوج  
 او الزوجة منها لفرض الزوجية فزد للنصف مثلاً للربع ثلثاً وثلثي سبعا \*  
 فلو كانت الورثة جده وولداً وزوجاً فمسألة اهل الرد من اثنين زد عليها  
 ما فوق فرض الزوج وهو مثلاً تصير اربعة وهي اصل المسألة \* للزوج  
 منها اثنان وللجدة واحد فرضا وداو للام كذلك هو اوقع كسراً بسيط  
 الكل من جنس الكسر وهو هنا مائت اوسبع فقط \* وطريق البسط هو ان  
 تضرب الصحيح في مخرج الكسر يحصل بسطه من نوع ذلك الكسر ثم زد  
 عليه بسط الكسر يحصل بسط الجميع وهو اصل المسألة الجامعة لمن يرد عليه  
 ومن لا يرد عليه \* مثال ذلك ام وبنت وزوج مسألة اهل الرد من اربعة  
 زد عليها الربع الزوج ثلثها تصير خمسة وثلثا \* ابسط الكل اثلاثاً يكن ستة  
 عشر في اصلها ومنه تصح للام منها ثلاثة فرضا وداو البنت تسعة كذلك وللزوج  
 الربع اربعة \* واذا كان بدل الزوج زوجة مع الام والبنت فزد على مسألة اهل الرد  
 ثلثي الزوجة سبعمها تصير اربعة اربعة اسباع سهم ابسط الكل اسباعاً تكن اثنين  
 وثلثين هي اصلها ومنها تصح للام منها سبعة فرضا وداو البنت واحد وعشرون  
 فرضا وداو وللزوجة الثلث اربعة \* وقس على هذه الاثلة ما عداها واهلها علم \*  
 وقد نقل المؤلف رحمه الله هنا عن الشنشوري جملة ذكر فيها اصول مسائل الرد  
 وامثلتها قال قال الشنشوري رحمه الله في شرحه على المنظومة الرحبية  
 فاصول مسائل الرد سواء كان فيها احد الزوجين ام لا ثمانية اصول

احدها **اثان** **في** وهذا الاصل مما يمكن فيه وجود احد الزوجين وعدمه  
**بجدة** واخ **لام** **في** اصل مسائل **اثان** عدد فرضيهما من الستة التي هي مسألة  
 فرضيهما البدة واحد فرضا ورد او للاخ **لام** كذلك **في** وهذا امثال لماليس  
 فيه احد الزوجين **في** وكزوج وام **في** اصل مسألة الرد **اثان** مخرج فرض  
 الزوجية لكون من يرده عليه واحد فلزوج واحد وللأم واحد **في** وهذا  
 مثال لما فيه احد الزوجين **في** **ثانيها** **ثلاثة** **في** وهذا الاصل مما لا يمكن  
 فيه وجود احد الزوجين **في** **كام** **في** اصل مسألة الرد **ثلاثة** عدد دفروضهم  
 من اصل مسألة تلك الفروض وهي الستة فللام واحد فرضا ورد او لولديها  
**اثان** كذلك **في** **ثالثها** **اربعة** **في** وهذا الاصل مما يمكن فيه وجود احد  
 الزوجين وعدمه **في** **كنت** وام **في** اصل مسألة الرد **اربعة** عدد دفروضهم  
 من مسألة تلك الفروض وهي الستة **ثلاثة** فرضا ورد او للام واحد  
 كذلك **في** وهذا امثال لماليس فيه احد الزوجين **في** وكزوجة وام ولديها **في**  
 اصل مسألة الرد **اربعة** مخرج فرض الزوجية لا تقسم الباقي بعد فرض الزوجية  
 على اهل الرد **فلزوج** واحد وللأم واحد فرضا ورد او لكل من ولديها  
 واحد كذلك وهذا لما فيه احد الزوجين **في** **اربعا** **خمس** **في** وهذا  
 الاصل مما لا يمكن فيه وجود احد الزوجين **في** **كام** **في** شقيقة **في** اولاب اصل  
 مسألة الرد **خمس** عدد دفروضهم من اصل تلك المسألة تلك الفروض وهي  
 الستة فللام **اثان** فرضا ورد او للشقيقة او التي للاب **ثلاثة** كذلك والمجموع  
**خمس** **في** **خامسا** **ثمانية** **في** وهذا الاصل وما بعده لا يمكن خلوا المسألة  
 فيها عن احد الزوجين **في** **كزوجة** **كنت** **في** اصل مسألة الرد **ثمانية** مخرج

فرض الزوجة لان من يرد عليه شخص واحد فللزوجة واحد وللبنت سبعة  
 فرضاورد اب<sup>١</sup> و<sup>٢</sup> سادسها<sup>٣</sup> ستة عشر كن زوجة وشقيقة واخت لاب<sup>٤</sup>  
 الاصل ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة الرد في مخرج فرض الزوجة اربعة  
 لمباينة الباقي بعد فرض الزوجة وهو ثلاثة لمسألة الرد فللزوجة اربعة وللشقيقة  
 تسعة فرضاورد اولي من الاب ثلاثة كذلك<sup>٥</sup> سابعها<sup>٦</sup> اثنان وثلاثون  
 كزوجتين وبنت ابن<sup>٧</sup> الاصل اثنان وثلاثون حاصلة من ضرب اربعة  
 مسألة الرد في ثمانية مخرج فرض الزوجة لمباينة الباقي وهو سبعة لمسألة الرد وهي  
 الاربعة فللزوجة اربعة وللبنت واحد وعشرون فرضاورد اوليت الابن  
 سبعة كذلك<sup>٨</sup> ثامنها<sup>٩</sup> اربعون كزوجتين وبنت ابن وجدة<sup>١٠</sup>  
 اصلها اربعون حاصلة من ضرب خمسة مسألة الرد في ثمانية مخرج فرض الزوجة  
 لمباينة الباقي وهو سبعة لمسألة الرد وهي الخمسة فللزوجة خمسة وللبنت واحد  
 وعشرون فرضاورد اوليت الابن سبعة فرضاورد اولمئة كذلك<sup>١١</sup> فهذه هي  
 اصول مسائل الرد تفرد المسائل التي ليس فيها احد الزوجين باصلين منها  
 وهما الثلاثة والخمسة وتنفرد الاربعة الاخيرة اى النجاة والسنة وعشروالاثنين  
 والثلاثون والاربعون باجتماع احد الزوجين مع من يرد عليه واثنان منها يمكن  
 وجود احد الزوجين وعدمه فيها وهما الاثنان والاربعة والله اعلم.

\* ثمة \* قد علمت مما سبق في الموانع ان مذهب الحنابلة توريث البعض  
 بحسب ما فيه من الحرية ولم ايضا في الرد عليه تفصيل قالوا يرد على كل  
 وارث بفضه حرة كان او ذا فرض ان لم يصب من التركة بقدر  
 حريته من نفسه \* لكن ايها العصبه وذو الفرض استكمل بالرد ازيد من



فقد حرثته من نفسه منع من الزيادة على قدر حرثته من نفسه ورث على غيره  
 ان امكن بان كان هناك من لم يصبه بقدر حرثته من المال هو الابان لم يكن  
 ذلك فليت المال \* فليث نصفها اخر النصف بالقرض والرد ولا من  
 مكانها النصف ايضا بالمعسوبة والباقي في المتورقين لذوي الرحم ان كانوا  
 والا فهو لث المال \* وبنت وجدة نصفهما من المال بينهما نصفين بالقرض  
 والرد ولا يرث في هذه الصورة وشبهها على قدر فرضها فلا يأخذ من نصفه  
 حر فوق نصف التركة وهو ممنوع والله اعلم \*

**باب** اي هذا باب **في حكم** توريث ذوي الارحام \*

الارحام جمع رحم وهو في الاصل موضع لتكوين الولد ثم سميت به القرابة وعلى  
 كلا المعنيين بعبارة التذكير والتأنيث \* وقيل تذكيره في القرابة اكثر افادة  
 في المصباح \* ومثله من مر واصطلاحاً \* كل قريب \* هذا كالجلس  
 داخل فيه اصحاب الفروض والمصبات \* غير من تقدم من المجمع على توريثهم \*  
 خرج ذو والفرض والمصبات السابق ذكرهم ومن فيه للبيان \* وقد انتشر  
 الخلاف بين الصحابة وعن بعد هم رضي الله عنهم في ارثهم فقد روي عن  
 عمرو وعلي وابن مسعود وابي غيبة ومعاذ بن جبل وابي الدرداء وابن  
 عباس في رواية عندهم رضوان الله عليهم اجمعين توريثهم عند عدم العصبية  
 وذوي الفروض غير الزوجين \* وبه قال شريح وعمر بن عبد العزيز  
 وعطاء وطاوس وعقبة وابن سيرين ومجاهد ومسروق رحمهم الله \*  
 وذهب اليه الامامان ابو حنيفة واحمد رحمهما الله تعالى مطلقا والامام  
 الشافعي رحمهما الله اذ لم ينتظم بيت المال وهو ايضا معتمد المالكية على ما نقله

الخطاب كأمير في الرد \* وكان زهد بن ثابت رضي الله عنه لا يورثهم  
 ويعمل المال أو الباقي لبيت المال وبه قال سعيد بن المسيب وسعيد  
 ابن جبير وهو أحد قول المالكية \* واحتج المورثون من الكتاب بقوله تعالى  
 وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله اذ معناه كأمير في الرد  
 بعضهم أولى بغيره فبعض فيما كتب الله وحكم به لأن هذه الآية  
 نسخت التوارث بالموالات والمواخاة كما كان عند قديمهم عليه السلام المدينة \*  
 ومن السنة ما رواه أحمد وحسنه الترمذي أن رجلا رمى سهما إلى سهل بن  
 حنيف الأنصاري فقتله ولم يكن له وارث إلا خاله فكتب في ذلك أبو عبيدة  
 إلى عمر رضي الله عنهم فاجابه بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال الله ورثه مولى  
 من لا مولى له والحال وارث من لا وارث له \* وما أخرجه أبو داود عن المقداد  
 رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال الحال وارث من لا وارث له  
 يعقل عنه ويرثه \* وما أخرجه أيضا أنه لما مات ثابت بن الدحداح قال  
 عليه السلام لقيس بن عاصم هل تعرفون له نسباً فيكم فقال أنه كان فينا غريباً  
 ولا نعرف له إلا ابن اخت هو أبو لبابة بن المنذر فجعل صلى الله عليه وسلم  
 ميراثه له \* ولأن الأرحام ساوى الناس في الإسلام وزاد عليهم بالقرابة  
 إلى الميت فكان أولى بالميراث من بقية الناس \* ولأنه أيضاً كان في الحياة  
 أحق بصلته وصدقته وصيته بعد الموت فيكون أولى بميراثه \* واحتج  
 الثوري ثورث ذوي الأرحام بأن الله تعالى ذكر في آيات الموارث  
 نصيب ذوي القربى والعصباء ولم يذكر لذوي الأرحام شيئاً ولو كان  
 لهم حق لبيته وما كان ربك نسياً \* وما رواه أبو هريرة أن النبي صلى الله

عليه وسلم سئل عن ميراث العمة والخالة فقال حتى ياتي جدي ثم قال ابن سائل  
ميراث العمة والخالة فاتي رجل فقال عليه السلام اخبرني ان لا شيء لهما وكل  
من القسطين اجرة عا حنح به الاخرون والكل مذكور في الجدولات ثم  
احد عشر صنفاً \* وبعضهم عد ثم عشرة وبعضهم اربعة عشر والمقصود  
لا يختلف ولا ترتيب بينهم وانما الترتيب اللازم في جعلهم اربعة اصناف  
كما سأتى عند اهل الترتيب \* وعلى عد ثم احد عشر فالاول الجد الساقط  
وهو المدلى بانتي كابي ام والجد الساقط وفي كل جدة ادلت باب بين امين  
اجماعاً وكل جدة ادلت باب اعلى من ابي الميت عند المالكية وباب اعلى من الجد  
ابي الاب عند الحنابلة \* وهاتان الجدتان عندنا من ذوات القرض كما مر  
فهؤلاء صنف \* الثاني اولاد البنات وبنات الابن وقد علم ان الولد يشل  
الذكر والانثى \* الثالث بنات الاخوة لاهوين اولاب اولام \* الرابع اولاد  
الاخوة لاهوين اولاب اولام ذكور اكانوا او اناثاً \* الخامس بنو الاخوة  
للأم وبناتهم الدخلات ايضا بنات الاخ كأم \* السادس من العم للام وهو  
اخوالاب والجد لاب لامه وان علا \* السابع بنات العم شقيقاً واولاب اولام \*  
الثامن العيات من كل جهة سواء كن عيات الميت ام عيات ابيه ام عيات جده \* التاسع  
والباشرا لاجوال والجدلات اي اخوة الام واخواتها سواء كانوا اشقاء او  
لاب اولام وكذا الجوال الاء وخالاتها واخوال الاب وخالاته واخوال  
الجد وخالاته \* الحادى عشر المدلون بالمذكورين من الاصناف كأولاد  
العم للام وان يفلوا او لا بالعات وان يعدوا او لا بالجد والجدلات  
وانتشرها والمراد المدلون بما عد الصنف الاول وهم الاجداد

والجدهات الساقطون لان المدلين بهم نخوة ابوى الميت لاب وعمومة امه  
 كذلك د اغلين في الاصناف السابقة فليسوا من الصنف الحادى عشر \* وفي  
 تحليل النخوة والنهاية لاستثناء الصنف الاول من المدلى بهم يكون الام تدلى  
 به وهي ذات فرض اشكال لم ار من به عليه \* قال المؤلف رحمه الله  
 \* وترجع الاصناف المذكورة بالاختصار الى اربعة اصناف لا ترتيب  
 بينها كما علمت عندنا ولا عند الخبابة لكن عند اهل القرابة يجب الاول  
 الثانى والثالث الرابع كالصبيات على خلاف في الترتيب  
 ايضا عندم لكن معتد بهم فيه ما ذكرهنا الاول من يتنى الى الميت وم  
 اولاد البنات \* وان نزلوا ذكورا كانوا اواناثا \* واولاد بنات الابن \*  
 وان نزلوا كذلك \* وينزلون عندنا منزلة البنات وبنات الابن \* الثانى  
 من يتنى اليهم الميت وم الاجداد والجدهات الساقطون وان علوا \*  
 كالجد ابي ام الميت وامه \* الثالث من يتنى الى ابوى الميت وم اولاد  
 الاخوات \* وان سفلوا ذكورا كانوا اواناثا سواء كانت الاخوات لاب وام  
 اولاد فقط اولام فقط \* وبنات الاخوة \* اشقاء كانوا اولاد اولام  
 \* وكذلك من يدلى بهم \* اى بالمدكورين جميعا \* وان نزلوا الرابع  
 من يتنى الى اجداد الميت وجدهاته وم العمومة للام والمات مطلقا والخوة  
 مطلقا \* ذكورا كانوا اواناثا اشقاء اولاد اولام \* وان تباعدوا \* عن  
 الميت \* واولادهم \* اى اولاد جميع اهل الصنف \* وان نزلوا \* فهو لا \*  
 الاصناف الاربعة م ذو الارحام \* ولا خلاف عند من ورث ذوى  
 الارحام ان من انفرد من \* هي بعمضية لا بانية \* هؤلاء الاصناف ذكرا

كذا أو اثني \* حاز جميع المال \* قبل بالتصيب كما هو الظاهر في حالة  
 الانفراد \* وقيل بالقرض كما يظهر أيضا في بعض الأمثلة الآتية \* وإنما يظهر  
 الخلاف \* بين مورثيهم \* عند الاجتماع \* فإذا اجتمع منهم نوعان فأكثر  
 فاهل التنزيل يحملون كل شخص من ذوى الارحام منزلة من يدلى به كما  
 سيأتي \* واهل القرابة يقدمون الاقرب فالأقرب الى الميت على ما يأتي  
 \* وفي ذلك \* أي كيفية توريث ذوى الارحام \* مذاهب \* مذاهب \* مذهب  
 اهل التنزيل وسيأتي بيانه مفصلا \* ومذهب اهل القرابة وهو توريث  
 الاقرب فالأقرب كالعصبات وهو مذهب الحنفية وقطع التولي والبغوى  
 من الشافعية وسيأتي فيه بعض بيان \* ومذهب اهل الرحم وهو مجور  
 والحكم عندهم التسوية بين ذوى الارحام ولا فرق عندهم بين القريب  
 والبعيد والذكور والاثني \* فإذا وجد مثلا بنت بنت وبنت خال فالمال  
 بينها بالسوية عندهم \* والاصح منها عندنا \* معاشر الشافعية  
 وعند الحنابلة وكذا عند المالكية حيث ورثوا ذوى الارحام كما نقله  
 الخطاب \* مذهب اهل التنزيل \* لانه الاقرب على الاصول  
 ولان القائمين به من الصحابة رضوان الله عليهم ومن بعدهم أكثر

ولشرح كلام المؤلف في مذهب اهل التنزيل ثم تذكر طرفا من مذهب اهل  
 القرابة ان شاء الله تعالى \* قال رحمه الله \* والحاصل انه ينزل كل منهم منزلة  
 من يدلى به \* بالنسبة للارث لا لجنب احد الزوجين نقصانا \* وهو \*  
 أي المدلى به \* أول وارث بالقرض أو بالتصيب ما يدلى به ذوى الارحام \*  
 فينزل كل فرع منزلة اصله في الوراثه وان كان فرعه في الولادة \* وينزل

اصله منزلة أصله وهكذا ادرجه بعد رجله الى ان تصل الى وارثه \* وحينئذ  
 فيعطى نصيب كل وارث يفرض او نصيب من ادلى به فان ادلى بما نسب اخذه  
 عصبية وان ادلى به في فرض اخذه فرضا ورثا ان لم يسترق ومن كان محجوبا  
 لم يعط شيئا كما سياتي \* ولما كان هذا الترتيب بل غير مطرد استثنى المولى رحمه الله  
 من خرج عن ذلك الضابط بقوله في الاحوال والحالات فنزلة الام \*  
 ينزلون \* لامنزلة من ادلوا به وهم الاجداد والجدات للام \* والاولاد  
 للام \* والعلمات \* مطلقا وبنات الاعمام \* فنزلة الاب \* ينزلون \*  
 لامنزلة من ادلوا به وهم الاجداد ايضا \* واهوال الام \* وخالاتها ينزلون  
 منزلة الجددة ام الام \* واعمامها وعلماتها منزلة الجد ابي الام \* واهوال الاب  
 وخالاته منزلة الجددة ام الاب التي هي اختهم \* واعلمه وعلمته منزلة الجد الذي  
 هو اخوهم وهو ابو الاب \* وعلى هذا القياس يحل كل خال وخالة بمنزلة  
 الجددة التي هي اختها \* وكل عم وعممة بمنزلة الجد الذي هو اخوها كذا في الروض  
 والفتح والقرتيب وشرحه \* واولاد الاخوان والحالات والاعمام للام  
 والعلمات وبنات الاعمام كآبائهم وامهاتهم اقتراد واجتماعا \* فينزل اولاد  
 الخال الشقيق منزلة الخال الشقيق واولاد الخال لاب بمنزلة الخال لاب \* وعلى  
 هذا القياس في الباقي فثبت للام من كل المال او ثلثه او سدسه يثبت للاخوان  
 والحالات وما يثبت للاب من كل اوباق او سدس يثبت لمن نزل منزلته  
 كذلك \* وقبل تنزل العلمات منزلة العالم الشقيق \* وقبل تنزل كل عمه منزلة العالم  
 المساوي لها \* وحينئذ فن سبق \* من ذوى الارحام مفردا كان او متعددا  
 الى وارث قدم \* عندنا \* مطلقا \* اي سواء اتحد صنفهم او جهتهم

ام لا وسواء قربت درجته للبنت أم بعدت **و** واخذ المال **و** او ما شى  
 بعد مرض الزوجية كالي بنت بنت بنت بنت ابن ابن **و** المال عندنا  
 للثانية لسبقها الى الوارث وان كانت الاولى اقرب الى الميت **و** ما في فتاوى  
 العلامة ابن حجر من جعله ابن الخالة مساويا للخال فيه نظر والله اعلم **و** اما عند الخنابلة  
 فيقدم الاسبق الى الوارث بالارث ان كان من جهة واحدة وسبقا في بيان الجهات  
 والافتيقسان بحسب قاعدة التنزيل وعند اهل القراة يقدم ولد الوارث كذلك  
 ان استويا قربا الى الميت وكان من صنف واحد (ثنية) اما الاضاف المتبعة  
 للترتيب عند اهل القراة فقد مترك بيانها واما الجهات المتبعة عند الخنابلة فت ثلاث  
 على الاصح عندهم **و** اخذها بقوة ويدخل فيها اولاد البنات واولاد  
 بنات الابن وان تولوا **و** الثانية ابوة ويدخل فيها فروع الاب في الوراثه  
 من الاجداد والجدات والذواقط وبنات الاخوة واولاد الاخوات وبنات  
 الاحام والمات واولادهم ومات الاب ومات الجد وان علا واولادهم  
 والثالثة امومة ويدخل فيها فروع الام في الوراثه من الاخوال  
 والخالات واحام الام واحام ابها وامها ومات الام ومات ابها وامها  
 واخوال الام وخالات ابها وامها وخالات الام وخالات ابها وامها واولاد  
 اولاد الام وفروعهم كذلك وليس لهم جهة اخوة ولا عمومة على المذهب  
 ولا ترتيب في الارث بهذه الجهات عندهم وانما اذا اتحدت الجهة وكان  
 بعضهم اسبق الى الوارث من بعض قدم بالارث كما مر **و** لتثل مثلا يظهره  
 اثر الخلاف بيننا وبين الخنابلة والحنفية **و** وهو ما لو خلف بنت بنت  
 وبنت اخ لغيرهم **و** فالاولى عندنا وعند الخنابلة بمنزلة البنت والثانية بمنزلة

الآخ لكن الثانية اسبق الى الوارث فالمال كله لما عندنا لذلك \* وعند  
 الحابلة المال بينها انصافا لاختلاف الجهة فلا يعبر السبق حيث لا وجه  
 الاولى البنوة وجهة الثانية الابوة \* وعند الحنفية المال كله للاولى وان  
 بعدت لانها من الصنف الاول وهو عندهم بحسب من بعده

\* تنبيه \* ذكر الشنهوري في شرح الترتيب ان الحال مقدم على جميع  
 ذوي الارحام عند الحابلة وتبعه في ذلك السبتي في شرح الرحية والمولف  
 في اختصار تحقيق المرام \* وقد تتبعنا كثيرا من كتب الحابلة كالافقاع  
 ودليل الطالب وشرحه نيل المأرب وشرح البرهانية وشرح الزاد  
 وغيره فلم نر فيها الا ان الحال ينزل منزل منزلة الام \* وعليه فرعو القروع  
 في التثيل والقسمة فليبحث عن ذلك فلهل سهوا ولعل هناك تقلا لم نطلع  
 عليه والله اعلم \* رجعنا الى سياق كلام المؤلف قال **فان استواء**  
**واستواء** في السبق الى الوارث **كان الا الى ان يقول فان استواء** في  
 القرب الى الوارث لانه لا بد في السبق من سابق ومسبوق ولا يصور فيه  
 الاستواء **قد** كان الميت خلف من يدلون به **اي** خلف الورثة الذين  
 يتسبون اليهم **وقسم** المال او الباقي بعد فرض الزوجة **مطلقا** عند  
 اهل التنزيل وبقيد كونهم من صنف واحد مع استواء القرب الى الميت  
 عند اهل القربة وعلم من قوله او الباقي بعد فرض الزوجة انهم لا يدخلون  
 ضررا للمول على احد الزوجين وان حصل بينهم عول فليسوا كمن ادلوا به  
 من كل وجه **ينهم** **اي** بين من يدلون بهم \* واقرض الضمير المائد على  
 من اولادهم ثانيا نظرا الى اللفظ هناك والى المعنى هنا \* وذلك بان



يجعل نصيب كل واحد من الورثة لمن ادلى به لو كان هو الميت \* كالمات  
 عن ولادة بنت وعمة وخالة فباقتاق اهل التنزيل تقدر ان الشخص مات عن  
 بنت واب وام فمطل نصيب البنت لولدها وهو النصف ونصيب الاب للعمة وهو  
 الثلث ونصيب الام للخاله وهو السدس \* اما عند اهل القرابة فالمال كله لولادة البنت  
 لان من النصف الاول ولا شيء للعمة والخالة لانهما من الرابع \* قال المؤلف رحمه الله  
 نقل عن الوفاء ي تقوية لما مر مع البسط للمقام \* قال الوفاء ي \* يعني العلامة  
 علي بن عبد البر الوفاء ي الشافعي رحمه الله في كتابه تحقيق المرام بشرح  
 نظم ذوى الارحام لشيخه العلامة محمد بن احمد السباعي رحمه الله \* وبعد  
 هذا التنزيل لنا \* معاشر القائلين به اما الشافعية فطلقا واما الحنابلة  
 حيث اتحدت الجهة \* انظار ثلاثة \* فنتظر اولافى ذوى الارحام هل سبق  
 بعضهم الى الوارث اولافى \* هذا هو النظر الاول وقدم بيان مقتضى  
 السبق وسباق له زيادة ابصار \* ثم نظر \* حيث لاسبق الى الوارث  
 \* بين الورثة \* المدلى بهم \* بمراتب الحجب \* واي وقدر الاستحقاق  
 \* بتقدير حياتهم \* وهذا هو النظر الثاني \* ثم نظر \* اذا لم يجب احد  
 الورثة الاخرين \* ذوى الارحام بذلك ايضا \* اي بمراتب الحجب  
 وقدر الاستحقاق عصوبة او فرضا \* وتوضيحه انه ان سبق بعض ذوى  
 الارحام الى الوارث \* ال فيه للجنس الشامل للواحد وغيره \* خص  
 بالمال ان كان شخصا واحدا \* وهذا غير محتاج الى عمل \* فان كان هذا  
 البعض متعددا \* وكان الوارث الذى ادلى به متعددا كذلك ولم يكن  
 احدهم محبوبا بالآخر \* قسم المال اولا بين الفرق المدلية بالورثة على

بحسب ما يأخذه الورثة المدلى بهم من تركه الميت مصوبة وفرضا وجعل  
 نصيب كل من الورثة للذين به ثم من انفرد بنصيب وارثه أخذه كله والا  
 فيقسم بينهم على حسب ما يأخذونه من تركه الوارث لو كان هو الميت  
 مصوبة وفرضا وحسب ما استأق امثلة الكل فيعجب الحال الشقيق الحال  
 لاب قال في الروض وشرحه لانها اخوان للام المدلى بها والاخ الشقيق  
 يحجب الاخ لاب ويحجب ابو الام الحال لانها ينزلان منزلة الام وهما لها  
 اب واخ والاب يحجب الاخ وهكذا تحجب العم بنت الاخ لتزول  
 العممة منزلة الاب وبنت الاخ منزلة الاخ والاب يحجب الاخ وتحجب  
 بنت الم الشقيق بنت الم للاب لانها ينزلان منزلة ابويهما والم الشقيق  
 يحجب الم للاب فلا يعطى فرع من حجب منهم بالاخر شيئا وان كانوا  
 يرثون وميراثهم كان بالمصوبة اقتسموا نصيبه للذكر مثل حظ  
 الانثيين على حكم ارث العصابات عندنا وكذا لك عند الحنفية كما سياتى اما  
 عند الحنابلة اذا ادلى جماعة من ذوى الارحام بوارث واحد واستوت منزلتهم  
 كأولاده واخوته يكون للذكر منهم نصيب انثى بلا تفضيل لانهم يرثون بالرحم المجرد  
 فسوا بين ذكورهم واناثهم وان كانوا يرثون بالفرض اقتسموه على حسب  
 فروضهم منها واولها لكل حكمه ويستثنى من ذلك مسالتان كما سياتى  
 ذكرهما وعلى ما تقدم من التفرير فالأقرب للوارث يسقط الابد  
 سواء اتحد صنفها واختلف خلافا للفتية كما مر ووفقا للحنابلة اذا اتحدت  
 الجهة وانتهى ما نقل عن الروض وشرحه ثم نقل المؤلف رحمه الله  
 ايضا في هذا المقام جملة من الفصول الشيخ العلامة شهاب الدين احمد بن الهائم

ومن شرحها العلامة بدر الدين محمد سبط المارديني رحمه الله رعاية  
 التقوية ايضا لما سبق مع زيادة الايضاح باليسر قال رحمه الله **ع** قال  
 في القصول وشرحها لليسر وبعد التنزيل على ما ذكرنا **ع** اي من جعل  
 كل ذي رحم منزلة من يدلي به من الورثة **ع** فننظر في الورثة المدلى بهم  
 لو قدر اجتماعهم ان كانوا يردون كلهم ورث المدلون بهم كما مثلنا **ع** وكما  
 لو خلف ابا امه وثلاثة بنى اخوات متفرقات فكانه **ع** اذا نزلتهم منزلة  
 المدلين بهم **ع** خلف اما وثلاث اخوات متفرقات غلابن الاخت الشقيقة  
 النصف **ع** فرض امه **ع** ولكل واحد من الباقيين السدس **ع** اما ابوالام  
 ففرض بنته واما الاخوان ففرضا امهما **ع** وتقع من **ع** اصلها **ع** ستة **ع**  
 لابن الشقيقة ثلاثة ولابن الاخت للاب واحد ولابن الاخت للام واحد  
 ولجدة اي الام واحد **ع** وان حجب بعضهم **ع** اي الورثة المدلى بهم **ع** ايضا  
 جرى الحكم كذلك في ذوى الارحام المدلين بالورثة **ع** المذكورين  
**ع** فمن ادلى **ع** منهم **ع** يوارث ورث **ع** نصيب مورثه المدلى به ومن  
 ادلى بمحبوب حجب **ع** كما حجب مورثه المدلى به **ع** فلو خلف بنت بنت  
 وابن اخ لام فكان مات عن بنت واع لام فالسالم كله لبنت البنت فرضا  
 وودا كامها ولا شيء لابن الاخ من الام لان اباها محبوب بامها **ع** كذلك  
**ع** لو خلف ابن بنت واولاد اخوات متفرقات **ع** ونزلنا كلامهم منزلة  
 من يدلي به فكانه خلف بنتا وثلاث اخوات متفرقات فاذ ائسنا **ع** كان  
 لابن البنت النصف **ع** فرض امه **ع** واولاد الشقيقة **ع** النصف **ع** الباقي **ع**  
 وهو ما لامهم بالمصوبة مع البنت **ع** يقتسمونه بحسب ميراثهم من اهم

ولا شيء لاولاد الاخت للام لسقوط امهم بالنت ولا شيء لاولاد الاخت  
 للاب ايضا لسقوط امهم بالشقيق مع البنت انتهى ما نقل عن الفصول  
 وشرحها فاذا علمت مما تقدم وتكرر ان من انقرض يوارث انقرض نصيبه  
 كله والا لا يتفرد بالوارث بل كان معه من يشا ركة قسم النصيب بين  
 المدلين به على حسب ميراثهم منه لو كان ذلك الوارث الذي ادلوا به  
 هو الميت عصوبة وفرض اي ينزل نصيب الوارث الى فروعه المتصلين  
 به اولا ويشمونه على ما ذكر ثم نصيب كل الى فروعه ويقسم كذلك  
 بطنا بعد بطن الى ان يصل الى ذى الرحم الحى ولو كان لكن يستثنى من  
 ذلك اى من كون ما ينقص المدلى به من تركه لليت يقسم بين من ينزل  
 منزله على حسب ارثهم عصوبة وفرض مسألتان وقد قدم المؤلف  
 الاشارة اليها المسألة الاولى ان اولاد ولد الام ينزلون منزلة ولد الام  
 لكن يرثون نصيبه بالسوية ذكرهم كاتمام بلا تفضيل كما هو لم  
 هذا مع انما لو قدر ان ولد الام هو الميت وخلف اولاد اذ كور او اناثا  
 يقسم ميراثهم بينهم لذكر مثل حظ الانثيين لان الاولاد يصيب ذكرهم  
 انثام فلذا ذكر مثل حظ الانثيين والمسألة الثانية الاخوال  
 والخالات من الام ينزلون منزلة الام كما سبق ولو كان لكن يرثون  
 نصيبها ويقسم بينهم لذكر مثل حظ الانثيين مع انه اى مع ان الحال  
 والشان في نومات الام وخلفتهم كانوا اخوتها واخواتها لام ولا تفضيل  
 بينهم كما مر في باب

• نبيه • وقع في التحق والنهاية واللفظ فيما شرح الروض في موضع ان

الاخوال من اللام والحالات منها يرثون نصيبها بالنسوية وهو مخالف للمقول  
 في الروضة وشرح الروض لشج الاسلام في موضع آخر وسائر كتب القرائض  
 من انهم يقتسمون نصيبها للذكر مثل حظ الانثيين فجعل من لا يسهونه عليه  
 ابن الجمل فيما كتب على المنهاج \* وحيث اطلقنا الكلام في تفصيل مذهب  
 اهل التنزيل فلذا كررنا من احكام مذهب اهل القراية كما وعدنا مع ما تيسر  
 من الامثلة للمذهبيين في خلال ذلك فنقول \* قد علمت بما تقدم ان المعتمد  
 المأخوذ به للفنوي عند الحنفية وهم اهل القراية انهم يقدمون الصنف الاول  
 من ذوى الارحام ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع على ترتيب الاصناف السابق \*  
 وان كل صنف عندهم يجب ما بعده ولم يعد ذلك تفصيل في كيفية ميراث  
 كل صنف على حدته \* اما الصنف الاول وهم اولاد البنات وبنات الابن  
 ذكورا واناثا وان تزولوا ولا هم بالميراث اقربهم الى الميت كبنات البنت فانها  
 اولى من بنت بنت الابن \* فان استووا في الدرجة فولد الوارث اولى من  
 ولد ذى الرحم فبنت بنت الابن اولى من ابن بنت البنت فان استووا كذلك  
 في الادلاء الى الوارث ورثوا جميعا وكيف يرثون فعند ابي يوسف  
 رحمه الله يمترون بانفسهم من غير نظر الى الوسائط فان كانوا ذكورا او  
 كانوا اناثا سوي بينهم وان اختلفوا فلذا كررنا مثل حظ الانثيين وبهذا ايفتى  
 كثير من متأخريهم وعند محمد رحمه الله وهو المفتى به عند المتقدمين  
 يعتبر ابدان الفروع كذلك ان اتفقت صفة لاصول ذكورة وانوثة  
 فلذا كررنا مثل حظ الانثيين ايضا ويعتبر لاصول في كل بطن اختلفت فيه صفاتهم  
 ذكورة وانوثة ويعطى الفروع ميراث لاصول فان كان اختلاف لاصول

في بطن واحد قسم المال بين بطن الاختلاف ويحصل كل ذكر بعدد اولاده  
الذين يتقسمون ميراثه ذكور او كل انثى بعد اولادها الذين  
يتقسمون ميراثها انثاء ويقسم على الحاصلين من هذا التقدير للذكر مثل  
حظ الانثيين فلو ترك بنت ابن بنت وابن بنت بنت فلي قول ابى يوسف للمال  
بينها للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار ابدانها وعند محمد يقسم المال بين اصول  
البطن الثاني وهما ابن البنت وبنت البنت لوقوع الاختلاف فيه لثلاث  
لا ابن البنت وثلاثة لبنت البنت ثم تعطى حصة كل منها القرعة فيكون لبنت ابن  
البنت ثلثان نصيب ابيا ولا ابن بنت البنت ثلث نصيب امه \* وان كان  
الاختلاف في اكثر من بطن قسم المال بين ا على بطون الاختلاف كما ذكرتم  
يجعل المذكور من ذلك البطن طائفة على حدة والاناث طائفة اخرى على  
حدة فاما صاب المذكور من اول بطن يجمع ويعطى لاولادهم ويقسم على النحو  
المذكور في البطن الاول وما صاب الاناث يعطى لاولادهن ويقسم على ذلك  
النحو وهكذا \* الامثلة بنت بنت وبنت بنت ابن \* المال عند اهل التنزيل بينها  
ارباعا فرضا وردها \* وعند اهل القرابة المال كله لبنت البنت لقرابتها الى الميت \*  
بنت ابن بنت وبنت بنت ابن \* المال للثانية بالاتفاق اما عند المنزلة فلان  
السبق الى الوارث هو المعتبر واما عند اهل القرابة فلان السابق اليه عدم معتبر  
عند استواء الدرجة \* بنت بنت وابن بنت من بنت اخرى \* فعند اهل التنزيل  
لبنت البنت المفردة نصف هو نصيب امها ولولدى البنت الاخرى نصف  
كذلك هو نصيب امها يقسم بينهما للذكر مثل حظ الانثيين عند الشافعية ونصح  
من مستو بالسوية عند الحنابلة ونصح من اربعة \* وعند اهل القرابة يقسم المال

بين الثلاثة المذكور مثل حظ الاثنين هما بن بنت بنت بنت وثلاث بنات  
 بنت اخرى • فعد المثلثين للابن الثلث نصيب امه وليت المفردة الثلث  
 كذلك نصيب امها وثلث الابا في نصيب امهن اثلاثا فتصع من تسعة • وعند  
 اهل القرابة المال بينهم المذكور مثل حظ الاثنين بنت بنت بنت بنت • وبنت  
 بنت ابن بنت • وابن ابن بنت • فعد المثلثين للمال بينهم الاثلاث وعند ابى  
 يوسف للمال بينهم المذكور مثل حظ الاثنين فتصع من اربعة وهو عند محمد يقسم  
 المال اولا بين اعل بطنى الاختلاف وفيه ابنا و بنت فكل واحد منهم يعد  
 واحد الا ان القروع احاد فيكون للمال بينهم على خمسة • حصة البنت سهم  
 هو البنت يتناول حصة الذكرين اربعة تقسم على ولديها الاختلاف وهما ابن  
 و بنت واربعة على ثلاثة لانقسم فتضرب ثلاثة في خمسة تكون خمسة عشر •  
 كان للبنت في النسبة الاولى سهم فلها الاثلاث • كان لكل واحد من الابنين  
 سهمان فتكون ستون مجموع حصص الابنين اثنا عشر تقسم بين ولديها المذكور مثل  
 حظ الاثنين • فبنت بنت بنت البنت ثلاثة من خمسة عشر والاخرى اربعة من  
 خمسة عشر ولابن الثانية الباقية • واما الصنف الثاني وهم الاجداد والجدات  
 الساقطون فاو لا هم بالميراث اقربهم • فيقدم ابو الام على ابي ام الاب • فان استوا  
 في الدرجة ففي التقديم بالادلاء بالوارث قولان احصهما كافي رد المحتار وغيره ان  
 لا تقديم بهوي رواية الجوزجاني • وحيث لم يقدم به او قدم به واستوا في الادلاء  
 ننظر • فان اتحد حيز قرابتهم بان كان الكل من جهة ابى الميت وكان الكل من جهة  
 ام الميت فالظاهر انه يحل ثلثا المال لمن هو من جهة ابى الاب وثلثه لمن هو من  
 جهة ام الاب • وكذلك ان كانوا من جهة الام فثلثا المال لمن هو من جهة

ابيه ولو كان له من هو من جهة امه امه ثم ما سلب كل فريق ينصل كانه كل التركة  
 وهكذا ١ وان لم يتصد حيز قرايتهم بالي كان بعضهم من جهة ابني الميت  
 وبعضهم من جهة امه جعل المال اجزاء اثلاثا وجعل كل قسم كانه كل  
 التركة واهل كل جهة كانهم كل الورثة ثم قسمة الثلثين على من هو من  
 جهة الاب للذكر مثل حظ الانثيين وعسلى من هو من جهة الام كذلك  
 وهكذا ٢ الامثلة ام ابني ام وابو ام ٣ فعند المنزلة المال كله لابي ام الام  
 لقربه الى الوارث وعند اهل القرابة الاصغر رواية الجوز جاني وهي عدم  
 التقديم بالسبق الى الوارث وعليها فالثلاثان لام ابني الام والثالث لابي ام الام  
 وعلى الرواية الاخرى فالمال لابي ام الام وفاقا للقرب الى الوارث ٤  
 ابو ام ام وابو ام اب ٥ فعند المنزلة المال بينهما نصيبين كما يكون بين ام الام  
 وام الاب فرضا ورده او الاصح عند اهل القرابة اثنتان الاول  
 والثالثين للثاني وقس على هذه الامثلة غيرها وما اصاب الصنف الثالث وهم بنات  
 الاخوة مطلقا وبنو الاخوة للام واولاد الاخوات فالاولاهم بالميراث اقربهم  
 الى الميت من اى جهة كان ٦ فبنت الاخت مطلقا اولى من ابن بنت الاخ  
 مطلقا فان استووا في الدرجة فولد الوارث مقدم على ولد ذى الرحم  
 فبنت ابن اخ لابوين مثلا اولى من ابن بنت اخ لهما فان استووا فيه فعند  
 ابي يوسف رحمه الله يقدم الانثى وهو من كانت من الابوين ثم من كان  
 من الاب فقط ثم من كان من الام ٧ فمن كان اصله اخا لابوين اولى ممن  
 كان اصله اخا لاب لقوة القرابة ولا ينظر الى الاصول ومن يسقط عنهم  
 عند الاجتماع ومن لا يسقط ٨ وعنده محمد رحمه الله يقسم المال على الاخوة



والاخوات مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول \* قال السيد  
الجرجاني وهو الظاهر من قول ابي حنيفة رحمه الله فما اصاب كل فريق من  
الاصول يقسم بين فروعهم كما في الصنف الاول \* فلوترك ثلاثة بين وثلاث  
بنات لآخوات متفرقات فعند ابي يوسف المال كله لولدي الاخت الابوين  
لقوة القرابة \* وعند محمد رحمه الله ثلثاه لولدي الاخت الشقيقة لانه  
يعتبر عدد الفروع في الاصول فكان ولد بها اختان شقيقتان فلها الثلثان فرضها  
لذا ذكر مثل حظ الاثنين وثلثه لولدي الاخت للام لان ولد بها كاختين  
لام والثالث فرضها يقسم بين ولد بها بالسوية ولا شيء لولدي الاخت للاب  
لكونها محبوبة بالشقيقتين \* ولم اذا تعدت البطون تفصيل في القسمة  
والتصحيح المذكور في مطولاتهم \* الامثلة ثلاث بنات اخوة متفرقين \* قال  
اهل التنزيل ومحمد بن اهل القرابة لبنت الاخ من الام السدس والباقي  
لبنت الاخ من الابوين اعتبارا بالاباء \* وقال ابو يوسف المال كله  
لبنت الاخ من الابوين اعتبارا بالقوة \* ثلاثة بنات اخوات متفرقات فعند  
المنزليين ومحمد المال بينهم على خمسة كما يكون لامهاتهم بالقرض والرد \*  
وعند ابي يوسف المال كله لابن الاخت من الابوين \* ولو كان بدلم ثلاث  
بنات اخوات متفرقات كانت القسمة كذلك عند القرقيين \*  
ولوا جمعت البنون الثلاثة والبنات الثلاث فعند اهل التنزيل المال بين  
امهاتهم على خمسة بالقرض والرد ثم نصيب الاخت للابوين ثلاثة  
لولد بها اثلاثا عندنا وانصافا عند الحنابلة ونصيب الاخت للاب واحد لولد بها  
كذلك ونصيب الاخت للام واحد لولد بها بالسوية بانفاق المنزليين \*

وعند اهل القرابة ما قدمنا \* فرياهو اوت ابا يوسف يجعل الكل  
 لولدى الاخت من الابوين \* ومحمد يجعل كان في المسئلة  
 مت اخوات اعتبار العدد القروع في الاصول فيكون للاخت للام الثلث  
 بقدر يرها اخنين وللأخت من الابوين الثلثان بقدر يرها اختين كذلك فخصه  
 كل واحد لولدها هذه بالتفضيل والاخرى بالسوية ولا شيء لولدى الاخت  
 من الاب كإمراة والتصحيح غير خاف \* واما الصنف الرابع وهم الاعمام لام  
 والعمات مطلقا والاخوان والحالات فالحكم فيهم انهم اذا اجتمعوا وكان  
 حيز قرايتهم متحدا بان يكون الكل من جانب الاب كالاعمام لام والعمات  
 او يكون الكل من جانب الام كالاخوان والحالات فلا قوى منهم  
 بالقرابة اولى باجماعهم \* فمن كان لاب وام اولى من كان لاب فقط \*  
 وفرق بين ان يكون الاقوى ذكر او انثى فعمة لاب وام اولى منها لاب فقط  
 وعمة لاب فقط اولى منها لام فقط ومن لم يكن كذلك \* وكذلك الاخوال  
 والحالات وان استوت قرايتهم فلذلك مثل حظ الاثنتين كم وعمة كلاهما  
 لام او خال وخالة كلاهما شقيق او لاب او لام \* وان كان حيز قرايتهم  
 مختلفا بان كان بعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب الام كعمة وخالة فلا  
 اعتبار لقوة القرابة بل الثلثان لقرابة الاب اذ هو نصيبه والثلث لقرابة الام  
 اذ هو نصيبها ثم ما اصاب كل فريق ينقسم بينهم كما لو اتحد حيز قرايتهم فيقدم  
 الاقوى قرابة بالميراث \* الامثلة ثلاث حالات متفرقات فعند المنزلة  
 المال ينقسم على خمسة كما لو ورثن من الام \* وعند اهل القرابة المال للخالة من  
 الابوين \* ثلاثة اخوال متفرقون فعند المنزلة المال من الام السدس

والباقى للخال من الابوين \* وعند اهل القرابة كل المال للخال من الابوين \* ولو  
اجتمع الاخوال المتفرقون والحالات المتفرقات فعند المنزلة نكاح المال  
للخال والحالة من الام اثلاثا عندنا وانصافا عند الحنابلة وثلثا المال للخال  
والحالة من الابوين يقسم بينها كذلك \* وقال اهل القرابة المال كله للخال  
والحالة من الابوين للذكر مثل حظ الانثيين \* ثلاثة اخوال متفرقون  
وثلاث عمات متفرقات \* فعند اهل التنزيل نكاح المال لقرابة الام يقسم بين  
الخال للابوين والخال من الام على سنة واحد للثاني والخمسة للاول وثلثا  
المال لقرابة الاب يقسم بين العمات على خمسة كما يرثن من الاب \* وعند اهل  
القرابة الثلثان للعمة من الابوين والثلث للخال من الابوين وقس على ذلك \*  
واما اولاد اهل الصنف الرابع فالحكم فيه كالحكم في الصنف الاول ان  
اولام بالمرثاة اقربهم الى الميت من اي جهة كان \* فان استووا في القرب  
وكان حيز قرابتهم متحدا فلا قوى منهم اولى اجماعا \* فان استووا في القوة  
ايضا فولد العصة منهم اولى من ولد ذي الرحم كنت عم وابن عم كلاهما  
لاب وام فالمال كله لبنت العم لذلك \* وان استووا في القرب الى الميت  
ولكن اختلف حيز قرابتهم بان كان بعضهم من جانب الاب وبعضهم  
من جانب الام فلا اعتبار لقوة القرابة هنا وللولادة الوارث \* بل الثلثان  
لمن يدلي بالاب وتعتبر فيهم قوة القرابة ايضا وولادة العصة \* والثلث  
لمن يدلي بالام وتعتبر فيهم قوة القرابة ايضا \* ثم عند ابي يوسف رحمه الله  
ما اصاب كل قريب يقسم على ابدان فروعهم مع اعتبار عدد الجهات  
في الفروع \* عند محمد رحمه الله يقسم على اول بطن اختلف مع اعتبار

عدد القروع والجهات في الأصول كما هو مذ هبها في الصنف الأول على  
• اسلف • الامثلة ولد عمه وولد خالة فعند اهل التنزيل ثلثان لولد العمه  
وثلث لولد الخالة وكذلك عند اهل القرابة • ولد عمه وولد ولد خال • فعند  
اهل التنزيل الشافعية وعند اهل القرابة المال كله لولد العمه لقربه الى  
الوارث والميت وعند الخنابلة لا يعتبر القرب لاختلاف الجهة فلولد العمه  
الثلثان وللولد ولد الخال الثلث • بنت عم وولد عمه كلاهما لابوين اولاب •  
المال كله لبنت العم فيها اتفاق المذهبين اما على التنزيل فلان السبق الى  
الوارث هو المتبر واما على القرابة فلان السبق كذلك معتبر عند اتحاد  
الدرجة • ويقاس على هذه الامثلة غيرها • ثم ينتقل هذا الحكم اعني حكم  
اهل الصنف الرابع واولادهم بتفصيله الى جهة عمومة ابوي الميت وخولتها  
ثم الى اولادهم ثم الى عمومة ابوي كل من ابويه وخولتها ثم الى اولادهم  
وهكذا كما في العصباء والله اعلم • واعلم ايضا انه قد يجتمع في الشخص  
الواحد من ذوى الارحام قرابتان بالرحم كان ينكح ابن بنت زيد بنت  
بنته الاخرى فتلد ابنا فهو ابن ابن بنت زيد وابن بنت بنته • او ينكح اخو  
زيد لامه اخته لايه فتلد ابنا فهو ابن اخي زيد لامه وابن اخته لايه •  
او ينكح خال زيد عمته فتلد ولد افه وولد خال زيد وولد عمته • فاذا  
كان ذلك فالمتزولون ينزلون وجوه القرابة على ما سبق فان سبق  
بعضها الى وارث قدم به مطلقا عندنا معاشر الشافعية وعند الخنابلة  
كذلك ان استووا في الجهة كما مر • وان استووا في القرب الى الوارث  
قد روا الوجوه اثنا عشر ورواها على ما يقتضيه الحال •

فيورثون في الرعم بالجنتين لانه شخص له قرايتان لا ترجيح بينهما  
 فورث بها كزوج هو ابن عم \* واما اهل القرابة فلم ينفصل بينهم اختلاف  
 حاصله ان كان تعدد القرابة في اولاد البنات وبنات الابن او في اولاد  
 المومة والحوالة فالرواية الصحيحة عن ابي يوسف انه يعتبر الجهات في ابدان  
 القروع \* لانه يقسم المال ابتداء على القروع ويعد ذا الجهة الواحدة واحدا  
 وذا الجنتين اثنين كامر \* ومحمد رحمه الله يعتبر الجهات في الاصول لانه  
 كامر يقسم المال على اول بطن اختلف ويجعل الاصول بعدد فروعهم \*  
 فن له فرع واحد عده واحد او من له فرعان عده اثنين ثم يجعل المذكور  
 طائفة والاناك طائفة ويقسم بين اولاد كل فريق كذلك \* وان كان تعدد  
 الجهات في اولاد الاخوات وبنات الاخوة فابويوسف رحمه الله يعتبر قوة  
 القرابة كما مر بك \* ومحمد يقسم المال على الاصول الذين هم الاخوة  
 والاخوات ويعتبر فيهم عدد فروعهم كامر ايضا والله اعلم \* الامثلة \*  
 خلف ابن ابن بنت هو ابن بنت بنت اخرى ومع هذا الابن بنت بنت بنت  
 هي اخته لأمه وهذه صورتها \*

بنت	:	فعدا ما مشر الشافعية لابن ابن البنت نصف
:	:	:
بنت	:	وثلاث لان له جميع ما كان لام ابيه وهو النصف
:	:	:
بنت	:	وله ثلثا ما كان لام امه وهو ثلث المال * ولبنت
:	:	:
بنت	:	بنت البنت ثلث ما كان لام امها وهو سدس المال
:	:	:
بنت	:	ونصف من ستة * وعند الحنابلة لابن ابن البنت
:	:	:
بنت	:	بالجنتين ثلاثة ارباع المال لان له جميع ما كان

لجدته من ابيه وهو النصف وله نصف ما كان لجدته من امه وهو الربع  
 ولا خنه من امه نصف ما كان لجدتها وهو الربع ونصف من اربعة \* وعند  
 ابي يوسف رحمه الله تصح من خمسة كان الميت ترك اثنين وبنات اربعة للابن  
 وواحد للبنت \* وعند محمد رحمه الله يقسم المال على البطن الثاني لا يماول  
 بطن يختلف من الاصول وفيه ابن و بنت وهو يعتبر العدد في الاصول  
 من القروع \* فاذا اعتبرت في البنت عدد فرعها صارت كبنين فاصلها من  
 اثنين للابن سهم هو لانيه وللبنت سهم هو لولديها وها ابن و بنت و رؤسها  
 ثلاثة والواحد ياربها فاضرب الثلاثة في اصلها تصح من ستة \* فللابن  
 من جهة ابيه ثلاثة ومن جهة امه اثنان فله خمسة وللبنت من جهة امها فقط  
 واحد \* ولو خلف بنتي اخت لام احدها بنت اخ لاب و بنت اخت شقيقة \*  
 فعند اهل التنزيل اصل المسألة من ستة لبنت الشقيقة النصف ثلاثة  
 نصيب امها ولبنت الاخ من الاب اثنان نصيب ابيها ولبنتي الاخ  
 من الام السدس واحد نصيب امها ونصف من اثني عشر \* لبنت  
 الشقيقة نصفها ستة \* ولذات القربان خمسة اربعة من جهة ابيها واحد  
 من جهة امها \* ولبنت الاخ من الام فقط سهم واحد \* وعند ابي يوسف  
 رحمه الله المال كله لبنت الشقيقة لكونها اقوى في القرابة عند محمد رحمه الله  
 اصل المسألة من ستة ومنها تصح لبنت الشقيقة النصف ثلاثة والثالث يقسم بين  
 بنتي الاخ من الام المقدرة باختين والباقي وهو واحد لبنت الاخ من  
 الاب \* ولو خلف ابن عمه هو ابن خال فله كل المال بالقربان باتفاق اهل  
 المذاهب الثلاثة لكونه ابن عمه والثالث لكونه ابن خال \* ولو خلف عمتين

من اب احد اهاخالة من ام وممهاخالة لابوين \* فعند اهل التنزيل نصم  
من اثني عشر لذات القربان منها خمسة اربعة لكونها عمه وواحد لكونها خالة  
من ام \* وللعمه الاخرى اربعة وللخالة من الابوين ثلاثة \* وعند اهل القرابة  
الثلاث للعين والثالث للخالة الشقيقة ولا شيء للخالة من الام فتصح من اصلها  
ثلاثة لكل واحدة سهم وقس على ما ذكر من الامثلة ما لم يذكر

\* تبيـــــــــــــــــه \* اذا وجد زوج او زوجة مع ذي الرحم اخذ فرضه تاما  
فلا يحجب الزوج من النصف الى الربع ولا الزوجة من الربع الى الثمن باحد  
من القروع الوارثين بالرحم ولا يدخل على احد منها ضرر العول بازديحام  
القروض \* وما بقى بعد فرض احد الزوجين فلذوي الارحام يقسم عليهم  
كما يقسم الجميع لو اتفردوا وكان لم تكن زوجة \* فلو خلفت زوجا وبنت اخت  
واخاها للزوج النصف والباقي بينها اثلاثا عندنا وعند اهل القرابة \* واما  
عند الحنابلة فبالسوية \* ولو ماتت عن زوج وبنت بنت وخالة وبنت عم  
لفيرام فعند اهل التنزيل للزوج النصف ولبنت البنت نصف الباقي وللخالة  
سدس الباقي ولبنت العم الباقي وتصح من اثني عشر \* وعند اهل القرابة  
للزوج النصف والباقي لبنت البنت وحدها لانها من الصنف الاول \*  
ولو خلف زوجة وبنت بنت وبنت اخ لفيرام فعند اهل التنزيل للزوجة  
الربع ويقسم الباقي بينها بالسوية وتصح من ثمانية \* وعند اهل القرابة الباقي بعد  
فرض الزوجة لبنت البنت فقط \* ولو خلفت زوجا وابن خال ابيها وبنتي  
اخيها لابيها فعندنا معاشر الشافعية من المنزلين وعند اهل القرابة للزوج  
النصف والباقي لبنتي الاخ وتصح من اربعة ولا شيء لابن خال الاب لانه

محبوب بنتي الاخ \* اما عندنا فلانها اقرب الى الوارث \* واما عند اهل القرابة  
 فلان صنفها مقدم على صنف ابن الخال \* وعند الخنايلة لا تنجب بنت الاخ  
 ابن خال الاب لانه من جهة الامومة وهي من جهة الابوة فيكون للزوج  
 النصف والباقي بين ذوي الارحام \* فابن خال الاب يدلي بالجدة ام  
 الاب فيرث ميراثها وهو السدس فله سدس الباقي بعد فرض الزوج ولبنتي  
 الاخ من الاب الباقي وهو خمسة اسداس النصف ينهما نصفين فلان تقسم عليهما  
 فلتصع مساكنهم من اربعة وعشرين للزوج نصفها اثني عشر ولاين خال الاب  
 سدس الباقي سهران وكل واحد من بنتي الاخ خمسة \* فائدة لا يعول  
 في باب ذوي الارحام من اصول المسائل الاصل ستة فيعول الى سبعة  
 فقط \* مثاله ابوام وبنت اخ لام وثلاث بنات ثلاث اخوات متفرقات \*  
 فعند اهل التنزيل لبنت الاخت لابوين النصف ثلاثة ولبنت الاخت  
 للاب السدس تكملة الثلثين واحد \* ولبنت الاخت من الام وبنت الاخ  
 لام الثلث اثنان لكل واحدة واحد \* ولاي الام السدس واحد ومجموع  
 ذلك سبعة \* اما عند اهل القرابة فالمال كله لابي الام لانه من الصنف الثاني  
 والباقي من الصنف الثالث \* مثال اخر خالة وست بنات وست اخوات  
 متفرقات مثني \* فعند اهل التنزيل لامة السدس واحد ولبنتي الاختين  
 من الابوين الثلثان اربعة ولبنتي الاختين من الام الثلث اثنان ومجموع  
 ذلك سبعة ولا شي لبنتي الاختين من الاب كما انه لا شي للاختين من الاب  
 مع الاختين الشقيقتين \* واما اهل القرابة فعند ابي يوسف رحمه الله المال كله  
 لبنتي الشقيقتين ولا شي للباقيين \* وعند محمد رحمه الله المسألة من ستة



لبنى الاخوين الشقيقتين الثلثان اربعة ولبنى الاخوين من الام الثالث  
اثنان ولا شيء للباقيين \* فلم من هذا ان العول في مسائل ذوى الارحام  
انما هو عند المنزلين فقط \*

\* تحفة \* مال من لا وارث له من ذى فرض او عسبة او ذى رحم او ما فضل  
بصد فرض احد الزوجين مع عدم انتظام بيت المال على ما سبق مال  
ضائع \* وذلك لان كل ميت لا يخلو عن بنى عم اطلاقا الناس كلهم بنو آدم \*  
فمن كان اسبق الى الاجتماع مع الميت في اب من آباءه فهو وارثه لكنه  
مجهول فلم يثبت له حكم \* فعلى من وقع في يده دفعه لحاكم البلد ان كان  
اهلا ولا حرم ليصرفه في المصالح ان شملتها ولا يه \* واذا لم تشملها  
ولا يه تغييرين دفعه له او صرفه بنفسه \* ويجب على غير الامين دفعه الى امين  
عارف \* وعبرة ابن عبد السلام كما نقلها ابن حجر في التحفة والرملى في  
النهاية اذ اجار الملوكة في مال الصالح وظفر به احد من يبرفها صرفه فيها  
وهو ما جبر على ذلك بل الظاهر وجوبه والله اعلم \*

### \* باب في كيفية تقسمة التركات \*

القسمة بكسر القاف هي الاسم من قولك تقاسموا المال واقتسموه \*  
والتبركات جمع تركة وهي تراث الميت كما تقدم وانما جمعها وان كانت اسم  
جنس لاختلاف انواعها \* وهي اي القسمة \* الثمرة المقصودة  
بالذات \* من هذا الفن وكل ما تقدم من تأصيل المسائل وتصحيحها فهو  
وسيلة لما \* لان الفرقى قد يصحح المسألة من عدد والتركة دونه او فوقه  
فلا يحد منه ان يعبر في الجواب عن الانصاف بالسهام المطلقة كان يقول صحت

المسألة من عشرة الاف او من مئتين الفا مثلا لكل جسد منها كذا  
 وكل اخ كذا وكل بنت كذا الخ . فهذا الجواب كما قالوا بعيد عن الافهام غير  
 مفيد للمام . قال المؤلف رحمه الله  $\text{﴿ اعلم ان نسبة المالكل وارث من التركة الى التركة كنسبة سهامه من ﴾}$  تصحيح  $\text{﴿ المسألة الثانية ﴾}$  مصححة  $\text{﴿ لان المسألة ﴾}$   
 هي تقسيم ميراث التركة  $\text{﴿ الى عدد التصحيح ﴾}$  فالسألة  $\text{﴿ حينئذ ﴾}$  مقام  
 المال الموروث وسهام كل وارث من  $\text{﴿ تصحيح ﴾}$  المسئلة مقام حصته من  $\text{﴿ تصحيح ﴾}$   
 الحق  $\text{﴿ الموروث ﴾}$  وبني قسمة التركة على العلم بهذه النسبة . ومدار هذا  
 الباب على الاربعة الاعداد المتناسبة نسبة هندسية منفصلة نسبة اولها الى ثانياها  
 كنسبة ثالثها الى رابعها . واحترزوا بقولهم نسبة هندسية عن النسبة المتعدية  
 وهي الفاضل بعدد معلوم كاثنتين واربعة وستة وثمانية وكثلاثة وستة وتسعة  
 واثنا عشر . وبقولهم منفصلة عن النسبة المتصلة وهي التي تكون نسبة اولها الى  
 ثانياها كنسبة ثانياها الى ثالثها وكثالثها الى رابعها . وهكذا كاثنتين واربعة وثمانية  
 وستة عشر واثنين وثلاثين فانها على نسبة النصف . ولما كان الغرض معرفة  
 ما يخص كل واحد من التركة سواء كانت عينا او عقارا او عرضا او حيوانا  
 لو شيئا مما تقول وهذا من التركة قد يكون معلوم النسبة كالنصف والربع  
 والثالث فاخر اوجه سهل وقد يكون مجهول النسبة بآدي الرأي بسبب  
 مناسفة لوجهية لو غير ذلك . فحاولوا إيجاد هذا الغرض بعمل حسابي وهو  
 التصحيح ثم جعلوا هذا المصحح معادلا للتركة وحفظ كل وارث منه معادلا  
 لحظه منها فانظم لهم اربعة احوال متاسبة . اولها الحظ من المصحح . وثانياها  
 المصحح . وثالثها الحظ من التركة وهو المجهول هنا . ورابعها التركة . وكل

اعداد كانت متناسبة كذلك يلزمها ان يكون مسطح طرفيها مطابقا اسطح  
وسطها فاذا جهل احد الطرفين ضرب احد الوسطين في الاخر وقسم  
ما حصل من الضرب على المعلوم فانه يخرج المجهول وان جهل احد الوسطين  
ضرب احد الطرفين في الاخر وقسم ما حصل من الضرب على المعلوم فانه  
يحصل المجهول وفي استخراج ذلك خمس طرق بل اكثر ذكر المؤلف  
منها ضمن مسألة فرضها وهي المباهلة طريق النسبة وهي اصل لسائر  
واعمالها اذ بها يعمل في ما يقبل القسمة وما لا يقبلها كبد ونحوه وذكرها  
ايضا فيما نقله عن السبطاخر الباب مع طريقين آخرين من الخس كاستراها  
وسنذكر باقيا هاتين القائدتين قال رحمه الله في مسألة المباهلة وهي  
ام وزوج واخت شقيقة اولاب اصلها ستة وتول بثل ثلثها الى ثمانية  
لكل من الزوجين الاخت ثلاثة وللأم سهمان والمموم ثمانية ولو تركت  
الزوجة الميثة ستين دينار او اردت قسمتها على الورثة بطريق النسبة فنسبة  
حظ كل من الزوج والاخت والام من الستين التي هي التركة اليها  
اي الستين كسبة سهامها الى الثانية التي هي مصحح المسألة فانسب  
سهام كل وارث من مصحح المسألة الى مصحح مسئلته وخذ  
حيث عرفت النسبة بين سهام الوارث ومصحح مسألته من التركة وهي  
الستون بذلك النسبة فالماخوذ حينئذ هو نصيبه من التركة التي هي  
الستون هنا فسهام الام في هذه المسألة التي هي المباهلة اثان  
وهي اذا نسبتهما الى المصحح وهو الثمانية ربع الثمانية فلها ربع التركة خمسة  
عشر دينار وسهام الزوج في هذه المسألة ثلاثون واذ نسبتهما الى المصحح

وهو الثمانية \* ثلاثة اثنائها فلها ثلاثة اثمان الستين دينار اثنان وعشرون  
دينار او نصف دينار ولاخت مثله \* لان سهامها ثلاثة كسها \* اثنان  
وعشرون دينار او نصف دينار \* فهذه احدى الطرق الخمس \* وقد عمل  
المؤلف رحمه الله في قسمة هذه المسألة بهذه الطريقة من غير نظر الى الموافقة  
بين المسألة والتركبة \* ومن المعلوم ان مبنى الحساب على الاختصار  
ما يمكن والعمل بنسبة الوفاق اخصر كما سيأتي بيان كيفية العمل به \* لكن المؤلف  
رحمه الله اراد ان تكون هذه القسمة في هذا المثال دستور الغير في ما اذا  
كانت التركة عقارا او حيوانا او غيره مما لا يمكن قسمته بالعد \* اما العمل  
بالنظر الى الموافقة في هذه الصورة فهو ان تقول \* مصحح المسألة ثمانية  
والتركة ستون دينار او يبينها توافقا بالربع رد دنا كل واحد الى ربه فالتركة  
الى خمسة عشر والمسألة الى اثنين وابقينا سهم الوارثة بحالها على القاعدة \* فاذا  
ارادنا العمل بطريق النسبة فنسبنا سهام كل وارث من المسألة الى وفها فاعلام  
سهان نسبتها الى وفق المسألة الماتلة فلها مثل وفق التركة خمسة عشر دينار  
ونسبة سهام كل من الاخوت والزواج الى وفق المسألة مثل ونصف مثل فلكل منها  
مثل ونصف مثل وفق التركة يكون اثنين وعشرين دينار او نصف دينار \*  
ومن الطرق لاستخراج مقدار نصيب كل وارث من التركة وهي اشهرها ان  
نضرب لكل وارث سهامه من مصحح المسألة في جملة عدد التركة ونقسم  
الحاصل من الضرب على جميع سهام المسئلة وخارج القسمة هو نصيب ذلك  
الوارث \* ومنها ان تقسم التركة على مصحح المسألة ثم تضرب في خارج القسمة  
سهام كل وارث من التصحيح يحصل نصيب ذلك الوارث \* ومنها ان تقسم

مصصح المسألة على التركة وتقسيم سهام كل وارث من التصحيح على الخارج  
 بتلك القسمة يخرج نصيبه \* وهذه الطريق عكس التي قبلها \* ومنها ان تقسم  
 ما صحت منه المسألة على سهام كل وارث ثم تقسم التركة على خارج تلك  
 القسمة يحصل نصيب ذلك الوارث \* مثال ذلك ابوان وزوج وابنتان  
 المسألة بعولهما من خمسة عشر لكل من الابوين اثنان ولكل من البنين اربعة  
 وللزوج ثلاثة والتركة ثمانية وعشرون ديناراً فان اردت العمل بالطريق  
 الاول وهو النسبة فانسب سهمي كل واحد من الابوين الى الخمسة عشر  
 تكن ثلثي خمسها فله من الثمانية والعشرين ثلثا خمسها وهو ثلاثة دنانير  
 وثلث دينار وثلث خمس دينار \* وجائز ان تقول ثلاثة دنانير واحد عشر  
 جزءاً من خمسة عشر جزءاً من الدينار \* وانسب ثلاثة الزوج الى الخمسة عشر  
 تكن خمسها فله من الثمانية والعشرين خمسها وهو خمسة دنانير وثلثا خمس  
 دينار \* والنسب اربعة كل بنت الى الخمسة عشر تكن خمسها وثلث خمسها وهو سبعة  
 دنانير وثلث دينار وثلثا خمس دينار \* وجائز ان تقول سبعة دنانير  
 وسبعة اجزاء من خمسة عشر جزءاً من الدينار \* وان اردت العمل بالطريق  
 الثاني فاضرب لكل واحد من الابوين اثنين في ثمانية وعشرين تبلغ ستة  
 وخمسين فاقسمها على الخمسة عشر مصصح المسألة يحصل لكل واحد ما سبق  
 ثلاثة دنانير وثلث دينار وثلث خمس دينار \* واضرب للزوج ثلاثة  
 في ثمانية وعشرين تبلغ اربعة وثمانين فاقسمها على الخمسة عشر يحصل له ما سبق  
 ايضا خمسة دنانير وثلثة اجزاء دينار \* واضرب لكل بنت اربعة في ثمانية  
 وعشرين واقسم الحاصل وهو مائة واثنى عشر على الخمسة عشر يحصل لها ما سبق

سبعة دنانير وثلاث دنانير وثلثا خمس دينار \* وان اردت العمل بالطريق  
 الثالث فاقسم الثمانية والعشرين على مصحح المسألة خمسة عشر يكن الخارج  
 واحدا وثلثين وخمسا فاضربها في سهمي كل من الابوين يخرج  
 ما سبق لكل منها واضربها في ثلاثة الزوج يخرج لهما سبق واضربها في اربعة  
 كل من البنتين يخرج لكل منها ما سبق كذلك \* وان اردت العمل  
 بالطريق الرابع فاقسم الخمسة عشر مصحح المسألة على الثمانية والعشرين  
 الدينار يكن الخارج نصفاً وربع سبع واقسم بعد ذلك بطريق القسمة  
 على الكسور المعروفة عند الحساب سهام كل وارث على ذلك الخارج  
 يخرج نصيب ذلك الوارث \* فقسمة سهمي كل من الابوين على النصف  
 وربع السبع بان تبسط الصحيح المقسوم وهو سهم واحد الابوين من مخرج ربع  
 السبع اذ النصف داخل تحته وهو ثمانية وعشرين فيبلغان بالبسط ستة  
 وخمسين \* ثم اقسمة الستة والخمسين على بسط النصف وربع السبع من  
 مخرجها وهو خمسة عشر يخرج نصيبه كما تقدم ثلاثة دنانير وثلثا دينار  
 وثلث خمس دينار \* وقسمة ثلاثة الزوج على النصف ربع السبع بان تبسط  
 الثلاثة المقسومة من مخرج ذلك الكسرين وهو الثمانية والعشرين كما مر بطلع  
 بالبسط اربعة وثمانية \* فاقسمها على بسط النصف وربع السبع من مخرجها وهو  
 خمسة عشر كما علمت يخرج نصيبه كما مر خمسة دنانير وثلاثة اقسام دينار  
 وقسمة اربعة كل من البنتين على النصف وربع السبع بان تبسط الاربعة  
 المقسومة من مخرج ذلك الكسرين الذي هو ثمانية وعشرون تبلغ بالبسط  
 مائة واثنى عشر \* فاقسمها على بسط النصف وربع السبع وهو خمسة عشر كما مر

بك يخرج نصيب كل منها سبعة نانير وثلث دينار وثلثا خمس دينار كما  
 تقدم \* وان اردت العمل بالطريق الخامس فاقسم الخمسة عشر مصحح المسألة  
 على سهي كل واحد من الابوين يكن خارج القسم سبعة ونصف ثم اقسام  
 الثمانية والعشرين عليها يخرج له ماسبق \* واقسم الخمسة عشر على ثلاثة الزوج  
 يكن خارج القسم خمسة ثم اقسام الثمانية والعشرين عليها يخرج له ماسبق \*  
 واقسم الخمسة عشر على اربعة كل بنت يكون خارج القسم ثلاثة وثلاثة  
 ارباع ثم اقسام الثمانية والعشرين عليها يخرج لكل واحدة ماهر \* فهذا  
 خمس طرق متداولة وهناك لاهل الحساب طرق أخرى كورة  
 في مطولات الفرائض وكتب الحساب \* وفائدة معرفة هذه الطرق  
 العمل بالاقرب والاسهل فاذا تمسوجه عمل باخر \* واذا اردت الامتحان  
 فاجمع الحصص الحاصلة للورثة فان ساوى مجموعها التركة فالعمل صحيح  
 والا فليطو يحتاج الى الاعادة \* فائدة اذا كان بين عدد التركة ومصحح  
 المسألة اشتراك يميز ما فالاختصار ان ترد كلا منها الى وفقه وتقيم وفق  
 كل منها مقام اصله وتترك سهام كل وارث بحالها وتكمل العمل بوجه من  
 الواجهة الخمسة السابق ذكرها \* ولا ريب في ان ضرب الوفي وقسمته اسهل  
 واخصر كما يعرفه الممارس \* مثال ذلك مسألة المتن السابقة وهي ام وزوج  
 واخت شقيقة \* اصلها بعمولها ثمانية ونعم منها والتركة ستون دينارا كما  
 مثلها المؤلف \* فبين المسألة والتركة اشتراك بالربع فرد كلا الى ربه  
 فالمسألة الى اثنين والتركة الى خمسة عشر وترك سهام كل وارث بحالها  
 ونعم العمل بما شئت من الواجهة المارة اما بالوجه الاول وهو وجه النسبة

فقد عليه بما قرأه فيها بقاها واما بالوجه الثاني فاضرب سهمي الام اثنتين  
في وفق التركة خمسة عشر يحصل ثلاثون فاقسمها على وفق المسألة اثنتين يكن  
الخارج خمسة عشر هي حصة من التركة واضرب لكل من الزوج والاخت ثلاثة  
في وفق التركة خمسة عشر يحصل خمسة واربعون فاقسمها على وفق المسألة  
الاثنتين يكن الخارج اثنين وعشرين ونصفا هو حظ كل منهما واما بالوجه  
الثالث فاقسم الخمسة عشر وفق التركة على الاثنتين وفق المسألة يكن خارج  
القسم سبعة ونصفا فاضرب للام سهمها في ذلك الخارج يحصل نصيبها كما مر  
واضرب لكل من الزوج والاخت ثلاثة في ذلك يحصل لكل ما مر كذلك  
واما بالوجه الرابع فاقسم الاثنتين وفق المسألة على الخمسة عشر وفق التركة  
يكن الخارج ثلثي خمس ثم اقس بطريق القسمة على الكسور سهمي الام على  
ذلك الخارج بان تبسط الاثنتين سهمها من جنس مخرج الكسور خمسة عشر  
تبلغ ثلاثين والخارج بقسمتها على الاثنتين التي هي بسط ثلثي الخمس من  
مخرجها هي حصتها واقسم كذلك ثلاثة كل من الاخت والزوج على ما ذكر  
يخرج لكل منهما امر واما بالوجه الخامس فاقسم وفق ما صحت منه المسألة  
اثنتين على سهمي الام يخرج واحد فاقسم الخمسة عشر وفق المسألة على الواحد  
يخرج خمسة عشر هي حصتها واقسم وفق المسألة وهو الاثنان على ثلاثة  
كل من الزوج والاخت يكن الخارج ثلثين فاقسم الخمسة عشر وفق المسألة  
على الثلثين بان تبسط الخمسة عشر على مخرج كسور الثلثين ثمانية وخمسة واربعين  
فاقسمها على بسط الثلثين اثنتين يخرج لكل منها كما مر اثنان وعشرون دينارا  
ونصف دينار وقس على هذه الصورة نظائرها وقد نقل المؤلف



رحمه الله عن الملامه سبط المارد بنى جملة ذكر فيها ثلاثا من الطرق المارة كما  
 زها قال رحمه الله قال الملامه بدر الدين محمد سبط المارد بنى رحمه  
 الله عليها في شرحه على المسطورة الرحية ان التركة اذا كانت  
 من الامور المعدودات المتساويات قدرا وقيمة كالدرهم والدينار وغيره  
 وغيرهما يقدر بالكيل والوزن والذرع اذ لم يختلف جوذة وردا  
 في فئتها طرق منها وهي الطريق الثاني المذكور سابقا ان تضرب سهام  
 كل وارث من المسألة في التركة او في وفق التركمان كان بينهما وبين المسألة  
 موافقة ونقسم الحاصل بذلك الضرب على المسألة او على وفقها  
 ان وافقت التركة يحصل نصيبه من التركة فلو مات عن زوجة ام وعم  
 وترك مائة دينار فالمسألة من اثني عشر للزوجة الربع ثلاثة وللأم الثلث  
 اربعة وللم باقى خمسة فاذا اردت القسمة بهذه الطريقة فاضرب  
 للزوجة ثلاثتها في المائة واقسم الحاصل بذلك الضرب وهو ثلثاثة على  
 المسألة وهي اثني عشر يخرج لها خمسة وعشرون دينارواضرب  
 كذلك للام اربعتها في المائة التي هي التركة واقسم الحاصل بذلك  
 الضرب الذي هو اربعة على المسألة وهي اثني عشر يخرج لها ثلاثة  
 وثلاثون دينارواثلث دينارواضرب كذلك للم خمسة في المائة  
 التي هي التركة واقسم الحاصل وهو خمساثة على المسألة يخرج له واحد واربعون  
 دينارواثلثان وقد قسم الشيخ رحمه الله هذه المسألة كما رايت من غير نظر  
 الى الموافقين التركة والمساألة لو قسمها بطريق الموافقة لكانت اقسما واخصر  
 بان يراد التركة الى وفقها هو الربع خمسة وعشرون والاثني عشر الى وفقها

وهو الثلاثة ويترك اقسام الورثة بحالهما يتم العمل كما صنع ومنها اي  
الطرق التي تقسم بها التركة المعدودة ونحوها وهو الطريق الثالث المذكور  
سابقا وان تقسم التركة على المسألة او وفق التركة على وفق المسألة اذا  
كان بينهما موافقة وتضرب الخارج بتلك القسمة في سهام كل وارث  
يحصل نصيبه من التركة ففي المثال المذكور الذي هو زوجة وام  
وعم والترك مائة دينار اقسام المائة على المسألة وهي اثني عشر يخرج  
بالقسمة ثمانية وثلاث اضربا في ثلاثة الزوجة في اربعة الام  
في خمسة الم يحصل لكل منهم ما ذكرناه فللزوجة خمسة وعشرون  
دينارا والام ثلاثة وثلاثون دينارا وثلاث دنانير ولعم واحد واربعون  
دينارا وثلاث دنانير ولو قسمها بطريق الوفاق لكان اخصر ومنها اي  
من الطرق المذكورة طريق النسبة وهي التي ذكرها المؤلف اول الباب وهي  
ان تسب سهام كل وارث من المسألة اليها اي الى المسألة وتأخذ من  
التركة بتلك النسبة فالأخوذ بها حصته اي حصة ذلك الوارث  
فنسبة ثلاثة الزوجة الى المسألة ربعها فتعطيها ربع المائة وهو خمسة وعشرون  
دينارا ونسبة اربعة الام الى المسألة ثلث من المسألة فلها ثلث المائة  
وهو ثلاثة وثلاثون دينارا وثلث دينار ونسبة خمسة الم  
الى المسألة ربع وسدس فنحذف له ربع المائة خمسة وعشرين  
دينارا وخذ له سدسها ستة عشر دينارا وثلثين اي  
وثلثي دينار والمجموع له مائة واحد واربعون دينارا وثلاث دنانير وهذا  
الوجه اعم الالوجه واكثرها تمعا واستمالة كما تقدمت الاشارة اليه

لانه **✽** يحمل به في التركة المدودة **✽** كما مرث امثلته **✽** وفي **✽** في غيرها  
 سواء اكانت **✽** التركة **✽** اجزاء متصلة **✽** كالعبد والسيف **✽** او منفصلة **✽**  
 كالجواهر والحيوانات ونحوها وسواء اكانت **✽** متساوية القيمة **✽** كارض  
 لا شافل بين اجزائها وحبوب مثلية بما يقتضات وغيره **✽** ونحو ذلك  
**✽** او مختلفتها **✽** كاشبار نخل وعنب وجواهر مختلفات القيم وعروض  
 تجارة وغيرها **✽** انتهى **✽** ما نقله عن العلامة سبط المارديني رحمه الله  
 عليهم اجمعين **✽** فائدة في ذكر القبراط المصطلح عليه وكيفية القسمة عليه **✽**  
 اعلم ان مخرج القبراط في اصطلاح اهل الحرمين واليمن ومصر ومن وافقهم  
 كاهل الشام اربعة وعشرون **✽** وفي اصطلاح اهل العراق ومن وافقهم  
 عشرون **✽** والدائق عند الكل سدس القبراط والحبة ثلثه فيكون مخرج  
 الدائق على اصطلاح اهل الحرمين ومن وافقهم مائة واربعة واربعين ومخرج  
 الحبة اثنى وسبعين **✽** وعلى اصطلاح اهل العراق يكون مخرج الدائق مائة  
 وعشرين ومخرج الحبة ستين **✽** ولاهل حضرموت اصطلاح كثير النفع  
 في القسمة وهو جعلهم الدائق جزأ من اربعة وعشرين جزأ من القبراط  
 ولا يحتاجون معه الى ذكر الحبة او الزرة التي يستعملها اهل العراق فيكون  
 مخرج الدائق على اصطلاحهم خمسة وستة وسبعين ولا مشاحة في الاصطلاح  
 فاذا اردت قسمة التركة بين الورثة على مخرج القبراط كما هو الغالب و اردت  
 معرفة قبراط المسألة وتحويل سهام الورثة الى القبراط فطريقه ان تقسم  
 ما صحت منه المسألة على مخرج القبراط وهو كما علمت عند اربعة وعشرون  
 فما خرج بالقسمة من صحيح او كسر او صحيح وكسر معا فهو قبراط المسألة **✽**

فاذا اردت تحويل كل نصيب من صحيح المسألة الى القيراط فلك العمل فيه  
 باحد الواجه الخمسة المارة في قسمة التركات لان نسبة حظ كل وارث من  
 التصحيح اليه كنسبة حظ ذلك الوارث من مخرج القيراط اليه . فهذه اعداد  
 اربعة متناسبة احدها مجهول كاسم بك ثمة . فان شئت فانسب نصيب كل  
 وارث من التصحيح اليه وخذله من الاربعة والعشرين تلك النسبة يخرج  
 نصيب ذلك الوارث قراريطه وان شئت فانقسم على قيراط المسألة سهام  
 كل وارث من التصحيح يخرج نصيب ذلك الوارث قراريطه فان  
 وجهان من الخمسة الواجه المذكورة . ولك العمل باحد الثلاثة التي لم تذكرها  
 هنا وقد بيناها اول الباب . وان حصل منك في بعض الانصاء او جميعها  
 اقل من قيراط واردي التعبير عنه فانت بالخيارين ان تعبر عنه بالكسور  
 المشهورة كالنصف والثلث والربع وما بعد هامن الكسور المنطقة او العزم  
 مفردة وغير مفردة او تعبر عنه بالحبة او الدانق على اصطلاح اهل الحرمين  
 او على اصطلاح اهل العراق ان جعلت . مخرج القيراط عشرين او تعبر عنه  
 بالدانق الذي هو جزء من اربعة وعشرين جزءاً من القيراط على اصطلاح  
 اهل حضرموت . والاولى مراعاة عرف البلد و حال السائل في الفهم . مثال  
 ذلك لو خلقت زوجاً وثلاث جدات وخمس اخوات شقيقات اولاد والتركة  
 عقاراً ونحوه فاصلها ستة نعول الى ثمانية و صم من مائة وعشرين خرج الزوج  
 خمسة واربعون ولكل جدة خمسة ولكل شقيقة اثنا عشر . فاذا اردت معرفة  
 قيراط المصحح فانقسمه على الاربعة والعشرين . مخرج القيراط يخرج قيراط  
 المسألة خمسة اسهم واذا اردت تحويل نصيب كل وارث الى القيراط فانقسم

نصيبه من المصحح على قيراط المسألة وهو الخمسة وما خرج فهو نصيبه من مخرج  
القيراط \* فاذا قسمت سهام الزوج وهي الخمسة والاربعون على الخمسة  
قيراط المسألة يكون الخارج له تسعة قيراط \* واذا قسمت نصيب كل جدة  
وهو خمسة على قيراط المسألة وهو خمسة ايضا خرج لها قيراط واحد \* واذا قسمت  
نصيب كل من الاخوات وهو اثني عشر على قيراط المسألة خرج لها قيراطان  
وخمسة قيراط \* ولو كان في المسألة بدل الجدات ام لصحت المسألة من  
اربعين \* واذا قسمت على مخرج القيراط كان قيراطها سهاو ثلثي سهم اقسام  
عليه سهم الام وهي خمسة يخرج لها ثلاثة قيراط \* وا قسم عليه سهام  
الزوج وهي خمسة عشر يخرج له مائة تسعة قيراط \* وا قسم عليه سهام  
كل اخت وهي اربعة يخرج لكل واحدة قيراطين وخمسة قيراط \*  
ولو كانت الاخوات اربعا مع الزوج والام لصحت من ثمانية واذا قسمتها  
على الاربعة والعشرين خرج قيراطها ثلث سهم \* واذا قسمت سهام كل  
وارث من المصحح على قيراط المسألة الذي هو ثلث السهم يخرج للزوج  
والام ما تقدم \* ويخرج لكل اخت ثلاثة قيراط لانه اذا قسم المصحح  
على الكسر بسط المصحح من جنس الكسر ثم قسم الحاصل على بسط الكسر  
كجاء به \* ففي هذا المثال ا بسط نصيب الزوج وهو ثلاثة اثنائين  
تسعة اقسامها على بسط الثلث وهو واحد يكن له تسعة قيراط لانه لا اثر  
للقيمة على الواحد \* و بسط نصيب الام وهو واحد اثنائين ا يساوي ثلاثة  
واقسمها على البسط وهو واحد يكن لها ثلاثة قيراط لما علمت \* و بسط نصيب  
كل من الاخوات وهو واحد كذلك يكن لها ثلاثة ايضا \* وان شئت العبد

بطريق النسبة السابق بيانها فانسب سهام كل وارث الى التصحيح وخذله  
 بقدر تلك النسبة من مقام القبراط وهو اربعة وعشرون يحصل نصيبه  
 من قرايط التركة \* ففي المثال الاول نسبة سهام الزوج وهي خمسة واربعون  
 الى التصحيح وهو مائة وعشرون ربع وغن فله ثلاثة اثمان الاربعة والعشرين  
 تسعة قرايط كما مر \* ونسبة سهام كل جدة وهي خمسة الى التصحيح ثلث ثمن  
 فلها ثلث ثمن الاربعة والعشرين وذلك قبراط واحد \* ونسبة سهام كل  
 اخت الى التصحيح عشر فلها عشر الاربعة والعشرين قبراطان وخمس قيراط \*  
 وفي المثال الثاني نسبة سهام الام وهي خمسة الى التصحيح وهو اربعون ثمن \*  
 فلها ثمن الاربعة والعشرين وذلك ثلاثة \* وقس على هذا باقي الامثلة والله اعلم  
 (قصة) حيث علمت ما تقرر في قصة التركة معدودة كانت اوعقارا  
 بالطريق المارة وعرفت ايضا تحويلها الى مخرج القبراط فلا غنى لك عن معرفة  
 كيفية وضعها في الجدول لانه معين جدا على حفظ الكسور وضبطها من عدد  
 التركة او من مخرج القبراط لاسيما اذا كثرت اعدادها وتشعبت فروعها \*  
 واذا اوضحتم في الجدول انتقشت في صحيفة الحائط بمجد الوقوف عليها وامنت  
 من غوائل القلط فيادق من كسورها \* وبينا كيفية وضعها في الجدول  
 بعد التصحيح ان تقسم المصحح على عدد التركة ان كانت معدودة او على  
 مخرج القبراط وهو الاربعة والعشرون ان كانت عقارا واعرف الخارج  
 حلك القسمة للواحد من عدد التركة او من الاربعة والعشرين \* ثم حل  
 الخارج الى اضلاعه التي يتركب منها وينبغي تعظيمها لانه اخصر وان تكون  
 من العشرة فماد ونها ان امكن ثم صل باخر جدول التصحيح جد ولا مواز اليه

وارسم باعلاء عدد التركة ان كانت معدودة او الاربع والعشرين ان  
كان المقسوم عقارا لتقابل بها عند امتحان صحة العمل بالجمع \* ثم ارسم  
جدول قائمة بعدد اضلاع الخارج للواحد من التركة او من الاربعة والعشرين  
وارسم باعاليها الاضلاع مقدما الاكبر فالاكبر اختيارا \* وارسم ايضا  
على عدد التركة او الاربعة والعشرين المثبت فوق الجدول قوسا وعلى  
الاضلاع كذلك \* واكتب فوق قوس الاربعة والعشرين مخرج القيراط  
او عدد التركة ما خرج من المصحح للواحد من ايها \* وعلى قوس الضلع الذي  
يليه ما يخرج لواحد ممرسم على القوس الذي قبله وهكذا الى ان تنتهي  
الاضلاع \* ثم اقس كل نصيب من المسألة على اخر ضلع منها اولابان تسقط  
المقسوم عليه الذي هو الضلع من النصيب المقسوم مرة بعد مرة حتى ينفى  
او يبقى اقل من الضلع \* وحيث صحت القسمة على الضلع ولم يفضل شيء  
فانبت تحت ذلك الضلع صفرا في المربع المختص بصاحب ذلك النصيب وان  
فضل اقل من الضلع فانبته تحته بدل الصفري ذلك المربع \* ثم اقس ثانيا  
ما خرج بالقسمة الاولى للواحد من ذلك الضلع على الضلع الذي قبله واعمل  
نه كما عملت في سابقة وهكذا اتقسم على الاضلاع واحد بعد واحد الى منتهى  
الاضلاع او الى ما تنتهي القسمة اليه \* وهذه الطريقة هي التي ذكرها الشيخ  
احمد بن الهائم رحمه الله ومن بعده \* وقد استخرجت لذلك بالهام الله تعالى  
طريقة اخرى تكون اسهل في كثير من المسائل \* وهي ان تقسم كل نصيب  
من المسألة على قيراط المسألة او العدد الخارج للواحد التركة وتثبت ما خرج  
لواحد من ايها صحيحا من ذلك النصيب وهو عدة مرات الاسقاط الصحيحة

تحت عدد التركة او الاربعة والعشرين في المربع المختص بها حسب ذلك  
 النصيب \* ثم تقسم ما فضل من النصيب ان كان على مارسم على اول ضلع  
 بعده \* وهو الواحد \* مما قبله وتثبت ما خرج في المربع الذي تحته وهو عدة  
 مرات الاسقاط الصحيحة كذلك \* ثم تقسم ما فضل ان كان على مارسم على  
 الضلع الذي بعده وهكذا الى ان تنتهي القسمة \* ثم مارسم على كلا الطرفين  
 تحت مخرج القيراط وتحت عدد التركة فهو قراريط او احاد من التركة  
 ومارسم تحت كل ضلع فهو كسر بعده \* مما قبله منتسب ومجموع صحاح  
 القراريط وكسور هان كانت هو النصيب من مخرج القيراط \* وعند انتهاء  
 القسمة امتحن بالجمع بان تجمع ماتحت اخر الاضلاع كانه احاد وتقسّم المجموع  
 على ذلك الضلع تبعد منقسما عليه لا حمالة فاجمع الخارج الى ماتحت الضلع  
 الذي قبله واجمعه كانه احاد واقسمه عليه وهكذا فبنتهي بك الجمع الى  
 مخرج القيراط او عدد التركة \* واذ اجمعت ماتحت ضلع منها فلم ينقسم  
 مجموعها عليه كان ذلك علامة الخلل فاعد العمل \* وسنمثل هنا بمثالين نرىنا  
 احد هما في القسمة على القيراط والاخر في القسمة على عدد التركة \* اما القسمة  
 على القيراط فنقسم عليه مسألة الامتحان الشهيرة \* ولا جرم ان من اتقن  
 قسمتها على القيراط ووضعها في الجدول سهل عليه الكثير بما عداها \* وقد  
 تقدم ان اركانها سبع بنات وخمس جذات واربع زوجات وتسعة اعمام \*  
 وان اصلها اربعة وعشرون وانها صحت لعموم التباين من ثلاثين الفا وما بين  
 واربعين \* فاذا اردت تحويلها الى القيراط ووضعها في الجدول فاقسم  
 اولاصحها الذي هو ثلاثون الالف والمائتان والاربعون على مخرج القيراط



اربعة وعشرين يخرج قيراط المسألة الف ومائتان وستون فخله الى اضلاعه  
واحسن ما يعتبر من اضلاعه عشرة وسبعة وتسعة وثلاثة وصل باخر جدول  
التصحيح خمسة جداول قائمة وارسم باعلى الاول مما يلي التصحيح مخرج القيراط  
اربعة وعشرين وباعالى الجداول الباقية الاضلاع السابقة اعني العشرة والسبعة  
والستة والثلاثة وارسم على قوس الاربعة والعشرين ما يخرج لواحد  
من المصحح وهو قيراط المسألة الف ومائتان وستون وعلى قوس اول  
ضلع ما يخرج لواحد من القيراط وهو مائة وستة وعشرون وعلى الثاني  
ما يخرج لواحد مما رسم قبله وهكذا الى اخرها ثم اقس على ذلك نصيب  
كل وارث باى الطريقين شئت وتتم العمل وهذه صورتها في الجدول

٢٤١

١ ٣ ١٨ ١٢٦ ١٢٦٠

عن فرائدين وسبعي فبراط

لكل بنت

٣	٦	٧	١٠	٢٤	٣٠٢٤٠	
٠٠	٠٠	٠٦	٠٣	٠٣	٢٨٨٠	بنت
٠٠	٠٠	٠٦	٠٣	٠٣	٢٨٨٠	بنت
٠٠	٠٠	٠٦	٠٣	٠٣	٢٨٨٠	بنت
٠٠	٠٠	٠٦	٠٣	٠٣	٢٨٨٠	بنت
٠٠	٠٠	٠٦	٠٣	٠٣	٢٨٨٠	بنت
٠٠	٠٠	٠٦	٠٣	٠٣	٢٨٨٠	بنت
٠٠	٠٠	٠٦	٠٣	٠٣	٢٨٨٠	بنت
٠٠	٠٠	٠٦	٠٣	٠٣	٢٨٨٠	بنت
٠٠	٠٠	٠٠	٠٨	٠٠	١٠٠٨	جده
٠٠	٠٠	٠٠	٠٨	٠٠	١٠٠٨	جده
٠٠	٠٠	٠٠	٠٨	٠٠	١٠٠٨	جده
٠٠	٠٠	٠٠	٠٨	٠٠	١٠٠٨	جده
٠٠	٠٠	٠٠	٠٨	٠٠	١٠٠٨	جده
٠٠	٠٣	٠٣	٠٧	٠٠	٠٩٤٥	زوجه
٠٠	٠٣	٠٣	٠٧	٠٠	٠٩٤٥	زوجه
٠٠	٠٣	٠٣	٠٧	٠٠	٠٩٤٥	زوجه
٠٠	٠٣	٠٣	٠٧	٠٠	٠٩٤٥	زوجه
٠٣	٠٤	٠٠	٠١	٠٠	٠١٤٠	عم
٠٣	٠٤	٠٠	٠١	٠٠	٠١٤٠	عم
٠٣	٠٤	٠٠	٠١	٠٠	٠١٤٠	عم
٠٣	٠٤	٠٠	٠١	٠٠	٠١٤٠	عم
٠٣	٠٤	٠٠	٠١	٠٠	٠١٤٠	عم
٠٣	٠٤	٠٠	٠١	٠٠	٠١٤٠	عم
٠٣	٠٤	٠٠	٠١	٠٠	٠١٤٠	عم
٠٣	٠٤	٠٠	٠١	٠٠	٠١٤٠	عم
٠٣	٠٤	٠٠	٠١	٠٠	٠١٤٠	عم

عن ثلاثة ارباع فبراط

لكل زوجة

عن تسع فبراط لكل عم

وان اردت الاختصار فكذا \*

ورثة	سهم	اقراريط	كسور
لكل بنت	٢٨٨٠	٠٢	٢ من ٧
لكل جده	١٠٠٨	٠٠	٤ من ٥
لكل زوجه	٠٩٤٥	٠٠	٣ من ٤
لكل عم	٠١٤٠	٠٠	١ من ٩

و ايضاح ذلك على الطريق الاول ان تقسم اولا حصة كل بنت مثلا وهي الفان وثمانمائة وثمانون على اخر ضلع وهو الثلاثة فتصح القسمة ويخرج للواحد تسعمائة وستون فاثبت صفرا في المربع الذي تحت ذلك الضلع الموازي لصاحب النصيب \* ثم اقسم التسعمائة والستين على ثاني ضلع وهو الستة يخرج للواحد مائة وستون صحيحة فاثبت صفرا في المربع الذي تحته كذلك \* ثم اقسم المائة والستين على ثالث ضلع وهو السبعة يخرج للواحد صحيحا اثنان وعشرون وفضل ستة فاثبتها في المربع الذي تحته \* ثم اقسم الاثنين والعشرين على رابع ضلع وهو العشرة يخرج للواحد صحيحا اثنان وفضل اثنان فاثبتها تحته \* واثبت تحت مخرج القيراط ما خرج صحيحا الواحد الضلع الذي يليه وتم العمل \* وايضاحه على الاخر ان تقسم حصة كل بنت مثلا وهي كما علمت الفان وثمانمائة وثمانون على خارج القيراط وهو الف ومائتان وستون يخرج باسقاطه من النصيب مرتين الفان وخمسمائة وعشرون \* فاثبت عدة مرات الاسقاط وهي اثنان تحت الاربعة والعشرين \* ويبقى من النصيب اقل من

القيراط وهو ثلاثمائة وستون فاقسها على ما رسم على اول ضلع وهو عشر  
 القيراط مائة وستة وعشرون يخرج باسقاطه مرتين من باقى النصيب مائتان  
 واثنان وخمسون فثبت عدة مرات الا سقاط وهي اثنان كذا لك تحته \*  
 ويبقى من النصيب مائة وثمانية فاقسها على ما رسم على ثاني ضلع وهو سبع العشر  
 ثمانية عشر يصح ستة اقسام فاثبتها تحته وتم العمل \* فيكون لكل بنت قيراطان  
 وخمس قيراط وثلثة اسباع خمس قيراط وهذه الكور سبعة قيراط \*  
 وعلى هذا النمط قسمة الانصاء الباقية فلكل جدة من التركة الف وثمانية اسهم  
 يكون لها اربعة اخماس قيراط \* ولكل واحدة من الزوجات تسعة وخمسة  
 واربعون سهما يكون لها سبعة اعشار قيراط وثلثة اسباع عشر قيراط ونصف  
 سبع عشر قيراط وهذه الكور عبارة عن ثلاثة ارباع قيراط لكل زوجة \*  
 ولكل واحد من الاعمام مائة واربعون سهما يكون له عشر قيراط وثلثا سدس  
 سبع عشر قيراط والكل عبارة عن تسع قيراط لكل جد وجميع ذلك  
 مرسوم في الجدول \* واذا جمعت ماتحت الضلع الاخير الذي هو ثلاثة تجده  
 ثمانية عشر وهي اثلاث سدس سبع عشر قيراط واذا قسمتها على الثلاثة حصل  
 ستة في اسداس سبع عشر قيراط \* فاجمعها الى ماتحت الضلع الذي قبله  
 فثمة اربعة وخمسون هي اسداس سبع عشر قيراط واذا قسمتها على البسط  
 حصل تسعة هي اسباع عشر قيراط \* فاجمعها الى ماتحت الضلع الذي قبله  
 فيجتمع ثلاثة وستون هي اسباع عشر قيراط فاذا قسمتها على السبعة حصل تسعة  
 هي اعشار قيراط \* فاجمعها الى ماتحت الضلع الاول فيجتمع مائة هي اعشار  
 قيراط فاذا قسمتها على العشرة حصل عشرة هي قراريط \* فاجمعها الى ما

تحت مخرج القيراط تجتمع اربعة وعشرون والعمل حينئذ صحيح ولو اردت قسمتها  
اعنى مسألة الامتحان على القيراط والدائق المصطلح عليه عند اهل حضرموت  
مثلا وهو جزء من اربعة وعشرين جزءا من القيراط و اردت وضعها  
في الجدول فاقسم الخارج للقيراط الذي هو في هذه المسألة الف ومائتان  
وستون على اربعة وعشرين يكن الخارج اثنان وخمسون ونصف في  
دائق المسألة • ولو قسمت المصحح ابتداء على مخرج الدائق كان الخارج هذا  
العدد ديبينه • ثم حل الخارج الى اضلاعه وهو هنا منكسر فتضرب  
بمقتضى القاعدة الاتية المصحح في مخرج الكسر الواقع في دائق المبال الذي  
هو هنا اثنان فيكون الدائق مائة وخمسة • واذا حللته الى اضلاعه وجدتها  
سبعة وخمسة وثلاثة فاثبتها على القاعدة • واعتبر الاربعة والعشرين التي  
هي مخرج الدائق من القيراط ضلعا اول من اضلاع القيراط و راع ما سبق  
من القسمة على الاضلاع على اى الطريقين شئت • الا انك تريد ضرب سها م  
كل وارث في مخرج الكسر الواقع فيها وهو الاثنان يحصل المطلوب • وعلى  
هذه القسمة بهذا الاصطلاح يكون لكل بنت قيراطان وستة دوائق وستة  
اسباع دائق • ولكل جدة تسعة عشر دائق وخمس دائق • ولكل زوجة  
ثمانية عشر دائق ولكل عم اثنان وثلثا دائق • وهذه صورتها في الجدول

١	٥	٣٥	١٠٥	٢٥٢٠	سهم	ورثه
٥	٧	٣	٢٤	٢٤	٢٨٨٠	لكل بنت
٠٠	٠٤	٠٢	٠٦	٠٢	١٠٠٨	لكل جدة
٠١	٠٤	٠٠	١٩	٠٠	٠٩٤٥	لكل زوجة
٠٠	٠٠	٠٠	١٨	٠٠	٠١٤٠	لكل عم

وان اردت الاختصار فليكن وضعها هكذا

ورثه	سهم	قراريط	دواني	كسور داني
لكل بنت	٢٨٨٠	٠٢	٠٦	٦ من ٧
لكل جدة	١٠٠٨	٠٠	١٩	١ من ٥
لكل زوجة	٠٩٤٥	٠٠	١٨	٠٠
لكل عم	٠١٤٠	٠٠	٠٢	٢ من ٣

واما المثال في القسمة على عدد التركة فنقسم جدولا من المنا ستمات  
لثة اموات ثم نقسم فيه الجامعة الكبرى على عدد التركة كما سترى \*  
وذلك لومات امرأة عن زوج وام واختين شقيقتين واختين لام  
وتركت خمسة وسبعين ديناراه فقبل القسمة ماتت الام عن ابوين وم  
في المسألة ثم ماتت احدى الشقيقتين عن زوج واختين لاب ومن في  
المسألة ثم ماتت احدى الاختين من الام وهما شقيقتان عن زوج ومن

في المسألة \* ثم مات الزوج الذي في الاولى عن زوجة وابن \* ثم ماتت  
 الام التي في الثانية التي هي جدة في الثالثة والرابعة عن زوج وابن \*  
 فمسألة الاول من عشرة وهي ام الفروخ ومسألة الثاني من ستة وحظه  
 من الاولى واحد يباينها ومسألة الثالث من عشرين وسهامه ثلاثة عشر وها  
 متباينان \* ومسئلة الرابع من ثمانية وسهامه مائة وستة وستون وهما متوافقان  
 بالنصف \* ومسألة الخامس من اربعة وهي احدي الفروخ وسهامه  
 الف واربعائة واربعون وهي منقسمة على مسالته \* ومسألة السادس  
 من اربعة وسهامه مائتان وسبعة وستون وهما متباينان فتصح المناصفة من  
 تسعة عشر الفا واثنتين \* فاقسمها على الخمسة والسبعين عدد التركة يكن  
 الخارج مائتين وستة وخمسين \* فخذ اضلاعه التي يتركب منها جدها ثمانية  
 وثمانية واربعة \* وحصل باخر جدول التصحيح جدولا وثبت في اعلاه  
 الخمسة والسبعين \* ثم ثلاثة جداول اثبت باعلاها اضلاع الخارج اعني  
 الثمانيتين والاربعة واعمل في القسم عليها والامتحان بالجمع ما تقدمت  
 الاشارة اليه \* وهذه صورتها في الجدول

[illegible]



حصه الاخست التي هي شقيقة في الاولى والثالثة وبنت في الثانية واخذت لام  
 في الرابعة خمسة الاف وسبع مائة واربون سهاقها اثنان وعشرون دينار  
 وثلاثة اثمان دينار وثلاثة اثمان ثمن دينار \* والتي هي اخست لام في الاولى والثالثة  
 وبنت في الثانية وشقيقة في الرابعة ثلاثة الاف وستمائة واثنان وخمسون  
 سهاقها اربعة عشر دينار وربيع دينار وثمان ثمن دينار \* وللأب في الثانية  
 ثلاثمائة وعشرون سهاقها دينار وربيع دينار \* وللزوج في الثالثة الف  
 ومائتان وثمانية واربون سهاقها اربعة دنانير وسبعة اثمان دينار \* ولكل  
 واحدة من الاختين لأب في الثالثة مائتان وثمانية اسهم فلها ثلاثة ارباع دينار  
 دينار ونصف ثمن دينار \* وللزوج في الرابعة تسعمائة وستة وتسعون سهاقها  
 ثلاثة دنانير وسبعة اثمان دينار \* وثمان ثمن دينار \* وللزوجة في الخامسة  
 الف واربعمائة واربون سهاقها في الخامسة كذلك فكل واحدة منها خمسة  
 دنانير وخمسة اثمان دينار للأب في الخامسة الفان وثمانمائة وثمانون سهاقها  
 احدى عشر دينار وربيع دينار \* وللزوج في السادسة مائتان وسبعة وستون سهاقها  
 دينار وربيع ثمن دينار وثلاثة ارباع ثمن دينار \* وللأب في السادسة ثمانية  
 اسهم وسهم فلها ثلاثة دنانير وثمان دينار وربيع ثمن دينار \* واذا جمعت ماتحت  
 الضلع الاخر هو اربعة حصص اربعة ارباع ثمن ثمن فاقسمها على الاربعة  
 يحصل واحد وهو ثمن \* فاجمعها الى ماتحت الثانية الثانية يجتمع ستة عشر وهي  
 اثمان ثمن فاقسمها على الثانية عدده الضلع التالي يخرج ثمان وثمانين \* فاجمعها  
 الى ماتحت الثانية الاولى يكن المجتمع ثمانية واربون ثمانية فاقسمها على الثانية يخرج  
 سبعة وثمانين \* فاجمعها الى الدنانير يجتمع خمسة وسبعون دينار فاعمل

حينئذ صحيح \* ولو جمعت ماتحت قطع منها فلم يقسم مجموعها عليه قسمة  
صحيحة كان ذلك علامة الخلل في العمل \* وقس على هذا ما يرد من اشباهه \*  
واعلم انه قد لا يكون للعدد الذي تصح منه المسائل قبر اط صحيح او لا يقسم  
على عدد التركة قسمة صحيحة فالطريق حينئذ ان تقرب المسألة في مخرج  
الكسر الذي يظهر في القبر اط او في مخرج الكسر الذي يظهر في عدد التركة  
فما يحصل فاجعله كانه العدد الذي صح منه المسائل \* فاقسمه على مخرج القبر اط  
او على عدد التركة وراع ما سبق من القسمة على الاضلاع والتفصيل وجميع  
ما تقدم الا انك تزيد ضرب سهام كل وارث في مخرج الكسر الذي ضربته  
في المسألة يحصل المطلوب \* وان شئت وكان بين مانع من المسائل ومخرج  
القبر اط او عدد التركة موافقة فرد كلامها الى وفقه ثم اضرب نصيب كل  
وارث بما صح منه المسائل في وفق التركة او في وفق مخرج القبر اط واقسم  
الحاصل على وفق العدد الذي صح منه المسائل ان كان ذلك من العشرة  
فاقل والا فاضل ضلعه ان امكن واقسم على اضلاعه وراع جميع ما تقدم يحصل  
المطلوب \* وان كان قبر اط المسألة او العدد الذي تقسم التركة عليه عددا  
او لا فلا يخل فتكون القسمة على جعلته وتكون النسبة اليه بلفظ الجزئية ولا تخفى  
الامثلة على من عرف ما سبقي \* ثم ان كان في نفس التركة كسرة لك ان تقسمها  
كما هي كخمس بنين والتركة سبعة دنانير ونصف او ثمانية دنانير وثلاث فللكل  
ابن من السبعة والنصف دينار ونصف ومن الثمانية والثلاث دينار  
وثلثان \* ففي هذه الصورة واما لما يظهر الجواب بالبدية غالبا  
من غير بسط لكنه يتعسر في بعض الصور فجعل الفرضيون لذلك

طريقين تسهلا للقسمة سواء كان الكسر منقطا أو اسماء احد هما بسط  
 التركة فقط من جنس كسرها او كسورها وذلك بان نعرف مقام الكسر ومقدرا  
 كان او مكررا او منقطا او مضافا ونضرب جملة التركة في المقام يحصل بسط  
 التركة وما حصل بعد البسط اقامة مقام التركة وكل الفعل باحد الاوجه الخمسة  
 السابق ذكرها وا قسم ما يخرج لكل وارث على مخرج الكسر او المخرج  
 الجامع للكسور لان الخارج اولا فلما كان كسورا فلما يخرج بعد فهو المطلوب  
 فلو ماتت عن ام واختين لام واختين لغيرها فاصلها ستة ونقول لنبعة  
 وترك ثلثة وستين دينار وثلث دينار ابسطها ا ثلثا ثم حصل  
 مائة وواحد وتسعون واضرب اسم الزوجة في البسط واقسم الحاصل  
 على المسألة بعولها والخارج بعد القسمة اقسمة على ثلاثة مقام الكسر وما خرج  
 فهو نصيب ذلك الوارث هذ ا حيث عملت بالطريق الثاني من الخمس  
 المتقدمة ففي المثال حيث عملت بها اضرب الام واحد من السبعة في المائة  
 والواحد والتسعين عد البسط يخرج العدد بقية لانه لا اثر للضرب في  
 الواحد فاقسمها على السبعة عد المسألة بعولها يخرج سبعة وعشرون وسبقان  
 واعمل لكل واحدة من الاختين للام كذلك واضرب لكل واحد من  
 الاختين لغيرها اثنين في مائة واخذ وتسعين يخرج ثلاثا وثلاثين وثمانون  
 اقسما على الصيغة يخرج اربعة وسبعون واربعة اشباع فلو كانت التركة مائة  
 وواحد او تسعين لكان الجواب لشكل منهم ما خرج له لكنها ليست كذلك  
 بل هي ثلاثة وستون وثلثان فلذلك نحتاج ان نقسم ما خرج لكل منهم على  
 الثلاثة مخرج الثلثين فاقسم ما خرج لشكل من الام وبشبهها وهو سبعة وعشرون

وسان على الثلاثة يخرج تسعة دنانير وثلاثا سبع دينار وذلك حصص الواحدة  
من التركة. واقسم ماخرج لكل واحدة من الاختين لغير ام وهو اربعة  
وخمسون واربعه اصابع على الثلاثة يخرج لكل واحدة منها ثمانية عشر دينار  
وسبع دينار وثلاث سبع دينار. واجمع الحصص فاعلمت في جمع ما فيه  
كسر مجتمع ثلاثة وستين وثلاثين وهو التركة فالعمل صحيح. والطريق الثاني  
ان تبسط ايضا ما تصح منه المسألة من جنس الكسر او الكسور للتركه واقم  
بسط المسألة مقام المسألة كما فقت بسط التركة مقام التركة من غير احتياج  
الى القسمة بعد ذلك على مقام تكسر التركة. فلو كانت التركة في المثال المذكور  
وهو ام واختان لام واختان لغير اربعين دينار ونصفا وثلاثا وعملت  
بهذا الطريق فابسط التركة واميل المسألة بمولها من جنس الكسر وذلك بان  
تضرب كلاهما في مقام النصف والثلاث وهو ستة يكون بسط التركة مائتين  
وخمسة واربعين وبسط المسألة لثنتين واربعين. وبين السطرين موافقة  
بالسبع فرد كلاهما الى وقفه واعتبر وفق كل منها كاصله وكل العمل باحد  
الوجه السابقة من غير ان يبسط سهام الورثة فاجعل فهو ما لكل وارث  
من غير قسمة اخري على تخرج الكسر. لانك لما بسطت السبعة انتقلت الى  
الاثنين والاربعين اغنى ذلك عن القسمة على مقام الكسر. فان عملت بالوجه  
الاول فاضرب نصيب كل وارث من المسألة في وقفه بسط التركة وهو  
خمسة والثلاثون واقسم الحاصل على وقفه بسط المسألة وهو ستة يحصل لكل  
واحدة من الام وبناتها خمسة دنانير وخمسة اصدان دينار ولكل واحدة  
من الاختين لغير ام احد عشر دينار وثلاثا دينار واجمع الحصص الخمس

يجمع ان يعون ونصف وثلاث فاعمل صحيح ويقاس عليه انشائه \*  
(مهمة) يقع كثير ان التركة تكون جزءا من عقار ونحوه كجزء من دار  
او ضيقة او سيف او عبد مفردا كان الجزء او متعدد المتعدد كغزالة  
اخيلاس او مختلفه كثلث وربع \* والطريق في قسمتها ان تحصل مخرج الكسر  
او المخرج العام للكسور الواقعة فيها وتجعلها كانه اصل المسألة وتأخذ منه بسط  
ذلك الكسر بحسبه \* فما كان فاقسمه على العدد الذي تصح منه مسألة الورثة  
فان صح قسمه فذلك المخرج هو المطلوب الذي تصح منه القسمة \* وان لم يصح  
فاما ان يوافق واما ان يباين فان وافق مصحح القريضة فرد المصحح الى وفقه  
واضربه في ذلك المخرج \* وان باين فالضرب كل المصحح في المخرج فما كان في  
الحالين فانه تصح المسألة \* وما ضربته في المخرج من المصحح عند المباشرة  
او وفقه عند الموافقة فهو جزء السهم للمخرج \* فان ضربته في البسط كان  
الحاصل حصة جميع الورثة \* وان ضربته في الباقي من المخرج بعد البسط  
كان الخارج حصة الشريك ان كان \* واذا عرفت حصة جميع  
الورثة فاقسمها على التصحيح فيخرج جزء سهم التصحيح فاضربه في  
حصة كل وارث من التصحيح يظهر لك نصيبه في العقار او نحوه \* واذا  
عرفت حصة الشريك فان كان واجدا او جماعة وانقسم على عددهم فذاك \*  
والا احتجت الى عمل كالا تكسار على الروس وقد تقدم بيانه والامثلة غير  
خافية \* وفي هذا اكفاية للراغب والطالب ومن اراد الزيادة فعليه  
بالمطولات \* ولما فرغ المؤلف رحمه الله من تحرير هذا المتن المتكامل بمهمات  
هذا الفن ومقاصده \* وانتهى ما اراد ايراده من عيون هذا العلم وغرر

قوائده وفرائده \* قال بعد ذلك ذلك براءة الختام \* واعلا ما يشاهد  
المقام \* هذا ما يسهل \* اى سهل \* املا \* اى قوله ليكتب عنه \*  
وهل الاشارة الى مرسوم مسائل الكتاب او الى ما في الذهن فيه الخلاف  
المشهور المنقول عن السيد الجرجاني الى اقوال سبعة \* ويجزم بتعين كونها  
لما في الذهن سواء اتقدم المشار اليه كانهما او تاخر \* واصل وضع الاشارة  
للمحسوسات واستعمالها في غيرها كما هنا مجاز \* ثم قال رحمه الله \* وارجو  
من الله \* الرجاء هو توقع الامر المحبوب \* القبول \* هو اخذ ما يهوى  
او يعطى والمقصود غايته وثمرته التي هي تيزيل الثواب وتمظيم الاجر  
على تاليف هذا الكتاب \* وقد ظهرت والحمد لله علامات قبوله سبحانه  
ونعالى لهذا المؤلف المشتمل على غرر من تراجم دينه القويم \* فانه قد انتشر  
في اسرع مدة في اقطار الارض وعم الانتفاع به واعتنى به العلماء والطلبة  
\* وارجو من اهل العلم اصلاح الخطا \* وابداله بالصواب \* اصلاح  
الخطا هو ابداله بالصواب فهو من عطف المرادف لافادة التوكيد \* وانما  
صنع المؤلف ما رايت وقوفام الحق واتهاما للنفس وهذا هو شان الكمل  
من الرجال مع ان كتابه في غاية من التبرير والتنقيح الا ماشد عن سهو  
او غلط كاتب \* والله ولي المؤمنين \* اى متولى امورهم ولاية خاصة بهم  
\* والحمد لله رب العالمين \* تقدم الكلام على معنى الحمد اول الكتاب \*  
والرب المالك والمدير وله معان اخر تعرف من كتب اللغة \* والعالمين  
جمع عالم بفتح اللام كما حققه العلامة الامبرو وغيره قالوا لان العالم وان كان  
يطلق على ماسوى الله يطلق ايضا على كل جنس وعلى كل صنف فبقال

عالم الحيوان وعالم الانسان وهكذا فيكون جمعه على عالين بالاطلاق  
 الثاني ويكون خاصا بالهؤلاء اخذ من انه لا يجمع بالواو والنون الا العقلاء  
 نعم يمكن ان يقال انه غير مستوف للشروط لانه لا يجمع هذا الجمع الا ما كان  
 علما وصفة والعالم ليس علما ولا صفعة \* على انه جرى في الكشف على كونه  
 جمعا استوفى الشروط لان العالم في حكم الصفة فانه علامة على وجود خالقه  
 ﷺ وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم ﷺ تقدم في شرح الخطبة  
 ايضا الكلام على معنى الصلاة والسلام ولفظ السيد والال والاصحاب فارجم  
 اليه \* وجمع المؤلف رحمه الله بين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في  
 اول الكتاب وفي اخره كما ترى رجاء لقبول ما بينها فان الصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم مقبولة والله سبحانه وتعالى اكرم من ان يقبل الصلاتين  
 ويرد ما بينهما \* وهذا اخر ما سره الله من الشرح على هذا المؤلف النافع \*  
 ولتختتم هذا الشرح بمخاتمة تشتمل على ثلاثة فصول \*

### الفصل الاول

في ذكر بعض المسائل الملقبات وهي كثيرة حتى قالوا لا حصر لها ولا حسم  
 لا بوابها وقد تقدم منها في الكتاب الفروان والمباهلة والصفيتان والاكدي  
 والمشتركة والدينارية الصغرى والدينارية الكبرى وهي المسماة بالشاكي  
 والركابية والعامرية وام القروج والفراوتسى بالمراونية وام القروية  
 والمنبرية والمأمونية والخرقا والصما والزبديات الاربع ومسالة الامتحان والناقض  
 ومسالة القضاة \* ومن الملقبات ايضا الخزبة لقبية بذلك لان حمزة بن حبيب  
 الزبلي سئل عنها فاجاب باجوبة ثلاثة \* وهي ثلاث جدات ام ام وام ام

اب وام ابى اب وثلاثة اخوات متفرقات وجد ابواب \* فعند نامعاشر  
 الشافعية وكذا عند المالكية للجدتين السدس لسقوط اثالثثة الجدة عندنا  
 وكونها من ذوى الارحام عند المالكية والباقي بين الجد والاشقيقة والاخت  
 للاب ارباعا تضم اشقيقة حصه الاخت للاب لان الباقي بعد سدس الجدتين  
 وحصه الجدة ون النصف فتصح من اثني عشر اختصارا لكل جدة من  
 الاولين سهم واحد وللجد خمسة وللشقيقة خمسة ولاشي للاخت للاب  
 ولا للاخت للام \* وعند الحنفية للجدتين المذكورين السدس والباقي للجد  
 وتصح من اثني عشر \* وعند الحنابلة للجدات الثلاث السدس لكون الجد  
 لا يحجب ام نفسه عنهم كما مر في باب الحجب والباقي للجد والاخت الشقيقة  
 وفاقا لنا وتصح عنهم من ستة وثلاثين لكل جدة سهان وللجد خمسة عشر  
 والاخت الشقيقة خمسة عشر \* ومنها ام البنات وهي ثلاث زوجات واربع  
 اخوات لام وثمان اخوات لابوين اولاب اصلها اثني عشر وتعمل الخمسة  
 عشر وتصح منها لكل واحدة سهم واحد \* ومنها عند المالكية ثلاث ملقيات  
 اخذها المالكية لقبته بذلك لنص الام مالك عليها بخصوصها \* وهي زوج  
 وام وجدوا اخوة لاب واخوة لام فقص المالكية للزوج النصف وللأم السدس  
 والباقي للجد ولاشي للاخوة الجميع \* اما الاخوة للام فلانهم محجوبون بالجد  
 واما الاخوة للاب فلانه لو لم يكن الجد معهم لم يكن لهم شي لان الاخوة للام  
 حينئذ يستحقون الثلث وتسقط الاخوة للاب لاستغراق الفروض التركة  
 فلم يكن حضوره معهم موجبا لهم شيئا لم يكن \* وهي عند الحنفية كذلك جريا  
 على قاعدة تهر في حجب الاخوة مطلقا بالجد \* واما عندنا وعند الحنابلة وابي



يوسف ومحمد للزوج النصف وللأم السدس وللبعد السدس والباقي للاخوة  
 للاب ولاشي للاخوة للام اتفاقاً \* والثانية هي شبه المالكية وهي اذا كان بدل  
 الاخت للاب اخوة اشقاو الحكم فيها كالحكم في المالكية عند ناو عند هم فلاشي  
 للاشقاء ولا للاخوة من الام عند المالكية \* اما الاخوة للام فلحجهم بالجد  
 واما الاشقاء فلانهم لا يرثون الا من اجل قرابتهم بالاب وقرابة الاب متافطة  
 والجد قد حجب من كان من جهة الام فلاشي \* لمع معه \* اما عند ناو عند الحنايلة  
 والحنفية فقد عرفت الحكم فيها من التي قبلها \* والثالثة هي عقوب تحت  
 طوبه وهي زوج وام واخت لام وعاصب اقرت الاخت للام بينت  
 لليت \* فمعد المالكية تجعل لميت مسألتان مسألة للانكار ومسألة للاقار  
 اما مسألة الانكار فن ستة للزوج النصف لثلاثة وللأم الثلث اثنان وللأخت  
 للام السدس واحد ولاشي للعاصب \* واما مسألة الاقرار فمن اثني عشر  
 للزوج الربع ثلاثة وللأم السدس اثنان وللبنت النصف ستة يبيع واحد  
 للعاصب \* ثم بعد ذلك تجمع حصص البنات والعاصب ومجموعها سبعة ونقسم  
 عليها نصيب الاخت المقررة من مسألة الانكار وهو واحد لا ينقسم نصيب  
 السبعة في مسألة الانكار وهي ستة تبلغ اثنين واربعين \* فللزوج ثلاثة من  
 مسألة الانكار في سبعة بواحد وعشرين \* وللأم اثنان من مسألة الانكار  
 في سبعة باربعة عشر \* وللبنت المقر لها ستة والعاصب واحد \* اما عند الثلاثة  
 فالاقرار باطل لكون المقر غير جائز والله اعلم

### الفصل الثاني

في ذكر شي من متشابه النسب \* فمن ذلك رجلان كل منهما عم الاخر

صور تها تزوج كل منها ام الاخر فاولد لها ابنا فكل منها عم الاخر لاه \*  
 رجلان كل منها خال الاخر \* صور تها ان ينكح كل من الرجلين بنت  
 الاخر فيولد لكل منها ابن فكل من الابنين خال الاخر \* رجلان كل منها  
 ابن خال الاخر \* صور تها ان ينكح كل من الرجلين اخت الاخر فيولد لكل  
 منها ابن فكل من الابنين ابن خال الاخر \* رجلان احدهما عم الاخر  
 والاخر خاله \* صور تها تزوج رجل بامرأة و تزوج ابنة امها فولد لكل واحد  
 منها ابن فابن الاب عم ابن الابن وابن الابن خال ابن الاب \* وقد ذكر هذه  
 الصورة الحريرى رحمه الله في المقامة الخامسة عشر ملغزا بها اذا كان للرجل  
 اخ شقيق وتأتى في الالفاظ ان شاء الله \* ولها صورتان ايضا احدهما ان  
 يتزوج ابوابى زيد باخته من امه فتلد ابنا فهو عم زيد و زيد خاله \* والثانية  
 ان يتزوج اخو زيد من ابيه امه فتلد ابنا فهو خال زيد و زيد عمه ويلغز بها  
 في الميراث كما يأتى ومنها ان يقول شخص لى عمه وانا عمها لى خالة وانا  
 خالها فاما قوله لى عمه وانا عمها فان اخاه من امه تزوج ام ابيه فاولد لها بنتا فهذه  
 البنت هى اخت ابيه فعلى عمته وهى بنت اخيه فهو عمها \* واما قوله لى خالة  
 وانا خالها فان اباهم تزوج اخته من ابيه فاولد لها بنتا فهذه البنت هى اخت  
 امه فعلى خالتها وهى بنت اخته فهو خالها \* وقد سئل عنها الامام الشافعى  
 رحمه الله بآيات نظمها السائل فقال \*

على عمه وانا عمها \* ولى خالة وانا خالها

فاما التى انا عم لها \* فابن ابي امه امها

ابوها اخى واخوها ابى \* ولى خالة وكذا احكمها

فما بين الفقيه الذي عنده \* فتون الفرائض او عليها

يبين لنا نسباً جماً لهما \* ويكشف الفسيفساء عن غمها

فاجابه الامام الشافعي رضي الله عنه فقال

ايا سا يلى عن عمه وهو عمها \* وعن خالة يدعى شفاها باخالها

الا فاستمع منى جواباً محققاً \* وأصغ الى ما قلت في شرح حالها

اح لك من ام وام لوالد \* تزوجها من قومها ورجلها

فجاءت بنت وهي عنك التي \* تادبك عني في صحيح مقالها

ووالد ام ثم اخت لوالد \* تزوجها مستسناً لجمالها

فجاءت بنت وهي خالتك التي \* تادبك خلافي في صحيح مقالها

فهذا هو الايضاح عما سألته \* وكشف لفتيا اشككت في سؤالها

ولو كان المولود في الصورتين ذكر الكان المولود مع المتكلم كل منهما ام الاخر في

الصورة الاولى وخال الاخر في الصورة الثانية \* وقيل ان رجلاً دفع رقعة الى

الامام الشافعي رحمه الله فيها

رجل مات وخلى رجلاً \* ابن عم ابن اخي عم ابيه

فكتب الامام الشافعي رحمه الله في اسفلها \*

صار مال المتوفى كاملاً \* باجماع القول لامر به فيه

لذي خبرت عنه انه \* ابن عم ابن اخي عم ابيه

وذلك لان ابن اخي عم الاب هو الاب فان ابن عمه هو ابن عم الاب \* ويقرب

من هذا قول القائل ورث من الميت خال ابن عمته ون اخيه من الابوين لان

خال ابن العمه هو الاب والاعمام والمراد هنا الاب كما مر انفاً وقول القائل

ورث من الميت عمه ابن خاله دون الجدة لأنها هي الأم كما مر اتفاقاً من المسائل  
التي سأل عنها الشافعي أبو يوسف ومحمد بن الحسن بن علي بن الرشد قولهم ان كان  
الفتاير جليلين فقالنا امر حبابا بنينا وزوجينا وأبو يزدوجينا فاجابهم الله  
بقوله رجلان تزوج كل منهما ام الآخر \* ومن ذلك رجل ابوه خاله وامه  
عمته وليس اشبهه ولا لتكاح بموت صورته ان يتزوج رجل امرأة مجهولة  
النسب فينشئ لهما ابوا الزوج فيثبت نسبها ويكذب به الابن فيجوز له استدامة  
التكاح وتلد منه ولد الذي يكون ابوه خاله وتكون امه عمته وبقي من هذا الباب  
صور و امثلة كثيرة مذكورة في المطولات \*

### الفصل الثالث

في لبدة من الفاضل وهي كثيرة جداً وانما يوقى بها التشديد الاذهان  
واعمال الفكر فيها للتمرين على فروج هذا الفن \* فمن ذلك رجل قال لقوم  
يلتسمون تركه لا تعجلوا فان لي زوجة غاية فان كانت حية ورثت هي  
ولم ارث وان كانت ميتة ورثت انا معكم صورته امرأة خلفت اما واختين  
شقيقتين واحال ابنته وجابا اختها لامها وهي الفاية \* ولو قال ان كانت حية  
ورثت وورثت وان كانت ميتة لم ارث فهذا ابن عم الميتة متزوج ابنتها الفاية  
والورثة زوج وام واخ من ام \* ومن ذلك رجل له اخ شقيق فورثه اخو زوجته  
من امه وادون اخيه الشقيق وهي التي ذكرها الحريري رحمه الله كأن قدمت  
الاشارة اليها بقوله \*

ايها العالم الفقيه الذي فا \* قى ذكاه فانه من شبيه  
افتتافي قضية حاد منها \* كل قاض وحاد كل فقيه

رجل مات عن اخ مسلم — رثني من امه واياه  
وله زوجة لها اياها المستبرأ خالص بلا تمويه  
فخوت فرضها وحاذاخوها \* مات بقى بالارث دون اخيه  
فاشفنا بالجواب عما سألنا \* فهو نص لا خلف يورثه

واجاب عنها بقوله

قل لمن يلفز المسائل افي \* كاشف سرها لقد علم تخفيه  
ان ذلك الميت الذي قدم الشر \* ع اخا عرسه على ابن اياه  
رجل زوج ابنه عن رضاه \* بمجاة له ولا غرو فيه  
ثم مات ابنه وقد علقته منه \* فجاءت با بن يسر ذويه  
فهو ابن ابنه بغير مرأه \* واخوه عرسه بلا تمويه  
وابن الابن الصريح ادنى الى الجدد \* واولى بالارث من اخيه  
قلد احين مات اوجب للزوي \* جة ثمن التراث تستوفيه  
وحوى ابن ابنه الذى هو في الحكم \* اخوها من امها باقيه  
وتخلى الاخ الشقيق من الار \* ث وقلنا يكفك ان تبكيه  
هاك منى الفتيا الذى يحتذ بها \* كل قاض يقضى وكل فقيه

وتقريب هذا للفران نقول رجل وابنه وامرأة وبتتها فتزوج الرجل  
البت والابن الام فمات الابن والام حامل منه فوضعت غلاما فهو ابن  
ابن الرجل واخو الزوجة لامها ثم مات الرجل وترك اخا شقيقا فموتت  
زوجته الثمن واخوها الباقي لانه ابن ابن الميت وهو يجب الاج كما كان يجب  
الابن لو كان حيا ومن هذا قول الشاعر \*

وقال له اوص الفدا فاني \* اري الموت قد حطت عليك ركائبه  
فقلت وقدر اعفو اذعالمها \* وضافت به خوف الحمام مذهبها  
لك الثمن ان كانت وفائي فريضة \* وساكر ما يبق فصنوك صاحبها  
والمتقدم بالسؤال عن هذه المسألة عبد الملك بن مروان وذلك انه وقف  
رجل فقال يا امير المؤمنين اني تزوجت امرأة وزوجت ابني من امها  
فامد نابشي نستعين به فقال ان انت اخبرتني كيف يدعوا بن كل واحد  
منكما ابن صاحبه فانار فذك والالا اعطيك شيئا فقال له الرجل سل قبل  
ذلك كاتبك وصاحب شرطك فان اجابا بما تطيع لي ادفعه لهما والا فانما  
اعز فرسهما فلم يرفا ذلك فابتدر رجل من اخر الصنف فقال له ان  
اخبرتني ما ذكرت للسائل فقال له نعم فقال ابن الاب عم ابن الابن  
وابن الابن خال ابن الاب فوصله \* وهذا اخف امرا في الظاهر من  
التوارث الذي فرض واشكل في المعنى \* ومن ذلك لو قالت امرأة لقوم  
يقسمون مالالا تعجلوا فاني حلي فان ولدت ذكر اورث وان ولدت انثى  
لم ترث وان ولدت ذكر اورثي ورث الذي كردون الانثى \* فهذه زوجة  
عاصب سوى الاب والابن وابن الابن \* ولو قالت ان ولدت ذكر اورث  
وان ولدت انثى لم ترث وان ولدت ذكر اورثي ورثا فهذه زوجة الاب  
ومها شقيقتان اوزوجة الابن ومها بنتان \* ولو قالت ان ولدت ذكر الميرث  
وان ولدت انثى لم ترث وان ولدتها ورثا فاني زوجة ابني الميت وقد مات  
ابوه قبله والورث تمام وجد وشقيقة \* وهي مختصرة زياد اكان المولود انثى  
واحدة وقد سبق ذكرها في باب الجد والاخوة \* ولو قالت ان ولدت

ذكر الميرث وان ولدت اثنى ورثت وان ولدتها لم يرثا فهي زوجة ابن الميت  
والورثة زوج وام واخوان لام او هي زوجة ابن الميت وقد تركت زوجا  
وابوين وبنتا ولو قالت ان ولدت ذكر او رثت وورثت وان ولدت اثنى  
لم تركت ولم ارث فهي بنت ابن الميت وزوجة ابن له اخر وهناك بنات  
صلب \* ولو قالت ان ولدت ذكر الميرث ولم ارث وان ولدت اثنى ورثنا  
وان اسقطت ميراثا ورثت فهي بنت ابن الميت وزوجة ابن له اخر وقد  
مات والورثة الظاهرون زوج وابوان وبنت \* ولو قالت ان ولدت ذكرا  
فلي الثمن والباقي له وان ولدت اثنى فالتركة بيني وبينهما سواء وان اسقطت  
ميراثا فالتركة كلها لي \* فعذه امرأة اعتقت عبدا ثم تزوجته فحملت منه ثم مات  
عنها ولا وارث له غيرهما وغير حملها ومن ذلك رجل له عم وخال فورثه  
الحال دون العم وهي ان يكون الحال ابن اخي الميت لايه كما تقدم تصويره  
في متشابه النسب في رجلين احدهما عم الاخر والاخر خاله \* فلو  
خلف الميت مع هذا الحال الذي هو ابن اخيه عم او رث خاله لانه ابن  
اخيه لايه دون عمه \* ومن ذلك ميت خلف خمسة عشر ذكرا لا وارث  
له غيرهم فاخذ خمسة سدس المال وخمسة ثلثه وخمسة نصفه \* واقتسم كل  
فريق نصيبهم بالسوية وقد التزت بها نظما لبعض الاخوان فقلت

اسائل ارباب الفرائض والاولى \* عليهم مدار الحكم في كل قسمة  
لقد مات ذو مال وخلف خمسة \* ذكورا وايضا خمسة نلو خمسة  
فاحرز منهم خمسة سدس ماله \* واخرز ثلثا خمسة دون موية  
واللعمسة السابقين نصف مكل \* وكل فريق عظيم بالسوية

وصورتها التي تتزوج امرأة رجلا وتلد منه ولدا ثم تتزوج باخيه لايه  
وله خمسة اولاد ذكور وولدت منه مثلهم ثم مات زوجها فتزوجت  
باجني فولدت منه خمسة ذكور ايضا ثم مات ولدها الاول بعد موتها فللمنسة  
الذين هم اولاد الاجنبي واخوة الميت لامة سدس ووللمنسة الذين هم اولاد  
عنه من اجنبية ثلث وللخمس الذين هم اولاد عمه واخوته لامة نصف  
نصف من ثلاثين ومن ذلك ثلاثة اخوة اشقياء ورثوا ميتا فاخذوا حصة من ثلثي  
المال واخذوا اخران ثلثه وقد نظمه بعضهم فقال

ثلاثة اخوة لاب وام \* وكلهم الي خير فقير

بخاز الاكبر ان الثلث منها \* وباقي المال احرز الصغير

فهؤلاء ثلاثة اخوة لا يوين اصغرهم زوج لبنت عمهم الموروثة له ثلثان ولها  
الثلث ومن ذلك ما لو قيل اخوات شقيقان ورثاها اكلها فخذ  
احدهما ثلاثة ارباع التركة والاخر الربع الباقي فقل هذه امرأة تركت ابني  
عما احدهما زوجها ولوقيل رجلا ورثاها اكلها فخذ احدهما الثلثين والاخر  
الثلث فقل هذه امرأة تركت ابني عما احدهما زوجها والاخر اخوها لامة  
ولوقيل امرأة وزوجها اخذ اثلثا فباع التركة واخرى وزوجها اخذ  
الربع فقل الميت اخت لاب واخت لاهو ابتاع احدهما الخ لام والذي هو اخ  
لام زوج الاخت للاب والاخر زوج الاخت للام فللاخت من الاب  
النصف وللخ من الام السدس وللأخت من الام السدس والباقي بين ابني الم  
ولوقيل رجل وزوجته اقتسما ميراثا فاصاب المرأة ثلاثة ارباعه والرجل ربعه  
فقل هو رجل وزوج اخاه لامة باخته لايه ثم مات عنها فالتركة بينهما على



اربعة بالفرض والرد لاخته ثلاثة ولاخيه واحد \* رجل وبته وورثا تركه نصفين  
صورته ماتت عن زوج هو ابن عم وبنت منه \* امرأة وابنها ورثا مال ميت  
نصفين فقل رجل مات عن بنت فلها النصف وابن ابن اخيه وهو ابنها فلها النصف  
الباقى بالصوبة \* ولمذه المسألة عن الشاعر بقوله \*

سالت الفارضين بكل ارض \* بما يفتون في ذكر و امه  
قد اقسا بحق مال ميت \* على نصفين وانتفعا بقسمه  
له نصف وحق الام نصف \* فنا خذا منه سها كسهمه  
وباب الالف زباب واسع \* والكلام عليها في المطولات شائع ذائع \*  
والحمد لله على نعمه التي لا تحصى ولا تحصى \* ومواهبه التي تجل على الخد  
والاستقصا \* وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا \*  
قال جامعه

كان الله له \* وختم بالصالحات عمله \* هذا اخر ما يسره بمحض جوده  
العزير الحكيم \* ومتهى ما فتح به من الشرح على ذلك الكتاب الكريم \*  
والامل فيمن اطلع من اهل العلم على عباراته \* وامعن النظر في غوى مضمونه  
واشاراته \* ان يصنع مما فيه من ضعف التركيب ونقص التحصيل \* ويصلح  
ما وجد من الخال غير قابل للتأويل \* فاني متطفل على موائد هذا الموضوع  
الخطير \* والانسان من حيث هو مظنة القصور والتقصير \* لاسيما وقد كان  
جمعه حال تراكم غيوم الهموم \* وتزاحم جيوش القوم \* بسبب هجرتي عن  
السكن والبلاد \* لتواتر اذيات الاجناد والحساد \* فمضى ان يكون ذلك  
ترجيحا في ميزان الحسنات \* وتكفيرا للماسلف من السيئات \* وبالله وحده

استنقروا سنجير \* وهو نم المولى ونم النصار \* وقد كان الشروع في جمع  
 هذا الشرح المبارك في فواتح شهر جمادى الآخرة من سنة ١٣٠٥ خمس  
 بعد الثلاثة والالف من الهجرة النبوية \* وكان الفراغ من تأليفه ونشره  
 في آخر شهر رجب الاصب من السنة المذكورة \* والحمد لله على اتمام \* ما ذكر  
 صوب غلام \*

### تقرين و تاريخ

للهامة الاديب \* والججاج الاربيب \* رب التحيرو والتحيير \* الشيخ  
 ابي بكر بن محمد عارف خوير \* المكي الكتبي السال الله بقاء \*  
 الحمد لله وارث الارض ومن عليها وهو خير الوارثين \* الذي من بفتوحاته على  
 احبابه الغائبين \* فقرر واقرب المباحث في الدين \* وبين واقراءه اتم تبين \*  
 وكيف لا وهم ورثة الانبياء والمرسلين \* على الله تعالى نيا وادعاهم اجمعين \*  
 وعلى الال الطيبين الاطهار \* والصوب الاشدهاء على الكفار \* وتابعهم  
 باحسان الى يوم الدين

اما بعد \* فان من اجل المعلوم قد را \* وارفعها بين الانام ذكرا  
 \* سلم القرائن الذي نوه الله بنضله في شريف خطابه \* حيث تولى  
 تفصيله وتنسيبه في محكم كتابه \* وجاءت في فضله والى عليه  
 احاديث كثيرة \* اضوء من شمس الظهيرة \* وردت بظرق ووجوه  
 تترى \* وكفى بذلك فخر \* وقد الف فيه العلماء قديما وحديثا \* وصاروا  
 في مسالكه سير احتيا \* فمنهم من اطال الكلام \* وقسم الاقسام \* ومنهم

من انقصر \* واوجز واختصر \* وان من احسن ما ألف فيه قريبا وضعا \*  
واتقن ما صنف فيه تهذبا وجما \*

❦ كتاب فتوحات الباعث بشرح تقرير المباحث ❦

لتفخر السادة العلوية \* وطراز العماصة المشايخ \* فخر الدنيا  
والدين \* مولا السيد ابي بكر بن عبد الرحمن بن شهاب الدين \* فانه  
شرح ذلك الكتاب المختصر اى شرح \* وبنى له صرحا اى صرح \* خلد به  
ذكره ورفع به قدره \* جمع فيه ما ليس في غيره من البكت والفرائب \*  
واستقصى فيه ذكر الخلاف بين الاربعة المذاهب \* واستوفى فيه الكلام \*  
على احكام ذوى الارحام \* بمبارات تبيان رفعة ولطافة \* وتمس رشاقة  
وظرافة \* الطائفة من السيم اذا سرى \* وارقى من الزلال اذا جرى \*  
فاجدر به ان يكتب به العيون على صفحات الخند \* ويطلع على قلب المزون  
في مطالع السمود \* ولذا كى رغب في طبعه \* وتعميم نفعه \* ارباب الهمة  
والحمية \* اغناء شركته الخيرية \* وسبقوا اكل الى هذه الزهراء \* ولما ابرزه  
الطبع \* فى احسن وضع \* ارخه خادم العلماء بهذه الايات \*

هنا يعبر جميع البلاد \* وبشرى تجد في كل ناد  
بطبع الكتاب النفس الجدير \* بالحنظ والقل والاعتماد  
كتاب الفتوحات انتم بما \* يتال به القرضي المراد  
كتاب يجل عرى المتكلمات \* ويهدي الذوي سبيل الرشاد  
يصبر به ما هي اكامل \* مطالعه الميتدى اويكاد

باب الماني بحسن اليان \* وذلك مستصعبات. التباد  
ولم لا وجا معه جامع ال \* فمضائل والمشعر العام  
ابو المرتضى ابن الشهاب سلا \* له العترة النرواري الزناد  
فلا زال به سله منار العلو \* م بالهم والجد والاجتهاد  
واحيث انتهى الطبع ارضته \* بطبع الفتوحات نعم العباد

٥١٣١٧

خاتمة الطبع

حمد الله سبحانه اجل ما يحميه العبد من الفتوحات \* وشكره تعالى افضل  
ما يتقرب به من القرائن الواجبات \* ثم اهداء نوافح عيبر الصلوة والسلام \*  
الى روح نبيه سيد المرسلين وخير الانام \* ثم الى ارواح الاله الوارثين مصون  
اسرارهم واصحابه الاجرة الكرام وانصارهم \* اما بعد فيقول الراجس اطفائه  
الحق \* الحسن بن احمد الحق \* قد فرغنا بعون الله تعالى وتوفيقه \* من  
طبع كتاب الفتوحات وتتميمه \* لمولانا السيد ابني بكر بن عبد الرحمن بن  
شهاب الدين الهوى الحسيني نعم الله به \* وقد بذلنا المجهود في مقابلته  
على الاصل ونصحه \* وتبين ما يترجم من بيان زسه ووضعه \* مع ملاحظة  
الموافك كان الله له قبل المبع سطور العنيمات \* وارشاده الى اصلاح ما  
قرط عن السهو والذهول من العلطات \* حتى رزت صحائفه وهي في ردد  
الصحة والقبض رافله \* ونزغت شمس من افق المبع الانتماع الى الله وام  
غير آله \* فدوئك سفر ايتانسه المنا نسون وروضايتنه في حدائقه

الطالبون وقد بدر من افق دار الطباعة بدرة \* وسطع من غير عباراته  
في صحائف اوراقه نشره \* في ايام الملك المشيد معالم الدين \* والقل الظليل  
للاسلام والمسلمين رافع الوية العلم والمدل وقامع شوكة الجور والجهل  
السلطان الجواد البازل \* وبجر الجود الذي ليس له ساحل \* ملك السلطنة  
الاصفيه \* امير اقطار الممالك الدكية الهنديه \* مظهر الممالك فتح جنك  
نظام الدولة نظام الملك آصفه مير محبوب خليخان بهادر لا يرحى شمس  
دولته شارقه \* ورايات نصره خافقه \*

وكان ذلك بمطبعة دائرة المعارف النظامية الزاهرة \* بحجرو من دار السلطنة  
مدينة حيدر اباد العامره \* لخمس خات من شهر رمضان المعظم  
من السنة السابعة عشر بعد الالف والثلاثمئة \* من هجرة

من اتقى الله من خير فته \* كتب ذلك

حسن بن احمد الحنفي مدير المطبعة

النظامية كان الله له \* وختم

بالصالحات عليه

آمين

٢٢٢

٢٢

٢٣

فهرست الاغلاط الواقعة في طبع الفتوحات للميداني شهاب الدين

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٢٢	١٤	من عدمه	ومن عدمه
٢٧	١٩	واذ	واذا
٣٢	٠٤	ثلاث	ثلاث
٦٠	٠٨	مع وبت	مع بت
٦٥	١١	والاشفا	أوالاشفا
٧٢	١٢	ويكون	أويكون
٧٦	٢٠	الان	لان
٨٧	١٤	يتاها	تتاها
٩١	١٨	المتقى	المتقى
٩٥	٠٢	انان	اثنان
١٠٠	١٨	بأنهم	أين
١٠٣	١٢	واذ	واذا
١١٦	١٩	ايحصل	يحصل
١٣٠	١٣	ينها	بينها
١٣٣	١٤	فستله	فستله
٢٠٣	٠٢	داخاين	داخلون
٢١٨	٢٠	عند	وعند
٢٢٤	١٢	الصالح	المصالح
٢٤٨	١٨	ثمان وما	اثنان وما
٢٥٦	١٨	جائر	حائر

فهرست كتاب الفتوحات السنية ابن شهاب

مضمون	رقم	مضمون	رقم
باب ميراث الغنم والمقرد والممل	١٦٦	خطبة الكتاب	٠٠٢
فصل في ارث المفقود	١٧٥	الكلام على يسجله وما بعد ما	٠٠٤
فصل في ارث الحمل	١٨١	باب علم الفرائض الخ	٠١٤
فصل في ارث الميراث ونحوهم	١٨٩	باب الفروض المتدرة في كتاب الف	٠٤٠
باب في الرد	١٩١	باب في العصة	٠٥٣
باب في ذري الارحام	٢٠٠	المسئلة المشتركة	٠٦٤
الكلام على مذهب اهل التنزيل	٢٠٤	باب اعيان	٠٦٧
الكلام على مذهب اهل القراية	٢١٣	باب في الجدة والاختوة	٠٧٦
باب في قصة اميركات	٢٢٤	الاكاديمية	٠٨٦
انتهاء المتن	٢٥٤	باب في الارث بالولاء	٠٨٨
خاتمة الشرح وفيها ثلاثة فصول	٠٠٠	باب في الحداب وادول المدال	٠٩٤
الفصل الاول في الملبات	٠٠٠	باب في التباين والتداخل والتوافق	١٠٥
الفصل الثاني في منشاها النسب	٢٥٦	والتباين	
الفصل الثالث في الامايز	٢٥٩	باب في تصحيح المسائل	١٠٨
رأية الختام	٢٦٤	باب في المناصحات	١٢٨







181  
S/A